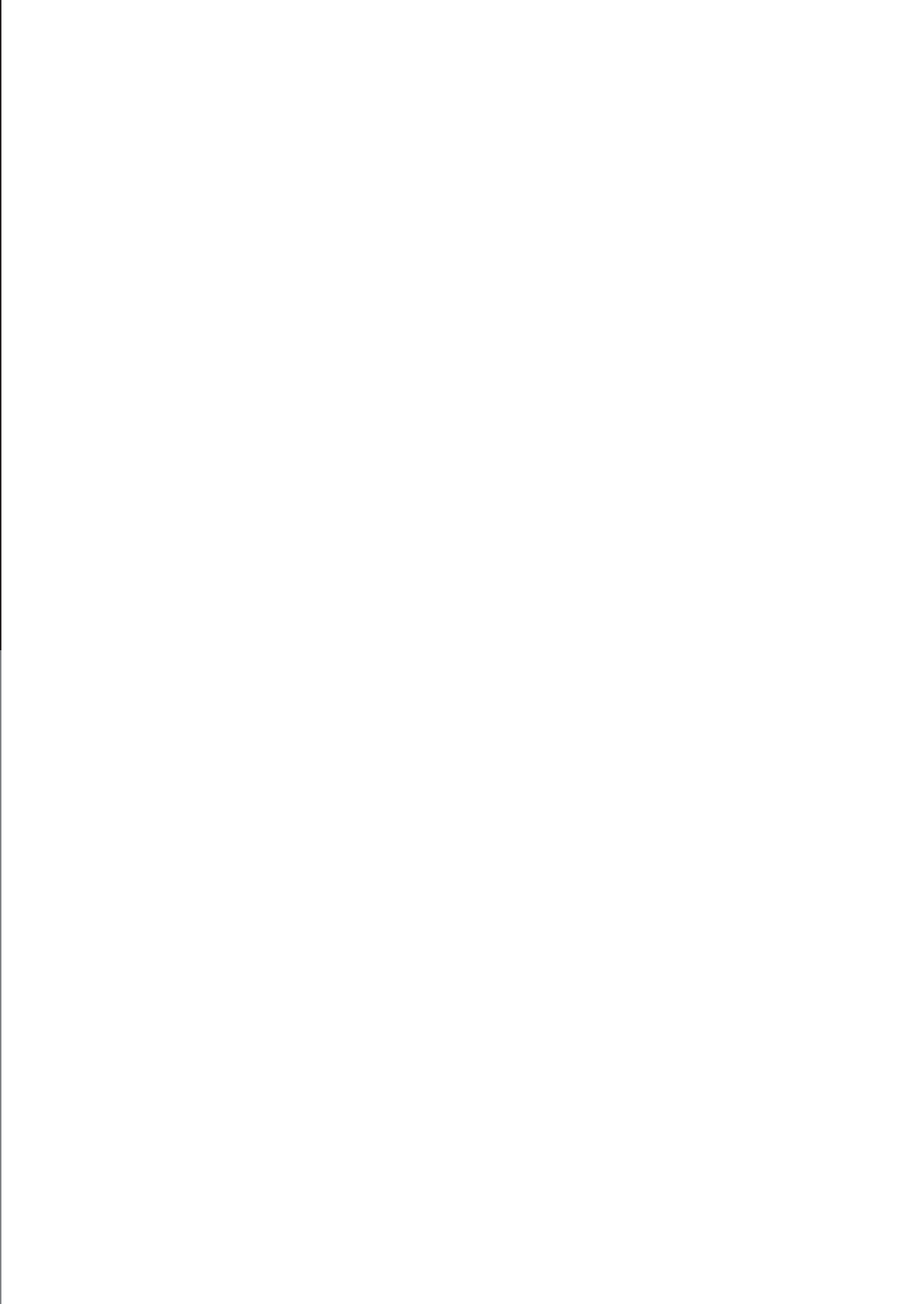


اليمن 2020

سيناريوهات

المستقبل



اليمن 2020

سيناريوهات

المستقبل

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة
نظر مؤسسة فريدريش إيبيرت

يمكن الإطلاع على نص الأوراق في موقعي
مؤسسة فريدريش إيبيرت و منتدى التنمية السياسية على شبكة الإنترنت
www.pdf-yemen.com | www.fes-yemen.org

جميع الحقوق محفوظة لمؤسسة فريدريش إيبيرت الألمانية - مكتب اليمن ٢٠١٠ ©
رقم الإيداع (٣١)

تصميم وإخراج غريب خدمات الإعلان والتسويق

7130030099 | 773177188

المشرف العام :

علي سيف حسن | رئيس منتدى التنمية السياسية

بناء وصياغة السيناريوهات :

د. جلال فقيرة | أستاذ العلوم السياسية - جامعة صنعاء

أ. علي محمد الوافي

لجنة تسيير المشروع :

السيد فليكس إيكينبرج | الممثل المقيم لمؤسسة فريدريش إيبيرت - مكتب اليمن

محمود قباح | مدير برامج مؤسسة فريدريش إيبيرت - مكتب اليمن

علي سيف حسن | رئيس منتدى التنمية السياسية

هاجع علي الجحافي | مقرر المشروع

معدّي الأوراق :

د. محمد الأفندي | الورقة الاقتصادية

د. محمد ابراهيم الحمدي | ورقة المياه

د. رؤوفة حسن | ورقة السكان

د. محمد الظاهري | ورقة الحكم المحلي

أ. عبد الناصر المودع | ورقة العلاقة مع دول مجلس التعاون الخليجي

المحتويات

viii	مقدمة منتدى التنمية السياسية
xii	كلمة مؤسسة فريدريش إيبيرت - مكتب اليمن
1	لماذا السيناريوهات؟
3	- إستخلاصات الأوراق المرجعية
5	(أ) الأوضاع السياسية
8	(ب) الأوضاع الاقتصادية
12	(ج) الوضع السكاني
14	(د) وضع المياه
17	(هـ) العلاقات اليمنية الخليجية
23	سيناريو وتفرقت أيدي سبأ
35	سيناريو استلهام الفرص
53	الملاحق
54	أسماء المشاركين في الحلقة النقاشية الأولى
55	أسماء المشاركين في الحلقة النقاشية الثانية
56	أسماء المشاركين في الحلقة النقاشية الثالثة
57	أسماء المشاركين في الحلقة النقاشية الرابعة
58	أسماء المشاركين في الحلقة النقاشية الخامسة

منتدى التنمية السياسية

مؤسسة فكرية وثقافية غير حكومية، مستقلة، لا تهدف إلى تحقيق ربح مادي، ومرخص لها من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بموجب قانون الجمعيات والمؤسسات رقم (1) لسنة 2001. يعمل المنتدى من أجل مشاركة سياسية واسعة وفاعلة لتحقيق تنمية سياسية آمنة ومستدامة.

يمثل المستقبل بمعطياته واحتياجاته جوهر وأساس توجه المنتدى واهتمامه، ومع ذلك فالمنتدى يعيش الحاضر ويعي واقعه ويتفاعل مع الأحداث ويتعامل معها، يستجيب لتأثيراتها ويتصدى لما تنتجه كوابح ومعيقات التنمية السياسية.

- العمل على تمكين المرأة اليمنية.
- توسيع وتفعيل الاهتمام بالشأن السياسي العام وجعله مدخلاً ومقدمة للمشاركة السياسية.
- تفعيل وتخفيف المشاركة السياسية الفاعلة من قبل مختلف القوى والشرائح في المجتمع.
- نشر ورفع الوعي بحق حرية الاختيار السياسي والمشاركة السياسية الفاعلة لكل المواطنين.
- تدريب وتأهيل الممارسين السياسيين والناشطين الحزبيين.
- العمل على خلق الانطباع الشعبي الإيجابي تجاه المشاركة السياسية.
- رصد وتقييم التنمية السياسية بأبعادها الشاملة.



هاتف وفاكس: +967 1 210537

موبايل: +967 733403540

ص.ب. 1726

بريد الكتروني: admin@pdf-yemen.com

www.pdf-yemen.com

صنعاء - الجمهورية اليمنية

مؤسسة فريدريش إيبرت مكتب اليمن

بدأت المؤسسة أنشطتها في اليمن في العام 1997 وذلك في إطار مشروع (تشجيع الديمقراطية في الشرق الأوسط) تلى ذلك وفي العام 1999م إفتتاح مكتب المؤسسة في صنعاء.

عن مؤسسة فريدريش إيبرت:

إن مؤسسة فريدريش إيبرت كمؤسسة غير ربحية وغير حكومية تؤمن وتلتزم بالافكار والقيم الاساسية للديمقراطية الاجتماعية وقد تأسست في العام 1925م متأثرة بالميراث السياسي لأول رئيس ألماني تم إنتخابه ديمقاطيا وهو الرئيس فريدريش إيبرت وقد استطاع السيد إيبرت القادم من اسرة متواضعة تمتهن نشاط حرفي ان يرتقي ليحتل ارقى المناصب السياسية التي خاضها فقد اقترح السيد إيبرت إيجاد مؤسسة تكون في خدمة الاهداف التالية:

تعزير الثقافة السياسية والاجتماعية للافراد في كافة مناحي الحياة وتعليمهم على روح المبادرة الديمقراطية والتعددية.

- تيسير الوصول للتعليم الجامعي والبحث العلمي للموهوبين من الشباب من خلال دعمهم بمنح دراسية.
- المساهمة في تعزيز التفاهم والتعاون الدولي.

التعاون في التنمية الدولية:

توجد في مؤسسة فريد ريش إيبرت ادارة للتعاون في التنمية الدولية . تشعر هذه الادارة بالمسؤولية خاصة تجاه مساهماتها في عملية التنمية والتحول الديمقراطي في بلدان افريقيا . اسيا . امريكا اللاتينية . الشرق الاوسط وشمال افريقيا . ونحن اذ نتطلع الى المستقبل نؤمن بان مهمتنا هي المساعدة في:

- تأمين وحماية الانظمة والبنى الديمقراطية من خلال اشراك اكبر عدد ممكن من الفئات الاجتماعية.
- تشجيع الاصلاحات الاقتصادية على هدي سياسة العدالة الاجتماعية.
- ايجاد وصياغة القيم المشتركة الاساسية لتوجيه التنمية الاجتماعية السياسية.
- إن التحدي الذي نواجهه - كما نراه - يكمن في تكييف اهتمامنا ووسائل عملنا بصورة مستمرة بما يتناسب مع التطورات الاجتماعية.

نشاط مؤسسة فريدريش إيبرت في المنطقة

تتواجد مؤسسة فريدريش إيبرت في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا عبر مكاتبها في عشر دول تشمل المغرب - الجزائر - تونس - مصر - السودان - اسرائيل - فلسطين - لبنان - الاردن - واليمن .

أهداف مؤسسة فريدريش إيبيرت في اليمن:

تتعاون المؤسسة مع الحكومة اليمنية والمؤسسات الأكاديمية والبحثية ومع منظمات المجتمع المدني في أربعة مجالات رئيسية هي:

- الديمقراطية والتنمية السياسية

- تساند مؤسسة فريدريش إيبيرت عملية التحول الديمقراطي والتحديث في المجتمع اليمني من خلال تعزيز عملية التنمية على صعيد حقوق الإنسان وحرية الإعلام والعدالة الاجتماعية واستمرار الحوار بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة.

- تكرس مؤسسة فريدريش إيبيرت نشاطها على توسيع انخراط المرأة في الحياة العامة وتطوير مشاركتها في التخطيط وصنع القرار على المستوى والاجتماعي.

- دعم وتعزيز ادماج اليمن اقليمياً ودولياً وهنا فإن امكانيات انضمام اليمن الى مجلس التعاون لدول الخليج العربي لها دلالات هامة بالنسبة للتنمية الاقتصادية في اليمن. وتعمل المؤسسة على دعم عملية ترسيخ علاقات اليمن في الاتحاد الأوروبي والدول الاعضاء فيه .

وسائل وأدوات عمل مؤسسة فريدريش إيبيرت في اليمن:

تعمل المؤسسة على تحقيق اهدافها من خلال الاستفادة من مجموعة وسائل وأدوات مختلفة وفي الكثير من الحالات لا تعمل المؤسسة بمفردها وانما من خلال شراكة وثيقة مع المنظمات اليمنية ويتم بتنفيذ جزء كبير من الأنشطة في شكل فعاليات تشمل:

(ندوات - ورش عمل - دورات تدريبية- جلسات نقاش).

ومن أمثلة هذه الفعاليات التالية :

- تنظيم مؤتمر دولي عن المجتمع المدني في اليمن

- دورة تدريبية متقدمة في الصحافة الاقتصادية

- دورة تدريبية لنساء النقابات والاحادات

وفي اطار هذه الأنشطة تقوم المؤسسة في بعض الحالات والاصدارات العملية التطبيقية حتى يتم استعراضها ونقاشها في المؤتمرات والندوات.

ومن هذه الاصدارات والكتب :

النوع الاجتماعي والتنمية في اليمن.

- النقابات في اليمن: خلفية تاريخية الواقع والمستقبل

- اليمن والخليج: البعد السياسي والاقتصادي والثقافي والأمني لإنضمام اليمن لمجلس التعاون الخليجي.

- دليل المصطلحات السياسية : نقاش مع زائر ألماني هو رئيس البوندستاغ (البرلمان الألماني) السيد ولف جاخ تيرس (1998-2005).

- دليل المصطلحات الاقتصادية .

- مسائل إنتخابية: تطبيقات مفترضة لبعض النظم الإنتخابية وأثرها على الحياة السياسية في اليمن .



P.O.Box 4553 - Sana'a - Yemen
Phone: (+976 1) 291 232 / 564
Fax: (+967 1) 282 069
website: www.fes-yemen.org
E-mail: fesyemen@yemen.net.com

مقدمة منتدى التنمية السياسية

إن المطلوب لله من عباده الاجتهاد. وها نحن في منتدى التنمية السياسية مع شركائنا الدوليين، مؤسسة فردريش ايبيرت الألمانية مكتب اليمن ومع نخبة من خيرة الباحثين والمختصين اليمنيين كل في مجاله اخترنا أن نجتهد وان نتجاوز حدود المألوف والمعتاد وان نمد أبحارنا وبصيرتنا ابعد من غبار وزوابع الحاضر محاولين استكشاف آفاق المستقبل، تتبعنا خطأ من سبقونا في مجتمعات تتقدمنا بمسافات طويلة في مختلف المجالات، وقررنا انجاز مشروع اليمن 2020 كمشروع استشرافي لما يمكن أن تكون عليه حال اليمن خلال العشرة الأعوام القادمة.

تبيننا منهج السيناريوهات بالرغم من حداثة على المستوى العالمي بشكل عام وفي مجال الدول بشكل خاص، (حيث انه قد تموضع على مدى غير قصير في مجال الأعمال وفي المجالات العسكرية، إلا انه مازال حديث التموضع بالنسبة لما يتعلق بالدول). ومع انعدام سابق خبرة لنا به في اليمن.

أطلعنا على تجارب غيرنا، حاولنا الاستفادة منها بقدر ما يمكننا استيعابه، كيفنا منهجنا بما يتناسب مع المعطيات الموضوعية والذاتية، اعتمدنا منهج التخلق والتشكل للمشروع بحسب ما سنواجهه من متاحات وعوائق ومن خلال كل ذلك أنجزنا هذه الوثيقة التي نقدمها لكم كما هي، بكل ما يمكن أن تجدوا فيها من ايجابيات وبكل ما تتضمنه من سلبيات ونواقص. هذا الوثيقة التي بين يديكم هي حاصل عملية توفيق بين منهجي السيناريوهات والتوقعات. لم نتمكن مهنيًا من صيغة سيناريوهاتنا بأسلوب السرد القصصي كما هو معمول به في إعداد السيناريوهات، ليس فقط بسبب محدودية القدرات المهنية التي يمكنها القيام بذلك ولكن أيضا بسبب ثقافة المتلقي وهم في الأصل النخبة المشاركة أو المؤثرة في صناعة القرارات وتوجيه الأحداث في اليمن، هذه الثقافة التي تقلل من قيمة السرد القصصي وتحتاز لمنهج التحليل والتوصيف.

كما إننا تجنبنا بقدر الإمكان منهج التحليل والتبرير وتقديم النصائح كون ذلك لا يتوافق مع متطلبات صياغة السيناريوهات. واعتمدنا أسلوب بين هذا وذاك واطرك لكم تقييم ما استطعنا انجازه.

في يونيو 2008 بدأنا بتشكيل الفريق الذي سيتولى تسيير أنشطة المشروع من بين إدارتي المنتدى ومؤسسة فردريش ايبيرت، وكانت المهمة الأولى للفريق وضع خارطة طريق لتنفيذ المشروع.

بدأنا بتحديد أهم المحددات التي ستكون الأكثر تأثيراً خلال المدى المحدد للسيناريوهات، وبعد عصف ذهني حاد، توصلنا إلى اعتبار المحددات التالية هي الأكثر تأثيراً واعتمداها كمحددات لمشروعنا.

الماء، السكان، اقتصاديات ما بعد النفط، الحكم المحلي وعلاقة اليمن مع دول مجلس التعاون الخليجي، هذه هي المحددات الخمس لمشروعنا واعتبرناها المحددات: أي المفاتيح التي تؤثر في غيرها من العوامل المؤثرة في اتجاهات المستقبل سلباً أو إيجاباً. تجنبنا قضايا الجدل الحالية بما في ذلك قضية الإرهاب بالرغم من قناعتنا بأهميتها، لم يكن لدينا سبب منطقي أو منهجي لتجنب قضية الإرهاب كأحد المحددات الأكثر حدة في التحولات المستقبلية سوى ما يمكن تسميته بالحصافة المؤسسية لكل من منتدى التنمية السياسية ومؤسسة فرديش ايبيرت مكتب اليمن.

تعاقبنا مع من اعتبرناهم أفضل المتخصصين كل في مجاله لأعداد الأوراق المرجعية لكل محدد من محددات المشروع الخمس. لورقة المياه تعاقبنا مع الدكتور محمد الحمدي وكيل وزارة المياه. لورقة السكان تعاقبنا مع الدكتورة رؤوفة حسن أستاذة الإعلام بجامعة صنعاء. لورقة الاقتصاد تعاقبنا مع الدكتور محمد الأفندي أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء. لورقة الحكم المحلي تعاقبنا مع الدكتور محمد الظاهري أستاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء. ولورقة العلاقة مع دول مجلس التعاون الخليجي تعاقبنا مع الأستاذ عبد الناصر المودع الباحث المستقل.

وكان للجودة ثمنها في الوقت، حيث استغرق البعض من الأخوة الباحثين ثلاثة أضعاف الوقت المتفق عليه لإنجاز أوراقهم، وقد أثبتت الأوراق المقدمة بأنها تستحق ذلك الوقت المبذول فيها.

لمناقشة الأوراق المرجعية وضعنا آلية اعتقدناها فاعلة ومثرية للأوراق وللمشروع بشكل عام، قررنا أن تتم مناقشة كل ورقة من قبل فريق مكون من ثلاثة مجاميع، مجموعة التسيير، الخمسة الباحثين المتخصصين، خمسة من المهتمين بالشأن العام يمثلوا التنوع الثقافي والسياسي اليمني كمشاركين دائمين في مناقشة كل الأوراق وخمسة متخصصين في موضوع الورقة محل النقاش، بالإضافة إلى اختيار مقرات جهات ومؤسسات دولية ومحلية مهتمة بمواضيع الأوراق لمناقشة الأوراق في مقراتها.

في 23 مارس 2009 بمقر البنك الدولي وبحضور المدير الإقليمي للبنك، وعدد من خبراء البنك ناقشنا ورقة اقتصاديات ما بعد النفط التي أعدها وعرضها د محمد الأفندي. في 22 ابريل 2009 بمقر مكتب GTZ الألماني بصنعاء وبحضور عدد من خبراء المياه العاملين في المنظمة ناقشنا ورقة المياه التي أعدها وعرضها الدكتور محمد الحمدي. في 30 مايو 2009 وبمقر وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبحضور عدد من قيادات الوزارة ناقشنا ورقة السكان التي أعدتها وعرضتها د رؤوفة حسن.

في 28 يونيو 2009 وفي قاعة فندق شهران بصنعاء وبحضور عدد من قيادات وزارة الإدارة المحلية ناقشنا ورقة الحكم المحلي التي أعدها وعرضها د. محمد الظاهري.

في 19 نوفمبر في قاعة فندق موفمبيك بصنعاء وبمشاركة فاعلة من قبل باحثين متخصصين من دول مجلس التعاون الخليجي ناقشنا ورقة العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي التي أعدها وعرضها الأستاذ عبد الناصر المودع.

عند هذا الحد وبعد مضي أكثر من عام على بدء المشروع وبالنظر لكون ما أنجزناه هو ذلك الجزء المعروف والمعتاد لدينا وان المتبقي هو الأكثر أهمية وصعوبة ومع انعدام الخبرة لدينا فيه بدأنا نشعر بأننا قد استنزفنا معظم طاقاتنا وحماسنا، وبدأنا التندر على أنفسنا حد القول بأننا سننجز المشروع في عام 2020.

فكرنا بالاستعانة بخبرات عربية أو دولية، تعددت الرؤى وتباينت حول كيف المضي قدماً، تراجع حماس معظم من شاركوا معنا خلال الفترة الماضية وأخذ الاجتهاد موقع الصدارة في عملنا في الفترة التي تلت ذلك.

كنا بحاجة إلى صهر هذه الأوراق الخمس وإعادة صياغة خلاصتها في سيناريوهات مركزة تمثل إضاءات أمام صناع القرار والمهتمين بالشأن العام اليمني.

عزمنا وتوكلنا واخترنا أكثر المشاركين حماساً وطاقة للبدء بالمهمة واعتبرناه فريق إنجاز، وبالفعل كانوا كذلك. وعلى ضوء النقاشات المطولة والجادة بين فريق الإنجاز تم اختيار الأخ علي محمد الوافي لبناء وصياغة السيناريو الأسود الذي أسميناه فيما بعد بسيناريو «وتفرقت أيدي سبأ». بالإضافة إلى عرض الوضع الحالي معتمداً على ما أوردته الأوراق المرجعية، كما تم اختيار الدكتور جلال فقيرة لبناء وصياغة السيناريو الأخضر الذي أسميناه فيما بعد سيناريو استلهام الفرص.

في اختيارنا لعدد السيناريوهات لم نلتزم الصيغة التقليدية أو النمطية السائدة التي تحدد ثلاثة خيارات احدها سلبي والثاني ايجابي وبينهما رمادي، لم نجد مبرر أو منفعة تذكر من إيراد سيناريو رمادي اللون كونه يفترض إمكانية استمرار الأوضاع الحالية خلال العقد القادم، ربما كان ذلك ممكن قبل عشر سنوات أو أكثر أما الآن وقد بلغت الأوضاع المنحدر فلم يعد بالإمكان استقرارها على ما هي عليه أو توقف التهاوي ما لم يحدث تغيير استراتيجي ليس فقط في منهج تفكير صناع القرار لدى كل أطراف المنظومة السياسية اليمنية بل وفي أسلوب أدائهم أيضاً. فلم يعد يكفي القيام بما هو صحيح وصائب بل لا بد أن يتم عمل ذلك بالطريقة الصحيحة والصائبة. لهذه القناعة استبعدنا السيناريو الرمادي. لبناء السيناريو الأسود انطلقنا من الفرضية التي تؤكد بأن استمرار تآكل شرعية الحكم وانسداد المسارات السلسة والأمانة نحو المستقبل يفقدنا الثقة بمقدرتنا على تحقيق إنجاز يمضي معاصر ويعزز حالة الاستحضار من الماضي لأساطير وذكريات لمنجزات فئوية. وسوف يؤدي إلى تفرق أيدينا كما سبق وتفرقت أيدي سبأ من قبلنا.

ولبناء السيناريو الأخضر انطلقنا من الفرضية التي تؤكد بأن استلهام الفرص، واستثمار المتاحات الوطنية، الإقليمية، والدولية يتطلب إرادة سياسية جماعية مقتدرة على اتخاذ

قرارات إستراتيجية قاسية ومريرة تعيد صياغة معادلة الحكم بما يتوافق مع تطلعات الشعب اليمني وطموحاته وبما يؤدي إلى بناء نظام حكم يشبه اليمن كل اليمن .

تركنا للأخوين الأستاذ علي الوافي والأستاذ الدكتور جلال فقيرة حق اختيار أسلوب الصياغة وتحديد التفاصيل . حاول الأستاذ الوافي تبني أسلوب السرد متجنباً أسلوب التحليل فيما حرص الدكتور فقيرة على تبني منهجية علمية تعتمد على تحليل النظم بالشكل الذي طوره ديفيد ايستون . . لقد اجتهدا وكل مجتهد مصيب .

وبإعادة قراءة الأوراق والسيناريوهات اليوم وأنا اكتب المقدمة يفزعني مدى التسارع في انحدار الأوضاع وتعاطم مخاطر التحديات خلال السنتين الماضيتين؛ فقد عجزنا عن بناء السلام في صعده حتى وجدنا أنفسنا في الدوحة ، وعجزنا عن فهم واستيعاب تطلعات المواطنين في المحافظات الجنوبية حتى أصبح مطلب فك الارتباط حقيقة من حقائق المشهد السياسي الوطني ، وعجزنا عن استشراف خطورة تحدي تواجد القاعدة ونشاطها في اليمن حتى أصبح اليمن البلد المقر لنشاطها في الجزيرة العربية وأصبحت قيادتها في اليمن الأكثر خطراً على العالم بعد قيادتها المركزية .

لقد عجزنا عن إيقاف التهالك المتسارع للبنية الاقتصادية الأساسية مثل الكهرباء حتى أصبحت اليمن تغرق في الظلام بسبب برق خاطف أو غضب قاطع طريق .

لقد عجزنا عن تحقيق حد أدنى من التوافق السياسي بين أطراف المنظومة السياسية الرسمية الحاكمة والمعارضة وفقدنا الحد الأدنى من الثقة المتبادلة حتى أصبح مجرد الحديث عن إجراء الانتخابات (كأهم أدوات التداول السلمي للسلطة في النظم الديمقراطية) في موعدها المؤجل عمل من أعمال التآمر الشيطاني المريب .

وأمام كل هذه التحديات بدت بعض من الفرص والمتاحات ، حيث تداعت 27 دولة إقليمية ودولية ، سمو أنفسهم بأصدقاء اليمن ، للحوار فيما بينها ومع الحكومة اليمنية بهدف التوصل إلى خارطة طريق وحزمة سياسات تحافظ على الحد الأدنى من تماسك الدولة اليمنية وفعاليتها تجنباً لمخاطر وشور انزلاقها في مهاوي الفشل . بالإضافة إلى التوافق المبدئي المتردد بين الأحزاب الممثلة في مجلس النواب على الدخول في حوار موسع وشامل بينهما ومن يرغب من بقية القوى السياسية والاجتماعية على أمل أن يرتقي ذلك الحوار ليصبح حواراً وطنياً شاملاً .

فهل نستطيع استلهاهم هذه الفرصة ونحقق التكامل والتوافق بين حوارنا الوطني وبين حوار أصدقاء اليمن ، ونستثمر المتاحات الوطنية، الإقليمية، والدولية، ونفتح مسارات سلسلة وأمنة نحو المستقبل، أم إننا سنصر على أسوأ ما في خصوصيتنا اليمنية ونلحق بأجدادنا الأقدمون حين تفرقت أيديهم قبلنا بألاف السنين .

علي سيف حسن

رئيس منتدى التنمية السياسية

صنعاء سبتمبر 2010

كلمة مؤسسة فريدريش إيبيرت

إن هذا الكتيب الذي يرى النور اليوم هو ثمرة التعاون المشترك بين مؤسسة فريدريش إيبيرت الألمانية مكتب اليمين ومنتدى التنمية السياسية وعدد كبير من الباحثين والأكاديميين والخبراء والسياسيين لثلاث سنوات فلهم منا جزيل الشكر والتقدير .

يهدف هذا المشروع إلى إستعراض الواقع الراهن كما هو عليه ثم الإنطلاق نحو المستقبل بخيارات مختلفة كأن يبقى الحال على ما هو عليه أو ربما أن يزداد الوضع سوءاً أو يتحسن . كل هذه الخيارات مبنية على إدراك صناع القرار بالوضع الراهن وأي مستقبل يريدون . إن الهدف من هذه السيناريوهات هو خلق إحساس بادراك إلى أين نتجه ومن وماذا يقودنا إلى ذلك الاتجاه ويجب أن نجبر أنفسنا بأن نسألها هل ذلك ما نريد أن تكون عليه اليمين .

مقدمة عن كتابة السيناريوهات

لا بد ان نفتح اعيننا للأشياء التي لربما لا نريد لها ان تحدث ولكن بالامكان أن تحدث لا بد ان نفكر بما لا يفكر فيه ونتحضر للحوادث المزعجه والانقطاعات التي قد تغير الاشياء بشكل متطرف التي يطلق عليها في لغة السيناريوهات الشكوك الحاسمة .

ما يعد مشكوك به يعقد عملية بناء السيناريوهات بما ان المستقبل غير معروف كلياً . كل شيء ممكن وقابل للتفكير حتى وان كان الظن به بأنه لا يحتمل الحدوث بمعنى أن نحدد اختياراتنا اليوم مع فهم كيف يمكن أن تنقلب هذه الخيارات .

كيف تعمل السيناريوهات

السيناريوهات لا توضح فقط المستقبل الممكن الحدوث ولكنها ترسم الخطط الكبرى لمستقبل متعدد لذا فصناع القرار هم من يقررون اي مستقبل يفضلونه وأي استراتيجيه تسهم للوصول الى ذلك المستقبل .

ينتقد المشككين بالسيناريوهات بأن ميولاً محددة يببالغ فيها او ان تأثير بعض العوامل مبالغ فيها بينما المدافعين عن السيناريوهات يقولون بأنها يمكن ان تستخدم كمرآة تظهر الحقيقة بطريقة غير ناصعه .

كيف تبني السيناريوهات

بيداً تمرين السيناريوهات بتحليل مالذي يعرف بمعنى الوضع الحالي ، ويتم الاتفاق على

القضايا الكبيرة وفي نطاق محدد ، ويتم التعرف على الديناميكيات التي ربما تلعب دوراً حاسماً ويؤخذ بعين الاعتبار الحوادث الخارجية التي يمكن أن تؤدي الى تغييرات اساسيه .

ويجب أن تبنى السيناريوهات بواسطة فريق غير متجانس وبخلفيات ورؤى مختلفة .

لا تهدف السيناريوهات على ايجاد إجماع بل على النقيض من ذلك يجب أن تكون نقاشاتها جدليه لترسم صور باختلافات كبيرة وطفيفه للمستقبل .

يجب ان تكون السيناريوهات متماسكه ومتناغمه حتى لو كان بعض أطرف السيناريوهات يعتبرون بعض السيناريوهات بعيدة عن الاحتمال بشكل مفرط وغير مرغوبة لكن يجب أن لا يستطيع اي حد أن يثبت أن أحد السيناريوهات مستحيلة .

أخيم فوجت
ممثل مؤسسة فريدريش إيبيرت

محمود قياح
مدير برامج مؤسسة فريدريش إيبيرت

نوفمبر 2010

مدخل

لماذا السيناريوهات؟

قديمًا حاول الإنسان معرفة ما سوف يحدث في المستقبل وذلك من خلال التنبؤ أو من خلال الذهاب إلى المنجمين. وفي الوقت الحاضر هناك طرق ووسائل مختلفة للتعامل مع الأحداث في المستقبل من خلال وضع الاستراتيجيات العسكرية، والتصورات المستقبلية المختلفة المحتملة.

وذلك ليعد الإنسان نفسه لمواجهة أوضاع مختلفة على المستوى الفردي وعلى مستوى المؤسسات والشركات والدول، وإذا كان المستقبل مجهولًا وغامضًا فإن المطلوب هو التفكير بالكيفية أو الوضعية التي يمكن أن يكون عليها، وهكذا فإن السيناريوهات تضع لنا صور وأحداث مختلفة لما قد يكون عليه المستقبل، وبهذا فهي تسهل على صانع القرار اتخاذ عملية القرار حول الصورة المستقبلية المرغوبة والتي ينبغي العمل على الاتجاهات المؤدية لها، ولذلك فإن السيناريوهات أدها تساعدنا لتحديد خيارنا اليوم قبل أن تفرض علينا خيارات أخرى غداً، وتتم عملية بناء السيناريو من خلال تحليل الأوضاع الراهنة، والانطلاق من القضايا الأساسية المتفق عليها، وتحديد نقاط القوة والضعف المتصلة بالقضايا الأساسية والاتجاهات السائدة والناشئة، مع التركيز على المتغيرات الهامة والقضايا الحرجة التي من الصعب التنبؤ بمساراتها، والتي يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في المستقبل. كما ينبغي تحديد مسار العوامل والأحداث الخارجية والتي يمكن أن تقود إلى تغييرات داخلية جوهرية، ولذلك فإن السيناريو ينبغي أن يعمل على تحديد مجمل القوى القائدة والمحركة للأحداث والتي سوف تقرر مسارها مستقبلاً.

وللتوضيح أكثر، فإن السيناريوهات لا تقع ضمن التخطيط الاستراتيجي، وليست تفصيلاً للأحداث المتوقعة، ولكنها وصف واضح ومنسق للمسارات المتوقعة والتي تسمح بالانتقال من الوضع الراهن إلى الوضع المرتقب، كما أنها ليست خارطة طريق للمستقبل، ولا يمكن لها أن تصف، بشكل واقعي، ما سوف يحدث في مكان ما معقد ومتغير ومليء بالعوامل المتجاذبة والمتنافرة في وقت وأحد كاليمين. هذا إضافة إلى وجود مفاجآت سياسية واقتصادية لا يمكن أن نضع حساباً لها، ولكننا نقوم بإجراء نقاشات حول السياقات المحتملة الحدوث لتجنب أسوأها ونعمل على تحقيق أفضلها.

وهذه السيناريوهات عن اليمن تعتبر أداة للإفصاح عن المخاطر والفرص والتحديات التي تواجه البلد، وتساعد في تحقيق الحوار الجاد بين مختلف الأطراف والآراء، وتعمل على ترشيد القرار والتوجهات، كما أنها تهدف إلى التعريف بالتوجهات العامة التي تميز الساحة السياسية في اليمن وتحاول تحديد الإصلاحات التي ينبغي انجازها.

إن فترة العشرة الأعوام القادمة ربما لا تكون فترة عادية في تاريخ اليمن، وإنما يتوقع أن تكون فترة استثنائية تحمل في داخلها أحداث قد يتمخض عنها يمن آخر لا يدور في خلد أحد الآن.

والتاريخ يعلمنا بان أحداثه لا تسير دائما بشكل بطيء ورتيب، فكثير من الأمور والأحداث تأتي بصورة غير متوقعة وتغير من رتبة الأوضاع وتحرفها باتجاهات لم يكن أحد يتصورها، والأحداث التي تعصف بالمجتمعات والدول قد لا يكون مصدرها أوضاع محلية فقط، بل قد تأتي أيضا من أماكن بعيدة جدا.

ولعل في هذه السيناريوهات النصح الأمين الذي هو وسيلتنا للوصول إلى عقول أصحاب القرار وجميع المخلصين الذين يخشون على اليمن من مآلات لا تحمد عقباه، وذلك من خلال اعتبارها محاولات لرسم صورة مستقبلية لليمن اعتماداً على التوجهات المختلفة القائمة، باتجاه المساهمة في تشكيل الذهنية اليمنية نحو المسار الذي يعظم من الفرص ويقلل من المخاوف ويمنع حدوث الإخفاقات.

إستخلاصات الأوراق المرجعية

تحرير:

ماجد المذحجي

علي محمد الوافي

يمكن الإطلاع على نص الأوراق في موقعي
مؤسسة فريدريش إيبيرت و منتدى التنمية السياسية على شبكة الإنترنت

الأوضاع السياسية

أولاً: سمات النظام السياسي في اليمن

تمثل القبيلة في اليمن عنصراً رئيساً فاعلاً في النسيج الاجتماعي والثقافي والسياسي، فالقبائل اليمنية تشكل أحد الروافع الأساسية لأي نظام سياسي حكم اليمن، وقد استغلت القبيلة وعصبيتها أسوأ استغلال من قبل الدولة وبعض زعماء القبائل، وفي ظل ثقافة تعتمد على (ثلاثية العقيدة والقبيلة والغنيمية) حيث مثلت القبيلة على الدوام الرقم الصعب الذي يحول دون تقبل التغيير الاجتماعي والسياسي والثقافي، واستطاعت أن تعيد إنتاج أسوأ ما في الثقافة القبلية من عصبية وثار، يقويها في ذلك اعتماد أجنحة النخب المتصارعة في السلطة على نفوذها، هذا إلى جانب سعي الحاكم تشجيع بناء تجمعات وأحلاف قبلية متوازية، والعمل على استقطابها وتوظيفها لخدمته.

ويمكن إيجاز أهم ما تتميز به العلاقة بين الدولة والقبيلة بالآتي:
أ - المشكلة اليمنية تكمن في أن الدولة تتصرف وكأنها قبيلة، والقبيلة تتصرف وكأنها دولة على حد قول أحد المثقفين العرب، فالقبيلة ما زالت مشاركة وبصورة قوية وفاعلة في قيادة مؤسسات الدولة المختلفة، وفي قيادة العديد من مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، فضلاً عن هيمنتها على جزء كبير من المؤسسة العسكرية. وهذه العلاقة بين الدولة والقبيلة تمثل أحد العوائق الرئيسية التي تحول دون بناء دولة المؤسسات وتمنع حدوث التحولات العميقة في بنية المجتمع الثقافية والسياسية والاقتصادية.

ب - تشهد الحياة الاجتماعية والاقتصادية اليمنية تداخلاً عبيياً، حيث أن الواقع اليمني لا يعرف تبلوراً طبقياً واضحاً، ومن تجليات هذا التداخل الجمع بين المسؤولية الحكومية والتجارة، والجمع بين زعامة القبيلة والموقع العسكري والتجارة، وبين المشيخة والتجارة، والسبب في ذلك أن الدولة لا تزال مصدراً أساسياً للثروة.

ج - تقوم الدولة بزرع ثقافة الخصام بين مكونات البناء الاجتماعي اليمني الواحد، كما تعمل على تشجيع هذه الثقافة وشيوعها ورعايتها؛ بهدف تهميش القوى الاجتماعية الفاعلة، وتحييد دورها السياسي، خاصة مع وجود روافد وأبعاد تاريخية ومجتمعية لهذه «الثقافة الخصامية»، من خلال تسييس الثأر القبلي واستمراره عبر إنكفاء الصراع وتشجيع النزاعات والحروب (القبليّة- القبليّة)، وإشاعة حالة من عدم الاستقرار المجتمعي والسياسي؛ لأن رأس الدولة يعتقد أنه بشيوع حالة الصراع هذه ما يكفل- وفقاً لتصوره - باستمراره كملان وملجأ للقوى الاجتماعية الفاعلة، ومن ثم تحاول إطالة عمرها السياسي عبر العمل على إيجاد حالة صراعية بين القوى الاجتماعية الفاعلة وانتشار ثقافة الصراع بين فئات

المجتمع، وتمزيق الجسد الاجتماعي اليمني، وشيوع حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، واستشراء الفساد السياسي والإداري.

ثانياً: جذور الأزمة وأبعادها

تعاني اليمن من أزمة سياسية ومجتمعية شاملة ومركبة ليس على مستوى النظام السياسي فحسب، بل وعلى مستوى العلاقة بين المجتمع والدولة؛ لأسباب عدة من أهمها:

- افتقار التوجه الرسمي لمصداقية الأخذ بجوهر قيم النموذج الديمقراطي، والسعي لتشويبه والتحايل عليه، والاكتفاء بنقل الشكل دون الجوهر والمبني دون المعنى مع استمرار التمسك بالنموذج الديمقراطي.

- نجم عن ذلك ضعف كل من المجتمع والدولة، وضعف الحاكم السياسي اليمني الذي كان قوياً، بسبب إضعاف ركائز كل من المجتمع والدولة اليمنية.

- يبدو أن الأزمة التي يعاني منها اليمن أكثر تعقيداً وتركيباً كونها أزمة مجتمعه شاملة، ذات أبعاد سياسية، واجتماعية واقتصادية، وثقافية وأمنية.

ثالثاً: إشكالية أزمة النظام السياسي لدولة الوحدة

أزمة تكامل وطني (أزمة هوية)

يقال أن مجتمعا ما يعاني من أزمة تكامل وطني وأزمة هوية عندما تكون انتماءات أفرادها وولاءاتهم متجهة نحو كيان محلي محدود، أدنى من الوطن والدولة (كالولاء للقبيلة، الطائفة، السلالة، المنطقة).

ويبدو في الأحداث الأخيرة التي عاشتها اليمن بدءاً من عام 1994 وحتى الآن، ما يجعلنا ننتبه إلى خطورة دخول اليمن في أزمة تكامل وطني، وربما أزمة هوية.

وما يحدث في المحافظات الجنوبية من اليمن الموحد ينذر بحضور أزمة هوية وأزمة تكامل وطني، حيث ظهرت شعارات ومفاهيم في غير صالح الوحدة اليمنية؛ وذلك بسبب أن الدولة قد استنزفت شرعية الوحدة دون الانتقال إلى شرعية الانجاز وفاعليه الأداء، وهو ما يتجسد في حقيقة أن القضية ليست قضية جنوبية أو قضية شمالية، بل تتمثل في غياب كثير من الحقوق وانتهاك الحريات في غالبية المحافظات الجنوبية والشمالية على حد سواء.

إن الأحداث الراهنة تومئ إلى فشل النخبة الحاكمة في الحفاظ على الوحدة، وترسيخ مفهوم الوحدة من خلال التعدد وسيادة القانون وتحقيق المواطنة المتساوية.

أزمة تغلغل (عدم تكامل إقليمي)

بسبب عجز الحكومة المركزية عن فرض سيطرتها وسياساتها، في إطار الدستور والقانون، على كامل إقليم الدولة، أو عدم قدرتها على التغلغل والوصول إلى كافة مكونات المجتمع وقطاعاته، وعلى الرغم من أن حرب أو أحداث صغده تعد بمثابة أحداث كاشفة لعدة أزمات يعاني منها النظام السياسي؛ فإن هذه الأحداث شاهده على وجود أزمة تغلغل، إذ يلاحظ منها عدم قدرة الحكومة اليمنية على التغلغل والوصول إلى جميع أنحاء إقليم الدولة اليمنية.

أزمة شرعية

العجز عن الانتقال من شرعية الوحدة إلى شرعية الانجاز والإشباع والأداء! إن اتساع الوطن اليمني عقب توحيده يعد من أهم مصادر شرعية الدولة القائمة، ومن ثم فإن كلفة محاوله تهميش النهج الديمقراطي أو تغييره قد يؤدي على المدى المتوسط والطويل إلى تمزيق الوطن وتشطيره، وهذا يفترض إلا يقبل به رئيس الدولة الذي يعتبر الحفاظ على الوحدة من أهم المنجزات التاريخية لحكمه.

إن الوحدة أصبحت بمثابة «المتكأ» الذي تستند إليه الحكومة اليمنية، ولقد غدت هذه الوحدة من أهم مصادر شرعية النظام السياسي اليمني، بل يمكن القول أن شرعية الوحدة قد حجت شرعية الانجاز التي يفترض أن تستند إليها الحكومة.

ويبدو أنها قد اكتفت، إلى حد الزهد، بالركون إلى شرعية هذه «الوحدة الكاريزما»، دون الالتفات إلى ضرورة الانتقال من شرعية الوحدة إلى شرعية الانجاز والإشباع وفاعليه الأداء.

أزمة مشاركة سياسية

إن النظام السياسي اليمني الحالي يعاني من أزمة مشاركة سياسية، فبالرغم من معرفه اليمن لثلاث دورات انتخابيه برلمانيه، ودورتين انتخابيتين رئاسيتين، وكذلك دورتين انتخابيتين للمجالس المحلية؛ إلا أنه يمكن القول أن ثمة أزمة مشاركة يعاني منها النظام السياسي اليمني، بل وأزمة وعي سياسي رغم حضور الانتخابات.

ويبدو أن كثيراً من الناخبين اليمنيين ما زالوا أسرى لفكرة «سيف الحاكم وذهبه»، وبالتالي فإن المحصلة النهائية لهذه الانتخابات (سواء كانت برلمانيه أو رئاسية أو محلية) العجز عن تحقيق أهدافها المعلنة، إذ عجزت عن إدارة الصراع السياسي سلمياً، وفشلت في تفعيل مبدأ تداول السلطة وتناوبها سلمياً!

رابعاً: إشكالية النخبة السياسية

يمكن إيجاز أبرز سمات أو معالم إشكالية النخب السياسية في التالي:

- 1 - غياب المؤسسية وكرهيتها.
- 2 - استدعاء الخبرة الصراعية والأزمات والحروب.
- 3 - قدمها وجمود آلياتها وقواها.
- 4 - اتسام العلاقات بينها بالشك والعجز.

الأوضاع الاقتصادية

أولاً: حالة النمو الاقتصادي

تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن متوسط معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2002 - 2008 لم يتجاوز 4 % سنوياً، وبرغم تواضع هذا المعدل، فإن هذا النمو كان مدفوعاً بدرجة أساسية من قطاع النفط الخام والغاز، وهذا ما تدل عليه نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي التي بلغت 32 % للفترة 2002 - 2008م. وبصورة عامة فإن ارتفاع معدل النمو الاسمي للقطاع النفطي يعزى بصورة رئيسية إلى ارتفاع الأسعار العالمية للنفط، بالرغم من انخفاض كمية إنتاج النفط في اليمن من نحو 148 مليون برميل لعام 2004م، إلى نحو 117 مليون برميل لعام 2007م. واستمر هذا التراجع في إنتاج النفط بنسبة 7،9 % و 18 % للعامين 2008 / 2009 على التوالي، وهذا النمو ما زال غير كافي لزيادة مستوى الدخل الفردي وتقليص نسب الفقر والبطالة. وفي ظل معدل نمو سكاني يبلغ نحو 3 %، فإن متوسط نمو الدخل الفردي ما زال ضعيفاً وغير كافٍ لرفع مستوى المعيشة للفرد وإخراجه من رقعة الفقر.

إذا يمكننا القول أنه ما زال نمواً عقيماً لا يولد فرص عمل مؤثرة، حيث نسبة البطالة ما زالت في ارتفاع وتتراوح عند 18 % وفقاً للبيانات الرسمية. وتظهر بعض الدراسات أنها تتجاوز نسبة 35 % من قوة العمل. وبالرغم من أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح قد ارتفع من 544 دولار سنوياً لعام 2002م إلى نحو 900 دولار نهاية 2008، إلا أن ذلك ليس مؤشراً قوياً على وجود تحسن كبير ومؤثر في الدخل الفردي، وفي ظل سوء التوزيع لمنافع التنمية بصورة عامة، فإن معدل النمو المحقق ما زال ضعيفاً وغير كافٍ لتحقيق متطلبات النهوض الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاجتماعية المتعلقة برفع مستوى المعيشة والقضاء على الفقر والبطالة.

ثانياً: دور النفط في الاقتصاد الكلي

يمكن القول أن الاقتصاد الكلي يعتمد بصورة رئيسية على إنتاج النفط، فهناك ثلاثة مجالات رئيسية يؤدي فيها إنتاج النفط دوراً مؤثراً وهي:

1 - نمو اقتصادي مدفوع بقطاع النفط، حيث يسهم قطاع النفط والغاز كما ذكرنا سابقاً بنحو 32 % من الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من أن معدل النمو الحقيقي لإنتاج النفط قد أصبح سالباً.

2 - إن ارتفاع نسبة مساهمة الصادرات النفطية، التي تمثل أكثر من 90 % من إجمالي الصادرات، يكشف الاختلال البنوي الذي يعاني منه الاقتصاد اليمني والذي يتسم بمحدودية

قاعده الإنتاجية، وهو الأمر الذي انعكس على ضيق ومحدودية هيكل الصادرات اليمنية والتي تشتمل إضافة إلى النفط على بعض السلع الأولية الزراعية، والاستهلاكية.

3 - تشكل الإيرادات النفطية نحو 70 % في المتوسط من إجمالي الإيرادات العامة للدولة، أي أن الإيرادات غير النفطية (الضريبية وغيرها) لا تشكل إلا نحو 30 % في المتوسط، بما في ذلك التمويل الخارجي.

وفي حين أن ارتفاع الإيرادات النفطية المدفوع بارتفاع الأسعار العالمية للنفط قد وفر موارد كبيرة للموازنة، ومن ثم شجع على مزيد من الإنفاق العام المبرر وغير المبرر، إلا أن هذا الوضع غير قابل للاستمرار كون هذا المصدر ليس قابلاً للاستدامة في حالة انخفاض احتياطي النفط أو انخفاض الأسعار العالمية للنفط، وفي ظل التوقعات لنضوب النفط المكتشف في اليمن بحلول العام 2018م، وهو الأمر الذي يتطلب التأهب وأخذ البدائل المستقبلية، علماً أن احتياطي النفط المؤكد المتبقي يقدر بـ 1.1 مليار برميل.

إن ارتفاع مساهمة الإيرادات النفطية في الموازنة قد جعل عجز الموازنة في الحدود الآمنة، حيث حققت الموازنة فائض كنسبة من الناتج المحلي بلغت 0,5 % لعام 2002م، تحول إلى عجز نسبته 2,4 % لعام 2003م، وانخفضت نسبة العجز إلى (2,2)، (8.1) للسنوات 2009/2004م، وحققت الموازنة فائض في 2006م بنسبة 1,9 % من الناتج. وفي عام 2009 وصل العجز إلى 9,1 % من الناتج المحلي الإجمالي.

ويلاحظ أهمية الإيرادات النفطية كنسبة من الناتج المحلي، حيث بلغ متوسط الإيرادات النفطية نسبة 32 % من الناتج لفترة 2002 - 2008، بينما ظلت نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج منخفضة وتتراوح عند 6 % في المتوسط خلال الفترة نفسها.

إن اعتماد الموازنة على إيرادات النفط قد شجع الاتجاه نحو السياسات الإنفاقية التوسعية، حيث ارتفعت نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي من 34 % لعام 2004م إلى 44 % لعام 2008م، وبنسبة 38 % في المتوسط خلال الفترة 2004 - 2008، ويشكل ارتفاع النفقات الجارية المصدر الأول لزيادة الإنفاق العام، حيث بلغت نسبة الإنفاق الجاري من الناتج نحو 31 % في المتوسط خلال الفترة 2002 - 2008.

وبصورة مناقضة، فإن نسبة الإنفاق الاستثماري ظلت متدنية ومنخفضة سنوياً وبنحو 7 % من الناتج المحلي خلال نفس الفترة.

ولا شك أن هذا الأمر يؤثر على مسار معدل النمو الاقتصادي في البلد، كما أنه يعكس مدى الاختلال المالي الذي تعاني منه الموازنة العامة حيث ترتفع حصة الإنفاق الجاري على حساب الإنفاق التتموي، وهو الأمر الذي يثير مشكلة الاستخدام الأكفئ للموارد.

وقد حقق الميزان الكلي للمدفوعات فائضاً خلال معظم السنوات 2002 - 2008، وقد بلغ هذا الفائض نسبة 1,2 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008، كما ارتفعت الاحتياطات الأجنبية الإجمالية إلى أكثر من 1,8 مليار دولار في نهاية 2008، وتراجعت إلى أقل من 7 مليار دولار مع نهاية عام 2009. ويتوقع أن يتحول الفائض في ميزان المدفوعات إلى عجز في السنوات اللاحقة، وأن يتزايد مقدار العجز ويتراجع كذلك حجم الاحتياطات الأجنبية؛

وذلك بسبب تراجع حجم الصادرات النفطية وهو ما يهدد الموازين الاقتصادية الخارجية لليمن باختلالات كبيرة.

ثالثاً: أهم اختلالات الموازنة العامة للدولة

هذا التباين الكبير بين حصة كل من الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري من الناتج المحلي يبرز أحد الدلائل القوية على ضعف التخصيص الأمثل للموارد العامة، وهو بالتالي يضعف الأثر الاقتصادي للموازنة العامة فيما يتعلق بتحفيز النشاط الاقتصادي، وزيادة فرص التشغيل ومن ثم زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات. وتمثل ظاهرة الاعتمادات الإضافية مظهراً آخرًا لاختلالات الموازنة العامة للدولة، حيث يشير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، في معرض تعليقه على ظاهرة الاعتمادات الإضافية، إلى أن الجهات التي يرصد لها اعتمادات إضافية كانت تحقق وفراً في موازنتها وبنسب كبيرة مقارنة بالاعتماد الإضافي المرصود لها. وبمعنى صريح فإن الجهاز المركزي يرى أنه لم تكن هناك حاجة للاعتمادات الإضافية، كما أن تلك الاعتمادات الإضافية لم تكن في أضيق الحدود. وهذا يعني ضعف كفاءة إدارة الفوائض النفطية، وأن هذه الفوائض قد تبخرت بصرف النظر عن تبرير هنا وتبرير هناك. وقد بلغ إجمالي الاعتمادات الإضافية لنفس الفترة أكثر من 11 مليار دولار.

رابعاً: الادخار والاستثمار

انخفض معدل الاستثمار العام كنسبة من الناتج المحلي حيث انخفض من 10,3 % لعام 2004م، إلى 7,3 % لعام 2006م. وفي المتوسط، فإن حصة الاستثمار العام من الناتج المحلي هي 8,7 % للفترة 2007/2004، وبلغ المتوسط من حصة الاستثمار الخاص نحو 8 % من الناتج المحلي خلال هذه الفترة. وعموماً، فإن معدل الاستثمار الإجمالي بشقيه العام والخاص ما زال متدني وغير كافٍ لضمان نمو اقتصادي مرتفع وقابل للاستدامة.

خامساً: فوائض سيولة الجهاز المصرفي

تشكل هذه الفوائض مورداً كامناً لا يجد له طريق آمن في مجالات الاستثمار الحقيقي، وبالنظر إلى المؤشرات النقدية لدى البنوك نجد أن حجم الودائع قد ارتفع من 573,5 مليار لعام 2004 إلى 1,132 ترليون ريال بنهاية 2008م. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأصول الخارجية للبنوك التجارية والإسلامية قد ارتفعت من 1,165 مليار لعام 2004م، إلى 308 مليار ريال نهاية 2008م، و 427,9 مليار ريال نهاية 2009م.

وتلتهم إذون الخزنة الجزء الأكبر من الفوائض لدى البنوك، حيث تصبح هذه السيولة عاطلة ولا توظف في مجالات الإنتاج الحقيقي، وفي نفس الوقت فإنها تشكل مورداً كامناً عند إدراك صانعي القرار لأهمية إعادة النظر وتقييم دور أذون الخزنة وتحويل وظيفتها من مجرد وظيفة نقدية تستهدف تحقيق استقرار الأسعار إلى وظيفة لا تقل أهمية عن الهدف النقدي وهو الوظيفة التنموية.

هذا يتطلب أن تتحول أذون الخزنة إلى صكوك استثمار حقيقية، حيث أن الاستمرار في

توظيف فوائض سيولة البنوك في هذه الأداة وبهذه الطريقة إنما يعكس في الواقع جانباً من عدم الاستخدام الرشيد للموارد .

سادساً: مناخ الاستثمار

يشكل الاستثمار قاطرة النمو الاقتصادي بل الشرط الضروري لوجود تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، حيث يساهم بصورة كبيرة في خلق طاقة إنتاجية جديدة للاقتصاد وبالتالي يشكل إضافة لرأس المال في المجتمع، الأمر الذي يهيئ البيئة المناسبة لخلق المزيد من فرص العمل وتحسين المستوى المعيشي للأفراد والحد من مشكلة القفر .

إن الحديث عن بيئة الاستثمار يشمل الحديث عن مجمل الأوضاع السياسية والقانونية والاجتماعية، إضافة إلى أن مناخ الاستثمار هو مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتاح للشركات الاستثمارية، وللسياسات الحكومية تأثير قوي على مناخ الاستثمار، والأصل أن تتجه هذه السياسات نحو تحسين مناخ الاستثمار وإزالة العوائق الكابحة للاستثمار وفقاً لرؤية مشتركة تتفق عليها الحكومة والجهات الممثلة للقطاع الخاص .

الوضع السكاني

يتسارع التزايد السكاني في اليمن منذ منتصف السبعينات بمعدل 3,5 % حتى عام 2004، ثم بمعدل 3,2 % طبقاً للبيانات الرسمية الجديدة. وبحسب نتائج التعداد السكاني في عام 2004 فإن سكان اليمن 19,685,161 نسمة، من بينهم 51 % رجال ونحو 49 % نساء. وبحسب الإسقاطات السكانية فإن عدد السكان في 2010 سيبلغ نحو 24 مليون نسمة، ويتوقع أن يصل عدد سكان اليمن في 2020 إلى 35 مليون نسمة وفقاً لنسب النمو الحالية. وبحسب التوقعات المستقبلية الصادرة عن صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية وعلى أساس 6 أطفال لكل امرأة يمنية؛ تشكل الخصوبة في اليمن واحدة من أعلى النسب في العالم حيث يبلغ معدل الخصوبة الحالي لدى اليمنيات 5 - 6 طفل للمرأة.

وتمثل التركيبة السكانية واحدة من أهم التحديات السكانية حيث تمثل الفئة العمرية تحت سن 20 سنة نحو 52 % من السكان، بينما تمثل الفئة العمرية تحت سن 15 سنة نحو 45 % من السكان ويقدر لهذه الفئة أن تتزايد إلى حوالي 24 مليون نسمة في عام 2030، وهو إجمالي عدد السكان حالياً، وهذا من شأنه أن يسهم في اتساع قاعدة السكان النشطين اقتصادياً وبمعدلات تفوق القدرات التشغيلية للاقتصاد الوطني، علماً بأن نسبة البطالة بين الشباب حالياً تزيد عن 52 %، مما يعني زيادة الضغوط على فرص العمل المتاحة وبالتالي تزايد عدد العاطلين في السنوات القادمة، كما أن معدل الإعالة في المجتمع اليمني يعد مرتفعاً يبلغ إجمالي قوة العمل حوالي 4 مليون نسمة فقط.

وبسبب الزيادة السكانية وارتفاع نسبة الفئات العمرية الأدنى، فإن أرقام المستهدفين للتعليم الأساسي يزيد بسرعة أكبر من البنى التحتية القائمة وإمكاناتها لتوفير الخدمات المطلوبة لتحقيق التعليم للجميع، وليس الاهتمام منصب على نقص البنية التحتية وحدها، بل أيضاً على نقص المصادر البشرية وبالذات المعلمين المطلوبين لتقديم هذه الخدمات، وخاصة في المناطق الريفية. وهو أمر يخلق دائرة مفرغة، طالما أن زيادة معدل المدرسين يشترط زيادة معدل الالتحاق وإتمام التعليم الأساسي والثانوي.

ويشكل عبء بناء مدارس أساسية وثانوية للسكان الحاليين تكاليف غير مضمون الحصول عليها لتغطية الاحتياج الحالي. وكما يقول الدكتور عبد الحكيم المنسوب من جامعة إب فإن العدد المتزايد من السكان الذين هم أقل من عشرين عاماً، والذين يمثلون 52 % من سكان اليمن الحالي، سيصبحون تلقائياً في حالة إنجاب مقبل خلال العشرين عاماً القادمة. وبحسب الإسقاط السكاني في الكتاب الإحصائي السنوي لعام 2003م فإن 30 % من السكان هم الذين يقعون في الأعمار بين 5 إلى 17 عاماً (وهي المجموعات المستهدفة للتعليم الأساسي والثانوي)، دون اختلاف يذكر بين الجنسين.

ومن المتوقع أن تظل التركيبة العمرية للسكان محافظه على هذا الوضع ولا يتوقع أن يطرأ عليها تغيير جوهري خلال العقد القادم على الأقل، حيث أنه من غير الممكن أن يحدث تأثير كبير على قيم وأنماط السلوك الإيجابي للمجتمع ومن الصعب تغييرها في مدى زمني قصير، وهذه المؤشرات الواضحة تؤكد أن حجم المشكلة يتزايد بصورة مستمرة ما لم تكن هناك حلول فاعلة.

وفي كل الأحوال فبينما لا تكون الشريحة العمرية المستهدفة للتعليم من الجنسين غير متغيرة كثيراً، فإن الأرقام متغيرة على نحو متزايد وسريع. ومعظم الجهود المتوجهة نحو زيادة التغطية للخدمات التعليمية في البلاد قد أدت إلى زيادة واضحة في أعداد التلاميذ الملحقين بالتعليم في المدارس. فهناك زيادة عامة تشكل 16,3% في معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي خلال الفترة الواقعة بين الأعوام الدراسية 2000 / 2001، والأعوام 2003 / 2004، وقد أدت الجهود التي بذلت لزيادة معدلات الالتحاق للبنات بالتعليم الأساسي، وإلى زيادة عدد الملحقات منهن بنسبة 25,8% بالنسبة لأرقام الالتحاق للبنات (مقارنة بـ 11% في زيادة أرقام الملحقين من الأولاد الذكور). وعلى حد سواء فإن زيادة عدد السكان المتسارع وزيادة عدد الشريحة المستهدفة من عدد الأطفال الذين يجب أن يلتحقوا بالتعليم، فإنه بالرغم من كل الجهود المبذولة لتوفير التعليم الأساسي، فلا تزال هناك أرقام كبيرة من الأطفال ليست في المدارس. وتشير الأرقام الرسمية إلى أن هناك 34% من الأطفال في اليمن بشكل عام غير ملحقين بالمدارس، ونسبة البنات هي 51% منهم.

وضع المياه

تعتبر اليمن من أفقر دول العالم بالمياه حيث يقدر متوسط نصيب الفرد من المياه المتجددة بحوالي 120 متر مكعب سنوياً (12 % من حد الفقر المائي و10 % من متوسط نصيب الفرد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و2 % فقط من نصيب الفرد عالمياً)، ويتوقع، إذا ما أستمّر النمو السكاني بمعدلاته الحالية، أن يتناقص إلى 60 متر مكعب سنوياً بحلول العام 2025.

وتقدر كمية الأمطار السنوية التي تسقط على اليمن بين 30 و80 مليار متر مكعب يستفاد من بعضها مباشرة في الزراعة المطرية، وتقدر كميات المياه الجارية في الوديان الرئيسية بحوالي 2 مليار متر مكعب، وكمية تغذية الأحواض الجوفية بحوالي 1.5 مليار متر مكعب، ليصبح إجمالي المتاح من الموارد المائية حوالي 3.5 مليار متر مكعب سنوياً. وبالرغم من عدم وضوح الرؤية حول الميزان المائي على المستوى الوطني إلا أنه من المؤكد أن تناقص مخزون المياه في جميع الأحواض الجوفية سيهدد بنضوبها الكامل إذا ما أستمّر السحب بنفس المعدلات الحالية.

وتقدر تغطية خدمات المياه المنزلية من الشبكات العامة بحوالي 56 % من سكان المناطق الحضرية و44 % من سكان المناطق الريفية، ويتوقع انخفاض هذه النسب إذا ما استمر معدل النمو السكاني ومستوى الاستثمارات في قطاع المياه المنزلية بالمعدلات الحالية. كما يقدر الطلب الزراعي على المياه بحوالي 93 % من إجمالي المياه المستخدمة، ويمثل التوسع في الزراعة المروية، لزراعة القات والمحاصيل النقدية الأخرى، السبب الرئيسي لهذا الطلب.

يتجاوز الطلب على المياه كميات مصادر المياه المتجددة بحوالي 800 مليون متر مكعب سنوياً، يتم الحصول عليها من المخزون المائي غير المتجدد للأحواض الجوفية، ويتوقع زيادة العجز المائي بسبب نمو الطلب على المياه لتوفير الاحتياجات المختلفة للسكان (مياه منزلية- صناعية- إنتاج الغذاء).

لاشك بأن المياه، خلال الثلاثة عقود الماضية، قد شكلت مدخلاً أساسياً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية خصوصاً في ظل توجه السياسات التنموية نحو التوسع في الزراعة المروية، مما أدى إلى تناقص المخزون المائي في معظم الأحواض الجوفية إلى الحد الذي يهدد بنضوبها بشكل كامل خلال فترة زمنية قد لا تتعدى جيل واحد فقط، الأمر الذي يتطلب التوجه

نحو الإدارة الحكيمة والمتكاملة للموارد المائية الشحيحة أصلاً. ولقد وصل الوضع المائي إلى الحد الذي يهدد استدامة التنمية مما جعل قضية المياه، فضلاً عن النمو السكاني وتناقص المخزون النفطي، هي التحديات الثلاث الأساسية التي ستواجهها اليمن على المدى الزمني المتوسط والقريب. وتتلخص المشكلة المائية التي تواجهها اليمن في ثلاثة تحديات رئيسية هي كالتالي:

1 - التحدي الأول: مواجهة الزيادة المضطردة في الطلب على المياه لتلبية احتياجات السكان سواء للاستخدامات المنزلية أو الصناعية أو إنتاج الغذاء، في ظل محدودية وشحة المصادر المائية المتاحة، وزيادة كبيرة في النمو السكاني، وضعف مؤسسي لإدارة الموارد المائية بشكل تكاملي ورشيد.

2 - التحدي الثاني: التحول من اقتصاد يعتمد بشكل رئيسي على المياه، إلى أنشطة اقتصادية لا تعتمد على الاستخدام المكثف للمياه وذلك استعداداً لمرحلة ما بعد نضوب المياه الجوفية.

3 - التحدي الثالث: ضعف الإمكانيات المالية لتوفير مصادر مياه غير تقليدية (كالتحلية) بديلة عن تلك المهددة بالنضوب، مع ملاحظة أن التحلية لو توفرت لها التمويلات اللازمة فأنها لن تكون حلاً للمدن الجبلية كما لن تحل مشكلة الري.

المياه والاقتصاد والقات

تشير الإحصاءات إلى أن المساحة الزراعية لمحصول القات تمثل حالياً ثلثي المساحة المزروعة بالمحاصيل النقدية الأخرى، وحوالي ثلث المساحة المروية بالمياه الجوفية. ويمثل القات 8% من إجمالي الناتج المحلي، وحوالي 10% من الاستهلاك، وحوالي 40% من الناتج المحلي للقطاع الزراعي. كما يوفر العمل لحوالي 14% من إجمالي اليد العاملة، الأمر الذي يجعل منه لاعباً حيوياً في اقتصاد الريف ولكنه في المقابل يشكل ضغطاً متزايداً على المياه الجوفية ومعظم المحاصيل الزراعية.

ستكون الأدوات الأكثر فعالية لمواجهة القات هي تلك التي تستهدف القطاع الزراعي بالكامل وليس محاصيل بعينها، مثل تحرير السياسة التجارية الزراعية، وإزالة التشوهات السعرية للمدخلات الزراعية وخصوصاً القيمة المتدنية للمياه. وتستنزف زراعة القات الكثير من العملة الصعبة من خلال دعم المشتقات النفطية وبخاصة مادة الديزل المستخدمة بكثافة لضخ المياه الجوفية، وتكاليف استيراد المضخات ومعدات الحفر وقطع غيارها وبقية مدخلات زراعة القات من أسمدة ومبيدات. الخ على الاقتصاد الوطني خاصة وأن القات لا يصدر، وبالتالي فهو ليس مصدراً للعملة الصعبة للبلد بسبب استهلاكه محلياً فقط.

وتشير الإحصاءات أيضاً إلى تناقص مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي من 20% في العام 1994م، إلى حوالي 14% في لعام 2004، وتقدر نسبة مساهمة المياه في إجمالي الناتج المحلي للقطاع الزراعي بحوالي 34%، مما يعني بأن مساهمة المياه المستخدمة في الزراعة في إجمالي الناتج المحلي على مستوى الاقتصاد الوطني لا تتعدى 6%؛ فيما يتوقع أن ترتفع مساهمة المياه في الناتج المحلي لقطاعات الصناعة والتعدين والخدمات

عن هذا المستوى، وبالرغم من تدني مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني إلا أن خصوصية هذا القطاع تتركز في استيعابه لأكثر من 50% من إجمالي العمالة مما أدى إلى تقليص الهجرة الداخلية واستقرار الريف اليمني، غير أن هذه التضحية بالمخزون المائي من أجل استيعاب العمالة توشك أن تصبح بدون جدوى، مع توقع أن تتزايد معدلات الهجرة الداخلية خلال الأعوام القادمة كنتيجة لتقلص فرص العمل في قطاع الزراعة المروية بسبب تناقص مخزون المياه الجوفية في معظم الأحواض وبخاصة في مناطق المرتفعات التي تمثل الكثافة السكانية الأعلى في اليمن.

العلاقات اليمنية الخليجية

يعد موقف دول الخليج في مؤتمر مسقط 2001 بمثابة تطور نوعي في علاقاتها باليمن . فقبل هذا التاريخ كانت دول المجلس ترفض مناقشة الطلب اليمني للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي من حيث المبدأ، وهو ما كان يشكل عقبة حقيقية أمام اليمن باتجاه تطوير علاقات طبيعية ومؤسسية مع تلك الدول . غير أن الموافقة على الانضمام التدريجي لليمن في بعض المجالات ، تعني بأن هناك بيئة مساعدة لقيام علاقات إيجابية بين الطرفين اليمني والخليجي .

جلب المصالح وتجنب الضرر

من المهم لكل دولة أن تجلب علاقتها مع الدولة الأخرى بعض الفائدة وأن لا تكون مصدر ضرر عليها في نفس الوقت ، وفي ذلك فإن دولة مثل الصومال ، بصفتها دولة مشاطئة لليمن ، تعتبر دولة مهمة لليمن ، وتنبع أهميتها في الوقت الحالي مما تشكله من ضرر على اليمن بسبب حالة عدم الاستقرار التي تعيشها منذ عقدين تقريبا ، ويفوق ذلك الضرر ما يمكن أن تحصل عليه اليمن من فوائد . أما فيما يتعلق بدولة مثل الإمارات العربية المتحدة فإن اهتمام اليمن بها مصدره بالدرجة الأولى جلب الفائدة التي يمكن لليمن أن يحصل عليها من خلال إقامة العلاقة معها .

ولتحديد المنفعة والضرر في العلاقة الخليجية سنحاول الإجابة على السؤالين التاليين: ماذا يريد اليمن من دول الخليج؟ ثم تنتقل للسؤال الموازي: ماذا تريد دول الخليج من اليمن؟ ينتمي اليمن جغرافيا وحضاريا إلى منطقة الجزيرة والخليج ، وهو بمثابة البوابة الجنوبية لهذه المنطقة ، في نفس الوقت تمثل منطقة الخليج منفذ الاتصال البري الوحيد لليمن بالعالم . يضاف إلى هذا وحدة الدين واللغة والتاريخ المشترك . هذه العوامل وغيرها تجعل الجزيرة والخليج المكان الطبيعي لتفاعل اليمن واندماجه الإقليمي .

وبالإضافة إلى الاعتبار الجغرافية والثقافية ، يبرز العامل الاقتصادي . حيث تزايد اعتماد اليمن اقتصاديا على دول الخليج في تمويل الكثير من برامج التنمية الاقتصادية ، عبر المساعدات المباشرة وتحويلات العمالة اليمنية النقدية من هذه المنطقة منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي .

التكامل الاقتصادي لليمن مع دول مجلس التعاون الخليجي

إن علاقات التكامل الاقتصادي بين الدول تفترض تكوين مصالح لجميع الأطراف من عملية التكامل . وغياب هذا الافتراض يمثل عائقا موضوعيا أمام أي مشروع تكاملي . إذ أن أي عملية تكامل مشودة تخدم أحد الأطراف على حساب الطرف الآخر تجعل من إقامتها أمرا بعيد الاحتمال .

كما أن على الطرفين أن يكون لهما تقدير واقعي لحجم المنافع أو المخاطر من عملية التكامل . لا يمكن تخيل حماس متساو لدى كل أطراف عملية التكامل ، إذ لا بد أن يكون هناك طرف أكثر حماسةً من الآخر لهذه العملية . ووفق المعطيات الحالية ، فمن السهل أن نخمن بأن اليمن هو الطرف الأكثر حماساً لقيام علاقات التكامل مع دول مجلس التعاون الخليجي . وهذا التفاوت في الحماس يتطلب من اليمن أن يكون المبادر إلى خلق الظروف المؤدية إلى عملية التكامل . وعلى الطرف اليمني أن يتفهم المخاطر ، الحقيقية أو المتخيلة ، التي تساور الأطراف الخليجية من إدماج اليمن .

إن بناء عملية التكامل بين أطراف بينها فجوة كبيرة ، عملية معقدة وتحتاج إلى فترة زمنية طويلة وجهد مشترك كي تتحقق ، وهذه الحقيقة تتطلب خطة طويلة الأمد تعمل على تضييق الفجوة بين الأطراف .

ماذا تريد اليمن من دول مجلس التعاون الخليجي؟

تبدو الفوارق الضخمة بين الواقع الاقتصادي اليمني والخليجي سبباً مباشراً لاكتشاف أن الشق الاقتصادي يأتي على رأس اهتمام اليمن بهذه الدول متقدماً على المجالات الأخرى: السياسية ، والأمنية ، والثقافية .

يبلغ عدد سكان اليمن حوالي 22 مليون نسمة ، بينما يبلغ عدد سكان دول مجلس التعاون بما فيهم الوافدين حوالي 38 مليون نسمة ، وفي حال استبعادنا الوافدين فإن سكان اليمن يتساوون في العدد مع مواطني دول مجلس التعاون الخليجي تقريباً . غير أن هناك تفاوتاً ضخماً في الإمكانيات الاقتصادية للطرفين ، فإجمالي الناتج المحلي لليمن لا يزيد عن 2،4 % من الناتج المحلي لدول الخليج مجتمعة ، وهو ما ينعكس على المؤشرات الأخرى كالصادرات والواردات ، وحجم الإنفاق العام .

هذه الفجوة الواسعة في الإمكانيات الاقتصادية بين الطرفين تجعل اليمن المستفيد الأساسي من أي علاقات تكامل بينهما أو أي شكل من أشكال التعاون الاقتصادي . فوجود الثروة الضخمة في دول الخليج في مقابل الفقر الشديد في اليمن ، يجعل اليمن يتطلع إلى تلك الدول لتحسين أوضاعه المتردية والاستفادة من تلك الثروة ، خاصة وأن التاريخ القريب يمدنا بتجربة فعلية لهذه الاستفادة .

ويمكن تحديد ما يريده اليمن من دول الخليج في أربع قضايا رئيسية هي: استيعاب العمالة اليمنية ، والحصول على مساعدات مالية حكومية لمشاريع التنمية في اليمن ، إلى جانب فتح الأسواق الخليجية أمام المنتجات اليمنية ، خاصة الزراعية والسمكية . وأخيراً استقدام استثمارات ضخمة من هذه الدول إلى اليمن . ودعونا نرى ما يمكن أن يحصل عليه اليمن عملياً وفق الواقع الحالي لدول الخليج ولليمن .

أولاً: استيعاب العمالة

تقدر المصادر الرسمية اليمنية والدولية أن هناك 18 % ممن هم في سن العمل (15-65 سنة) من اليمنيين عاطلون عن العمل . ويعني هذا وجود ما يقارب المليون شخص يبحثون عن عمل . وتعد هذه النسبة منخفضة جداً لأسباب تتعلق بمشاكل الإحصاءات في اليمن ، إضافة

إلى أن الكثير ممن يصنفون ضمن قوة العمل، هم فعليا عاطلون عن العمل، كونهم في حالة بطالة مقنعة، أو بطالة موسمية.

إلى جانب ذلك فإن من يعملون في اليمن يتقاضون أجورا زهيدة لا تكفي متطلبات الحياة الضرورية، فمتوسط الأجر الشهري للعامل اليمني لا يزيد عن 150 \$ حسب البيانات الرسمية. ونستخلص مما ذكر بأن هناك ما لا يقل عن أربعة ملايين يمني مهينون للهجرة والعمل خارج اليمن في حال توفرت لهم الفرصة، وقد توصلنا إلى هذا الرقم استنادا إلى الدراسات الرسمية التي تشير إلى وجود ما يقارب التسعة ملايين يمني يصنفون كفقراء.

ويعول اليمنيون، حكومة وشعبا، على قيام دول الخليج باستيعاب جزءا كبيرا من العمالة اليمنية، مسترشدين بما حدث خلال سبعينات وثمانينات القرن العشرين، حين استوعبت المملكة السعودية ودول الخليج الأخرى عمالة يمنية وصلت في أعلى مراحلها إلى ما يقارب 15% من عدد السكان في اليمن الشمالي.

ثانياً: المساعدات الحكومية

يقدر حجم تلك المساعدات التي حصل عليها اليمن شماله وجنوبه خلال السبعينات والثمانينات بما يقارب الخمسة مليارات دولار وفق بعض التقديرات. وقد توقفت هذه المساعدات بعد أزمة الخليج بشكل كامل وأعيد استئناف المساعدات بعد توقيع اتفاقية الحدود بين اليمن والسعودية في عام 1995، وأخذت في التزايد بعد ذلك وحتى الوقت الحاضر. وقد بلغت مساهمة دول الخليج في مؤتمر لندن للمانحين عام 2006 أكثر من 70% من حجم التعهدات التي وعدت بها اليمن، والتي بلغت نحو 5,7 مليار دولار للفترة 2007 - 2010، وإن كانت اليمن لم تستخدم سوى 7% منها حتى نهاية 2009، وهو ما يشير إلى أن مستقبل الدعم الحكومي من دول الخليج لليمن يواجه الكثير من المشاكل التي تجعلنا نتوقع بأن هذا الدعم لن يكون كبيرا، حيث يعاني اليمن من الفساد وغياب الشفافية، ويصنف اليمن في خانة الدول الأكثر فسادا في العالم. ولكون المساعدات الخليجية في الوقت الحالي تحركها بواعث غير سياسية، فإن من المتوقع أن يكون الفساد أحد العوامل والحجج التي ستسوقها دول الخليج لتقليل مساعداتها لليمن في المستقبل. ويتضح ذلك من إصرارها على تولي صناديقها صرف المعونات مباشرة عبر الإشراف المباشر على المشروعات، وما جرى في مؤتمر الرياض في مارس 2010 بخصوص مناقشة الأسباب التي حالت دون استخدام اليمن لأكثر من 90% من تعهد المانحين في مؤتمر لندن يؤكد إن الفساد وغياب الكفاءة وانعدام الثقة بالأداء اليمني هي عوامل تحول دون زيادة المساعدات. ولا يتوقع زيادة المساعدات المباشرة إلا في حال حدثت تطورات سياسية غير متوقعة في اليمن والمنطقة تدفع الدول الخليجية لزيادتها.

ثالثاً: الاستثمارات

إن واقع الحال يؤكد بان اليمن التي لم تستفد خلال مرحلة الفوائض لن تستفيد خلال فترات التراجع التي تبدو ملامحها في الأفق. ويرجع أسباب صغر حجم الاستثمارات الأجنبية، وتحديدًا الخليجية، إلى عدد من العوامل أهمها:

1 - ضعف مستوى خدمات البنية التحتية، فهناك قصور شديد في خدمات الكهرباء والمياه

والطرق والمواصلات والموانئ والمطارات، علاوة على محدودية الموارد البشرية المتدربة والماهرة والمتخصصة.

2 - ضعف القدرة الشرائية للمستهلك اليمني الذي لا يزيد متوسط دخله الفردي من الناتج المحلي عن 900 دولار في السنة بسبب ضعف النشاط الاقتصادي، وما يترتب على ذلك من انخفاض حجم الاستهلاك والإدخار وفرص النمو.

3 - ضعف البيئة التشريعية في اليمن، حيث يشكو الكثير من المستثمرين بأن المناخ القضائي والقانوني في اليمن متخلف جداً، وهذا الأمر يعمل على خلق بيئة طاردة للاستثمار، فضلاً عن ضعف القدرات التنظيمية والإدارية وما ينتج عن ذلك من ضعف في جاذبية البيئة الاستثمارية.

4 - تزايد التحديات الأمنية والسياسية في اليمن.

5 - مشاكل الأراضي وتزايد الفساد المالي والإداري، وما ينتج عن ذلك من زيادة في كلفة الاستثمار وضياع الموارد المحدودة.

6 - تزايد معدلات التضخم في الاقتصاد اليمني، وما ينتج عن ذلك من إضعاف للاستقرار الاقتصادي وعزوف الاستثمار الخاص.

رابعاً: فتح السوق الخليجية أمام السلع اليمنية

تعد قدرة اليمن على زيادة صادراتها إلى الدول الخليجية محدودة بسبب الطاقة الإنتاجية الضعيفة في بعض القطاعات خاصة القطاع الصناعي، مع وجود فرصة في القطاع السمكي والقطاع الزراعي وبصورة موسمية.

مما سبق يتضح أن مطالب اليمن الاقتصادية من دول الخليج أكبر بكثير من قدرة هذه الدول على تلبيتها.

ماذا تريد دول مجلس التعاون من اليمن؟

أولاً: الأمن

1 - تزايد قلق دول الخليج وبقية دول العالم من الأوضاع الأمنية في اليمن بعد أحداث 11 سبتمبر. فقد اتهمت اليمن بأنها ملجأ للجماعات الإرهابية التي تهدد السلم الإقليمي والدولي.

2 - يتعلق بقضايا أخرى أمنية، مثل تهريب الأسلحة والبضائع الممنوعة والهجرة غير الشرعية، وأضيف لها مؤخراً خطر جديد تمثل في التمرد الحوثي الذي وجدت السعودية نفسها في حرب معه دون رغبة منها، وهي أول حرب تخوضها الحديث، وتخشى من تجدد هذه الحروب وتريد تبعاً لذلك أن تضمن سلامة حدودها كأولوية أمنية بالنسبة لها.

ثانياً: الاقتصاد

إن الحجم الضئيل للتبادل التجاري بين اليمن ودول الخليج يؤكد على ضعف الأهمية الاقتصادية لليمن بالنسبة لدول الخليج، حيث أن إجمالي الصادرات الخليجية إلى اليمن يمثل بنسبة 0,06% من إجمالي الصادرات الخليجية إلى دول العام، وتمثل واردات الخليج من اليمن 0,03% من إجمالي الواردات إلى دول الخليج.

ومع ذلك فإن جميع المؤشرات تؤكد أن حجم المكاسب التجارية لدول الخليج أعلى في ظل تصاعد حجم العجز التجاري لليمن مع دول الخليج، حيث تشهد واردات اليمن السلعية من دول الخليج زيادة كبيرة وبصورة مضطربة.

ثالثاً: البُعد الإستراتيجي

يعطي الكثير من الدارسين، وبالذات اليمنيين، أهمية إستراتيجية كبيرة لليمن، خاصة بعد تحقيق الوحدة، ويحددون عدد من القضايا التي يعتقدون أنها تعطي اليمن أهمية إستراتيجية، ومنها الموقع الجغرافي وإطلالة اليمن على المحيط الهندي، وهو من البحار المفتوحة، الأمر الذي يجعل اليمن مكاناً ملائماً لتصدير النفط الخليجي، من خلال مد أنابيب نفط من الخليج إلى المحيط الهندي عبر اليمن. وهو ما يجنبها مخاطر الملاحة في الخليج العربي الذي يعد من البحار المغلقة والمعرضة للمخاطر الدائمة كما حدث في الثمانينات؛ عندما تهددت ملاحة النفط في الخليج بسبب الحرب العراقية الإيرانية. ثم ما يلوح في الأفق من مخاطر بسبب التوتر بين إيران والولايات المتحدة. إضافة لذلك يشدد بعض المحللين في اليمن على أن اليمن يمثل عمقا استراتيجيا مهماً للدول الخليجية.

رابعاً: البُعد الثقافي

إن اليمن يشترك مع دول الخليج في مكون عرقي وديني وحضاري وأحد، وعليه فمن الطبيعي أن يكون هناك روابط عاطفية بينهما، الأمر الذي يخلق أرضية مشتركة للتفاهم والتعايش، ولكن ينبغي أن لا تتم المبالغة في تقدير الأثر الذي يمكن أن يلعبه البُعد الثقافي، ومن الأهمية التذكير بأن هذا العامل يظل دوره ثانوياً إذا ما قورن بالعوامل الأخرى، خاصة مع تخوف النخب الحاكمة في دول الخليج من الوجود العربي أكثر من خوفها من الوجود غير العربي. وفقاً للمعطيات السابقة فاليمن لا تعتبر ذات أهمية حقيقية للاقتصاد الخليجي، على الأقل في الوقت الحالي، وتبقى أهمية اليمن نابعة من كونه يشكل خطراً أو تهديداً لأمن هذه الدول، وهو ما يجعلنا نصل إلى إجابة محددة للسؤال حول ما تريده دول الخليج من اليمن، والإجابة أن هذه الدول ترغب بأن لا تصبح اليمن مصدر خطر بالنسبة لها، أي أن اهتمامها باليمن تحركه بواعث أمنية في الأساس.

سيناريو وتفرقت أيدي سبأ

إن استمرار تآكل شرعية الحكم وانسداد المسارات السلسلة والأمنة نحو المستقبل يفقدنا الثقة بمقدرتنا على تحقيق إنجاز يمضي معاصر، ويعزز حالة الاستحضار من الماضي لأساطير ونكريات منجزات فئوية. سوف تؤدي إلى تفرق أيدينا كما سبق وتفرقت أيدي سبأ.

من المقدمة

بناء وصياغة
أ. علي محمد الوائلي

نتيجة فشل القوى السياسية في تنفيذ اتفاق فبراير 2009 حول التعديلات الدستورية التي ينبغي أن تسبق الانتخابات النيابية في ابريل 2011 فسوف يمضي المؤتمر في الإعداد للانتخابات بصورة منفردة مع حلفائه وبدون أحزاب المشترك، وبالمقابل فإن أحزاب المشترك وجميع القوى المناوئة للسلطة ستعمل على تصعيد الموقف من خلال تصعيد النضال السلمي في المحافظات الشمالية وخاصة في المدن وفي مقدمتها العاصمة صنعاء باعتبارها مركز الدولة ونقطة الارتكاز ولكون أي عمل فيها يكون له حضور فاعل على مستوى البلد وينعكس أثره على الخارج.

وتبدأ قوى الحراك بتوحيد حركتها وتعود مشكلة صعده إلى الواجهة، وفي ظل تقاوم المشكلة الاقتصادية وتدهور الأوضاع الأمنية سيجد المؤتمر نفسه أمام خيارين أحلاهم أمر، وهما خيار المضي قدما في إجراء الانتخابات بدون المعارضة وهي مغامرة كبرى من الصعب التنبؤ بعواقبها، أو عدم إجراء الانتخابات والاستمرار في السلطة على أساسي ما تبقى له من شرعية وهي الشرعية الرئاسية كون الشرعية المحلية والنيابية قد انتهت. يالها من كارثة لم يتحسب لها المؤتمر فلم يعد في جرابه سوى الكوارث تنمي بعضها بعضا وهاهي أصعب الأوقات تتبدى أكثر فأكثر، وليس هناك من مفر من أزمة سياسة غير مسبوقه ووضع اقتصادي يشرف على الانهيار وخروج الأمور عن السيطرة في معظم المحافظات الجنوبية وغضب شعبي متعاظم من أقصى البلاد إلى أقصاها

وليس غير الخارج من مهرب للسلطة التي أقعدتها الحيل ولحقها الضعف والهزال من جانب الموارد الاقتصادية المتناقصة، وأدركها الوهن بفعل اشتداد ضغط المناوئين لها على اختلاف توجهاتهم، كما أنها لم تسلم من الانقسام الداخلي الذي ربما بات يهدد وجودها قبل أي عامل آخر.

وبعد محاولاتها في إرضاء الخارج واستدراار ماله لم تجد ذلك كافيا لتجاوز الأوضاع الصعبة فتلجأ من جديد وبصورة غير معهودة للدعوة إلى المصالحة الداخلية كبديل عن الانتخابات النيابية في ابريل 2011.

لقد جاءت الدعوة إلى المصالحة الداخلية في ظل تدهور مريع في المالية العامة وإصدار كبير للنقود وزيادة معدلات التضخم إلى أكثر من 20% وانخفاض قيمة الريال الذي فقد من قيمته خلال السنة الأخيرة أكثر من ما فقده خلال الست السنوات السابقة.

وفي ظل تضائل الموارد والتسابق المحموم على المتوفر منها، أصبحت الامتيازات المالية المتقلصة مجال صراع بين نخب السلطة وعلى حساب المصلحة الوطنية والدفع أكثر باتجاه عدم الاستقرار في البلاد.

وفي هذا الوضع عجزت السلطة عن زيادة إيراداتها من الضرائب، كما عجزت عن رفع أسعار المشتقات النفطية لما لذلك من عواقب شعبية وخيمة قد تقضي على ما تبقى من استقرار، ورغم الإجراءات التي تتخذها السلطة لمحاولة السيطرة على الوضع الاقتصادي فإن هناك زعر شديد بين رجال الأعمال الذين اخذوا يتحطون لأنفسهم أكثر من السابق وصار الحصول على الدولار همهم الأساسي، إلا أن حالة الركود التي أخذت تشتد في الواقع قد حالت بينهم وبين تسييل أصولهم إلى حد كبير.

أما طبقات المجتمع الأخرى فقد أدى التصاعد المستمر للأسعار والتسارع الكبير في انخفاض القوة الشرائية إلى انزلاق جزء مهم من الطبقة الوسطى المحدودة الحجم إلى الشريحة الفقيرة الواسعة، وأصبح التفكير العملي في الهجرة هو المخرج للكثير من أفراد هذه الطبقة، وبالنسبة للطبقة الفقيرة فإن معظم أفرادها لجأوا إلى تخفيض سلة استهلاكهم بما في ذلك سلة الغذاء، وهو ما جعل أكثر من 50% من السكان يعانون من الحرمان الغذائي بعد إن كان حوالي ثلث السكان يعانون من الحرمان الغذائي خلال الفترة السابقة، وأصبحت معدلات الفقر العام تقترب من 75% من إجمالي السكان مقارنة بنحو 60% في عام 2008، ومن المتوقع في ظل هذا الوضع أن يصبح مناخ الاستثمار أكثر تعقيدا وطاردا بسبب عدم استقرار المؤشرات الاقتصادية الرئيسية وتفاقم المشكلات السياسية والأمنية، خاصة مع عودة ظاهرة الاختطافات للأجانب من قبل بعض القبائل خاصة تلك التي تعمل الشركات النفطية في مناطقها، إلى جانب حدوث تفجيرات في أنابيب النفط وتقطعات للناقلات وهو ما يتسبب في أزمات غاز وبنزين وديزل في المناطق المختلفة في البلاد ويؤدي إلى مزيد من مشاعر الغضب وتأجيجها بفعل المعاناة المتعددة التي يعيشها المواطن.

لقد مضت أسابيع وأشهر ولم تجد الدعوة للمصالحة الاستجابة الكافية من أهم القوى المعارضة، وكثير من القوى السياسية التي قبلت الدعوة من حيث المبدأ وضعت لمشاركتها شروطا غير مقبولة لدى السلطة، واستطاعت أحزاب المشترك في هذا الطرف من تقوية موقفها ما جعلها في وضع يسمح لها إلى حد كبير بتحديد إطار المصالحة ووضع أجندتها قبل أجندة السلطة، وهو الأمر الذي جعل السلطة تستمر في مكابرتها ورفض أجندة الإصلاحات التي تقدمت بها المعارضة، وقبل أن تموت الدعوة إلى المصالحة استجرت أحداث جديدة عقدت الأوضاع بصورة كبيرة وهيأت الأسباب للدعوة إلى مؤتمر دولي لأصدقاء اليمن يناقشون فيه الأزمة اليمنية بأبعادها المختلفة.

مؤتمر أصدقاء اليمن لمناقشة الأزمة اليمنية

لقد جاءت الدعوة إلى هذا المؤتمر في ظل تعقيدات كبيرة أهمها:

- 1 - المشترك وشركاء يعتبرون أن مجلس النواب غير شرعي وان هناك فراغ دستوري في البلاد، والسلطة تعتبره شرعيا وأنه في ظل عدم إجراء انتخابات لاختيار مجلس نواب جديد فإن صلاحية المجلس الحالي مستمرة حتى تزول الظروف القاهرة التي حالت دون انتخاب مجلس جديد.
- 2 - تنامي الشعور بالفشل لدى أصدقاء اليمن بسبب عجز الحكومة اليمنية عن إحراز أي

تقدم على الصعيد السياسي وفشلها الاقتصادي والأمني وأنها لم تكن قادرة على التعامل مع الأزمات المتعددة التي تواجهها اليمن ولشعورها بان تقديم الدعم المالي لليمن حاليا لا يؤدي إلى تعزيز قدرات الحكومة اليمنية وتحسين فعاليتها بقدر ما يؤدي إلى زيادة تصلب الحكومة إزاء مطالب المعارضة في تحقيق الإصلاحات التي من شأنها أن تؤدي إلى إعادة هيكلة النظام السياسي الذي هو جذر المشكلة اليمنية وبحيث يصبح الحكم في اليمن أقل مركزية وأكثر تمثيلا للإرادة الشعبية.

ومن ناحية أخرى فإن سياسات المحاباة والمصوبية التي اتبعتها الحكومة اليمنية مع القبائل أخذت في الضعف المستمر نتيجة تقلص الموارد المالية، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف سيطرة الحكومة المركزية على النظام القبلي وأصبحت علاقات النظام الرسمي والقبلي متصدعة وهو ما يسبب حدوث تصدعات جانبية أخرى في المجتمع اليمني، وهي الوضعية التي توفر مناخا ملائما للقاعدة في جزيرة العرب لكي توسع تحالفاتها مع القبائل اليمنية وتصبح هذه القبائل في حالة من التبعية للقاعدة وتندم حالة المواجهة معها بشكل كبير في صفوف القبائل والمجتمع اليمني، بل إن القاعدة سوف تجد الفرص مواتية لها لكي تنتشر في اراض يمنية أخرى لم تتواجد فيها سابقا كما أنها سوف تصبح لاعبا هاما في الشؤون المحلية وخاصة على صعيد الصراعات التي سوف تتعدد بورها في المرحلة المقبلة وفي ظل استمرار الأوضاع الحالية.

إن حالة التداعي الإقليمي والدولي سوف تشهد تسارعا في هذه الظروف ولن تأخذ طبيعة التدخل العسكري المباشر في اليمن وإنما سوف تتركز حول تشديد السيطرة على المياه الإقليمية اليمنية بسبب أهميتها الإستراتيجية للملاحة الدولية، إلى جانب التركيز على حماية الحدود البرية مع اليمن من قبل جيرانها لمكافحة التهريب للسلاح والمخدرات والسلع وللمنع تسلل عناصر القاعدة إلى السعودية أو عبر المياه الإقليمية.

وفي ظل التدخل الإقليمي والدولي المتزايد في اليمن فإن قوى الحراك في الجنوب سوف تتأثر حتما بذلك وستجد إن أبواب جديدة فتحت أمامها لتعمل من خلالها على تقوية أوضاع الحراك وتصعيد نشاطها داخليا وإعطائها أهمية للعمل السياسي الخارجي لحشد الدعم لمطالبها الانفصالية خاصة مع تراجع التوقعات بإمكانية حل القضية الجنوبية في إطار دولة الوحدة بسبب عجز السلطة والنخبة السياسية على التعامل بحكمة مع القضية الجنوبية ووجود أشواق دولية وإقليمية لقيام دولة الجنوب والتي أصبحت في الوقت الراهن أحد الطول المناسبة للمشكلة اليمنية خاصة على صعيد تأمين الملاحة الدولية ومكافحة خطر القاعدة، ومع مرور الوقت ستجد اليمن نفسها خاضعة للضغوط الخارجية بحثا عن الدعم في وقت لا ترغب فيه الدول المانحة الاستمرار في تقديم الدعم لبلد لا تستطيع النجاح فيه وأوضاعه في تدهور مستمر وإمكانية التغيير محدودة.

فراغ القوة

لقد عجز رئيس الدولة عن صنع القرارات الكبيرة والإستراتيجية ذات الأثر الايجابي على الدولة والمجتمع في الوقت الذي عجزت فيه المعارضة عن إقناعه أو إجباره على التوافق

على حلول مناسبة لمشكلات البلد، وأصبحت هناك حالة من الشلل في الوضع السياسي القائم في البلاد تعكس وجود فراغ قوة من جانب وفشل النظام السياسي من جانب آخر، وفي ظل هذا الوضع يبقى السؤال حول من يمكن أن يملأ هذا الفراغ وإمكانية بروز قوى جديدة إصلاحية وغياب القوى القديمة على المستوى الرسمي والحزبي وعلى مستوى القطاعات الدينية والاجتماعية والثقافية، والحقيقة أن مقومات بروز قوى إصلاحية جديدة في الدولة والمجتمع ضعيفة وفرص تطور مكوناتها الحالية محدودة نتيجة تعطيل مسارات هذا التطور من قبل القوى القديمة، ولعل دور العامل الخارجي سيكون أكبر في إنتاج قوى سياسية جديدة نتيجة لاهتمامه باليمن كمصدر للأخطار وفي ظل عدم انفتاح الأطراف الأساسية في الداخل على بعضها، وسوف يبدأ تشكل هذه القوة الجديدة من خلال إجبار الدولة على مفادرة أشخاص وإحلال آخرين من القوى الجديدة مطهم في مواقع صنع القرار خاصة في ظل الحاجة الشديدة للموارد المالية الخارجية، وهنا يبدأ تحالف المستهدفين ضد الخارج وتشدد حالة الصراع بين القوى القديمة المستهدفة وبين القوى الجديدة والداعمين لها، وبهذا سوف يستمر الخارج في دعم الدولة مع ممارسة الضغط من أجل مزيد من الإصلاحات لترشيد الموارد المحدودة مع دعمه بموارد أخرى وتشكيل فريق عمل داخلي للإشراف على تنفيذ الإصلاحات وعلى تشكيل فريقه المستقبلي والبديل للتيارات غير المرغوبة، وإذا ما ركبت الدولة موجه التحديث هذه فسوف يفرض على الطرف الآخر المعارض أن يتطاول مع الخارج أكثر فيكون هذا بمثابة نجاح آخر للعامل الخارجي ويصبح هو الراسم الأكبر لخارطة الطريق الجديدة خاصة وان قوى التغيير في الداخل لا تملك خارطة طريق واضحة، وفي كل الأحوال فإن هذا الاتجاه غير مأمون لان قدرة العامل الخارجي على تشكيل المواقف الداخلية ستستفز أطراف مختلفة وينتج عن ذلك بروز تيار مغامر مختلط لمواجهة الخيارات لخارجية، وقد تنشأ عن ذلك حالة صدام وفي حالة حدوثه فهو اقرب زمنا من الاحتمالات الأخرى.

المؤتمر الدولي بشأن الأزمة اليمنية مايو 2011

لقد شاركت معظم الأطراف السياسة الفاعلة في هذا المؤتمر وكانت نتائجه ايجابية على المستوى النظري حيث خلص إلى نتيجة أساسية مفادها أن المشكلة الجنوبية ومشكلة صعده والمشكلة الأمنية والفشل الاقتصادي جميعها نتاج للسياسة التي يتبناها الحاكم في اليمن والتي مسعاها الوحيد هو الاستمرار في احتكار السلطة وتوريثها وتخليه عن مسؤوليته التنموية وحماية المجتمع من البطالة والفقر الأمر الذي أدى إلى تغذية مصادر العنف والتمرد وبرزت دعوات الانفصال.

إلى جانب ذلك خرج المؤتمر بقرارات تعالج الأزمة اليمنية بأبعادها المختلفة من خلال موقف دولي موحد يدعم تحقيق تسوية سياسية داخلية بأشراف طرف ثالث يمثل مجموعته أصدقاء اليمن، إلى جانب دعم اليمن اقتصاديا واتخاذ إستراتيجية متكاملة لمواجهة الأخطار الأمنية المتعددة، ورغم شروع الأطراف في حوار وطني وبدعم إقليمي دولي إلا أن الحكومة اليمنية وجدت أنها أمام مقترحات لأجندة وطنية تدفعها إلى التوصل إلى تسوية مع الحراك في

الجنوب ومع الأطراف الأخرى في المعارضة تنتهي بها إلى تقاسم السلطة مع هذه الأطراف ، وهو ما سعى الحزب الحاكم إلى مقاومته في وقت لم يعد الخارج مستعداً أن يغمض عينيه ويستمر في القبول بأسلوب إدارة الحكم في اليمن لأن ذلك سوف يقود إلى استفحال الأزمة اليمنية وإدراكاً منه إن مسؤولية الأسرة الدولية تجاه اليمن هي المساعدة على تحقيق وفاق وطني يؤمن الخطوة الأساسية في اتجاه إيجاد الحلول لمشاكل البلاد .

لقد أراد المجتمع الدولي إن يدفع باليمنيين إلى تحقيق حزمة من الإصلاحات من شأنها أن إن تؤدي إلى أحداث تغييرات ايجابية كبيرة في الأوضاع اليمنية وبدعم إقليمي دولي غير أن الأوضاع في اليمن كانت تدفع بمعطيات ومتغيرات جديدة بدأت تتشكل؛ ولعل تأثير هذه المعطيات سوف يكون كبيراً وحاسماً في المستقبل وبدلاً من الإمساك بفرص تحقيق الإجماع الوطني من قبل أهم أطراف الصراع بدأت تبرز مواقف جديدة ومغايرة تصدر عن هذا الطرف أو ذاك ، ومعظم هذه المواقف تشي بانتهاء فرص تحقيق إجماع وطني لحل المشكلات اليمنية وبدا منحى الصراع بارتسام بعض ملامحه اليمنية السعودية وبصورة أقل وضوحاً على صعيد العلاقات اليمنية الخليجية .

ومن هذه اللحظة فإن الدور السعودي أصبح أكثر بروزاً في الأزمة اليمنية وأهم من أي دور خارجي آخر ، نتيجة ارتباطها الجغرافي المباشر مع اليمن وتأثير الأوضاع في اليمن على استقرار الجارة السعودية ، لذلك فهي تخشي تبعات الصراع الداخلي في اليمن من عدة أوجه أهمها استخدام اليمن قاعدة للتخطيط والتدريب من قبل تنظيم القاعدة وانطلاق أفرادها لشن عمليات داخل السعودية ، إلى جانب تزايد تهريب السلاح والمخدرات عبر الحدود مع اليمن إلى السعودية وزيادة معدلات الهجرة غير الشرعية وربما هجرة جماعات سكانية بالكامل نتيجة للصراعات وتفاقم الأوضاع الإنسانية ، إلى جانب تخوف السعودية من ظهور كيانات مستقلة أو شبه مستقلة على حدودها وخاصة الحركة الحوثية ، وهذه الأوضاع المحتملة تستدعي زيادة التدخل السعودي في الشؤون اليمنية كونها الطرف الأكثر تأثراً بما يحدث في اليمن ولدورها التاريخي المعروف في الشأن اليمني ، وسيتجه الغرب لإعطاء السعودية دور أكبر في شان معالجة الأوضاع الداخلية اليمنية وسوف يركز اهتمامه على الموقع الحيوي لليمن والقضية الجنوبية لارتباطها الشديد بهذا الأمر إلى جانب اتخاذ إجراءات وقائية عسكرية وأمنية لمواجهة خطر القاعدة ، مع وجود تنسيق مستمر بين الدور الخليجي والدور الغربي في محاولة العمل على سيناريو جديد يعتمد على التسريع في تكوين الفريق المستقبلي الذي يمكن أن تؤول إليه أمور الحكم في اليمن ، وستكون السعودية هي الطرف الفاعل والأقوى في تحديد صلب هذا الفريق ودعمه وإن كانت الأوضاع لا تدعو إلى الاطمئنان على بعض مكونات هذا السيناريو عند الغرب وتحديداً أمريكا ، إلا أن حجم الدعم السعودي المالي والسياسي لهذا السيناريو قد رجح الكفة لصالح الرؤية السعودية والمدعومة من قبل دول الخليج ومصر ودول عربية أخرى ومع ذلك سوف نكتشف في قادم الأيام أن جميع المسارات إذا لم تصل إلى طريق مسدود فأنها في أحسن الأحوال ستظل الطريق ولن تصل إلى النهاية المحددة فقد اختلط الحابل بالنابل وغشي القوم ما غشيهم ولم يتمكن السراة من تحديد الاتجاه المأمون لمواصلة السير فكان التيه حادي الجميع .

تفاقم الأوضاع الاقتصادية (تحديات متزايدة وموارد متناقصة)

بلغ عجز الموازنة العامة للدولة في عام 2012 أكثر من 15% من الناتج المحلي في ظل تدني الإنفاق العام الإجمالي عن السنوات السابقة، ويتوقع أن يزيد نسبة عجز الموازنة إلى 20% من مجمل الناتج المحلي بنهاية 2013، وأن يصل الدين العام الإجمالي إلى 70% من مجمل الناتج المحلي في نفس العام مقارنة بنسبة 34% من مجمل الناتج في عام 2008.

قام البنك المركزي بالتمويل النقدي لعجز الموازنة الأمر الذي سيشكل مزيد من الضغط على التضخم وارتفاعه إلى معدلات تفوق 20%. وقد بدأت الحكومة بتمويل العجز بالإصدار النقدي 2009 وبسبب ذلك ستتدهور قيمة الريال وترتفع كلفة الاقتراض.

تراجع حجم الدعم الخارجي إلى مستويات إلى أقل بكثير مما هو مطلوب نتيجة للفساد المستشري وغياب الشفافية وعجز الحكومة عن الوفاء بمتطلبات المانحين والفشل في تنفيذ قرارات المؤتمر الدولي بشأن الأزمة اليمنية في مايو 2011، وهو ما سوف يؤدي إلى العجز الشديد في قدرة الحكومة على القيام بأهم واجباتها المتعلقة بحفظ الأمن والنظام وتوفير الحدود الدنيا من الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات المياه والكهرباء، وسيكون الإنفاق الاستثماري العام هو الضحية حيث من المتوقع أن يتدهور حجم الإنفاق الرأسمالي إلى أقل من 5% من مجمل الإنفاق العام، وأقل من 2% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا سينعكس سلباً على معدلات النمو الاقتصادي وسيفاقم من مشكلة الفقر الذي سيصبح أكثر انتشاراً وعمقاً بسبب تدهور أكبر في القوة الشرائية للدخول والإعانات ومبالغ الضمان الاجتماعي والمعدلات المرتفعة للنمو السكاني، كما أنه سوف يفاقم مشكلة البطالة حيث من المتوقع أن انخفاض معدلات الاستثمار بسبب تدهور الاستقرار النقدي والمالي وزيادة حدة الفساد في ظل تزايد التحديات الأمنية والسياسية نتيجة غياب الإصلاحات المؤسسية والسياسية.

أطلقت يد النخب الحاكمة والموليين لها على ما تبقى من الأصول المادية (أراضي، عقارات) إلى جانب الامتيازات النفطية لتعويضهم جزئياً عن المصالح المفقودة، من ناحية أخرى قد تبحث بعض هذه النخب عن امتيازات مالية ومادية من الخارج، وقد يكون هذا على حساب المصلحة الوطنية والدفع باتجاه عدم الاستقرار أكثر في اليمن.

أدى عدم استقرار المؤشرات الاقتصادية إلى هروب غير مسبوق للأموال إلى الخارج وتدني حجم التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى الداخل، وتدهور مريع في البيئة الاقتصادية في الريف والمناطق النائية التي تعاني من شحة الموارد الطبيعية كالمياه والأراضي الزراعية ونقص المؤسسات التعليمية، الأمر الذي يعطل في النهاية وتيرة التنمية المحلية. أصبح الفساد المالي والإداري أكثر سوءاً حيث تتسارع معدلات الرشاوي والعمولات والتلاعب بالمناقصات وعملية الإفساد السياسي والأخلاقي، وسيؤدي التصاعد المستمر للأسعار وتدهور قيمة العملة مصحوباً بمعدل نمو منخفض للدخل الفردي وسوء توزيع للدخل إلى مضاعفة حدة الفقر وعمقه وانتشاره جغرافياً، ونتيجة لذلك فإن نسب الفقر العام قد يتجاوز 80% من السكان.

الموازين الاقتصادية الكلية الخارجية لليمن تعاني من عجز كبير ومتزايد بسبب الانخفاض الحاد في حجم الصادرات النفطية بجوار ضعف القدرة الاستيعابية للتمويلات الرسمية الخارجية وتراجع الاستثمارات الخارجية الخاصة، وفي ظل الوضع المتوقع فإن احتياطات الحكومة من النقد الأجنبي قد لا تكفي لتغطية الواردات الغذائية سوى لفترة ستة أشهر فقط، وبطول عام 2012 قد لا تكفي لتغطية قيمة الواردات من السلع المختلفة لفترة شهرين، مع مراعاة أن اليمن سوف تصبح مستوردا صافيا للنفط في عام 2015 على ابعد تقدير، وهكذا فإنه في ظل التوقعات الحالية فإن اليمن في عام 2015، وربما قبل ذلك، سوف تكون دولة مفلسة.

أدى تفاقم الوضع الاقتصادي وتغذيته للصراعات السياسية إلى شل جزء كبير من الحركة السياسية للحكومة، وتقلص المصالح، وتهديد الامتيازات المالية والاجتماعية لنخب الحكم، وتحول الفئات المتضررة منها إلى بؤر ناقمة وغاضبة، الأمر الذي سيعجل بتفكك تحالفات الحكم وربما حدوث اشتباك بينها، وإلى اتساع رقعة الفقر والفوضى نتيجة لذلك وهي مقومات جديدة يعتمد عليها المعارضين للحكم ومصدر ضعف ينهك جسد الدولة المتهاك.

الاضطرابات السياسية والأمنية والاجتماعية

فراغ سياسي

حدث فراغ سياسي لا تستطيع المؤسسات الحالية إيجاد حل له. وحالة الفراغ المقصودة هنا أصبح لها عدة صور، منها:

- 1 - انتهاء فترة الولاية الرئاسية الحالية لرئيس الجمهورية في سبتمبر 2013، وهي الفترة الأخيرة وفقا للدستور النافذ، دون أن تتمكن السلطة والمعارضة من إيجاد حل لهذه القضية.
- 2 - الصورة الأخرى للفراغ قد تنتج عن عجز أو وفاة رئيس الجمهورية الحالي دون أن تتمكن النخبة السياسية من التوافق على رئيس يخلفه.
- 3 - انزلاق البلاد إلى حالة من الفوضى طويلة الأجل نتيجة فقدان الحكومة القدرة على السيطرة على الأمور وحدث صراعات متدنية (تحت وطنية).
- 4 - تحول الحراك في المحافظات الجنوبية إلى العمل المسلح خاصة في ظل استخدام الحكومة للأساليب الأمنية والعسكرية لمعالجة الأوضاع هناك في ظل غياب الحلول السياسية ووجود بؤادر دعم خارجي رسمي لدعوات فك الارتباط تعزز خطر التشطير للوطن اليمني الواحد.
- 5 - ضعف السيطرة المركزية على القوى القبلية والمدنية المنافسة للدولة، والعودة إلى النظام السياسي القبلي، نتيجة الفراغ السياسي الناجم عن الانسحاب «المعنوي» للدولة؛ بسبب شعور المواطنين أن السلطة المركزية والحاكم السياسي (غير شرعي) ولا يمثل طموحاتهم، ومتطلباتهم، واحتياجاتهم.
- 6 - تراجع أولوية الولاء للدولة ليحل محله الولاء للقبيلة والمنطقة قبل الدولة، و تضائل قدرة الحكومة المركزية على السيطرة على مناطق واسعة في البلاد.
- 7 - انتشار ظاهرة عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والأمني، وتعدد بؤر الصراع (صراعات تحت وطنية)، وبدء ظهور الكيانات المحلية والهويات الفرعية المتصارعة،

وإنشاء الجيوش الخاصة، وتحول القادة السياسيين والاجتماعيين والدينيين إلى قادة حرب في معظم ممارساتهم اليومية، وظهور شبح ما نسميه باليمننة وهو أخطر من الصوملة واللبننة والعرقنة والأفغنة.

الأودية السحيقة

إن هذه الفترة تتسم بالصراعات وانتشار ظاهرة الجوع بين اليمنيين وتراجع القيم، وهو ما يؤدي إلى انتشار القوة ذات الجودة المتدنية (القوة العنفية) وإعادة توزيعها وكثافة استخدامها من قبل الدولة والمجتمع فتضيع البلاد في الأودية السحيقة لجهنم الصراعات والنزاعات، وإن من أبرز معالم هذه الفترة المسارات الآتية:

- 1 - الانقلابات القبلية والحزبية
- 2 - ظهور البنادق المخفية
- 3 - فقدان الحلفاء والشركاء والأصدقاء أو كسبهم بالسرعة الفائقة
- 4 - وفرة المال ووفرة الأنصار الطريق إلى الغلبة
- 5 - الهجرة إلى الماضي وكثرة المسارات الخاطئة

أزمة المياه والأوضاع الإنسانية

تفاقمت أزمة الوضع المائي في بعض مناطق المرتفعات، واشتداد أزمة المياه في العاصمة صنعاء ومعظم المدن اليمنية، وارتفاع الطلب على المياه التجارية وارتفاع أسعارها، وسيؤدي ذلك إلى زيادة الهجرة إلى المدن وارتفاع الضغط على الخدمات في ظل نمو سكاني مرتفع وتأثير ذلك سلباً على الشريحة السكانية الأكثر فقراً، إلى جانب التأثير سلباً على الزراعة في المناطق القريبة من العاصمة بسبب تزايد نقل المياه من الزراعة لتغذية العاصمة، والمشكلة قد تتكرر في تعز وذمار وعمران وصعدة وإن كانت بدرجة أقل، بينما ستزيد نسبة تملح المياه الجوفية في المناطق الساحلية وتدهور نوعية معظم المياه في هذه المناطق إلى درجة أن بعض هذه المياه لن تعد صالحة للشرب ولا تناسب بعض المزروعات، وفي ظل تحول تدريجي إلى استخدام مصادر المياه الجوفية لمواجهة الطلب المتزايد على المياه للاستخدامات المنزلية سيتجه الناس لحفر آبار بعيدة عن السواحل نتيجة تدهور نوعية المياه في الآبار السابقة بسبب تداخلها مع مياه البحر.

أصبحت بعض المناطق في حالة من الفشل أدت إلى استمرارها في البحث عن الرزق من خلال العنف والنقطع وحتى استحداث الحروب، بينما يلجأ بعض السكان إلى الجريمة والتهريب والمخدرات وغيرها من الطرق غير القانونية لاكتساب مواقع في المجتمع بالعنف أو التوجه نحو الإرهاب والتفجيرات والخطف، وسينتج عن ذلك مخيمات وعشوائيات لاجئين وهاربين من المناطق غير الآمنة، ليمثلوا حالة إعالة كبيرة ومواقع فقر وربما جريمة ودعارة وانتشار الأمراض الوبائية الخطيرة.

ما سينتج عن تدهور الأوضاع الأمنية

إن استقراء التاريخ السياسي اليمني يقود إلى الاستنتاج بأن أهم آليات إسناد السلطة هي

الآلية الحربية التي ركن إليها غالبية الحكام اليمنيين المتعاقبين، ويتعين التذكير بان المؤسسة العسكرية اليمنية قد تدخلت في غالبية، إن لم يكن جميع، الصراعات اليمنية سواء إبان التشطير أو عقب الوحدة، فتاريخ اليمن خلال الخمسين سنة الماضية يشهد حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي ناتجة عن دورات الثورات والانقلابات والحروب والتدخلات الخارجية وهي حالة لم تتمكن الوحدة من تجاوزها أو حلها، وإضافة إلى التحديات الأخرى، أو بمعزل عنها، فإن تدهور الأوضاع الأمنية في اليمن سوف تجعله يسقط في وضع الدولة الفاشلة الذي تشير الكثير من التقارير الدولية إلى أن اليمن قريب منها.

السقوط في الفشل

تصنف الدول الفاشلة بأنها تلك الدول التي لا توجد بها حكومات قادرة على فرض سيطرتها على جميع أراضيها، وتتنازع السلطة فيها عدد من القوى المستقلة عن الحكومة المركزية، وينتج عن هذا الوضع حالة من الفوضى وغياب القانون وتدهور حاد في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية.

ومن أسوأ ما يمكن توقعه لليمن وقوعه في وضع الدولة الفاشلة وهو وقوع ليس بمستبعد وفقا للمعطيات الراهنة، وسقوط اليمن ضمن الدول الفاشلة ربما يتم في حال حدوث أحد الأزمات الكبيرة لوحدها أو متزامنة مع أزمة أخرى.

وهذه الحلقة تعمل على توسيع نفسها باستمرار إلى حلقة مفرغة يصعب الخروج منها (الحلقة المفرغة للفشل) أو إن إحدى هذه المشاكل الكبيرة ستكزن بمثابة مفتاح لمشكلة أكبر وسوف تؤدي هذه المشكلة مع غيرها من المشاكل إلى الوقوع في حالة الدولة الفاشلة .

سيناريو استلهام الفرص

إن استلهام الفرص واستثمار المتاحات الوطنية، الإقليمية، والدولية يتطلب إرادة سياسية جمعية مقتدرة على اتخاذ قرارات استراتيجية قاسية ومريرة تعيد صياغة معادلة الحكم بما يتوافق مع تطلعات الشعب اليمني وطموحاته وبما يؤدي إلى بناء نظام حكم يشبه اليمن كل اليمن.

من المقدمة

بناء وصياغة

أ. د. جلال فقيرة

أستاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء

مدخلات سيناريو استلهام الفرص

الأسس والمحددات الرئيسية

يحاول هذا القسم أن يقف على المحددات والأسس الرئيسية التي يتكأ عليها سيناريو التفاؤل والأمل، وهي تلك المحددات التي تنطلق من البيئة اليمنية الراهنة بعضها له طبيعة داخلية، وبعضها الآخر له طبيعة خارجية إقليمية كانت أم دولية.

أولاً: الأسس والمنطلقات الداخلية (جانب المطالب)

1 - الأسس والمنطلقات السياسية

أ- توافر الإرادة السياسية الداعمة لسيناريو التفاؤل والأمل

إن حجر الزاوية في مدخلات هذا السيناريو يتمثل في توافر إرادة سياسية قوية تستوعب أهمية المدخلات، وتؤسس للعمليات الضرورية لتحويل المدخلات إلى مخرجات تتسجم مع السمات والخصائص التي تشكل سيناريو الأمل والتفاؤل في اليمن 2020.

ب- حرص على مشاركة اللقاء المشترك في العملية السياسية

إن السيناريو المتفائل لليمن يتطلب الخروج من المأزق الراهن الذي وصلت فيه العلاقة بين السلطة والمعارضة إلى حد القطيعة خلال الفترة الممتدة بين 2008 - 2010. وخطورة هذا المأزق أنه ينعكس سلباً على بقية الملفات ذات الصلة بالتطور الديمقراطي والأمن والاستقرار وفي مقدمتها الحرب في صعده، وملف الحراك في المحافظات الجنوبية، وملف الإرهاب والتحالفات الإقليمية للقاعدة. وبناء عليه فإن المدخل المنطقي لهذه الإشكالية تتمثل في ضرورة لفت الانتباه إلى أن المؤتمر الشعبي العام ينبغي أن يمضي في طريق الانتخابات النيابية بصحة أحزاب اللقاء المشترك وبمشاركتها. والحرص على مشاركة المشترك في الانتخابات النيابية القادمة ينطلق من فرضية مفادها أن هذه المشاركة ستؤسس لمشاركة المؤتمر في الانتخابات القادمة الرئاسية والمحلية والنيابية التي تأتي انسجاماً مع الاستحقاقات الدستورية والقانونية في الفترة الممتدة بين 2011 - 2020. في حين أن

مقاطعة المشترك للانتخابات النيابية القادمة ستؤسس لمقاطعته لبقية الانتخابات والوصول بالتجربة الديمقراطية اليمنية إلى أبواب موصدة.

ج- انتظام الانتخابات العامة في مواعيدها القانونية

إن الحديث عن سيناريو مستقبلي متفائل لليمن سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ينبغي أن يحسم إشكالية الأسباب التي تحول دون عقد الانتخابات العامة في مواعيدها القانونية. وربما كان الفشل في حسم إشكالية الأسباب التي حالت دون عقد الانتخابات النيابية في ابريل 2009 في موعدها المحدد تعطينا مؤشر لأهمية هذا العامل، فكثير من الإخفاقات المترابطة ترتبت على هذا الفشل، وتعطينا في الوقت ذاته أهمية كبرى للحسم المبكر للأسباب التي نعتقد أنها ستعيق عقد الانتخابات العامة في مواعيدها الدستورية، ولذا فإن عقد الانتخابات النيابية القادمة في موعدها المتفق عليه في اتفاق فبراير، ثم انتظام عقد الانتخابات الرئاسية والمحلية والنيابية في مواعيدها القانونية في الفترة المحصورة بين 2010 - 2020 من شأنه أن يسهم في خلق استقرار سياسي، ويجنب اليمن الكثير من الأزمات التي تفجر الصراع السياسي، وتبعث على الثقة المستمرة بين السلطة والمعارضة.

د- مجالس محلية قوية ولا مركزية مالية وإدارية

قطعت اليمن شوطاً يعتد به في الانتقال نحو صيغة اللامركزية، إذ عقدت انتخابات المجالس المحلية في عامي 2001 و2006. وعلى الرغم من أوجه القصور التي صاحبت تجربة المجالس المحلية، إلا أن تطوير هذه التجربة، ودعم التوجه نحو اللامركزية الإدارية والمالية، يعد أحد المحددات الرئيسة لأحداث نقله نوعية في مجالات التنمية والرقابة والمساءلة والإشراف على أعمال الأجهزة التنفيذية.

هـ- تحالف قوي لمحاربة الفساد

هذا الأمر ينبغي أن يحتل أولوية كبرى في سياق السياسات اليمنية الراهنة في الطريق نحو عام 2020، لاسيما وأن إحدى مجموعتي العمل التي صاحبت مؤتمر لندن 2 المنعقد في كانون الثاني/يناير 2010 قد خصصت للحوكمة ومكافحة الفساد، ناهيك عن أن الكثير من المانحين وشركاء التنمية يعربون عن استحالة تحقيق أي تنمية في اليمن دون تطوير مكافحة ناجعة للفساد ونخبه وآلياته. ولذا فإن التحالف القوي بين كافة القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية في اليمن يعد محمداً رئيساً لسيناريو يمن التفاؤل والأمل 2020.

2- الأُسس والمحددات الاقتصادية

نمو اقتصادي متسارع وتنوع في مصادر الدخل وتوليد فرص عمل وتوسيع قاعدة الاستثمار إن النمو الاقتصادي يعد الشرط الرئيس لتحقيق استقرار سياسي ورفاه اجتماعي ينعم فيه المواطن اليمني بمستوى معيشي لائق يؤمن له حياة كريمة. وهذا النمو الاقتصادي يعد حجر الزاوية في سيناريو التفاؤل والأمل، وبدونه لا يمكن أن ينهض هذا السيناريو إذ ترتبط به سلسلة من الحلقات الاقتصادية

كونه المحدد الرئيس لمستوى الدخل الفردي، والدخل القومي، ومساهمة القطاعات الاقتصادية، والمشاريع الاستثمارية.

3 - المحددات الأمنية

واجهت اليمن في العشر السنوات الأخيرة جملة من التهديدات الأمنية، ابتداءً من تفجير المدمرة الأمريكية «يو إس إس كول» في عام 2000، مروراً بتدمير ناقلة النفط الفرنسية «لامبرج» في 2002، واندلاع الحرب مع جماعة الحوثيين في 2004، واستهداف القاعدة للمنشآت الإستراتيجية، وتحول حراك المتقاعدين في 2007 إلى مجموعات ترفع شعارات الانفصال ورايات تدعو إلى فك الارتباط والعودة للوضع التشريعي السابق.

إن الحديث عن سيناريو متفاعل لليمن في عام 2020 يفقد معناه دون وجود بنية أمنية حقيقية تمهد الطريق للاستقرار السياسي ووضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية موضع التطبيق، وخلق البيئة الاستثمارية المحفزة للنمو الاقتصادي، وتهيئة المناخ المشجع للسياحة، وتعزيز ثقة شركاء التنمية في الإجراءات المحلية. ولذا فإن تعزيز البنية الأمنية سيمارس دوراً يعتد به في تشكيل ملامح الصورة المتفائلة لسيناريو الأمل 2020.

4 - حسم إشكاليات الهوية والولاء الوطني

عد قيام الوحدة اليمنية في الثاني والعشرين من أيار/مايو 1990 نقلة نوعية في طريقة التفكير اليمني لتجاوز أزمات الماضي. بيد أن الخلاف بين شركاء الوحدة أفضى إلى اندلاع الحرب الأهلية في صيف 1994. وخلفت هذه الحرب جملة من التداعيات السلبية على كافة الجوانب وفي مقدمتها الجوانب النفسية والسياسية. وفي 2007 تم توظيف قضايا المتقاعدين العسكريين توظيفاً سياسياً قاد في نهاية المطاف إلى ظهور المطالب بفك الارتباط والانفصال من جديد، وهو الأمر الذي أثار قضية الهوية والولاء لدولة الوحدة اليمنية. والحديث عن سيناريو يمن موحد آمن ومستقر مبني في أحد أبعاده على حسم إشكالية الهوية والاندماج الوطني، وغرس قيم الولاء الوطني على نحو تختفي فيه نبرات الانفصال، وتتعرز فيه هوية المواطنة والولاء لدولة الوحدة اليمنية بحيث تكتسب الأولوية على ما عداها من الولاءات الأخرى سواء كانت حزبية أو مذهبية أو مناطقية.

ثانياً: الأسس والمنطلقات الخارجية (جانب التأييد والمساندة)

1 - دعم جهود بناء الدولة في الصومال

كان لانحياز الدولة في الصومال لتداعياته السلبية على الأوضاع الاقتصادية والأمنية في الجمهورية اليمنية، فمن ناحية أولى ترتب على هذا الانهيار وصول ما يربو على 600 ألف لاجئ صومالي شكلوا ضغطاً قوياً على الاقتصاد اليمني وفرص العمل المحدودة. كما ترتب على ذلك جملة من التهديدات الأمنية الناجمة عن أعمال القرصنة، والتحالفات الإقليمية للقاعدة. ولذا فإن إسهام المجتمع الدولي في دعم جهود بناء الدولة في الصومال من شأنه أن يوفر مصدر تأييد إضافي لليمن، إذ يخفف من حدة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية

والتحديات الأمنية التي تواجه اليمن، ويوفر في الوقت ذاته بيئة جوار أفريقي تسهم في تعزيز منظومة الأمن الإقليمي في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وخليج عدن، ويعد دعماً خارجياً يسهم في الدفع بسيئاريو التفاؤل والأمل لليمن 2020.

2- تبوء اليمن مرتبة الدولة الأولى بالرعاية خليجياً

إن نجاح اليمن في الوصول إلى وضع آمن ومستقر يعتمد في أحد أبعاده على أن تحظى اليمن بمرتبة الدولة الأولى بالرعاية من قبل دول مجلس التعاون الخليجي، وبحيث تستمر دول المجلس في التمسك بقراراتها السابقة الصادرة في القمة الثامنة والعشرين لمجلس التعاون الخليجي التي انعقدت في الدوحة في كانون الثاني/ديسمبر 2007، والتي أكدت في بيانها الختامي على الالتزام الصريح والواضح بتقديم الدعم الكامل لليمن في كافة المجالات، بما يعنيه الأمر من الاستمرار في دعم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر، وتشجيع الاستثمارات الخليجية على التحرك نحو اليمن، ولذا فان الاستمرار في الخطوات الرامية لتأهيل اليمن وضمه إلى كافة المشاريع الإستراتيجية ذات الصلة بالبنية التحتية الخليجية، يعد مصدر تأييد رئيس ضمن مدخلات مشهد الأمل والتفاؤل لليمن في عام 2020.

3- دعم خارجي لوحدة اليمن واستقراره وبرامجه التنموية

تهتم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بالأمن والاستقرار في اليمن لأسباب شتى منها انضمام اليمن إلى التحالف الدولي في مكافحة الإرهاب، والتجربة الديمقراطية التي تحظى بتأييد ودعم الغرب. وهذا الاهتمام باليمن خلق علاقات متميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، ويعد انعقاد مؤتمر المانحين في لندن في نوفمبر 2006 تأكيداً لمصداقية هذا الطرح. بيد أن استفحال مصادر التهديد القادمة من القاعدة قد استدعى تحركاً خارجياً لتنظيم مؤتمر دولي لمناقشة الموضوع الأمني في لندن في يناير 2010. وكانت المخرجات الرئيسية لهذا المؤتمر تؤكد التمسك بوحدة اليمن واستقراره، مع إحالة موضوع دعم مشاريع التنمية إلى مؤتمرات أخرى ذات صلة مثل مؤتمر الرياض وأبو ظبي وبرلين. ولذا فان الاستمرار في دعم وحدة اليمن واستقراره وبرامجه التنموية يعد مصدر رئيس من مصادر التأييد الضرورية لوصول اليمن إلى المشهد المتفائل في عام 2020.

عملية التحويل

العمليات والأفعال الضرورية

إن الوصول إلى سيناريو يمن التفاؤل والأمل 2020 يتطلب إجراء الكثير من العمليات واتخاذ الكثير من الأفعال الضرورية التي تؤمن الوصول إلى السمات العامة التي تشكل ملامح هذا السيناريو . وتنوع هذه الأفعال والعمليات لتشمل السياسي والاقتصادي والثقافي والتربوي والاجتماعي . ويمكن الإشارة إلى أهم هذه العمليات والأفعال على النحو التالي :

أولاً: العمليات في الشق السياسي

1- اتفاقات مكتوبة ومعلنة بين السلطة والمعارضة

يتطلب السيناريو المتفائل لليمن 2020 اتفاقات مكتوبة ومعلنة بين السلطة والمعارضة تكمل اتفاق فبراير 2009، وتتضمن حلولاً للعثرات والمعضلات التي واجهت الحوار بين الطرفين في المرحلة السابقة . وهذه الاتفاقات المكتوبة والمعلنة لن تتم إلا من خلال مبادرة سياسية جريئة يقدمها المؤتمر الشعبي العام تحظى بالقبول من قبل اللقاء المشترك تتضمن عناصر ومفردات تغري المشترك بالعودة إلى طاولة الحوار والمفاوضات، وتتضمن استجابة فعلية للمطالب التي يقدمها المشترك انطلاقاً من اتفاق فبراير الموقع بين الطرفين في عام 2010، ومن الأفكار التي طرحها الرئيس صالح في خطابه الذي ألقاه بمناسبة العيد الوطني العشرين في تعز في الثاني والعشرين من أيار/مايو 2010 حين أشار إلى إمكانية تشكيل حكومة وحدة وطنية . وبحيث تتضمن هذه المبادرة حلاً فعلياً للنقاط المختلف عليها وفي مقدمتها إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات، والمعالجات الموضوعية للسجل الانتخابي، وإعادة النظر في النظام الانتخابي على النحو الذي يرتضيه أطراف العملية السياسية. ولعل التوقيع على محضر تشكيل لجنة الحوار الوطني في السابع عشر من تموز/يوليو 2010، ثم تشكيل لجنة الحوار الوطني في التاسع والعشرين من الشهر ذاته يعد خطوة تمهيدية للمضي قدماً في هذا الطريق . والتأكيد على وجود اتفاقات مكتوبة ومعلنة بين السلطة والمعارضة يكتسب أهمية بالغة لأنه يؤمن من الناحية العملية انتظام في العمليات السياسية الأخرى، ويجعلنا نفترض بان اليمن أفلح في ما تبقى من عام 2010 من الوصول إلى صيغة متفق عليها بين السلطة والمعارضة حول التعديلات الدستورية والقانونية الضرورية في تطوير النظام السياسي والانتخابي، وتمكنت في عام 2011 من عقد الانتخابات النيابية في موعدها المحدد، وتلاها في عام 2013 في عقد الانتخابات الرئاسية وكذا المحلية، واستكملت عقد بقية الانتخابات النيابية والرئاسية والمحلية التالية في مواعيدها القانونية، ووفقاً لما تسفر عنه نتيجة التعديلات الدستورية .

2 - التزام سياسي وحزبي بوضع الرجل المناسب في المكان المناسب

تعاني اليمن من اختلالات كثيرة في عملية التعيين للمناصب القيادية في المؤسسات الرسمية، والوصول نحو يمن آمن ومستقر وقادر على تحقيق مستوى معقول من التنمية والرفاه الاقتصادي والاجتماعي تتطلب ما يلي:

أ- التزام من قبل السلطة التنفيذية بتعيين القيادات الإدارية والسياسية استناداً إلى مبادئ الكفاءة والقدرة والتنافس وتكافؤ الفرص .

ب- التزام من قبل الأحزاب السياسية بترشيح الشخصيات المؤهلة والمقدرة والنزيهة ذات العقلية التنموية في الانتخابات العامة النيابية والمحلية . وعدم ترشيح الشخصيات التي تبث عدم مقدرتها، وعدم نزاهتها .

وفي هذا السياق نفترض أن اليمن قد استوعبت أهمية هذا المعيار، وتم تشكيل حكومات تكنوقراط تلي مباشرة الانتخابات النيابية أو الرئاسية، وتأخذ على عاتقها إدارة دفة التنمية، وبحيث تستعين الحكومة بالمؤهلين في قيادة بقية مؤسسات الجهاز الإداري للدولة، واعتمدت معيار التنافس والكفاءة والقدرة في الترشيح لمختلف المناصب القيادية . كما نفترض في هذا السياق أيضاً أن الأحزاب السياسية قد وصلت إلى درجة معقولة من النضج السياسي يمكنها من تقديم مرشحين في الانتخابات النيابية والمحلية والرئاسية يملكون مؤهلات قيادية وإدارية وسياسية تخدم عملية التنمية المستدامة .

3 - دعم تجربة المجالس المحلية

إن دعم تجربة المجالس المحلية وتأمين صيغة الانتقال التدريجي للحكم المحلي الكامل الصلاحيات، يعد ضمن العمليات الرئيسية لتأمين سيناريو التفاؤل والأمل . ولا ريب أن هذه التجربة في حاجة إلى مراجعة وتقييم مستمر، والاتكاء على صيغة سلطة محلية قوية ومعززة ليمن آمن ومستقر تفترض أن اليمن خلال الفترة الممتدة بين 2010 - 2020 قد أنجزت ما يلي:

أ- قامت بتقييم تجربة السلطة المحلية خلال العشرة الأعوام الأخيرة 2001-2010 والوقوف على أهم نقاط الضعف والعمل على تلافيها .

ب- أعادت النظر في قانون السلطة المحلية، وربط انتخابات المحافظين ومدراء المديرات بانتخابات المجالس المحلية على مستوى المحافظات والمديرات، وبحيث يتم انتخاب المحافظ ومدير المديرية شأنه في ذلك شأن بقية أعضاء السلطة المحلية .

ج- حسم ادوار المجالس المحلية وأزالت التعارض في مكوناتها وعدم الخلط بين الجوانب التنفيذية والجوانب الإشرافية والرقابية .

د- إخضاع الفائزين في انتخابات المجالس المحلية لبرامج بناء قدرات مباشرة في المواضيع ذات الصلة باختصاصاتهم وصلاحياتهم القانونية .

هـ - استكمال عملية نقل الصلاحيات إلى السلطة المحلية انسجاماً مع نتائج الدراسات التقييمية لتجربة السلطة المحلية خلال العشرة الأعوام الأخيرة .

4 - دعم جهود مكافحة الفساد والأجندة الوطنية للإصلاحات الشاملة

يأتي وضع اليمن في كافة التقارير الدولية ذات الصلة بالفساد في مرتبه متدنية، على الرغم من انضمام اليمن إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ووجود إرادة سياسية لمحاربة الفساد تجلت في البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية والبرامج الحكومية المختلفة، والأجندة الوطنية للإصلاحات، وإصدار القانون رقم 39 لسنة 2006 بشأن مكافحة الفساد، وتأسيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في يوليو 2007. وبناء عليه فإن المضي قدماً نحو يمن آمن ومستقر في عام 2020 يفترض ما يلي:

أ - أن قدرات الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد قد تطورت، وبدأت في تنفيذ مكونات الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وحصلت على دعم قوي لجهودها الرامية إلى محاربة الفساد، وتم تشكيل الهيئة في عام 2012 من فريق يتمتع بالديناميكية والقناعة الكاملة بأهمية موضوع محاربة واستكمال المشوار الذي بدأته الهيئة المشكلة في 2007، وتمكنت من إحالة عتاوله الفساد إلى النيابة العامة، وأن يكون وضع اليمن قد تحسن في التقارير الدولية (5، 3% في تقرير منظمة الشفافية الدولية، والحصول على جيد في تقرير النزاهة العالمي، وتحسن مؤشر الأداء الإداري لدى برتلسمان إلى 80، ومؤشر الحالة إلى 90، والتحسين في مؤشرات الحكم الجيد لدى البنك الدولي بحلول عام 2015). والأمر ذاته ينطبق على الهيئة التي يفترض تشكيلها في عام 2017.

ب - أن يتمكن مجلس النواب المشكل في عام 2011، وبقية أطراف المنظومة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد، من تفعيل التوصيات الواردة في تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بشأن المخالفات المالية والإدارية، وإحالة من تبث تورطهم إلى القضاء لاستكمال الإجراءات القانونية بشأنهم بصفة منتظمة.

ج - أن تؤمن المنظومة القضائية تحريكاً فاعلاً لقضايا الفساد في نيابة الأموال العامة ومحاكم الأموال العامة وعلى نحو يكسب القضاء المصداقية الكاملة في هذا السياق.

د - أن يكون قد تم تعزيز استقلالية القضاء وفك الارتباط بينه وبين السلطة التنفيذية من خلال إصلاح قانون السلطة القضائية، وحسم وضع النيابة العامة كجزء من السلطة التنفيذية أو جزء من السلطة القضائية، والدور الذي تمارسه الحكومة في تحديد الكادر القضائي، وفي حركة التعيينات القضائية.

هـ - إصلاح كادر القضاء، وتنشيط حركة التفتيش القضائي لضمان وجود قضاء نزيه ومستقل.

و - عدم إلقاء الحمل على الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد منفردة، وبحيث تكون السلطة التنفيذية قد التزمت بعدم تعيين من تبث فسادهم، وعملت على إلغاء العقود الاحتكارية التي تمس الاقتصاد الوطني، ومنعت وبشكل نهائي تنفيذ المشاريع بالتكليف أو على نحو مخالف لقانون المناقصات والمزايدات الحكومية، وأن يقوم رئيس الجمهورية وكذا مجلس النواب باستخدام حقهم الدستوري في إحالة من تبث فسادهم من كبار شاغلي الوظائف التنفيذية العليا للمحكمة العليا، وأن يكون مجلس النواب قد أعاد النظر في القانون رقم 6 لسنة 1995 بأساسه الدستوري، وأن تكون وسائل الإعلام قد منحت مزيد من الاستقلالية في مناقشة قضايا الفساد بطريقة مهنية وموضوعية، وتم دعم تأسيس تحالف وطني مناهض للفساد،

ودعم الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2010-2014، وكذا الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2015-2019.

5 - تعزيز الحريات الإعلامية ودعم استقلالية منظمات المجتمع المدني

يتطلب السيناريو مزيد من الحريات السياسية ومنح الإعلاميين مزيد من حرية الحركة بعيداً عن القيود القانونية والإدارية الصارمة، ويستوي في هذا الأمر الإعلام الرسمي وغير الرسمي. ونفترض في هذا السياق أن الحكومة قد أفلحت في تعزيز الحريات الإعلامية، وتجنب الخوض في مواجهات مباشرة مع الإعلاميين، ودعمت منظمات المجتمع المدني دون تدخل مباشر في تحديد اتجاهاتها السياسية أو ربطها بهذا الحزب أو ذاك.

6 - إنفاذ القانون

عانت اليمن في الآونة الأخيرة الكثير من حالات الانفلات الأمني، وتفاقم الفساد، ونهب الأراضي، لأسباب ومسوغات شتى يأتي في مقدمتها التهاون في تنفيذ القانون، والإحساس لدى الكثيرين بعجز الدولة عن التدخل في الكثير من القضايا. وفي هذا السياق فإن السيناريو المتفائل لليمن 2020 يفترض أن السلطة التنفيذية قد عززت حضورها الفاعل المؤزر لتنفيذ القانون وتعزيز هيبة الدولة، وهو الحضور الحاسم لنصرة المظلوم، الذي يصون الحقوق، ويضع حداً للخارجين عن القانون، القابل للتطبيق على الجميع دون تمييز، والقضاء على فكرة أن هناك شريحة باتت تعتقد أنها فوق القانون، أو أنها خارج طائلة القانون.

ثانياً: الأفعال الضرورية في الجانب الاقتصادي

يرتبط السيناريو المتفائل لليمن بالوصول إلى مستوى اقتصادي معقول نسبياً، يساعد اليمن في تجاوز الكثير من المعضلات الاجتماعية والأمنية. وهذا المستوى الاقتصادي يتطلب الكثير من الجهود التي يأتي في مقدمتها:

أ - رفع معدل النمو الاقتصادي

ويفترض هذا الهدف أن تكون الحكومة قد أفلحت في تقييم مستوى التنفيذ لإستراتيجية التخفيف من الفقر وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة 2006-2010، والبرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية، والأولويات العشر 2010 - 2011، والوقوف على مكان الخلل وتحليل نقاط الضعف، وقامت بعد ذلك بتصميم خطة تنموية واقعية قابلة للتنفيذ في الفترة الممتدة بين 2011-2015، وأفلحت في تبني جملة من المشاريع التنموية التي تؤمن معدل نمو اقتصادي لا يقل عن 5% سنوياً، تنعكس ايجابياً وبشكل ملموس على مستوى معيشة المواطن، وبما يرفع متوسط الدخل الفردي إلى 1000 دولار سنوياً، ورفع مستوى الدخل القومي مع نهاية الفترة إلى 10 مليار دولار سنوياً، وأوقفت الانهيار المريع لسعر العملة الوطنية في مواجهة العملات الأجنبية. ونفترض أن الحكومة قامت مجدداً بتقييم مستوى التنفيذ للخطة التنموية 2011 - 2015، وشرعت في وضع خطة جديدة للتنمية الشاملة تغطي الفترة 2016-2020، وأمنت الوصول باليمن إلى المستوى المنشود.

ب . تعامل جاد مع فرضية يمن بلا نفط 2018
يعتمد الشق الاقتصادي في جانب رئيس منه على التعامل الجاد مع فرضية وتوقعات يمن بلا نفط في عام 2018 وفق تقديرات البنك الدولي، وفي هذا السياق نفترض أن الحكومة قد شرعت في البحث عن بدائل عاجلة يمكن أن تغطي الفجوة التي يحدثها انخفاض مستوى إنتاج النفط، وتكثيف الاستكشافات النفطية، وأعدت دراسات تقيس مستوى تأثير تصدير الغاز في تعويض الفجوة التي يتوقع أن يحدثها انخفاض ثم نزوب النفط في اليمن في الفترة 2010-2018.

ج . تنوع مصادر الدخل
ونفترض أن الحكومة قد شرعت في العمل على تنوع مصادر الدخل استناداً إلى دراسة مصادر تمويل الموازنة العامة، ونتائج الدراسات التقييمية لخطة التنمية 2011 - 2015 وكذا 2016-2020، ودعمت القطاعات الاقتصادية الواعدة التي يأتي في مقدمتها الزراعة والثروة السمكية والسياحة، ورفعت مستوى مساهمتها تدريجياً في الناتج الوطني (الزراعة والثروة السمكية 30% بحلول 2015، و40% بحلول 2020، السياحة 10% بحلول 2015، 15% بحلول 2020) وفي تمويل الموازنة العامة لمعالجة الاختلالات التي اعتمدت على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة.

د . توسيع القاعدة الاستثمارية
يعتمد النمو الاقتصادي بالأساس على توسيع قاعدة المشاريع الاستثمارية التي تتضمن خلق فرص عمل إضافية في المحافظات الجنوبية، وكذا في بقية المحافظات. ويعد مؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية الذي انعقد في صنعاء في عام 2007 نقطة انطلاق رئيسة للمراجعة والمضي قدماً في هذا المضمار. ونفترض هنا أن اليمن قد أغلقت الملفات الأمنية المختلفة بحلول 2013، وحققت قدراً يعتد به من الاستقرار السياسي، وحلت إشكالية الكهرباء والطاقة والبنية التحتية بحلول 2015، وأفلحت في إغراء المستثمرين اليمنيين والعرب والأجانب بتوجيه جزء من رؤوس أموالهم نحو الاستثمار في اليمن.

هـ . الحد من التوسع في زراعة القات، وإيقاف الاستنزاف الجائر للمياه
يقوم السيناريو المتفائل في هذا الشق على افتراض رئيس مفاده أن الحكومة تكون قد اتخذت جملة من القرارات التي توقف التوسع في زراعة القات في القيعان والأودية الزراعية، وأفلحت في إيقاف الاستنزاف الجائر للمياه وتوفير 5. مليار متر مكعب بحلول عام 2015، وتبنت سياسات إحلال تدريجية تشجع المزارعين على التوجه نحو المحاصيل النقدية، والمحاصيل ذات الصلة بالأمن الغذائي، والمحاصيل الزراعية المقاومة للجفاف كجزء من قائمة المحاصيل الاستراتيجية، ورفعت موازنة توفير تقنيات الري الحديث بنسبة 100% بدلاً عن التوسع في بناء السدود.

ثالثاً: عمليات ضرورية في الجانب الأمني

أ - إغلاق نهائي لملف الحرب في صعده

شكل ملف التمرد الحوثي في صعده مصدر من مصادر تهديد الأمن والاستقرار الوطني والإقليمي ، وفي الوقت ذاته مصدر من مصادر ضرب الإجماع الوطني وتأجيج الخلاف بين السلطة والمعارضة ، ولذا فإن النجاح في إغلاق ملف الحرب في صعده على نحو نهائي يعد ضمن المتطلبات الرئيسية لسيناريو متقائل لليمن في عام 2020. وعلى ضوء خبرة الجولات الست للصراع بين القوات الحكومية وبين قوات التمرد ، فإن إغلاق ملف الحرب في صعده يشترط ما يلي:

- 1 - أن تكون السلطة قد توصلت إلى وفاق سياسي مع المعارضة بحلول عام 2011 حول الآليات والإجراءات المتعلقة بتسوية الإشكالية .
- 2 - إعطاء الجانب الفكري والسياسي والتنموي والعمرائي الأولوية على العسكري .
- 3 - إعادة النظر في القيادات العسكرية والمدنية العاملة في ملف صعده ، واستبدالهم بقيادات تتعامل مع الملف بروية جديدة وإستراتيجية جديدة بحلول عام 2012 .
- 4 - الدخول الفوري في حوار مباشر مع قوى التمرد الحوثي حول المطالب الرئيسية والوصول إلى صيغ اتفاق بشأنها بما ينسجم مع القانون والدستور .
- 5 - تبني خطة تنموية خاصة بصعده تأخذ في الاعتبار الجوانب الفكرية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية بحلول عام 2011 وبحيث تغطي الفترة 2011-2015 .

ب . تجنب مخاطر الإرهاب الدولي والقاعدة

لا ريب أن دخول اليمن في التحالف الدولي ضد الإرهاب قد حقق لها بعض المكاسب السياسية والاقتصادية في علاقتها بالولايات المتحدة والقوى الأوروبية، بيد أنه في المقابل قد وضع اليمن بمنشأتها الإستراتيجية تحت مرمى نيران القاعدة. وقد عظم من مخاطر القاعدة في اليمن التحالف الذي تم بين فرعيها في اليمن والسعودية تحت مسمى تنظيم القاعدة في اليمن والجزيرة العربية، ثم التحالف الإقليمي مع تنظيم الشباب الصومالي. ويتطلب سيناريو التفاؤل أن تدخل اليمن العقد الثاني من الألفية الثالثة بدون مخاطر تهديد القاعدة، وعلى نحو لا يخل بالعلاقات اليمنية الأمريكية، وكذا العلاقات اليمنية الأوروبية، وهو الأمر الذي يعني أن يتم تبني سياسات حذرة تأخذ في الاعتبار ما يلي:

- 1 - أن تكون اليمن قد تبنت صيغ ملائمة للتعامل مع القاعدة بحلول 2012 تجنب اليمن مخاطر المواجهة المسلحة المباشرة معها، فخبرة التعامل مع القاعدة وفق المنطق العسكري قد أثبت فشله في أفغانستان حيث تتواجد قوات الناتو بأسلحتها الأمريكية، ومن باب أولى فإن هذا المنطق سيفشل في اليمن، وسيدخلها في متاهات هي في غنى عنها في ظل قدراتها الفنية والتقنية المتواضعة التي لا تقارن بقدرات حلف الناتو .
- 2 - تصميم برامج التأهيل لعناصر القاعدة وعلى نحو يؤمن إعادة دمجها في المجتمع اليمني بحلول عام 2015، وعلى نحو يجعل منها عنصر ردم وبناء بدلاً من أن يكون معولاً للهدم والتخريب .

3 - الوصول إلى وفاق إقليمي - دولي بشأن التعامل مع القاعدة في اليمن وفق المنطق المشار إليه سلفاً .

رابعاً: أفعال ضرورية في الجانب الثقافي وتعزيز الهوية الوطنية

يعتمد السيناريو المتفائل في عام 2020 على تعزيز الهوية الوطنية ووجود يمن موحد تختفي فيه الأصوات التي تنادي بـفك الارتباط والانفصال، وإغلاق ملف الحراك في المحافظات الجنوبية، أو في أي محافظات أخرى. وبطبيعة الحال فإن هذا الأمر يتطلب جهود جبارة تقتض ما يلي:

أ- أن تكون الحكومة قد تبنت مبدأ الحوار المباشر مع قادة الحراك في الداخل، ولبت كافة المتطلبات القانونية والدستورية بدون استثناء بحلول عام 2011.

ب- أن تقوم الحكومة باستبعاد كافة القيادات الإدارية والعسكرية التي تبث تورطها في قضايا الفساد ونهب الأراضي بحلول عام 2011.

ج- حل كافة المشاكل المتعلقة بالأراضي، وإلغاء كافة التوجيهات التي تتضمن تحويل الأراضي في المحافظات الجنوبية للقيادات العسكرية والإدارية التي تنتمي للمحافظات الشمالية بحلول عام 2012.

د- تعيين قيادات جنوبية في المناصب الحكومية والعسكرية تحظى بدعم وتأييد المواطنين في المحافظات الجنوبية.

هـ - إعادة النظر في المناهج التربوية والتعليمية، وإعادة صياغة المكونات ذات الصلة بالهوية الوطنية والوحدة اليمنية على نحو أكثر عمقاً، وبشكل قابل للقياس الكمي.

و- تحسين نوعية التعليم الحكومي في المدارس والكليات والجامعات، ودعم استراتيجيات التعليم الأساسي والثانوي والفني والعالي، وتعميم إلزامية التعليم المجاني في المراحل الأساسية والثانوية، وسد الهوة في مجال الالتحاق بين الذكور والإناث، وخفض نسب التسرب من التعليم.

خامساً: سياسات ذات طبيعة مجتمعية

هناك العديد من القضايا المجتمعية وثيقة الصلة بالسيناريو المتفائل وتتطلب تدخلاً حكومياً سواء من خلال رسم السياسات أو من خلال برامج التوعية، ويأتي في مقدمة هذه التدخلات: أ- أن تكون الحكومة قد صممت برامج لخفض معدل النمو السكاني خلال العشر السنوات القادمة، وبحيث نصل إلى 2,5% بحلول عام 2015 كخطوة مرحلية نحو الوصول إلى الهدف المنشود في عام 2020.

ب- تعزيز المشاركة المجتمعية في تنفيذ البرامج الحكومية، وكذا في الأنشطة الرقابية على أداء الأجهزة التنفيذية وأوجه إنفاق المال العام، وكافة الأنشطة الداعمة للشفافية والنزاهة.

ج- رسم سياسات تحد من تعاطي القات في أوساط المجتمع لاسيما بين شريحتي الأطفال والشباب بحلول عام 2011.

سادساً: أنشطة ضرورية في مجال السياسة الخارجية

يتطلب السيناريو المتفائل مجموعة من الأنشطة في مجال السياسة الخارجية تفترض أن الحكومة قد قامت بما يلي:

1 - وضعت رؤية إستراتيجية وخطة عمل تنفيذية لأهم اتجاهات السياسة الخارجية اليمنية في الحقبة الممتدة بين 2011 - 2015 تحدد فيها اليمن أهدافها الإستراتيجية وبرامجها التفصيلية مع كل من مجلس التعاون الخليجي، الجامعة العربية، الاتحاد الأوربي، الولايات المتحدة الأمريكية، ثم قامت بتقييم مستوى التنفيذ، ووضعت خطة جديدة للحقبة الممتدة بين 2016-2020.

2. تحركت على الصعيدين الإقليمي والدولي لإيجاد دعم مستمر وقوي للوحدة اليمنية بوصفها عنصر أمن واستقرار في المنطقة وذات أهمية للأمن الإقليمي والمصالح الدولية.

3. عملت على إغلاق ملف اليمن في مجلس الأمن الدولي بقراراته الصادرة في عام 1994 بشأن الأطراف المتحاربة.

4. توصلت إلى صيغ للاتفاق مع الناشطين ضمن مطلب فك الارتباط والانفصال في الخارج، برعاية حكومات الدول التي يقيمون فيها، تتضمن عدم الإقدام على أنشطة تتضمن المساس بالوحدة اليمنية، أو تعرض على الانفصال، والعمل على إدماجهم في العملية السياسية في الداخل للراغبين في العودة.

5. وظفت دبلوماسية التنمية على كافة المستويات الإقليمية والدولية لاسيما مع شركاء التنمية الرئيسيين.

6. أفلحت في تحسين صورة اليمن في الخارج، وتنقيتها من الشوائب التي علقت بها في السنوات الأخيرة لاسيما في مجال الأمن والاستقرار والاستثمار والسياحة.

7. أقنعت العالم الخارجي وشركاء التنمية بمصداقية الجهود التي تبذلها اليمن في مجال تطوير التجربة الديمقراطية، والحوكمة ومكافحة الفساد، ومنظومة الإصلاحات الوطنية، بوصفها المدخل الرئيس للحصول على دعم خارجي لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المخرجات

يُمنَّ موحد أمن ومستقر، وبمعدل نمو منشود، مرغوب فيه إقليمياً، ومدعوم دولياً السمات العامة والمؤشرات الكمية

إن المخرجات المتوخاة من عمليات التحويل السابقة تتمثل في الوصول إلى سيناريو يمن موحد أمن ومستقر ينعم بالسلم الاجتماعي، ويحقق معدل نمو اقتصادي واجتماعي وسياسي مرغوب، يحظى بدعم إقليمي واضح في مجالات التنمية وسياسات التكامل الإقليمي، ويتمتع بدعم دولي لبرامجه الرئيسية في مجالات الإصلاح الاقتصادي والسياسي. ولهذا السيناريو مجموعة من السمات والمؤشرات التي يمكن الإشارة إلى بعضها على النحو التالي:

أولاً: السمات والمؤشرات السياسية

- 1 - تفاعل دون احتقان بين أطراف العملية السياسية على وجه العموم، والمؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك على وجه الخصوص، واتفق تام على إجراء الانتخابات العامة في مواعيدها القانونية، واللجوء للحوار عند نشوب أي خلاف بين الأطراف كافة.
- 2 - احتكام كلي لصناديق الاقتراع، وحيادية كاملة للجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، واختفاء مظاهر الطعن في نتائج الانتخابات، أو الاتهامات المتبادلة بالتزوير والتلاعب بنتائج الانتخابات.
- 3 - كوادرمؤهلة تتولى قيادة مؤسسات الدولة والأجهزة الحكومية استناداً إلى معيار الكفاءة والقدرة تعزز فاعلية المؤسسات الحكومية وتطور أدائها.
- 4 - تحسن وضع اليمن في التقارير الدولية ذات الصلة بالفساد (الوصول على 5 درجات من عشر كحد أدنى على مقياس منظمة الشفافية العالمية بدلاً عن الدرجة الراهنة (1، 2، 2009)، وتحسين وضع اليمن في مؤشرات الحكم الجيد إلى درجة تتجاوز 50 %، تحسن ترتيب اليمن في مؤشر برتلسمان الخاصين بمؤشر الحالة (70 بدلاً عن 103) ومؤشر الأداء الإداري (60 بدلاً عن 94)، الخروج من تصنيف الضعيف جداً والضعيف في تقرير النزاهة العالمي.
- 5 - قضاء نزيه فاعل ومستقل.
- 6 - برلمان قوي وقادر على ممارسة وظائفه الرقابية بفاعلية على الأنشطة الحكومية.
- 7 - علاقة واضحة بين الأجهزة الحكومية على الصعيدين المركزي واللامركزي، وصلاحيات أوسع للسلطة المحلية، ومجالس محلية مدربة ومقتدرة وقادرة على إدارة دفة عملية التنمية على الصعيد المحلي.
- 8 - حريات إعلامية وسياسية أوسع، ووجود قوانين تنظم الحق في الوصول إلى المعلومة،

تدعم الحريات الإعلامية، وتنظم البت المرئي والمسموع للجهات غير الحكومية.

9 - تطبيق فاعل للقانون على الجميع، وعلى كافة المناطق، ومزيد من المواءمة بين القوانين والتشريعات اليمنية والقوانين والتشريعات الخليجية والاتفاقيات الدولية.

ثانياً: السمات والمؤشرات الاقتصادية

- 1 - تنوع في مصادر الدخل، واستكشافات نفطية مستمرة، وارتفاع في عائدات تصدير الغاز تعوض القصور في إنتاج النفط الخام، وقطاعات اقتصادية واعدة تسهم في التخفيف من الاعتماد على النفط والغاز (الأسماك، الزراعة، السياحة، البناء والتشييد).
- 2 - معدل نمو اقتصادي سنوي مستقر 5%.
- 3 - ارتفاع مستوى الدخل القومي من 7 مليار دولار إلى 15 مليار دولار.
- 4 - ارتفاع مستوى الحد الأدنى للأجور إلى 500 دولار.
- 5 - ارتفاع مستوى الدخل الفردي إلى 1500 دولار.
- 6 - اكتساب عضوية منظمة التجارة العالمية.
- 7 - بنية تحتية محفزة على نمو القاعدة الاستثمارية.
- 8 - انخفاض في المساحات المزروعة من القات بنسبة 50%، وانخفاض في حجم المياه المستخدمة في ري وزراعة القات بمقدار مليون متر مكعب، وارتفاع موازي في نسبة المساحات المزروعة بالمحاصيل ذات الصلة بالأمن الغذائي والمحاصيل النقدية.

ثالثاً: السمات والمؤشرات الأمنية

- 1 - إغلاق كلي لملف الحرب في صعده، وإعادة أعمار صعده، وإنهاء مظاهر التسليح، واستيعاب الحوثيين في العملية السياسية.
- 2 - إنهاء أنشطة القاعدة في اليمن، وتأهيل ودمج عناصر القاعدة في المجتمع.
- 3 - فاعلية أكبر للأجهزة الأمنية في تعقب المجرمين والخارجين على القانون.
- 4 - إغلاق كلي لملف الحراك والمطالبة بفك الارتباط والانفصال في المحافظات الجنوبية، وإنهاء حالات الصدام المسلح مع قوى الحراك، واستيعاب قياداتهم في الداخل في العملية السياسية، وتحييد قيادات الحراك في الخارج الراضين للانخراط في الحياة السياسية في الداخل.

رابعاً: السمات والمؤشرات الثقافية والتربوية

- 1 - مناهج متطورة تواكب التطور الذي تشهده دول الخليج في هذا المجال، ومدارس مؤهلة ومزودة بالمختبرات والمعامل الصالات والملاعب الرياضية، ومعلم متميز، وإدارة مدرسية مقتدرة، وموجه متمكن، وتوازن نسبي بين الذكور والإناث في أعداد الملحقين بالتعليم.
- 2 - جامعات ومعاهد معترف بها إقليمياً ودولياً، ومخرجات قادرة على الدفع بعجلة التنمية، وإنتاج البحث العلمي بما يخدم قضايا المجتمع.

خامساً: السمات والمؤشرات المجتمعية

- 1 - مجتمع مدني نشط ومشارك بفاعلية في التنفيذ والرقابة على الأنشطة الحكومية سواءً كانت إدارية أو مالية أو سياسية.
- 2 - معدل نمو سكاني لا يتجاوز 2%.
- 3 - شباب عازف عن تعاطي القات، وسيادة قيم مجتمعية تحض على تأسيس يمن بلاقات.
- 4 - انضمام اليمن إلى بقية اللجان الرئيسة العاملة في مجلس التعاون الخليجي بما في ذلك اللجان الأمنية.

سادساً: سمات ومؤشرات العلاقات الخارجية

- 1 -يمن يتمتع بعضوية كافة اللجان العاملة في مجلس التعاون الخليجي، ويحظى بمرتبة الدولة الأولى بالرعاية لدى دول مجلس التعاون الخليجي، وطرف مباشر في مشاريع التكامل الإقليمي الخليجي ومشاريع البنية التحتية، ومؤهّل لاكتساب العضوية الكاملة في مجلس التعاون.
- 2 - يمن يمارس دور قيادي يعتد به في شبكة تفاعلات النظام الإقليمي العربي، والتفاعل الخلاق مع كافة القضايا العربية والإسلامية.
- 3 - يمن يتمتع بعضوية منظمة التجارة العالمية.
- 4 - التزام أمريكي أوروبي بالتمسك بوحدة اليمن واستقراره، ودعم التجربة الديمقراطية اليمنية، وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

التغذية الاستراتيجية

(ردود الفعل المحلية والإقليمية والدولية)

إن الوصول إلى مشهد «يمن موحد آمن ومستقر، بمعدل نمو مرغوب، ويحظى بمرتبة الدولة الأولى بالرعاية إقليمياً، وبالتزام دولي بدعم برامج في الإصلاح الاقتصادي والسياسي» بوصفه النتيجة النهائية لعملية التحويل، أو مخرجات النظام السياسي (outputs) سيرتب نوعاً من التغذية الاستراتيجية الايجابية التي تؤمن دعماً وتأييداً من البيئة الداخلية للنظام السياسي اليمني، واصطفاً وطنياً، وانضباطاً أمنياً، ونمواً اقتصادياً. فالرأي العام، وأحزاب السلطة والمعارضة ستتفاعل مع بعضها البعض ايجابياً، وبحيث تؤمن نمطاً من التغذية الاستراتيجية الايجابية التي تؤمن نوعاً من الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني. وذات النمط من التغذية الاستراتيجية الايجابية سيجده النظام من الجوار الخليجي وشركاء التنمية الدوليين. والمحصلة النهائية أن النظام السياسي سيجد دعماً محلياً وإقليمياً ودولياً يحفزه على تكرار نفس نمط عملية التحويل والحفاظ على طبيعة المخرجات التي تعزز مشهد الأمل والتفاؤل.

الملاحق

أسماء المشاركين في الحلقة النقاشية الأولى

اقتصاديات ما بعد النفط

معد الورقة: د/محمد الافندي

المكان: البنك الدولي | التاريخ: 32-3-2002

الجهة	الاسم	م
أستاذ الإقتصاد بجامعة صنعاء	د. محمد الافندي	1
مدير البنك الدولي - اليمن	بيسون أتنج	2
البنك الدولي	مهندس ناجي أبو حاتم	3
خبير اقتصادي بالبنك الدولي	د/علي عبد الرزاق	4
كلية الإعلام - جامعة صنعاء	د/ رؤوفة حسن	5
أستاذ العلوم السياسية - جامعة صنعاء	د/ محمد الظاهري	6
وكيل وزارة المياه - جامعة صنعاء	د/ محمد الحمدي	7
باحث ومحلل سياسي	عبد الناصر المودع	8
أستاذ العلوم السياسية - جامعة صنعاء	د/جلال فقيرة	9
كلية الإقتصاد - جامعة عدن	د/ ابتهاج الخيبة	10
رئيس مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية	د/ أحمد عبد الكريم سيف	11
أستاذ الإحصاء - جامعة صنعاء	د/ عبد الكريم السياغي	12
باحث ومحلل سياسي وإقتصادي	علي الوافي	13
وكيل وزير المالية	جلال يعقوب	14
مركز الدراسات الاستراتيجية العسكري	عميد ركن/ علي ناجي عبيد	15
رئيسة مركز يمن للاستشارات	جميلة علي رجا	16
صحفي	نبيل الصوفي	17
رجل اعمال	مراد المريزي	18
البنك الدولي	ناجي أبو حاتم	19
وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي	د/ محمد الحاوري	20
الممثل المقيم لمؤسسة فريدريش إيبيرت	فليكس إيكنبيرج	21
مدير برامج مؤسسة فريدريش إيبيرت	محمود فياح	22
مؤسسة فريدريش إيبيرت	فاخ أونال	23
رئيس منتدى التنمية السياسية	علي سيف حسن	24
منتدى التنمية السياسية	هاجع الجحافي	25
منتدى التنمية السياسية	عهد الحضرمي	26

أسماء المشاركين في الحلقة النقاشية الثانية

الأمن المائي

معد الورقة: د / محمد الحمدي
المكان : GTZ | التاريخ: 2009-4-22

الجهة	الاسم	م
وكيل وزارة الصحة - معد الورقة	د محمد الحمدي	1
كلية الإعلام - جامعة صنعاء	د/ رؤوفة حسن	2
باحث ومحلل سياسي	عبد الناصر المودع	3
أستاذ العلوم السياسية - جامعة صنعاء	جلال فقيرة	4
باحث ومحلل سياسي وإقتصادي	علي النوافي	5
رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية العسكري	عميد ركن. علي ناجي عبيد	6
رئيسة مركز يمن للاستشارات	جميلة علي رجا	7
صحفي	نبيل الصوفي	8
GTZ	Dr. Gerhard Liehthal	9
GTZ	ناصر اليزيدي	10
GTZ	كاترينا مفيس	11
باحثة بمركز سبأ للدراسات الإستراتيجية	سهير عاطف	12
باحثة بمركز سبأ للدراسات الإستراتيجية	أروى البعداني	13
الممثل المقيم لمؤسسة فريدريش إيبيرت	فليكس إيكينبرج	14
مدير برامج مؤسسة فريدريش إيبيرت	محمود فياح	15
مؤسسة فريدريش إيبيرت	توماس فالكنرج	16
رئيس منتدى التنمية السياسية	علي سيف حسن	17
منتدى التنمية السياسية	هاجع الجحافي	18
منتدى التنمية السياسية	عهد الحضرمي	19

أسماء المشاركين في الحلقة النقاشية الثالثة

اليمن والسكان

معد الورقة: د/ رؤوفة حسن

المكان: وزارة التخطيط | التاريخ: ٢٠٠٩-٥-٣٠

الجهة	الاسم	م
كلية الإعلام - جامعة صنعاء	د/ رؤوفة حسن	1
وكلية وزارة الصحة - قطاع السكان	د. جميلة صالح الراعي	2
وكلية وزارة المياه - جامعة صنعاء	د/ محمد الحمدي	3
أستاذ العلوم السياسية - جامعة صنعاء	د/ محمد الظاهري	4
أستاذ الإقتصاد بجامعة صنعاء	د/ محمد الافندي	5
باحث ومحلل سياسي	عبد الناصر المودع	6
وكلية وزارة الصحة	د/ جميلة الراعي	7
مركز الدراسات الاستراتيجية العسكري	عميد ركن/ علي ناجي عبيد	8
متخصص في السكان	د/ أحمد عبد القهار	9
المعهد العالي للعلوم الصحية	د/ عبدالعزيز نجم الدين	10
السفارة الهولندية	محمد عيدروس	11
وزارة الزراعة	م/ أنجيلا صالح	12
UNFPA	قيس الأبهري	13
باحث ومحلل سياسي وإقتصادي	علي الوافي	14
UNFPA	د/ حمير عبدالمعني	15
الممثل المقيم لمؤسسة فريدريش إيبيرت	فليكس إيكينبرج	16
مدير برامج مؤسسة فريدريش إيبيرت	محمود قياح	17
رئيس منتدى التنمية السياسية	علي سيف حسن	18
منتدى التنمية السياسية	هاجع الجحافي	19
منتدى التنمية السياسية	عهد الحضرمي	20

أسماء المشاركين في الحلقة النقاشية الرابعة

الحكم المحلي

معد الورقة: د / محمد الظاهري
المكان: فندق شهران | التاريخ: ٢٨-١-٢٠٠٩

الجهة	الاسم	م
أستاذ العلوم السياسية - جامعة صنعاء	دا محمد الظاهري	1
وزارة الحكم المحلي - وكيل وزارة	خديجة ردمان	2
وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي	دا محمد الخاوري	3
أستاذ الإقتصاد بجامعة صنعاء	دا محمد الافندي	4
باحث ومحلل سياسي	عبد الناصر المودع	5
باحث ومحلل سياسي وإقتصادي	علي الوافي	6
رئيسة مركز يمن للاستشارات	جميلة علي رجا	7
حزب المؤتمر الشعبي العام	دا محمد عبد المجيد قباطي	8
مركز الدراسات الإستراتيجية العسكري	علي ناجي عبيد	9
متخصص قانوني	دا علي منصور الغرياني	10
محامي	عبدالوهاب القاسم	11
وزارة التخطيط	عبدالوهاب دهاف	12
صيدلاني	جلال محمد بشرف	13
مركز الدراسات الإستراتيجية العسكري	دا عبده سعيد ناجي	14
أستاذ العلوم السياسية - جامعة صنعاء	دا جلال فقيرة	15
الممثل المقيم لمؤسسة فريدريش إيبيرت	فليكس إيكنبيرج	16
مدير برامج مؤسسة فريدريش إيبيرت	محمود قياح	17
رئيس منتدى التنمية السياسية	علي سيف حسن	18
منتدى التنمية السياسية	هاجع الجحافي	19
منتدى التنمية السياسية	عهد الحضرمي	19

أسماء المشاركين في الحلقة النقاشية الخامسة

علاقة اليمن مع دول الخليج

معد الورقة: أ/ عبد الناصر المودع
المكان: فندق الموفيميك | التاريخ: ٢٠٠٩-١١-١٩

الجهة	الاسم	م
معد الورقة - باحث	أ. عبدا لناصر المودع	1
صحافي مستقل - قطر	د/أحمد عبدا للملك	2
عُمان	د/سالمة تبوك	3
جامعة الإمارات - أستاذ العلوم السياسية	د/أبتسام الكتمي	4
كلية الإعلام - جامعة صنعاء	رؤوفة حسن	5
رئيسة مركز يمن للاستشارات	جميلة علي رجا	6
وكيل وزير المالية	جلال يعقوب	7
أستاذ العلوم السياسية - جامعة صنعاء	جلال فقيرة	8
المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية	د/محمد الأفندي	9
وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي	د/ محمد الحاوري	10
أستاذ العلوم السياسية - جامعة صنعاء	د/ محمد الظاهري	11
مركز الدراسات الإستراتيجية العسكري	علي ناجي عبيد	12
جامعة صنعاء - أستاذ العلوم السياسية	د/خالد الفهد	13
رئيس مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية	أحمد عبد الكريم سيف	14
جامعة صنعاء - أستاذ الإعلام والإتصال	د/ علي البريهي	15
CHF International	نشوان السمييري	16
صحيفة النداء - رئيس تحرير	سامي غالب	17
المؤتمر الشعبي العام	محمد أبو لحوم	18
مركز الدراسات الأستراتيجية العسكري	محمد عباس	19
وزارة التخطيط	منصور البشير	20
باحثة بمركز سبأ للدراسات الإستراتيجية	أروى أحمد	21
وكيل وزارة الصحة - قطاع السكان	د/ جميلة الراعي	22
وزارة التخطيط	عبدالحميد البطلي	23
مركز الدراسات الأستراتيجية العسكري	د/ قاسم الطويلي	24

الممثل المقيم لمؤسسة فريدريش إيبيرت	فليكس إيكنبيرج	25
مدير برامج مؤسسة فريدريش إيبيرت	محمود قياح	26
مؤسسة فريدريش إيبيرت	نورا بازعة	27
رئيس منتدى التنمية السياسية	علي سيف حسن	28
منتدى التنمية السياسية	هاجع الجحافي	29
منتدى التنمية السياسية	عهد الحضرمي	30
منتدى التنمية السياسية	بسام علي سيف	31

الأوراق المرجعية وخلاصة مناقشتها

اليمن ونضوب النفط

أ. د. محمد أحمد الأفندي

الأمن المائي

محاولة لتحليل واقع ومستقبل المياه في اليمن

د. محمد إبراهيم الحمدي

اليمن وسكانها في مطلع 2020م رؤية استشرافية

د/ رؤوفة حسن الشرقي

الحكم المحلي

في إطار المجتمع والدولة في اليمن

إشكالاته ومآله

د. محمد محسن الظاهري

قسم العلوم السياسية - جامعة صنعاء

اليمن - الخليج 2020 سيناريوهات الدمج والعزلة

عبد الناصر المودع

اليمن ونضوب النفط

أ.د. محمد أحمد الأفندي

مقدمة

تهدف هذه الورقة إلى تقديم عرض تحليلي لأبرز مؤشرات الاقتصاد الكلي ودلالاتها على الاقتصاد اليمني في حالة نضوب النفط. كما تقدم الورقة ثلاثة سيناريوهات للمسار المحتمل للاقتصاد بدون النفط أو في حالة تراجع كميات النفط المنتجة والمصدرة. ولتحقيق هذا الهدف فإن موضوعات الورقة موزعة على جزأين:

الجزء الأول: ويشمل الوضع الراهن للاقتصاد من خلال استعراض أبرز المؤشرات الاقتصادية الكلية وهي:

- حالة النمو الاقتصادي.
 - فعالية النمو الاقتصادي.
 - دور النفط في الاقتصاد الكلي.
 - الادخار والاستثمار.
 - ضعف كفاءة تخصيص الموارد العينية.
 - مناخ الاستثمار.
- وقد تناول هذا الجزء بتركيز شديد دون الاستعراض في تفاصيل دقيقة لأن هذه ليس من هدف هذه الورقة.

الجزء الثاني: سيناريوهات الحاضر وأفاق المستقبل.

- السيناريو المتشائم.
 - السيناريو المتفائل.
 - السيناريو المؤسسي.
- حيث تم عرض محددات كل سيناريو وآثاره ومحددات استمراريته واستقراره إضافة إلى قضايا أخرى مرتبطة بكل سيناريو.

الوضع الراهن للاقتصاد الكلي

أولاً: حالة النمو الاقتصادي

تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن معدل النمو للنتاج المحلي الإجمالي ظل متراوحاً عند 3 % خلال الفترة 2002/2006م باستثناء عام 2005م الذي ارتفع إلى 5.6 % بينما تعطي تقديرات البنك الدولي مؤشرات منخفضة للنمو فهي 3.1 %، 2.7 %، 2.9 % خلال الفترة 2003/2005، 3.2 %، 3.2 %، 3.2 % للسنوات 2006، 2007م على التوالي .

ومن ناحية أخرى، فإن معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي قد ارتفع بنقاط مئوية متواضعة حيث ارتفع من 4.6 % لعام 2002م إلى 6.5 % لعام 2005، ثم عاد إلى الانخفاض إلى 4.7 % (انظر الجدول 1).

وعلى أية حال فإن هذا النمو قد كان مدفوعاً من قطاع النفط الخام والغاز، وهذا ما تدل عليه نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي الذي ارتفعت من 29.9 % لعام 2002م إلى 35.1 % لعام 2006م .

ثم القطاع الزراعي الذي ارتفعت نسبة مساهمته في الناتج من 13.3 % لعام 2002م وظل منخفض حتى وصل إلى 10.2 % من الناتج العام لعام 2006م .

يليه قطاع الصناعات التحويلية الذي ارتفعت نسبة مساهمته في الناتج من 6 % لعام 2002م إلى 7.3 % لعام 2007م وهي نسبة ما زالت متدنية وكذلك قطاع التجارة والنقل والبناء . وبصورة عامة فإن نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت من 70 % لعام 2002م إلى 64.9 % لعام 2006م، أي أن نحو 35 % من الناتج يمثل إسهام القطاع النفطي (ثلث الناتج المحلي).

ويؤكد هذا أن نسبة نمو قطاع النفط قد بلغ في المتوسط نحو 21 % خلال الفترة 2004/2007م حيث ارتفع معدل النمو الاسمي لهذا القطاع من 35.2 % لعام 2004م إلى 44 % لعام 2005م ثم انخفض إلى 15.4 % لعام 2006م وأصبح المعدل سالب بنحو 12 % لعام 2007م .

وبصورة عامة فإن ارتفاع معدل النمو الاسمي للقطاع النفطي يعزي بصورة رئيسية إلى ارتفاع الأسعار العالمية للنفط المصدر بالرغم من انخفاض كمية إنتاج النفط في اليمن من نحو 148 مليون برميل لعام 2004م إلى نحو 117 مليون برميل لعام 2007م .

ثانياً: فعالية النمو الاقتصادي

يتسم مسار معدل النمو الاقتصادي بالتذبذب صعوداً وهبوطاً بين 3% - 4% وأحياناً 5% ، هذا النمو ما زال غير كافي لزيادة مستوى الدخل الفردي وتقليص نسب الفقر والبطالة . إذا يمكننا القول أنه ما زال نمواً عقيماً لا يولد فرص عمل مؤثرة ، حيث نسبة البطالة ما زالت في ارتفاع وتتراوح عند 18% وفقاً للبيانات الرسمية . وفي ظل معدل نمو سكاني يبلغ نحو 3% ، فإن متوسط نمو الدخل الفردي ما زال ضعيفاً وغير كاف لرفع مستوى المعيشة للفرد وإخراجه من رتبة الفقر . بالرغم من أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح قد ارتفع من 544 دولار سنوياً لعام 2002م إلى 574 دولار ، 649 دولار ، 761 دولار و869 دولار للسنوات 2003-2006 تبعاً . إلا أنه ليس مؤشراً قوياً على تحسن كبير ومؤثر في الدخل الفردي ، وبصورة عامة ، فإن معدل النمو المحقق ما زال ضعيفاً وغير كاف لتحقيق متطلبات النهوض الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاجتماعية المتعلقة برفع مستوى المعيشة والقضاء على الفقر والبطالة .

ثالثاً: دور النفط في الاقتصاد الكلي

يمكن القول أن الاقتصاد الكلي يعتمد بصورة رئيسية على إنتاج النفط ، فهناك ثلاثة مجالات رئيسية يؤدي فيها إنتاج النفط دوراً مؤثراً وهي :

1. نمو اقتصادي مدفوع بقطاع النفط ، حيث يسهم قطاع النفط والخام كما ذكرنا سابقاً بنحو 35% من الناتج المحلي الإجمالي بالرغم أن معدل النمو الحقيقي لإنتاج النفط قد أصبح سالباً ومتذبذباً بين -5% لعام 2004م إلى -0.79% ، 8.3% ، 12.2% ، 6.6% للسنوات 2005-2007م على التوالي . وهذا يعني أن الأسعار المرتفعة العالمية للنفط المصدر ، قد عوضت النقص في الكميات المنتجة من النفط وهو الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مساهمة الإنتاج النفطي في الناتج المحلي الإجمالي .
2. تشكل الصادرات النفطية نحو 92% في المتوسط من إجمالي الصادرات خلال الفترة 2005/2007م .
- وقد انعكس هذا على ارتفاع نسبة صافي الصادرات كنسبة من الناتج المحلي من 0.9% لعام 2004م إلى 9% لعام 2006م ثم تراجعت إلى 6% لعام 2007م أو بنسبة 5.2% في المتوسط خلال الفترة 2004/2007م . وانعكس هذا أيضاً على وجود فائض في الميزان التجاري . ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع نسبة مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات يكشف الاختلال البنوي الذي يعاني منه الاقتصاد اليمني والذي يتسم بمحدودية قاعدته الإنتاجية ، وهو الأمر الذي انعكس على ضيق ومحدودية هيكل الصادرات اليمنية والذي تشمل بالإضافة إلى النفط على بعض السلع الأولية الزراعية ، والاستهلاكية .
3. تشكل الإيرادات النفطية نحو 70% في المتوسط من إجمالي الإيرادات العامة للدولة - أي أن الإيرادات غير النفطية (الضريبية وغيرها) لا تشكل إلا نحو 30% في المتوسط . وفي حين أن ارتفاع الإيرادات النفطية المرفوع بارتفاع الأسعار العالمية للنفط قد وفر موارد كبيرة للموازنة ، ومن ثم شجع على مزيد من الإنفاق العام المبرر وغير المبرر . إلا أن هذا الوضع غير قابل للاستمرار كون هذا المصدر ليس قابلاً للاستدامة في حالة

انخفاض احتياطي النفط أو انخفاض الأسعار العالمية للنفط، وهو الأمر الذي يتطلب التأهب وأخذ البدائل المستقبلية، علماً أن احتياطي النفط المؤكد المتبقي يقدر بـ 1.1 مليار برميل. إن ارتفاع مساهمة الإيرادات النفطية في الموازنة قد جعل عجز الموازنة في الحدود الآمنة حيث حققت الموازنة فائض كنسبة من الناتج المحلي بلغت 0.5% لعام 2002م تحول إلى عجز نسبته 4.2% لعام 2003م وانخفضت نسبة العجز إلى 2.2، 1.8، للسنوات 2009/2004م وحققت الموازنة فائض في 2006م بنسبة 1.9% من الناتج ويبين جدول (2) هذه المؤشرات

جدول (2)

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
٦٩,١	٧٣,١	٦٧,٨	٦٩	٦٨		نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات
٣٤	٣٨	٣٤	٣١			نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة
٢٤	٢٨	٢٣	٢٠			نسبة من الناتج المحلي الإجمالي:
	١,٩+	١,٨-	٢,٢-	٤,٢-	٠,٥+	إجمالي الإيرادات العامة
٨	٧	٩	٩			الإيرادات النفطية
						عجز الموازنة
						الإيرادات غير النفطية

وبلاحظ أهمية الإيرادات النفطية كنسبة من الناتج المحلي، حيث ارتفعت من 20% لعام 2004م إلى 28% لعام 2006م وانخفضت إلى 24% لعام 2007م.

بينما ظلت نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج منخفضة وتتراوح عند 9% في المتوسط خلال الفترة.

إن اعتماد الموازنة على إيرادات النفط قد شجع الاتجاه نحو السياسات الاتفاقية التوسعية حيث ارتفعت نسبة الإنفاق من الناتج المحلي من 34.4% لعام 2004م إلى 42.6% لعام 2007م أو بنسبة 36% في المتوسط خلال الفترة 2007/2004 (انظر جدول3)، وبشكل ارتفاع النفقات الجارية المصدر الأول لزيادة الاتفاق العام حيث بلغت نسبة الإنفاق الجاري من الناتج نحو 30% في المتوسط حيث ارتفعت من 24.1% لعام 2004م إلى 33% لعام 2007م.

وبصورة مناقضة، فإن نسبة الإنفاق الاستثماري ظلت متدنية ومنخفضة سنوياً من 8.2% من الناتج العام 2004م إلى 7.7%، 7.9% للسنوات 2007/2006م على التوالي. ولا شك أن هذا الأمر يؤثر على مسار معدل النمو الاقتصادي في البلد كما أنه يعكس مدى الاختلال المالي الذي تعاني منه الموازنة العامة حيث يرتفع حصة الإنفاق الجاري على حساب الإنفاق التنموي، وهو الأمر الذي يثير مشكلة الاستخدام الأكفاء للموارد.

جدول (3) مؤشرات المالية العامة

2007	2006	2005	2004	% من الناتج المحلي
42.6	37.4	36.9	34.4	إجمالي النفقات العامة
33	28.4	26.6	24.1	النفقات الجارية
7.9	7.7	7.9	8.2	النفقات الاستثمارية
1	1.4	2	1.6	صافي الإفراض

المصدر: وزارة المالية: إحصاءات مالية الحكومة. العدد 2007/3.

4. حقق إنتاج وتصدير النفط فوائض مالية (الإيرادات النفطية المحسوبة بالسعر العالمي الفعلي، مطروحاً منها الإيرادات النفطية المحسوبة بسعر الموازنة) كبيرة بلغت نحو اثنتين ترليون ريال أو ما يساوي نحو عشرة مليار دولار وفقاً للجدول الآتي:

جدول (4)

السنوات	فوائض إيرادات النفط الاعتماد الإضافي	نسبة الاعتماد الإضافي إلى تقدير الموازنة قبل التعديل
2001	75.4 مليار	15 %
2002	100.9	19 %
2003	108.8	16 %
2004	188.6	25 %
2005	400.3	54 %
2006	392.7	36 %
2007	278	17 % (من مصادر غير تضخمية)
2008	700	

المصدر: التقرير السنوي للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة على موازنة 2007م

ومن المعروف أن فوائض النفط المالية قد تم التصرف بها من خلال ما سمي بالاعتماد الإضافي الذي دأبت الحكومة على تقديمه سنوياً وبنسب مرتفعة إلى تقديرات الموازنة قبل التعديل.

وبدلاً من وضع برنامج رشيد للاستفادة المثلي من هذه الفوائض ثم التصرف بها في مجالات غير ضرورية فيما أحرم المجتمع وجيله الحاضر والقادم من هذه الفوائض التي ليست قابلة للتكرار إلا نادراً.

كما أن تخصيص هذه الاعتمادات في أوجه صرف مختلفة كانت غير ضرورية. وبصورة عامة، فإن إنشاء صناديق سيادية لاستثمار هذه الفوائض لمصلحة الاقتصاد الوطني لمرحلة ما بعد النفط كان سيكون أكثر نجاعة وحصافة من هدرها في مجالات إنفاق ليس لها أثر على النمو والتطور الاقتصادي.

الجدير بالذكر أن تقارير الجهاز المركزي للرقابة تشير إلى مشكلة الاعتمادات الإضافية وأنها لم تكن ضرورية .

رابعاً: الادخار والاستثمار

يشكل الادخار ومن ثم الاستثمار الرافعة الأساسية للنمو الاقتصادي ، وبالتالي فإن ارتفاع نسبة الادخار ومن ثم نسبة الاستثمار شرط ضروري لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ، وفي اليمن ما زالت هذه النسب متدنية ، ومتذبذبة صعوداً وهبوطاً عند نسب متدنية .

تدل الإحصاءات الرسمية أن نسبة الادخار من الدخل القومي المتاح قد ارتفعت من 15.3 % لعام 2004م إلى 17.2 % و 20.1 % للسنوات 2005-2006 على التوالي غير أن هذه النسبة انخفضت إلى 4.4 % لعام 2007م .

وقد انعكس هذا الأمر على معدل الاستثمار حيث انخفض من 20.3 % من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2004م إلى 16.4 % لعام 2001م ثم ارتفع إلى 18.4 % لعام 2007م . وبمعنى آخر ، فإن نسبة الاستثمار الإجمالي قد بلغت 18.4 % في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي .

ويعزى هذا التذبذب في الاستثمار الإجمالي إلى انخفاض معدل الاستثمار العام كنسبة من الناتج المحلي حيث انخفض من 10.3 % لعام 2004م إلى 7.3 % لعام 2006م ثم ارتفع قليلاً إلى 8.3 % لعام 2007م . وفي المتوسط ، فإن حصة الاستثمار لعام من الناتج المحلي هي 8.7 % للفترة 2007/2004 . كذلك يعزى إلى انخفاض حصة الاستثمار الخاص من الناتج المحلي ، حيث انخفضت من 10 % لعام 2004م إلى 6.4 % لعام 2007م ، وفي المتوسط ، فإن حصة الاستثمار الخاص بلغت 7.9 % خلال هذه الفترة .

وهي حصة متدنية بالنظر إلى الدور المتوقع من القطاع الخاص في الإسهام لقيادة النمو الاقتصادي ، مما يدل على استمرار وجود العوائق أمام الاستثمارات الخاصة . وعموماً ، فإن معدل الاستثمار الإجمالي بشقيه العام والخاص ما زال متدني وغير كافٍ لضمان نمو اقتصادي مرتفع وقابل للاستدامة .

ولتحقيق هذا الطموح فإن معدل الادخار والمرغوب هو 25 % وأن معدل الاستثمار المرغوب ينبغي أن يصل إلى أكثر من 30 % .

جدول (5) مؤشرات الادخار والاستثمار خلال الفترة 2004/2007م.

المتوسط	2007	2006	2005	2004	% من الناتج المحلي الإجمالي:
	4.4	20.1	17.2	15.3	الادخار القومي من الدخل القومي المتاح
	18.4	16.4	18.5	20.3	الاستثمار الإجمالي
	10.5	8.8	10.9	10.3	الاستثمار العام
	7.9	6.4	7.6	10	الاستثمار الخاص
	14	3.6	14.4	16	معدل نمو الاستثمار الإجمالي
	21.6	-5.3	33.5	10.3	معدل نمو الاستثمار العام
	6.6	-7.8	16.5	22.7	معدل نمو الاستثمار الخاص
المصدر السابق: كتاب الإحصاء السنوي لعام 2006، نقلاً عن التقرير الاقتصادي السنوي 2007م.					

خامساً: ضعف كفاءة تخصيص الموارد العامة

ما زال الاقتصاد اليمني يعاني من مشكلة ضعف إدارة الموارد العامة وتخصيصها التخصيص الأمثل وبما يتسم مع الأولويات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. وهو الأمر الذي يفسر استمرار اختلالات الاقتصاد الكلي كما تعكسها موازين الاقتصاد الكلي المحلية والخارجية- الموازنة العامة- ميزان المدفوعات- ميزان الادخار والاستثمار- الفوائض المالية.

هناك ثلاثة مجالات يبدو فيها تدني كفاءة التخصيص للموارد العامة واضحاً وهي:

1. اختلالات الموازنة العامة.
2. فوائض النفط.
3. فوائض السيولة في الجهاز المصرفي.

اختلالات الموازنة العامة للدولة

أ. تضخم النفقات العامة للدولة سنوياً

حيث ارتفعت نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي من 34.4 % لعام 2004م إلى 42.6 % لعام 2007م أو بنسبة متوسطة بلغت 35 % خلال الفترة 2004/2007. هذا النمو المتسارع للإنفاق العام من 14.5 % لعام 2002م مثلاً إلى 41.1 % لعام 2006م لم يكن له أثر فعال على تحقيق الانتعاش الاقتصادي وتحسين مناخ الاستثمار وزيادة فرص التشغيل، ويكمن السبب أن تخصيصات هذا الإنفاق لم تكن كفؤة وموجهة نحو المجالات ذات الصلة المباشرة بمتطلبات الإنعاش الاقتصادي وهذا ما يبدو واضحاً من الآتي:

• الإنفاق الجاري يستحوذ على أكثر من 70 % في المتوسط من مجمل الإنفاق العام وحصته من الناتج المحلي في تزايد مستمر من نسبة 24.1 % من الناتج المحلي لعام 2004م إلى 33 % من الناتج لعام 2007م. وهو ينمو بمعدل متسارع بلغ 21 % في المتوسط للفترة

2006/2003 على سبيل المثال . وبالمقابل فإن نمو الإنفاق الاستثماري أقل وأبطأ كثيراً، وقد بلغ 6.7 % في المتوسط للفترة نفسها .

• أن حصة الإنفاق الاستثماري هي أقل من 30 % من مجمل الإنفاق العام غير أن حصته من الناتج المحلي الإجمالي في تناقص مستمر خلال الفترة 2007/2004م من 8.2 % لعام 2004م إلى 7.3 % لعام 2006م مع ارتفاع بسيط إلى 8.3 % لعام 2007م .

هذا التباين الكبير بين حصة كل من الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري من الناتج المحلي يبرز أحد الدلائل القوية على ضعف التخصيص الأمثل للموارد العامة ، وهو بالتالي يضعف الأثر الاقتصادي للموازنة العامة فيما يتعلق بتحفيز النشاط الاقتصادي ، وزيادة فرص التشغيل ومن ثم زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات .

ب. فوائض النفط

استتمت اليمن مثلها مثل باقي الدول المنتجة والمصدرة للنفط بأسعار عالمية مرتفعة للنفط المصدر خلال العشر السنوات الماضية 2008/98م .

وبلغت فوائض النفط كما بينها الجدول السابق (4) نحو 2.244 ترليون ريال أو ما يعادل أكثر من عشرة مليار دولار خلال الفترة 2007/2001م .

وهذا بخلاف إيرادات النفط المحسبة في الموازنة العامة للدولة حيث كان يسعر برميل النفط في الموازنة بسعر أقل من السعر الفعلي العالمي .

وقد تم التصرف بهذه الفوائض من خلال الاعتمادات الإضافية التي دأبت الحكومة على تقديمها سنوياً وفي مجالات إنفاق غير ضرورية بدلاً من إنشاء صندوق سيادي للدولة لاستثمار هذه الفوائض في مجالات التنمية الاقتصادية الحقيقية وبما يحقق الأمن الاقتصادي للجيل الحاضر والقادم .

يشير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في معرض تعليقه على ظاهرة الاعتمادات الإضافية إلى أن الجهات التي يرصد لها اعتمادات إضافية كانت تحقق وفورات في موازنتها وبنسب كبيرة مقارنة بالاعتماد الإضافي المرصود لها .

وبمعنى صريح فإن الجهاز المركزي يرى أنه لم تكن هناك حاجة للاعتمادات الإضافية كما أن تلك الاعتمادات الإضافية لم تكن في أضيق الحدود . وهذا يعني ضعف كفاءة إدارة الفوائض النفطية وأن هذه الفوائض قد تبخرت بصرف النظر عن تبرير هنا وتبرير هناك .

ج. فوائض سيولة الجهاز المصرفي:

يتوفر للبنوك التجارية والإسلامية فوائض سيولة كبيرة تصل إلى 70 % في البنوك التجارية ونحو 50 % في البنوك الإسلامية .

هذه الفوائض تشكل مورد كامن لا يجد له طريق آمن في مجالات الاستثمار الحقيقي . وبالنظر إلى المؤشرات النقدية لدى البنوك نجد أن حجم الودائع قد ارتفع من 573.5 مليار

لعام 2004 إلى 1.123 ترليون ريال بنهاية يوليو 2008م بالإضافة إلى ذلك، فإن الأصول الخارجية للبنوك التجارية والإسلامية قد ارتفعت من 165.1 مليار لعام 2004م إلى 278 مليار ريال نهاية يونيو 2008م.

إن أذون الخزانة التي يصدرها البنك المركزي تلتهم الجزء الأكبر من هذه الفوائض وتتحول هذه السيولة بالتالي إلى سيولة مكتنزة أو عاطلة لا توظف في مجالات الإنتاج الحقيقي. وفي نفس الوقت فإنها تشكل مورد كامن عند إدراك صانعي القرار لأهمية إعادة النظر وتقييم دور أذون الخزانة وتحويل وظيفتها من مجرد وظيفة نقدية تستهدف تحقيق استقرار الأسعار إلى وظيفة لا تقل أهمية عن الهدف النقدي وهو الوظيفة التنموية. هذا يتطلب أن تتحول أذون الخزانة إلى صكوك استثمار حقيقية، إن الاستمرار في توظيف فوائض سيولة البنوك في هذه الأداة وبهذه الطريقة إنما يعكس في الواقع جانباً من عدم الاستخدام الرشيد للموارد.

سادساً: مناخ الاستثمار

يشكل الاستثمار قاطرة النمو الاقتصادي بل الشرط الضروري لوجود تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، حيث يساهم بصورة كبيرة في خلق طاقة إنتاجية جديدة للاقتصاد وبالتالي يشكل أضافه لرأس المال في المجتمع، الأمر الذي يهيئ البيئة المناسبة لخلق المزيد من فرص العمل وتحسين المستوى المعيشي للأفراد والحد من مشكلة الفقر.

يعتمد الاستثمار بصوره أساسية على بيئة الاستثمار التي هي في حد ذاتها متقلبة ومتغيرة، أما في الاتجاه المواتي والمشجع أو في الاتجاه المثبط والكابح، لذلك فإن العمل على تحسين بيئة ومناخ الاستثمار تمثل شرطاً ضرورياً وكافياً لتحفيز الاستثمار في الاتجاه الذي يؤدي إلى ترسيخ وتعزيز عملية النمو الاقتصادي وضمان نمواً اقتصادياً مستداماً وقابل للاستمرار. وبيئة الاستثمار هي توليفة من العناصر المؤسسية السياسية والتشريعية والسياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي يكون لها أكبر الأثر في تحفيز استثمارات القطاع الخاص، باعتبار الأخير يشكل المحور الرئيسي في قيادة عملية النمو الاقتصادي وفقاً للمنهج التنموي الحديث الذي تم تبنيه في العديد من بلدان العالم ومنها الجمهورية اليمنية منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي.

وبمعنى آخر، فإن بيئة الاستثمار ما هي إلا مجمل الأوضاع السياسية والقانونية والاجتماعية التي تحتضن البيئة التي يتم فيها الاستثمار (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 93). كذلك، فإن مناخ الاستثمار هو مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتاح للشركات الاستثمارية بطريقة منتجة وخلق فرص العمل والتوسع. وللسياسات الحكومية تأثير قوي على مناخ الاستثمار (تقرير عن التنمية في العالم 2005 «البنك الدولي»). لكل تلك الاعتبارات فإن أولويات السياسات ومناهج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تتجه الآن نحو تحسين مناخ الاستثمار وبصوره محددة ما يلي:

ت. إزالة العوائق الكابحة للاستثمار الخاص، سواءً كانت عوائق تشريعية أو مؤسسية

وإدارية أو سياسية تعوق حركة الاستثمار .
 ث. تخفيض التكاليف سواء كانت تكاليف بسبب سياسيات اقتصادية كاجحة أو صعوبة الحصول على التمويل أو ارتفاع كلفة التمويل أو ارتفاع كلفة الاستثمار الناتجة عن شيوع الفساد وحالات التخلف السياسي والإداري .
 ج. ولكن ما هي العوائق التي تشكل عناصر طاردة لمناخ استثماري ملائم؟
 سنعرض هنا أبرز العوائق وفقاً لرؤية الجهات الرسمية والقطاع الخاص .

مصنوفة العوائق وفقاً لأهميتها عند الجهات الرسمية

مجلس الشورى	وزارة الصناعة والتجارة	الهيئة العامة للاستثمار
1 - الأرض	1) ازدواجية الاختصاصات وتأخير المعاملات.	1. الأرض: * عدم تخصيص أراضي للاستثمار في كل محافظة.
2 - غياب المناطق الصناعية والخدمات اللازمة لها	2) المزاجية في تطبيق اللوائح والأنظمة.	* ارتفاع أسعار الأراضي * تضارب حقوق الملكية.
3 - ضعف قاعدة البيانات وندرة الدراسات بغرض الاستثمار	3) ضعف القضاء وعدم حماية حقوق الملكية.	2. الكهرباء: * عدم توفر الطاقة بشكل كافي * ارتفاع أسعار الطاقة والتوصيلات الكهربائية.
4 - ارتفاع كلفة الإنتاج بسبب: * ارتفاع أسعار الطاقة * ندرة العمالة الماهرة * ارتفاع فوائد الإقراض	4) صعوبات التمويل وغياب مؤسسات التمويل للاستثمار. 5) ضعف التعليم الفني ونقص الكوادر المؤهلة	3. ضعف البنية التحتية في مواقع المحاجر المعدنية. 4. تطويل إجراءات القضاء. 5. غياب رؤية واضحة للاستثمار. 6. التهريب.
5 - صعوبات التمويل	6) ضعف البنية التحتية والخدمات (الكهرباء والمياه والصرف الصحي)	7. ضعف قاعدة البيانات 8. قلة الكوادر المؤهلة 9. ارتفاع تكلفة التمويل 10. ندرة الدراسات المتعلقة بفرص الاستثمار في اليمن
6 - التهريب	7) تدني المرتبات الذي يسبب الرشوة وتأخر المعاملات. 8) الفساد الإداري والتهريب والمنافسة غير المشروعة. 9) ندرة المواد الخام المحلية وضعف استغلالها.	

مصنوفة العوائق وفقاً لأهميتها عند القطاع الخاص

القطاع الخاص الأجنبي (دراسة FIAS)	القطاع الخاص اليمني
<p>1. منافسة الموائئ الأخرى للمنطقة الحرة بعدن. 2. مخاطر سياسية: * موازنة عامة مقيدة * نظام قانوني متخلف 3. عدم كفاية التسهيلات الاستثمارية للسياحة. 4. تدني دخل الفرد. 5. ضعف القضاء وتداخل الاختصاصات. 6. ضعف القطاع المالي في تعبئة الموارد. 7. تدني مهارات القوى العاملة.</p>	<p>1. ضعف العلاقة بين القطاع الخاص والحكومة: * ضعف مشاركة القطاع الخاص في صنع السياسات. * اضطراب رؤية الحكومة لدور الدولة في النشاط الاقتصادي وانسحابها تاركة العبء على القطاع الخاص 2. ضعف البنية التحتية والخدمات: * ضعف خدمات الكهرباء والمياه والاتصالات * ضعف المناطق الصناعية. * ضعف الخطوط الملاحية. * نقص الكوادر المؤهلة 3. عدم رسوخ مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وارتفاع تكلفة الاستقرار الاقتصادي: * تآكل قيمة رأس المال الوطني. * ارتفاع تكلفة الخدمات. * ارتفاع كلفة التمويل * عبء الضرائب 4. ضعف القضاء والتشريعات والاختلالات الإدارية: * الفساد * عدم وضوح القوانين والتعديلات المستمرة فيها</p>

سيناريوهات الحاضر وآفاق المستقبل

السيناريو المتشائم (نضوب النفط)

أولاً: الاتجاه العام للسيناريو

يستند هذا السيناريو على فرضية أساسية وهو نفاذ المخزون النفطي بحلول 2018م ومحدودية النتائج لأية اكتشافات جديدة وغالباً يعكس هذا السيناريو توقعات ورؤية المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي).

ثانياً: محددات السيناريو المتشائم

أ. المحددات الاقتصادية والمالية

1. تراجع الكميات المنتجة من النفط بـ 5% في المتوسط سنوياً وصولاً إلى نفاذ المخزون بحلول 2018 وهذا يعني أن الإيرادات النفطية ستنكمش إلى 3% من إجمالي الناتج المحلي بعد أن كانت تمثل 28% من الناتج لعام 2006م و 5% من الناتج لعام 2007م، أو بمتوسط خسارة سنوية نسبتها 2% من الناتج المحلي.
2. انهيار أسعار النفط العالمية سيسرع من انخفاض الإيرادات النفطية ويزيد السيناريو تفاقمًا.
3. ثبات أو تدني حجم القروض والمنح أو تباطؤ عمليات سحب القروض والمنح.
4. تواضع معدلات نمو الناتج غير النفطي مما يعكس استمرار محدودية وضيق القاعدة الإنتاجية للاقتصاد.
5. تباطؤ عملية اندماج اليمن إقليمياً.
6. تقدم متواضع في مجال تحسين مناخ الاستثمار.
7. عدم كفاية البدائل الأخرى لتعويض نقص النفط (مشروع الغاز مثلاً).
8. ضعف نجاعة وفاعلية السياسات المالية والنقدية.
9. تواضع نتائج السيطرة على معدل النمو السكاني.

ب. المحددات المؤسسية

1. ضعف أداء السلطة التشريعية في مجال الرقابة والمحاسبة على السلطة التنفيذية.
2. ضعف أداء أجهزة الرقابة والمحاسبة واقتصادها على تسجيل المخالفات وتعدد الأجهزة وإنشاء هيكل جديدة دون فاعلية في الأداء.
3. ضعف أداء السلطة القضائية في حماية الحقوق وتعزيز مناخ الاستثمار.
4. زيادة حدة الفساد وانتشاره مع تواضع جهود مكافحته.
5. تدهور تقدم العملية السياسية وتقلص الهامش الديمقراطي وضعف المشاركة السياسية

مما يسبب عدم الاستقرار السياسي .
6. اضطراب العلاقة والشراكة بين القطاع الخاص والحكومة وغياب معايير وأسس واضحة لطبيعة هذه العلاقة .

ج. المحددات البشرية السكانية:

1. استمرار المعدل المرتفع للنمو السكاني .
2. ضعف مؤشرات التنمية البشرية .
3. ضعف أداء مؤسسات التنمية البشرية - التعليم - التدريب وارتفاع نسب الأمية وزيادة نسب التسرب وتدهور الرعاية الصحية .

ثالثاً: المؤشرات الكمية للسيناريو:

1. يقدر صندوق النقد أن عجز الموازنة سيرتفع إلى 20 % من إجمالي الناتج المحلي بحلول 2012 مقارنة بنسبة 1 % لعام 2006م .
2. من المتوقع أن تصل نسبة عجز الموازنة إلى 30 % من مجمل الناتج المحلي بحلول 2018م .
3. من المتوقع أن يصل الدين العام الإجمالي إلى 100 % من مجمل الناتج المحلي بحلول 2021 مقارنة بنسبة 39 % من مجمل الناتج العام 2006م .
4. معدل النمو من المتوقع أن لا يتجاوز 3 % .
5. من المتوقع أن يقوم البنك المركزي بالتمويل النقدي لعجز الموازنة الأمر الذي سيشكل مزيد من الضغط على التضخم وارتفاعه إلى معدلات تفوق 20 % .
وبسبب ذلك ستدهور قيمة الريال وترتفع كلفة الاقتراض .

رابعاً: آثار ونتائج السيناريو

أ. الآثار الكلية للسيناريو

1. اختلالات الموازنة العامة ستصبح أكثر حدة، وسيكون الإنفاق الاستثماري العام هو الضحية حيث من المتوقع أن يتدهور حجم الإنفاق الرأسمالي إلى أقل من 10 % من مجمل الإنفاق .
وهذا سينعكس سلباً على معدلات النمو الاقتصادي وخاصة في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية .
2. تدهور الاستقرار النقدي والمالي سيفاقم من مشكلة الفقر ويصبح أكثر انتشاراً وعمقاً بسبب تدهور أكبر في القوة الشرائية للدخول والإعانات ومبالغ الضمان الاجتماعي والمعدلات المرتفعة للنمو السكاني .
3. ستتفاقم مشكلة البطالة حيث من المتوقع أن يخفض معدلات التشغيل وبالتالي ضعف القدرة على رفع معدلات التشغيل بما يتلاءم مع نمو قوة العمل بسبب تدهور مناخ الاستثمار الناجم عن تدهور الاستقرار النقدي والمالي والتراخي في تنفيذ الإصلاحات المؤسسية والسياسية .

- سيكون من الصعب بلوغ معدل نمو الدخل الفردي سنوياً إلى 2.1% .
4. تدهور مريع في البيئة الاقتصادية في الريف والمناطق النائية التي تعاني من شحة الموارد الطبيعية كال مياه والأراضي الزراعية ونقص المؤسسات التعليمية، الأمر الذي يعطل في النهاية وتيرة التنمية المحلية .
5. الفساد المالي والإداري سيصبح أكثر سوءاً حيث تتسارع معدلات الرشاوي والعمولات والتلاعب بالمناقصات وعملية الإفساد السياسي والأخلاقي .

ب. وضع الشرائح والقوى الاقتصادية في هذا السيناريو

1. نخب الحكم

نخب الحكم المستفيدة من النمط الحالي للإنفاق العام من المتوقع أن لا يستمر بهذا الزخم لأن اتجاه الإنفاق العام في ظل هذا السيناريو لن يكون قابلاً للاستمرار لذلك من المتوقع أن تتقلص هذه المنافع والمصالح، غير أن هذا الأمر سيؤدي إلى تهديد الامتيازات المادية والاجتماعية لهذه النخب، الأمر الذي قد يؤدي إلى بروز صراعات داخل هذه النخب يؤثر سلباً على الاستقرار الاقتصادي والسياسي .

والفئات المتضررة من هذه النخب أو الأكثر تأثراً ستتحول إلى بؤر ناظمة وغازية، ومن ثم فمن المتوقع أن تنفك التحالفات بين هذه النخب .

وفي ظل هذا الوضع، لن يكون ممكناً الحفاظ على هذه المصالح إلا على حساب تدهور مريع في المالية العامة وإصدار كبير للنفود التي ستؤثر على التضخم وقيمة العملة ومن ثم انهيار الاستقرار السياسي والاقتصادي .

وكتعويض جزئي لهذه النخب من المتوقع أن تطلق يدها على الأصول المادية أراضي، عقارات، امتيازات نفطية ومالية .

من ناحية أخرى، قد تبحث بعض هذه النخب عن امتيازات مالية ومادية من الخارج، وقد يكون هذا على حساب المصلحة الوطنية والدفع باتجاه عدم الاستقرار في اليمن .

2. الطبقة الوسطى

من المعروف أن عناصر هذه الطبقة تشمل الضباط والأساتذة والأطباء والمهندسين وكلاء الوزارات ومديري العموم ونحوهم .

حالة هذه الطبقة في تدهور مستمر، واستمرار هذا السيناريو يعني مزيد من الألم وإضعاف القوة الشرائية لديهم ومن ثم كثير منهم سيصبح ضمن شرائح الفقراء أو محدودي القوة الشرائية .

وسيعانون بسبب تآكل أكثر ومتسارع في القوة الشرائية للدخل من جهة وزيادة الضرائب من جهة أخرى .

قد يفضل بعض هؤلاء الهجرة إلى خارج اليمن والبعض الآخر وخاصة المهنيون سيرفعون من أجورهم مقابل الخدمات التي يقدمونها والبعض الآخر قد يتجه نحو تزلف وتملق نخب الحكم، كما أن درجة انتشار الرشوة والعمولات في صفوف هؤلاء قد يزيد .

3. الفقراء

سيؤدي التصاعد المستمر للأسعار وتدهور قيمة العملة مصحوباً بمعدل نمو منخفض للدخل الفردي وسوء توزيع للدخل إلى مضاعفة حدة الفقر وعمقه وانتشاره جغرافياً، وبالرغم من توقع انخفاض الأسعار العالمية بسبب الركود العالمي الناجم عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، إلا أن هذا الانخفاض على الأسعار المحلية سيكون بطيئاً وضعيفاً، ونتيجة لذلك فإن نسب الفقر العام قد يتجاوز 60% من السكان.

4. القطاع الخاص:

1. من المتوقع أن يواجه القطاع الخاص في ظل هذا السيناريو مناخاً للاستثمار أكثر تعقيداً وطارداً بسبب عدم استقرار المؤشرات الاقتصادية الرئيسية كالتضخم وسعر الصرف وتدني مستوى خدمات البنية التحتية وتفاقم مشكلات الأراضي وضعف القضاء.
2. كما أن زيادة الضرائب المتوقعة وارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج المحلي والمستوردة سيضعف من ارتفاع تكاليف الإنتاج وتدني أكثر في القدرات التنافسية للقطاع الخاص.
3. من المتوقع أن تتسم العلاقة بين القطاع الخاص والحكومة بعدم الاستقرار والاتجاه الصراعى وخاصة إذا ما أقدمت الحكومة على تطبيق سياسات جديدة يعارضها القطاع الخاص ويغلب عليها الأهواء والأمزجة السياسية ومن ثم فمن المتوقع أن ينخفض مستوى تدفق المال الأجنبي من جهة وهروب رأس المال المحلي من جهة أخرى.

خامساً: الأهداف الكلية للسيناريو وأولويات بدائل تجنب السيناريو

- ذكرنا سابقاً أن الفرضية الأساسية لوقوع هذا السيناريو هو نفاذ النفط وتأثير ذلك سلباً على حالة المالية العامة ومن ثم الاستقرار الاقتصادي ومناخ الاستثمار ومعدلات التشغيل. وتماشياً للوقوع في هذا السيناريو فإن هناك عدد من الأولويات لتجنب السيناريو وهي بدائل تركز بصفة أساسية على تقوية وضع المالية العامة وتحقيق الانضباط المالي وأبرزها:
1. توسيع القاعدة الضريبية بغية زيادة الموارد الضريبية بما زال مستوى عبء الضرائب أقل من المتعارف عليه عالمياً (يصل إلى 15% من الناتج).
 2. زيادة ضريبة المبيعات إلى نسبة 13% بحلول 2009م.
 3. القضاء على دعم الوقود نهائياً بحلول 2010.
 4. تجميد الأجور والتركيز على تخفيض حجم العمالة والعمالة الفائضة.
 5. إعطاء الأولوية للإنفاق الرأسمالي.
 6. احتواء الإنفاق الدفاعي عند مستوى 5% من الناتج المحلي.
 7. زيادة ضرائب الدخل.
 8. زيادة الإيرادات غير النفطية بنسبة 2% من الناتج (لتعويض خسارة النفط) وذلك من خلال فرض ضرائب على استهلاك النفط.

سادساً: مدى استمرارية وتماسك السيناريو

1. يقوم هذا السيناريو ضمناً على فرضية التناقض بين حالة نضوب النفط وحالة التراخي في تنفيذ الإصلاحات المؤسسية الضامنة لنجاحة أي إصلاح، وبمعنى آخر لا يأبه هذا

السيناريو للتلازم الضروري بين الموارد ومستوى إدارتها .
ففي حين يهتم بجانب من الكفاءة الاقتصادية وهي الكفاءة المالية إلا أنه لا يظهر اهتمام صريح وقوي بكل مفردات الكفاءة الاقتصادية التي تتطلب الأمل للموارد المتاحة . ونتيجة لذلك فإن نزوب النفط المقترن بالتراخي في عملية الإصلاح المؤسسي سيجعل من المرجح حدوث هذا السيناريو .
2. أن العلاقة بين نزوب النفط وعملية الإصلاح هي علاقة وثيقة، فإذا ما توفرت مصداقية قوية لتنفيذ عملية الإصلاح المؤسسي، فإن مؤشرات هذا السيناريو قد لا تحدث ويصبح الأمر مجرد مؤشرات تحذيرية لما سيؤول إليه الوضع الاقتصادي .
3. أهمية الاكتشافات النفطية الجديدة المتوقعة ودور تصدير الغاز لا يحظى باهتمام أكبر في هذا السيناريو أو أن هذا الأثر محدود وبالتالي فإن تقدير حجم هذا الأثر غير واضح الأمر الذي يضيف على هذا السيناريو مزيد من الضبابية .
إلا أنه من المتوقع أنه حتى لو كانت هذه الاكتشافات الجديدة قادرة على تعويض النقص في الموارد العامة، فإن هذا يعتمد على مستوى الأسعار العالمية من جهة وعلى مستوى جدية الإصلاح المؤسسي، وهذا غير مؤكد مما يرشح هذا السيناريو للاستمرار .
4. يعاني هذا السيناريو من تناقض آخر قد يقع إذا انخفضت الأسعار العالمية للنفط وهو الأمر الذي سيخفض من فاتورة دعم الوقود الحساوية من جهة ومن جهة أخرى فإن عجز الموازنة سيرتفع بصورة متسارعة، الأمر الذي قد يسبب تأجيل تنفيذ عدد من مشروعات التنمية، بينما قد لا تتضرر كثيراً عمليات الإنفاق الجارية .
وهذا يقلل من أهمية وصفة البدائل المطروحة في هذا السيناريو، ويؤكد من جهة أخرى وبصورة ضمنية أهمية الإصلاحات المؤسسية الشاملة التي لا يأبه هذا السيناريو لها كثيراً، والتي لا ينظر إليها إلا مجرد متمم حسابي في عملية الإصلاح المالي .

السيناريو المتفائل

أولاً: محددات السيناريو المتفائل

1. وجود قاعدة إنتاجية واسعة للاقتصاد تمكن من تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على مصدر إنتاجي واحد، هو النفط القابل للنضوب والمتقلب سعره عالمياً.
2. ومن ثم وجود قطاعات وأنشطة اقتصادية واعدة يمكن زيادة إسهامها في الناتج المحلي مثل قطاعات الصيد والأسماك والسياحة والخدمات.
3. وجود شواطئ بحرية طويلة مما يمكن من جعل اليمن مركزاً إقليمياً ودولياً للتجارة وإعادة التصدير من خلال تأهيل المنطقة الحرة بعدن وإعادة تأهيل الموانئ والمطارات.
4. وجود قدرات كامنة للقطاع الخاص تمكنه من زيادة استثماراته وقيادة النمو الاقتصادي.
5. إمكانية التوسع في مجال المشروعات الصغيرة والأصغر في أماكن الكثافة السكانية في الحضر والريف.
6. قوة الروابط التاريخية وأواصر القربى ووحدة الدين والتاريخ والثقافة بين اليمن ودول مجلس التعاون تمكن من خلق اندماج اقتصادي بين اليمن ودول المجلس، يمكن من تحقيق مكاسب ومنافع كبيرة للطرفين.
7. إمكانية تدفق موارد خارجية إضافية لتغطية فجوة التمويل، بناء على استجابة دول المجلس والتزامات الدول والمؤسسات الدولية والدول المانحة.
8. وجود إرادة لتطوير السياسات ومكافحة الفساد والنظر بصورة متكاملة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وحفظ الحقوق وترسيخ مناخ الاستثمار.
9. وجود احتياطي مناسب من الغاز الطبيعي المسال وإمكانية استغلاله بدءاً من 2009م وبما يجعله بديل عن تراجع الإنتاج النفطي.
10. إمكانية تطبيق سياسات مالية ونقدية توسعية والالتزام بتنفيذ مصفوفة الإصلاحات الوطنية.

ثانياً: المؤشرات والمحددات الكمية للسيناريو

1. يقوم هذا السيناريو على توقعات الخطة الخمسية الثالثة 2006-2010م بتحقيق معدل نمو اقتصادي 7.1%.
2. تراجع كميات الإنتاج النفطي بمتوسط 4.5% خلال الخطة مع تعويض ذلك النقص من خلال إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال بدءاً من 2009م.
3. توقع استقرار أسعار النفط عند متوسط 59.2 دولار للبرميل خلال الفترة.
4. خفض معدل النمو السكاني إلى 2.75% بحلول 2010.

5. ضمان معدل نمو للاستثمار بحدود 29 %.
6. تغطية فجوة التمويل بحوالي 10.2 مليار من موارد خارجية.

ثالثاً: الأهداف الأساسية للسيناريو

1. تنويع مصادر النمو الاقتصادي وبما يمكن من زيادة الدخل وتحقيق معدل مرتع للنمو قابل للاستدامة (7.1 %).

حيث يستند هذا السيناريو إلى حصيلة خبرات الماضي حيث تشير تجربة اليمن في عقد السبعينيات والثمانينيات أن الاقتصاد الكلي كان يحقق معدل نمو اقتصادي بلغ في المتوسط 7 % (الخطة الخمسية الثالثة).

وكذلك اعتمد هذا النمو على حجم مرتفع من التحويلات والمساعدات الخارجية.

2. التركيز على زيادة معدل نمو الناتج من الأنشطة والقطاعات غير النفطية إلى معدل 10.1 % كي لا يظل النمو رهين القطاع النفطي القابل للنضوب وعدم القدرة على التحكم في أسعاره العالمية.

3. تطوير كفاءة استخدام الموارد في القطاعات غير النفطية والتي ما يزال بعضها غير مستغل خاصة القطاعات التي تتمتع اليمن فيها بميزة نسبية وقدرات تنافسية عالية (الخطة الخمسية الثالثة).

4. زيادة معدل الادخار القومي إلى 21 % في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي وبما يمكن من زيادة الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية إلى 62 % من الاستثمار الإجمالي.

5. خفض نسبة الفقر إلى 19.8 % بحلول 2010م وتحقيق زيادة سنوية في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي بحوالي 4.2 %.

6. تحقيق الانضباط المالي للموازنة وعدم تجاوز الحدود الآمنة لعجز الموازنة عند 3 % من الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الإيرادات العامة غير النفطية لتصل إلى 45 % من إجمالي الإيرادات العامة وزيادة الإنفاق الاستثماري العام إلى 30 % من إجمالي الإنفاق.

7. تحقيق الاستقرار النقدي واستقرار الأسعار وأسعار الصرف وعدم تجاوز حاجز 13.8 % للتضخم، ونسبة نمو في العرض النقدي 22 % في المتوسط ومعدل تغير في سعر الصرف لا يتجاوز 3.2 % سنوياً.

8. تحرير التجارة الخارجية باعتبارها الإستراتيجية الملائمة لتعزيز المركز التنافسي للاقتصاد الوطني والنفوذ إلى الأسواق الخارجية وتوسيع هيكل وحجم الصادرات اليمنية وزيادة النمو الاقتصادي.

رابعاً: مدى استقرار واستمرارية السيناريو

يعتمد تحقيق هذا السيناريو على روافع أساسية هي:

1. حجم مرتفع من المساعدات والقروض الخارجية لسد فجوة التمويل.
2. التسارع في عملية اندماج اليمن بمنظومتها الإقليمية (دول المجلس التعاون).
3. مستوى معين من إيرادات النفط ومن ثم استمرار إسهام القطاع النفطي في النمو الاقتصادي.

4. منظومة الإصلاح الوطنية الشاملة الكفيلة بمكافحة الفساد المالي والإداري والسياسي وتحقيق منظومة الحكم الجيد والرشيد وبما يكفل حسن إدارة واستخدام الموارد.

5. حجم التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية غير المتوقعة.

وبالتالي فإن هذا السيناريو يعتمد على مدى فاعلية واستجابة هذه الروافع الأساسية في الاتجاه المرغوب.

• إن كلاً من:

- انخفاض حجم الموارد الخارجية
- وانخفاض كفاءة إدارة سحب المنح والقروض
- وتدني نسبة تخصيصها
- إضافة إلى التباطؤ المتوقع في عملية الاندماج.

سيؤثر على أهداف ومحددات هذا السيناريو ويؤدي إلى انهياره لأن معنى عدم تحقق ذلك هو انخفاض حجم الاستثمارات المرغوبة، واختلال الانضباط المالي في الموازنة، ومن ثم اختلال الاستقرار الاقتصادي والنقدي.

أي تقلبات في أسعار النفط (انخفاض مثلاً) سيؤدي إلى انهيار السيناريو أو عدم تحقق الأهداف الكاملة للسيناريو.

• ولكن يظل محدد الإصلاحات الوطنية هو العنصر الحاسم في هذا السيناريو.

فأي تراجع أو تباطؤ في عملية الإصلاحات السياسية الاقتصادية ومكافحة الفساد وتحقيق المشاركة السياسية، من شأنها أن تعطي مؤشرات سلبية بالنسبة للمانحين، وعندئذ من المتوقع انخفاض حجم الموارد الخارجية والتباطؤ في عملية الاندماج. خاصة أن هذا السيناريو ينظر إلى هذا المحدد ضمنياً باعتباره متغيراً مكملاً (ضمن متغيرات أخرى) وليس محدد أساسي أو رئيسي أو شرط ضروري وكاف لتحقيق هذا السيناريو.

إذن عنصر الإصلاحات المؤسسية هو المحدد الحاسم لنجاح هذا السيناريو أو فشله، لأن أي تعثر في هذا المجال سيثوه مناخات الاستقرار الاقتصادي ويراكم الفساد ويحبط دور القطاع الخاص، وهذه كلها تعطي إشارات سلبية للمانحين والداعمين للتنمية في اليمن.

• من ناحية أخرى قد يواجه هذا السيناريو عدة تحديات تؤثر سلباً على استمراره:

- ومنها تفاقم حدة أزمة المياه والفساد، والصراعات الداخلية وتقليص عملية التحول الديمقراطي. ومن المتوقع أن يؤدي هذا الأمر إلى تخصيص مزيد من الموارد لمواجهتها، وسيكون ذلك على حساب أهداف التنمية وحل مشاكل الفقر والبطالة.

ومن ناحية أخرى من المتوقع أن يحقق هذا السيناريو في البداية تحسن في معدل النمو وحل جزئي لمشكلة الفقر والبطالة، غير أن هذه النتائج تظل متواضعة بالنظر إلى صعوبة الالتزام بالإصلاحات المؤسسية واستحواذ القلة على ثمار النمو وتكثيف مصالحها على حساب الكثرة في ظل ضعف آليات المحاسبة والشفافية التي في مجملها ستؤدي إلى الإطاحة بجملته المنجزات وهو الأمر الذي سيزيد من العناصر المؤثرة على انهيار السيناريو وعدم قابليته للاستمرار.

-التناقضات الجغرافية وظهور المشكلة الجنوبية ومشكلة صعده ومواجهتها بالعنف أحياناً

- وبالإغراءات أحياناً أخرى سيؤدي إلى استنفاد الموارد دون حل المشكلة بصورة مرضية.
- التناقضات داخل التحالف الحاكم من نخب سياسية وقبلية وعسكرية وأسرية وخاصة إذا تمكنت بعضها من الاستحواذ على المكاسب الأكبر على حساب الأخرى.
 - التناقض بين أولويات الخطة وأولويات الموازنة عند التطبيق الفعلي عندما تصبح الموازنة مجرد استجابة للضغوط السياسية والإقليمية والاجتماعية، فإن مخصصات الإنفاق قد لا تنسجم بالضرورة مع أولويات الخطة الأمر الذي يؤثر على مسار السيناريو.
 - استمرار تدني مستوى التعليم والتدريب أو تحقيق تقدم بطيء في هذا الميدان تجعل تنمية الموارد البشرية لا يواكب أهداف السيناريو ويصبح ضعف تنمية الموارد البشرية قيلاً على استمرار هذا السيناريو.
 - حجم ومستوى السلطة المحلية ومواردها وطريقة انتخابها من المتوقع أن يشكل قيلاً على تقدم هذا السيناريو أو تعثره حيث التنمية المحلية المستدامة لا تحقق في ظل سلطة محلية ضعيفة.
 - التناقضات بين إيجابيات اندماج اليمن الإقليمي وسلبيات هذا الاندماج.
 - فإذا اقترن هذا الاندماج في الجانب الاقتصادي مع التأهيل السياسي الذي قد يتطلب تقليص الهامش الديمقراطي وترسيخ دور الفرد، فإن هذه الآثار قد تسبب صراع سياسي محلي يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي ومناخ الاستثمار. وهذه تقدم إشارات سلبية على استمرار واستقرار هذا السيناريو.

السيناريو المؤسسي

أولاً: المحددات الأساسية للسيناريو

1. وجود فجوة مؤسسية عميقة ومؤشراتها:
 - سلطة تشريعية وقضائية ضعيفة .
 - هيمنة السلطة التنفيذية على كل السلطات .
 - الفساد المستشري وضعف مؤسسات مكافحة الفساد .
 - عملية التطور الديمقراطي والمشاركة السياسية في تراجع مستمر .
 - ضعف الشفافية والمساءلة والرقابة .
 - مؤشرات الحكم الجيد بصورة عامة ضعيفة وفقاً للمؤشرات الدولية .
2. وجود علاقة قوية وثيقة بين الفجوة المؤسسية ومشكلة التنمية والنمو ومن ثم الفقر والبطالة ، فالفجوة المؤسسية هي المسؤولة عن:
 - وجود النمو الضعيف .
 - وضعف مناخ الاستثمار وعدم القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية .
 - تفاقم الفقر والبطالة .
 - تفاقم تحديات نضوب الموارد النفطية والمياه وضعف تنمية الموارد البشرية .
3. وبناء على ذلك فالمشكلة الأساسية التي تواجه المجتمع ليست هي نقص الموارد أو محدوديتها على رغم أهميتها ولكن مشكلة الإدارة الرشيدة والحكم الرشيد التي يترتب عليها كفاءة أعلى في استخدام الموارد المحدودة أي أنها مشكلة الإدارة المؤسسية وليست مشكلة نقص الموارد .
4. تؤكد الدراسات الحديثة على كثير من الدلائل على أهمية الفجوة المؤسسية باعتبارها المحدد الأساسي والرئيسي للتخلف أو التقدم وسوء استخدام الموارد أو نجاعة استخدامها . حيث تؤكد هذه الدراسات على أهمية المؤسسات الجيدة والفاعلة والكفؤة في تفسير اختلاف مستويات التنمية والنمو بين الدول ، وعلى سبيل المثال:
 - تؤكد دراسات البنك الدولي إلى أن بعض برامج الناجحة التي ساهم في تنفيذها لم تحقق النتائج المتوقعة منها لأسباب تتعلق بكفاءة الأداء الحكومي .
 - كذلك أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002م إلى أن عجز الحرية في البلاد العربية يضعف التنمية الإنسانية وأن ضعف مشاركة الأفراد السياسية يجعل النمو غير مقيد ولا نافع للمواطن ويجعل القرارات الصادرة عن نخب الحكم غير معبرة عن حاجات المواطنين الأساسية .

ثانياً: الأهداف الكلية للسينايو

- 1 - الإصلاح المؤسسي الشامل هو المدخل الحقيقي لتحقيق النهوض الاقتصادي والقضاء على الفقر والبطالة ومواجهة التحديات الاقتصادية الأخرى ومثل ندرة المياه ونضوب الموارد النفطية وتنمية الموارد البشرية.
- وهو الكفيل بالاستخدام الأفضل والكفاء للموارد المتاحة المحدودة وسواء نضب النفط أم لا .
- وهو الطريق إلى القضاء على الفساد ووقف هدر الموارد والضامن للتوزيع العادل للدخل والثروة.
- 2 - إن عناصر الإصلاح المؤسسي يتضمن عمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي والمالي والإداري . بدءاً من الإصلاح السياسي وصولاً إلى الحكم الرشيد أو الحكم الجيد .
- 3 - تتضمن مؤشرات الإصلاح السياسي :
 - نظام انتخابي صحيح يضمن انتخابات حرة ونزيهة ويحقق عملية تداول حقيقي للسلطة .
 - ترسيخ مشاركة حقيقية لأفراد المجتمع تعكس إرادتهم الحرة في اختيار ممثليهم في المؤسسات الدستورية التي تكفل الإدارة المثلى للموارد المحدودة وتعبّر عن الحاجات الأساسية للمواطنين .
 - مجتمع مدني قوي وفاعل يحقق الشراكة في بناء المجتمع .
 - قضاء عادل ومستقل حقيقي يحفظ الحقوق ويكفل العدالة وتطبيق القانون .
 - تحقيق مبدأ الشفافية والمساءلة والرقابة .
 - سلطة محلية تعكس مشاركة حقيقية لأفراد المجتمع في إدارة الشأن المحلي .
- 4 - الوصول إلى وضع الحكم الرشيد والجيد وتحقيق التنمية المحلية هو أحد مفردات الإصلاح المؤسسي الشامل .
- 5 - ولتحقيق الحكم الجيد فلا بد من توفر مؤشرات دالة على الحكم الجيد .
- 6 - وقد قدم البنك الدولي معايير لهذا الحكم الجيد وأبرزها:

أ. معيار اختيار المسؤولين ومراتبهم وهذا يتضمن المؤشرات التالية:

- مؤشر التمثيل والمساءلة: والذي يعكس أهمية الالتزام بالعملية الديمقراطية وعدالة النظام الانتخابي وتوسيع الحريات بما يضمن التمثيل الحقيقي لإدارة الناخبين ويحقق استقلالية الإعلام والصحافة .
- الاستقرار السياسي وغياب العنف .

ب. معيار قدرة الحكومة على صنع السياسات المعبرة عن الحاجات الحقيقية للمجتمع وله مؤشرات:

- مدى مصداقية الحكومة في الفصل بين العمل الإداري والعمل الحزبي السياسي .
- مدى مصداقية الحكومة في خططها وبرامجها .
- مدى مصداقية الحكومية وقدرتها في صنع القرارات النافعة .
- مدى مصداقية الحكومة في النأي عن التحيز السياسي وتحقيق كفاءة الخدمة

المدنية واستقلاليتها .

- مدى مصداقية الحكومة في وضع نظام فاعل للإشراف والرقابة والمساءلة .

ج. معيار احترام المواطنين والدولة للمؤسسات:

- مدى سيادة القانون وتطبيقه بدون تحيز .

- مدى مصداقية الحكومة في محاربة الفساد .

ثالثاً: مدى استمرارية السيناريو

1 - إن نجاح هذا السيناريو يعتمد بصورة أساسية على العمل بجدية على غلق الفجوة المؤسسية التي تفسر اختلاف الدول في مستويات الرفاه والتقدم الاقتصادي .

2 - أي تعتمد على مدى مصداقية الحكومة في تطبيق عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي والمالي والإداري الشاملة .

3 - التكامل بين مبدأ الكفاءة الاقتصادية التي تضمن الاستخدام الأمثل للموارد وهذا يتحقق بالإصلاح الشامل ومبدأ الكفاءة الاجتماعية الذي يكفل التوزيع العادل للدخل والثروة وتحقيق مستوى مرتفع من الرفاه للجميع .

4 - عملية الإصلاح المؤسسي وإغلاق الفجوة المؤسسية هي عملية أساسية وليست مجرد متمم حسابي لإصلاحات مالية واقتصادية تتم في ظل بيئة مؤسسية ضعيفة تخدم القلة على حساب الأكرية في المجتمع .

5 - وبالتالي تؤجل مواجهة التحديات ووقوعها حتى تنفجر على رؤوس الجميع لا سمح الله .

6 - إن إستراتيجية تنويع مصادر الدخل والبحث عن حقول نفطية جديدة واستثمار الغاز وتحسين مناخ الاستثمار وحسن تدبير الموارد المتاحة سيكون ذات جدوى في ظل هذا السيناريو الأمر الذي من المتوقع أن ينعكس على مستوى مستدام ومرغوب من التنمية الاقتصادية والاجتماعية يقوم فيه القطاع الخاص بدور قيادي .

خلاصة النقاش

الورقة تناولت ما هو تشخيص الوضع الحالي وما هي محددات الوضع الحالي، والنقطة الثالثة بالنسبة لتجارب الدول الأخرى والمحددات والرابعة الاستراتيجيات المطروحة.. أود أن اعلق بالنقاط هذه كما جاء في الورقة.

بالنسبة لتشخيص الوضع الحالي.. في ظل البيانات والمؤشرات الموجودة صعب قياسه بشكل دقيق. فهناك بيانات مفقودة مثل البطالة والإنتاجية والنتائج المحلي.. وبيانات أخرى ومؤشرات كان يمكن تضمينها مثل العجز المالي غير النفطي، وهذا مؤشر مهم، ومؤشرات أخرى يمكن تصور الوضع الحالي بأكثر دقة.

موضوع المحددات خلال الوضع الحالي.. في منهجية متعارف عليها في البنك الدولي وغيره من محددات منهجية إيرادية ومؤسسية واقتصادية وموارد.. بحيث تقدر من خلاله توضح أهم المحددات التي أثرت على مستوى النمو في دولة ما.

النقطة التي يمكن أن تثيري النقاش هي التساؤل عن علاقة الثروة بالنمو فهناك ما يسمى (لعنة الموارد).. هل وجود الموارد في الدول أضعف الكفاءة؟، وما هي السبل؟..

هذه يمكن مناقشتها في إطار الوضع الحالي في اليمن.. أكثر الأدبيات تتكلم عن تأثير الموارد من عدة قنوات، مثل نشوء الاقتصاد الريعي ومن إجمالي تنمية الموارد البشرية.. في دول كثيرة أدى ظهور الموارد إلى التخلي عن فكرة الحدثة.. في قنوات أخرى في بعض الدول ظهور الموارد أضعف القدرة التنافسية..

واعتقد أن خلاصة الدراسات ليس هناك حتمية تاريخية تقول أن ضعف الموارد تؤدي إلى ضعف الأداء.

في السيناريوهات.. نجد أن هناك معطيات مشتركة بين السيناريوهات الثلاثة، موارد وقطاعات واعدة ومشاكل اجتماعية، يمكن نحدد ما هي المعطيات ونحاول أن نركز البدائل على عدد من المحددات والتي يمكن أخذها كأشياء خارجة عن الإرادة، ونحاول شوف النتائج.

الأمن المائي

محاولة لتحليل واقع ومستقبل المياه في اليمن

د. محمد إبراهيم الحمدي
ديسمبر 2008

ملخص تنفيذي

1. تعتبر اليمن من أفقر دول العالم بالمياه حيث يقدر متوسط نصيب الفرد من المياه المتجددة بحوالي 120 متر مكعب سنوياً (12% من حد الفقر المائي و10% من متوسط نصيب الفرد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و2% فقط من نصيب الفرد عالمياً)، ويتوقع -إذا ما أستمّر النمو السكاني بمعدلاته الحالية- أن يتناقص إلى 60 متر مكعب سنوياً بحلول العام 2025.
2. تقدر كمية الأمطار السنوية التي تسقط على اليمن بين 30 و80 مليار متر مكعب يستفاد من بعضها مباشرة في الزراعة المطرية، وتقدر كميات المياه الجارية في الوديان الرئيسية بحوالي 2 مليار متر مكعب وكمية تغذية الأحواض الجوفية بحوالي 1.5 مليار متر مكعب ليصبح إجمالي المتاح من الموارد المائية حوالي 3.5 مليار متر مكعب سنوياً.
3. لا يزال تأثير التغييرات المناخية على مصادر المياه غير معروف بشكل واضح، ولكن ما تؤكد التنبؤات هو أن الطقس في اليمن سيتغير ليصبح أكثر اضطراباً بسبب تكرار الحالات غير الاعتيادية كالعواصف وما يترتب عليها من مخاطر الفيضانات أو الجفاف.
4. بالرغم من عدم وضوح الرؤية حول الميزان المائي على المستوى الوطني إلا أنه من المؤكد أن تناقص مخزون المياه في جميع الأحواض الجوفية سيهدد بنضوبها الكامل إذا ما أستمّر السحب بنفس المعدلات الحالية.
5. أثبتت أنظمة المياه التقليدية قدرة عالية على توفير المياه للاستخدامات المختلفة خلال العصور الماضية ويمكن الاستفادة منها وتطويرها للوصول إلى تنمية مستدامة تلي -ولو جزئياً- احتياجات الأجيال القادمة من المياه.
6. تقدر تغطية خدمات المياه المنزلية من الشبكات العامة بحوالي 56% من سكان المناطق الحضرية و44% من سكان المناطق الريفية، ويتوقع انخفاض هذه النسب إذا ما استمر معدل النمو السكاني ومستوى الاستثمارات في قطاع المياه المنزلية بالمعدلات الحالية.
7. يقدر الطلب الزراعي على المياه بحوالي 93% من إجمالي المياه المستخدمة ويمثل التوسع في الزراعة المروية -لزراعة القات والمحاصيل النقدية الأخرى- السبب الرئيسي لهذا الطلب.
8. يتجاوز الطلب على المياه كميات مصادر المياه المتجددة بحوالي 800 مليون متر مكعب سنوياً، يتم الحصول عليها من المخزون المائي غير المتجدد للأحواض الجوفية، ويتوقع زيادة العجز المائي بسبب نمو الطلب على المياه لتوفير الاحتياجات المختلفة للسكان (مياه منزلية - صناعية - إنتاج الغذاء).

9. توجد علاقة وثيقة بين توفير المياه والتخفيف من الفقر سواء كان ذلك للزراعة أو للاستخدامات المنزلية، حيث وتوفير مصدر مياه مضمون لفقراء المزارعين يؤدي إلى تحسين الإنتاج، كما أن توفير المياه النقية للاستخدامات المنزلية في الريف والحضر يؤدي بدوره إلى تحسين الوضع الصحي وبالتالي القدرة على العمل والإنتاج ويتيح فرص أكبر لالتحاق الأطفال - وبخاصة فتيات الريف- بالمدارس.

10. تقدر مساهمة القطاع الزراعي بحوالي 14 % من إجمالي الناتج المحلي وتمثل المياه منها حوالي الثلث، وبالرغم من المساهمة المتدنية للقطاع الزراعي إلا أنه يستوعب أكثر من 50 % من اليد العاملة ويمثل القات أهم المحاصيل المستهلكة للمياه الجوفية 37 % ويسهم بحوالي 8 % من إجمالي الناتج المحلي و10 % تقريباً من الاستهلاك ويوفر العمل لحوالي 14 % من إجمالي اليد العاملة، كما يستهلك القات أيضاً حوالي 800 مليون لتر من الديزل المدعوم لضخ المياه الجوفية المستخدمة في زراعته.

11. لقد تم اتخاذ عدد من الإجراءات القانونية والمؤسسية خلال الثلاثة عقود الماضية ويمكن استخلاص نتائجها كالتالي:

أ. يعتبر التوجه نحو دعم الزراعة المروية أحد الأسباب الرئيسية في استنزاف المياه الجوفية.

ب. يعتبر تضارب السياسات حول التعامل مع القات أحد الأسباب الرئيسية المؤدية إلى استنزاف المياه الجوفية.

ج. يلاحظ التأثير الكبير للمانحين في دعم معظم الإجراءات المتخذة حيال قضايا المياه.

د. يلاحظ تضارب في السياسات المتعلقة بالمياه ففي حين أن الإستراتيجية الوطنية تتطلب ضرورة ترشيد المياه ورفع كفاءة استخداماتها نجد توجهات سياسية نحو تشجيع التوسع الأفقي للزراعة دون الأخذ بالاعتبار الوضع المائي الحرج.

هـ. تعتبر الطول التقنية (كالتحلية) خارج نطاق القدرة الاقتصادية لليمن لتوفير المياه للاستخدامات المنزلية أو الزراعية في مناطق المرتفعات.

و. يجب الأخذ في الاعتبار الجوانب الفنية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية عند إنشاء السدود التخزينية لتوفير المياه كما أنه من الضروري التوجه نحو رفع كفاءة استخدامات المياه وبخاصة في الري.

12. تشير المشاهدات والبيانات الخاصة بواقع المياه في اليمن إلى أن الطفرة المائية التي شهدتها اليمن خلال الثلاثة العقود الماضية لن تستمر طويلاً وأنه يتوقع بأن يعود الوضع إلى سابق عهده لتتوازن المعادلة المائية من حيث العرض والطلب وذلك من خلال انخفاض الطلب ليساوي المعروض من الموارد المائية المتمثلة في جريان الوديان وكميات المياه المتاحة من التغذية المباشرة للمياه الجوفية إضافة إلى ما يمكن استغلاله مباشرة من الأمطار، وبمعنى آخر فإن ما يجري الآن من استنزاف للمخزون المائي للأحواض الجوفية سوف يؤدي إلى نضوبها الكامل مما سيضطر مستخدمي المياه إلى تقليل استخداماتهم لتناسب مع المتجدد فقط من الموارد المائية.

13. يظل السؤال الذي ينبغي مناقشته والوصول إلى إجماع بشأنه هو مدى الاعتماد على

القطاع الزراعي كأساس للاقتصاد الوطني ، فبالرغم من المؤشرات الواضحة الدالة على التهديد بانقراض الزراعة المروية بسبب تناقص مخزون المياه الجوفية، إلا أن الخطط الاقتصادية تضع القطاع الزراعي على رأس قائمة القطاعات الاقتصادية الواعدة ورغم حساسية القطاع الزراعي نتيجة استيعابه لأغلب اليد العاملة فإن تناقص الموارد المائية يهدد بشكل مباشر الزراعة في اليمن ما لم يتم الاهتمام بالتحول إلى الزراعة المطرية وتطويرها تقنياً ومؤسسياً والتخلي التدريجي عن الزراعة المروية والحفاظ على ما تبقى من المياه الجوفية لإمداد المدن والتجمعات السكانية الريفية باحتياجاتها من المياه، كما يجب دراسة الخيارات الممكنة للتحويل من اقتصاد يعتمد على المياه إلى أنشطة اقتصادية محدودة الاعتماد على المياه والتخطيط لما يترتب على ذلك من إعادة توزيع السكان والاستثمار في مشاريع البنية التحتية لمناطق الجذب السكاني .

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى (وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ بُشْرَىٰ بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا (48) لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَامًا وَأَنَاسِيًا كَثِيرًا (49) وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِيهِمْ لِيَذَكَّرُوا فَأَبَىٰ أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا (50) وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَذِيرًا (51) فَلَا تَطَّعِ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا (52) وَهُوَ الَّذِي مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ هَذَا عَذْبٌ فَرَاتٌ وَهَذَا مَلْحٌ أجاجٌ وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا وَحِجْرًا مَّحْجُورًا (53) وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا (54)) صدق الله العظيم .. (الفرقان)

مما لا شك فيه أن استقرار المجتمعات عبر العصور المختلفة قد اعتمد على عدة عوامل قد يكون أهمها توفر الموارد الطبيعية اللازمة لاستقرار الحياة ومن أهم تلك الموارد الطبيعية الأساسية الأرض والمياه، وليس من باب الصدفة أن معظم الحضارات القديمة قد ظهرت على ضفاف الأنهار كالحضارة الفرعونية والبابلية وغيرها، ويتجلى ذلك اليوم من خلال نمو معظم المدن الكبرى في العالم على ضفاف الأنهار حيث نستطيع القول بأن المدنية الحديثة قد اعتمدت بالدرجة الأساسية على توفر موارد المياه لنموها وتطورها الاجتماعي والاقتصادي.

ورغم أن كميات المياه على المستوى العالمي كافية لتوفير احتياجات جميع سكان الأرض إلا أن المشكلة تكمن في توزيعها على المناطق المختلفة في العالم، ففي حين أن مناطق شمال أوروبا وجنوب شرق آسيا، على سبيل المثال، تنعم بوفرة مائية كبيرة إلا أن بعض المناطق الأخرى تعاني من شحة في مواردها المائية حيث تشير الإحصاءات العالمية بأن نصيب الفرد السنوي من المياه المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا يتعدى 1,200 متر مكعب إذا ما قورن بالمتوسط العالمي الذي يزيد على 7,000 متر مكعب، وفي ظل النمو السكاني الكبير الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط ومحدودية الموارد المائية فيها يتوقع بأن يتناقص متوسط نصيب الفرد لينخفض إلى ما دون خط الفقر المائي المقدر بألف متر مكعب سنوياً.

إذا ما قارنا ذلك بالوضع المائي في اليمن نجد أن الإحصاءات تشير إلى أن نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة لا يتعدى 120 متر مكعب سنوياً، أي ما يعادل 10% تقريباً من متوسط نصيب الفرد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و2% فقط من المتوسط العالمي، في حين يتوقع أن يتناقص هذا المعدل -إذا ما أستمّر النمو السكاني بنفس المعدل الحالي- إلى حوالي 60 متر مكعب للفرد سنوياً بحلول العام 2025م مما سيؤثر بلا شك على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. ولقد شهدت اليمن خلال العقد الأخير اهتماماً ملحوظاً بالقضية المائية كنتيجة مباشرة لاهتمام وضغط الجهات المانحة مما أدى إلى اتخاذ الحكومات المتتالية لعدد من الإجراءات المؤسسية والقانونية أهمها إنشاء الهيئة العامة للموارد المائية في العام 1995م، وإعداد قانون المياه وإقراره من مجلس النواب في العام 2002م، وإنشاء وزارة المياه والبيئة خلال العام 2003م، وإعداد وإقرار الإستراتيجية الوطنية للمياه في العام 2005م، بالإضافة إلى إقرار وتنفيذ برنامج إصلاح قطاع المياه والصرف الصحي للمناطق الحضرية وتصحيح الوضع المؤسسي لقطاع خدمات مياه الريف من خلال إعادة هيكلة الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف، إضافة إلى الإجراءات الأخيرة بإعادة هيكلة قطاع الري بوزارة الزراعة والري.

لاشك بأن المياه ، خلال الثلاثة عقود الماضية ، قد شكلت مدخلاً أساسياً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية خصوصاً في ظل توجه السياسات التنموية نحو التوسع في الزراعة المروية مما أدى إلى تناقص المخزون المائي في معظم الأحواض الجوفية إلى الحد الذي يهدد بنضوبها بشكل كامل خلال فترة زمنية قد لا تتعدى جيل واحد فقط ، الأمر الذي يتطلب التوجه نحو الإدارة الحكيمة والمتكاملة للموارد المائية الشحيحة أصلاً . ولقد وصل الوضع المائي إلى الحد الذي يهدد استدامة التنمية مما جعل قضية المياه ، فضلاً عن النمو السكاني وتناقص المخزون النفطي ، هي التحديات الثلاث الأساسية التي ستواجهها اليمن على المدى الزمني المتوسط والقريب . وتتلخص المشكلة المائية التي تواجهها اليمن في ثلاثة تحديات رئيسية هي كالتالي :

1. التحدي الأول: مواجهة الزيادة المضطردة في الطلب على المياه لتلبية احتياجات السكان سواء للاستخدامات المنزلية أو الصناعية أو إنتاج الغذاء ، في ظل محدودية وشحة المصادر المائية المتاحة وزيادة كبيرة في النمو السكاني وضعف مؤسسي لإدارة الموارد المائية بشكل تكاملي ورشيد .

2. التحدي الثاني: التحول من اقتصاد يعتمد بشكل رئيسي على المياه⁽¹⁾ إلى أنشطة اقتصادية لا تعتمد على الاستخدام المكثف للمياه وذلك استعداداً لمرحلة ما بعد نضوب المياه الجوفية .

3. التحدي الثالث: ضعف الإمكانيات المالية لتوفير مصادر مياه غير تقليدية (كالتحلية) بديلة عن تلك المهتدة بالنضوب ، مع ملاحظة أن التحلية لو توفرت لها التمويلات اللازمة فإنها لن تكون حلاً للمدن الجبلية كما لن تحل مشكلة الري .

تقدم هذه الورقة استعراضاً للجوانب المختلفة المتعلقة بالمياه حيث سيتم النظر لقضية المياه بمفهومها الواسع وتداخلاتها مع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة ، وتنقسم الورقة إلى أربع أجزاء أساسية كمحاولة لتحليل علاقة المياه بالمناخ والمجتمع والاقتصاد والسياسة إضافة إلى الخاتمة التي ستركز على علاقة المياه بالمستقبل والخيارات المتاحة للحد من تأثيرات نضوب المياه على الاستقرار الاجتماعي في اليمن .

المياه والطبيعة

المناخ والتغير المناخي

يتدرج المناخ في اليمن -بحسب تصنيف منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة- من مناطق شديدة الجفاف (المناطق الصحراوية وبعض مناطق الهضاب والسواحل) إلى مناطق شبه رطبه (مناطق متفرقة من المرتفعات الغربية والجنوبية). وبالرغم من عدم توفر البيانات والقياسات لكميات هطول الأمطار لفترات زمنية طويلة تمكن من الوصول إلى تقديرات إحصائية دقيقة، وبناءً على ما هو متوفر من قياسات فقد تم الاستنتاج بأن معدل هطول الأمطار في اليمن يتراوح ما بين 50 مليمتراً سنوياً في مناطق السهول الساحلية إلى معدلات تتفاوت بين 300 و700 مليمتراً سنوياً في مناطق المرتفعات الوسطى والشمالية وينقسم هطول

1 تكمن أهمية الزراعة كمنشأ اقتصادي في أن الريف اليمني يضم أكثر من 70 % من إجمالي السكان يعمل معظمهم (أكثر من 50 % من اليد العاملة) بالزراعة.

الأمطار لمعظم مناطق اليمن إلى موسمين رئيسيين⁽²⁾، أولهما الموسم الربيعي خلال الفترة بين شهري مارس ومايو والموسم الصيفي خلال الفترة بين شهري يوليو وسبتمبر، ويتميز نمط هطول الأمطار في اليمن بالزخات المطرية التي تتصف بقصر مدتها وشدة غزارتها ومحدودية انتشارها الجغرافي، الأمر الذي يؤدي إلى جريان المياه على هيئة سيول في معظمها جارفة للتربة مؤدية إلى تخصيب الأراضي الزراعية المنخفضة كمناطق دلتا أبين وتهامة.

وبالرغم من كميات الأمطار الكبيرة نسبياً (مقارنةً ببقية مناطق الجزيرة العربية) التي تسقط على الأراضي اليمنية إلا أن العوامل المناخية العديدة (درجة الحرارة، نمط هطول الأمطار، الرياح، الرطوبة، . . الخ) تؤدي إلى فقدان نسبة عالية جداً من هذه المياه بسبب التبخر المباشر بعد ملامسة الأمطار لسطح الأرض أو التبخر اللاحق بعد تجمع المياه على سطح الأرض أو بسبب النتح الناتج عن الغطاء النباتي.

كانت الغيول إلى وقت قريب مصدراً أساسياً للمياه في معظم مناطق المرتفعات، إلا أنه يمكن القول بأن المياه السطحية دائمة الجريان على المستوى القطري محدودة التأثير ولا يمكن الاعتماد عليها بسبب كمياتها الضئيلة واختفاء معظمها كنتيجة لكثافة الحفر العشوائية للآبار في مناطق تغذيتها. بالمثل فإن معظم الجريان تحت السطحي للمياه في مجاري الوديان قد تأثر بشكل مباشر بحفر الآبار مما سبب انخفاض منسوب المياه الجوفية في هذه المناطق مؤدياً إلى تقليل تغذية الأحواض الجوفية الواقعة في أسفل هذه الوديان مثل مناطق تهامة ودلتا أبين ومأرب والجوف.

وتجدر الإشارة إلى أن تأثير التغيرات المناخية بسبب الانحباس الحراري الناتج عن ارتفاع تركيز بعض الغازات مثل ثاني أكسيد الكربون والميثان في الغلاف الجوي على المناخ العالمي يحظى بنقاش كبير ويتوقع كنتيجة لذلك، ارتفاع درجة حرارة الأرض وارتفاع منسوب البحار والمحيطات وتغير في نمط هطول الأمطار في كثير من مناطق العالم، وتشير نتائج التنبؤات بتغير نمط هطول الأمطار في اليمن دون تحديد ما إذا كانت اليمن ستصبح أكثر جفافاً أم أنها ستدخل مرحلة مناخية تزداد فيها كمية الأمطار. ولكن ما تؤكد التنبؤات هو أن هذه التغيرات ستكون محدودة سواءً بالزيادة أو النقصان في كمية الأمطار وأن الطقس في اليمن سيتغير ليصبح أكثر اضطراباً بحيث نشهد مزيد من الحالات غير الاعتيادية كالعواصف وما يترتب عليها من فيضانات وفترات جفاف مما سيؤثر بشكل مباشر على كميات وفترات هطول الأمطار والتي بدورها ستؤثر على توفر أو شحة الموارد المائية في المناطق المختلفة لليمن، وتشير المشاهدات إلى أن مناخ اليمن يمر حالياً بفترة تغير حيث يلاحظ اختلاف أزمات وكميات الأمطار وشدتها عن الماضي القريب الذي أستطاع المزارعون فيه على سبيل المثال إدارة الزراعة المطرية بشكل مثالي كنتيجة مباشرة لقدرتهم على التنبؤ بشكل دقيق بأماكن وأوقات هطول الأمطار، وما التقويم الزراعي التقليدي الذي يوضح بشكل تفصيلي الأنشطة الزراعية من حرارة الأرض إلى نثر البذور. . . الخ، إلا دليل على استقرار هذا النمط المناخي لفترة زمنية طويلة استطاع خلالها المزارعون الوصول إلى مثل هذا التقويم الزراعي. وما

2 جدر الإشارة إلى هطول بعض الأمطار خلال فترة الشتاء في مناطق متفرقة من اليمن إلا أن كمياتها قليلة وغير منتظمة

يحدث الآن من تغير مناخي سيؤثر بلا شك بشكل مباشر على الزراعة المطرية كما سيؤثر على مصادر المياه المتوفرة من جريان السيول في الوديان وتغذية المياه الجوفية .
وخلافاً لبعض الدول العربية المعتمدة على الأنهار المتدفقة من خارج حدودها كمصر والعراق وسوريا ، نجد أن اليمن يعتمد بشكل كلي على الأمطار والتي يستفاد منها في الزراعة المطرية بشكل مباشر وكذلك في تغذية مصادر المياه السطحية والجوفية ، ونتيجة لعدم توفر البيانات الإحصائية المتعلقة بكميات الأمطار المستغلة مباشرة في الزراعة المطرية فسوف يتم التركيز هنا فقط على مياه السيول المتدفقة في الوديان وتلك التي يتم ضخها من الأحواض الجوفية .

المياه السطحية

برغم أهمية مياه الأودية في حياة الريف اليمني كمصدر مهم لمياه الري ومدخل أساسي للاقتصاد الوطني واستقرار وتنمية المجتمعات الريفية إلا أن الدراسات والقياسات الخاصة بتقدير كميات المياه الجارية في الأودية الرئيسية لليمن ما تزال محدودة ولا تتناسب مع أهميتها . وإذا ما تم تقسيم مناطق المساقط المائية بحسب اتجاهات جريان المياه فيها ، نجد اليمن تنقسم إلى أربعة أحواض مائية كبرى يضم كل منها عدداً من الأودية ، تم -بحسب القياسات المتوفرة- تقدير تدفقات المياه فيها كما هو موضح بالجدول رقم (1) .

جدول رقم (1) تدفق المياه السنوي في الوديان الرئيسية

م	الحوض	متوسط التدفق السنوي (مليون متر مكعب)	الوديان
1	البحر الأحمر	741	حرض. مور. سردود. سهام. ربه. زيد. رسيان. موزع. بعض الأودية الأصغر.
2	خليج عدن	741	تين. سحيبية. بنا. حسان. أحور. ميفعه. هاجر. بعض الأودية الأصغر.
3	بحر العرب		
	أ. بإجاه الشرق والشمال نحو رمله السبعين	315	الجوف. أدهنة. حريب. بيحان. مركة. بعض الأودية الصغيرة. بإجاه الشمال والشرق والغرب.
	ب. وادي حضرموت والمسيلة	161	عمد. العين. سار. بن علي. جويمة. إدم. ثبيبي. بعض الأودية الصغيرة. وفروع المسيلة.
	ج. حوض الغيظة	77	الجيزة. أودية أخرى
4	إجمالي حوض بحر العرب	553	
	الربع الخالي	171	جران. بعض الأودية الشرقية والغربية.
	إجمالي	2,000	
* تم تقدير متوسط التدفق السنوي بناء على القياسات المتوفرة لجريان المياه في هذه الأودية.			
المصدر: الموارد المائية في اليمن.			

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إجمالي متوسط تدفقات المياه في مجاري الوديان الرئيسية في اليمن يقدر بحوالي 2 مليار متر مكعب سنوياً ، وهي كمية متواضعة إذا ما قورنت بكميات الأمطار التي تهطل على الأراضي اليمنية والمقدرة بين 27 و82 مليار متر مكعب سنوياً⁽³⁾، مما يدل على أن الفوائد المباشرة بسبب التبخر تمثل نسبة عالية من كميات الأمطار ، ولا يفوتنا التنويه إلى أن هناك جزء من مياه الأمطار يتم الاستفادة منه بشكل مباشر عن طريق حجزه في الأراضي الزراعية والمراعي ولكن للأسف لم يتم دراسة هذا الموضوع بشكل دقيق لتحديد كميات هذه المياه والطرق التي يمكن من خلالها رفع كفاءة هذا الاستخدام .

المياه الجوفية

تتجمع المياه الجوفية في باطن الأرض نتيجة الترشيح أو التغلغل الرأسي لمياه الأمطار والسيول عبر مسامات التربة ومجاري الأودية إلى أن تصل إلى طبقات غير منفذة للمياه تمنعها من المواصله فتتجمع لتصبح مياه جوفيه ، وبذلك فإن المياه الجوفية العميقة قد تطلبت فترات زمنية أكبر لتصل إلى هذه الأعماق في حين أن المياه الجوفية القريبة من السطح كالأحواض الجوفية الساحلية مثلاً تتجمع التغذية فيها بشكل أسرع .

وتعتمد كميات التغذية للمياه الجوفية على عدة عوامل أهمها مسامية التربة وتضاريس سطح الأرض ونمط وكميات الأمطار . . . الخ . وتنقسم المياه الجوفية عموماً إلى متجددة وناضبة ، وكما يدل المسمى فإن المياه الجوفية المتجددة هي تلك التي تقع في مناطق تسمح فيها مسامية طبقات الأرض بتغلغل المياه بشكل سريع يعوض ما يتم سحبه من الآبار بحيث لا يتأثر منسوب المياه الجوفية وفي حالة هبوط هذا المنسوب سرعان ما يعود إلى ما كان عليه خلال مواسم الأمطار ، وتعتبر مجاري الوديان من مناطق التغذية الجيدة لأحواض المياه الجوفية ، أما المياه الجوفية غير المتجددة (الناضبة) فهي تلك التي تجمعت عبر فترات زمنية طويلة قد تصل في بعض الأحيان إلى عشرات الآلاف من السنوات ، وما يميزها هو ضآلة كميات التغذية بسبب طبقات الأرض غير المنفذة ، ويغلب على هذه الأحواض هبوط مستمر في منسوب المياه بمجرد البدء في السحب ، ويمكن الجزم بأن معظم الأحواض الجوفية في مناطق المرتفعات اليمنية هي من ذلك النوع الناضب غير المتجدد حيث وكميات التغذية لا تمثل إلا جزءاً يسيراً مقارنة بكميات السحب ، ويدل على ذلك الهبوط المستمر لمنسوب المياه في كل هذه الأحواض الجوفية⁽⁴⁾ ، الأمر الذي يهدد بنضوبها بشكل كامل إذا ما أستمس السحب بمعدلاته الحالية . وفيما يتعلق بالأحواض الجوفية الساحلية فإنه بالرغم من استقرار منسوب المياه في معظمها إلا أن السحب الجائر والزائد عن كميات التغذية يعرض هذه الأحواض غالباً إلى تدهور في نوعية المياه فيها بسبب تداخل مياه البحر المالحة إلى الحد الذي يمكن أن يجعلها غير صالحة للاستخدام .

لقد تم خلال العقدین الماضيين دراسة بعض الأحواض الجوفية ولكن لا يزال وضع أكثرها ،

3 تم تقدير كميات الأمطار على أساس متوسط هطول يتراوح بين (50-150) مليمتراً سنوياً على كل مساحة اليمن.

4 يتراوح معدل هبوط منسوب المياه الجوفية في حوض صنعاء مثلاً بين 2-6 متر سنوياً بسبب أن معدلات السحب تفوق التغذية بأكثر من خمسة أضعاف.

من حيث مخزونها المائي وكميات التغذية السنوية، غير معروف بشكل دقيق ويعزى السبب الرئيسي في ذلك إلى الطبيعة الجيولوجية المعقدة لمعظم مناطق الأحواض الجوفية في المرتفعات، وعلى الرغم من ذلك فقد تم تقسيم مجموعات الأحواض الجوفية وتقدير كميات تغذيتها كما هو موضح في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2) تقديرات التغذية السنوية
للأحواض الجوفية

تقدير كميات التغذية السنوية (مليون متر مكعب)	الحوض الجوفي
550	حوض تهامة
375	حوض المرتفعات الجنوبية
500	حوض المكلا
100	أحواض المرتفعات
1525	إجمالي

المصدر: الموارد المائية في اليمن.

يتضح من خلال ما سبق بأن إجمالي كميات المياه المتاحة من المصادر المختلفة لا تتعدى 3.5 مليار متر مكعب سنوياً منها 2 مليار متر مكعب متوفر كمياه سطحية على هيئة جريان في الوديان الرئيسية بالإضافة إلى 1.5 مليار متر مكعب متوفر من التغذية السنوية للأحواض الجوفية.

المياه والمجتمع

منظور تاريخي

لقد عاش الإنسان اليمني خلال العصور المختلفة في تناغم كبير مع بيئته وأستطاع أن يتأقلم مع الظروف المحيطة به ويستفيد من الموارد الطبيعية المتاحة له بكفاءة عالية حيث نجده قد تعامل مع المياه وأدارها بشكل تكاملي لتعظيم الاستفادة منها ومحاولاً تقليل المخاطر المتعلقة بشحتها خلال فترات الجفاف، فنجده قد استخدم أنظمة مختلفة لتوفير المياه تتلاءم وطبيعة المنطقة التي يعيش فيها، ونتيجة لأهمية هذه الأنظمة كونها اهتمت باستدامة مصادر المياه فيمكننا استخلاص الدروس والعبر وتطوير ما يمكن تطويره منها للوصول إلى تنمية مستدامة تلبي احتياجات الأجيال القادمة وفيما يلي نتطرق إلى بعض هذه الأنظمة بشكل مختصر.

1. المدرجات الزراعية

بالرغم من اعتماد الإنسان اليمني عبر التاريخ على أنظمة تقليدية مختلفة للحصول على المياه تظل المدرجات الزراعية هي النظام الأكثر شيوعاً وكفاءة لحصاد مياه الأمطار (سدود اليمن الحقيقية)، الأمر الذي أدى إلى استقرار المجتمع الريفي إلى يومنا هذا باعتماده على الزراعة

المطرية كتنشيط اقتصادي أساسي رغم قلة مردودة المادي، وعليه نرى تحفيز البحث العلمي لدراسة هذه الأنظمة والوصول إلى طرق لتطويرها ورفع من كفاءتها كونها قد أثبتت على مر العصور نجاحها وديمومتها.

2. السدود التحويلية

اشتهرت اليمن بسدودها التي لعبت دوراً هاماً في تكيف معيشة السكان مع البيئة الجافة. غير أن ما لا يدركه معظم الناس هو أن تلك السدود كانت سدوداً تحويلية لا تخزينية. بمعنى أنها لا تحفظ الماء خلفها في بحيرات لمدة طويلة وإنما يستفاد منها في تحويل السيول إلى الحقول لريها وبالتالي لا تتعرض المياه للمكوث لفترات طويلة تتعرض أثناءها للتبخر. ولا يمكن التحدث عن السدود التحويلية القديمة دون التطرق لسد مأرب القديم حيث تؤكد الدراسات بأن منطقة السد قد شهدت الري المنظم منذ الألفية الثالثة قبل الميلاد، وأستطاع الإنسان في ذلك الوقت المبكر تقليل فواقد التبخر من خلال توزيع المياه بشكل سريع عبر شبكة من القنوات تقوم بتوصيل المياه إلى المناطق الزراعية شمال وجنوب منطقة السد، وما ذلك النظام الهندسي إلا انعكاس للمستوى العلمي والاجتماعي والسياسي المتطور الذي وصل إليه الإنسان في ذلك الحين، وبالرغم من ذلك نجد أنفسنا اليوم نقوم بإنشاء السدود التخزينية التي أثبت عدم ملاءمتها للمنطقة بسبب الفوائد الكبيرة حيث تشير الدراسات إلى تبخر ما يساوي ثلث كمية المياه الداخلة لبحيرة السد الحالي بسبب عدم استكمال شبكة القنوات لتوصيل المياه إلى مناطق الاستخدام.

3. أنظمة الري السيلي التقليدية

نجد في مناطق الكثافة السكانية العالية في الوديان الزراعية لليمن أن الإنسان فيما مضى قد تعامل مع توزيع المياه الجارية في هذه الوديان من خلال أنظمة إدارية أو أعراف مائية⁽⁵⁾ أخذت في الحسبان أولوية الاستخدام وعدالة توزيع حقوق المياه لجميع المستفيدين من ملاك الأراضي الزراعية في أعالي الوديان أو أسافلها، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأعراف حددت ماهية تركيب منشآت التحويل (العقوم) بحيث تكون مؤقتة تسمح للمياه بجرورها إذا ما وصل منسوب المياه إلى الحد المعين مانحاً الأراضي في أسفل الوديان فرصة وصول المياه إليها. كما تضمنت هذه الأعراف قواعد تعكس تشاركيه المستفيدين في إدارة المياه وصيانة هذه المنشآت وحل النزاعات بينهم، ولكن نرى اليوم تحولاً عن هذه الأنظمة إما عبر التكرار لهذه الأعراف أو إقامة منشآت تحويلية دائمة يستفيد منها في الأغلب أصحاب الأراضي العليا وهم في الغالب أصحاب النفوذ والجاه والمال، بينما تضيع في المقابل حقوق فقراء المزارعين في أسفل الوادي.

4. البرك والصحاريح والكرفان

قد لا تخلو قرية من قرى المرتفعات اليمنية من البرك المجمع لمياه الأمطار وقد أثبتت هذه الأنظمة عبر الأزمان بأنها شريان الحياة لكثير من هذه القرى لتلبية احتياجاتها من المياه،

5 يعتبر مبدأ «الأعلى فالأعلى» مثال لهذه الأنظمة.

وقد أبدع الإنسان قديماً بابتكار مواد البناء المحلية والمناسبة بيئياً لتشييد هذه البرك مثل مادة القضاض ، ويمكن استخلاص أنه لولا هذه البرك والمجمعات المائية لاستحالت الحياة في بعض مناطق المرتفعات. وقد ارتبط بناء هذه المنشآت وصيانتها بالإحساس التشاركي والتعاوني للمجتمعات فهي ملك للجميع والجميع مسئول عن إنشائها وصيانتها بينما نجد اليوم مع توفر البديل (الآبار) أن الاهتمام بهذه الأنظمة يتناقص بالرغم من جهود بعض الجهات كالصندوق الاجتماعي للتنمية لإحيائها ولا بد -في ظل هبوط منسوب المياه الجوفية وإمكانية نضوبها في معظم المناطق- من الاهتمام بهذه الأنظمة التقليدية والتغلب على جوانبها السلبية (كالتلوث ومحدودية السعة لتلبية الاحتياجات طوال العام)، عبر تطوير الحلول الفنية المناسبة.

5. العيون والغيول

بالرغم من أن الريف اليمني قد أتمد بشكل كبير في ما مضى على البرك والصحاريج والكرفان لتوفير المياه إلا أنه في كثير من مناطق المرتفعات اقتصر استخدام المياه من هذه الأنظمة على الاستخدامات المنزلية فقط في حين تم الاعتماد على مياه العيون والغيول للاستخدامات التي تتطلب نوعية أفضل من المياه (كالشرب)، وتشير الدراسات إلى أن معظم مياه الغيول يتم إدارتها عبر أنظمة إدارية عرفية متوارثة عبر الأجيال مما يجعلها أنموذجاً للإدارة المستدامة التي يمكن دراستها وتطويرها للاستفادة منها في إدارة المصادر المائية الأخرى كالمياه الجوفية. وتجدر الإشارة إلى أن معظم العيون والغيول قد اختفت بسبب الاستخدام المفرط وغير المنظم للمياه الجوفية عبر الآبار مما أدى إلى هبوط منسوب المياه الجوفية إلى الحد الذي أدى إلى جفاف معظمها.

الآبار اليدوية

تعتبر الآبار اليدوية أكثر الأنظمة التقليدية استخداماً للمياه الجوفية ، وبخلاف معظم الأنظمة الأخرى فإن الآبار اليدوية تعتبر ملكاً شخصياً يحق لمالكها استخدام المياه منها دون الرجوع لأحد. وبالرغم من الخلاف الفقهي⁽⁶⁾ القديم حول الملكية الشخصية للمياه في البئر التي حفرت بمجهود (عضلي أو مالي) شخصي، فإن هذه القضية لازلت في الوقت الراهن ذات أهمية نتيجة تطور القدرة على سحب كميات كبيرة من المياه باستخدام المضخات مما يؤدي إلى الأضرار بالآخرين وفي نهاية المطاف إلى استنزاف كامل للأحواض الجوفية، وفي ظل هذه التطورات التقنية أصبح من الضروري دراسة مشروعية ذلك من خلال إثارة النقاش الفقهي حول هذه القضية لما يترتب عليها من ضرر وإضرار ليس فقط على المستوى الفردي وإنما على المجتمع بأكمله.

الطلب على المياه - الطلب المنزلي

بالرغم من أن خدمات المياه والصرف الصحي لا تدرج ضمن (الخدمات الاجتماعية) كالتعليم والصحة، إلا أنها في الواقع تؤثر بشكل مباشر على هذه الخدمات الاجتماعية حيث يضمن

6 ظهر الخلاف الفقهي حول ملكية المياه النجمعة في الآبار خلال عصر التابعين حين كانت معرفة حركة المياه في باطن الأرض محدودة، ويتركز الخلاف حول جواز اعتبار البئر وعاء لإحراز المياه من عدمه.

-على سبيل المثال- توفر مياه نقية في المنزل فرص التحاق الأطفال بالمدارس وخصوصاً (الفتيات) اللواتي غالباً ما يقع عبء جلب الماء إلى المنزل على عاتقهن خصوصاً في الريف فيقضين معظم الوقت في جلب الماء من أماكن بعيدة، أضف إلى ذلك أن توفر المياه النقية والصالحة للشرب داخل المنزل -خاصة في الريف- يقلل من فرص الإصابة بالأمراض التي تعتبر المياه أساساً لنقلها كالإسهالات، والتيفود، والكوليرا. . الخ وبالتالي تمنح مستويات صحية أفضل تؤدي إلى تحسين قدرة سكان الريف على العمل، وعليه يمكن الاستنتاج بأن الاستثمار في خدمات المياه يعتبر استثماراً جزئياً غير مباشر مكمل للخدمات الاجتماعية الأخرى.

لقد تنامي الطلب على المياه للاستخدامات المنزلية خلال الثلاث العقود الماضية بسبب الزيادة المضطردة في عدد السكان حيث قدر إجمالي الطلب السنوي على المياه في العام 1970م بحوالي 80 مليون متر مكعب ليصل إلى 400 مليون متر مكعب في العام 2004م. وتشير التقديرات إلى تفاوت ملحوظ في معدل استهلاك الفرد اليومي من المياه بين الريف والحضر حيث قدر بحوالي 20 لتر في المناطق الريفية و 80 لتر في المناطق الحضرية للعام 1970م ليرتفع إلى 35 لتر للريف مقابل 100 لتر للحضر خلال العام 2004م ويعتقد بأن هذا التفاوت طبيعي ويعزى إلى صعوبة الحصول على المياه في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية. وعليه فإن من أسباب نمو الطلب على المياه خلال الفترة ما بين 1970 و2004م كان ارتفاع نسبة سكان الحضر في العام 2004 إلى 29% من إجمالي السكان بالمقارنة مع 15% فقط في العام 1970م. ونتيجة لشحة المياه في المناطق الريفية فإن المعدل المشار إليه أعلاه يتفاوت بشكل كبير ليصل في بعض المناطق إلى معدلات متدنية لا تكفي الاستخدام الشخصية -بحسب أدلة وتوصيات المنظمات العالمية- الأمر الذي يكون على حساب مستوى النظافة الشخصية والصحة العامة.

وتشير نتائج التقييم السنوي لقطاع المياه للعام 2007م بأن تغطية خدمات المياه المنزلية عبر الشبكات العامة (الحكومية) قد وصلت إلى 56% من سكان الحضر و44% من سكان الريف وبالتالي فإن 44% من سكان الحضر يعتمدون بشكل رئيسي على القطاع الخاص في هيئة شبكات خاصة أو آبار خاصة أو ناقلات لتوفير المياه كما يعتمد معظم سكان الحضر على محطات التعبئة الخاصة للحصول على مياه الشرب بسبب الاعتقاد السائد بأن نوعية المياه في الشبكات العامة ليست صالحة للشرب، في حين يعتمد حوالي 56% من سكان الريف على جلب المياه المنزلية من مصادر مختلفة قريبة من أماكن الاستخدام كالبرك والكرفان والآبار والغيول والعيون، ويعتبر نظام التوزيع المتقطع لخدمات المياه المنزلية هو النظام السائد حيث يحصل السكان على المياه في أيام معينة من الأسبوع أو الشهر ويعزى ذلك إلى تناقص مصادر المياه أو عدم قدرة مؤسسات ومرافق المياه على التوسع الاستثماري لتنمية مصادر المياه وتوسعة الشبكات بنفس معدل الزيادة السكانية⁽⁷⁾ الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى انخفاض تغطية خدمات المياه المنزلية عبر الشبكات العامة خلال الأعوام القادمة. وخدمات مياه الريف طابع مختلف عن تلك المعتمدة في المدن ففي حين أن خدمات

7 يزيد معدل النمو السكاني في المدن (7%) عن المعدل العام لنمو السكان (3%) ويختلف من مدينة إلى أخرى بحسب تفاوت مستوى الهجرة الداخلية إليها من الريف.

المياه في المدن تقدم من قبل مؤسسات ومرافق حكومية نجد أن دور الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف يقتصر على تنفيذ وإنشاء هذه المشاريع ومن ثم تسليمها عبر التنسيق مع السلطات المحلية إلى لجان للمستفيدين للقيام بإدارتها (تشغيلها وصيانتها).

فيما يتعلق بنوعية المياه الجوفية، تشير الدراسات المختلفة إلى جودتها ومطابقتها للمواصفات العالمية للشرب في معظم مناطق البلاد فيما عدا بعض المناطق التي ظهر فيها التلوث الطبيعي بعنصر الفلور المتواجد طبيعياً بتركيزات عالية في طبقات الأرض في بعض المناطق مما يجعل مياهها غير صالحة للشرب⁽⁸⁾، إضافة إلى هذا التلوث الطبيعي تتعرض المياه الجوفية في المناطق القريبة من عدد من المدن الرئيسية للتلوث بمياه الصرف الصحي من هذه المدن إما عبر البيارات أو من الصرف الخارج من محطات المعالجة مما أدى إلى تلوثها، أما فيما يخص التلوث الناتج عن الأنشطة الصناعية، وبرغم حجم النشاط الصناعي المحدود، فإنه يتوقع حدوث تأثيرات على المياه السطحية والجوفية المستقبلية لمخلفات المصانع خصوصاً في ظل غياب أنظمة مراقبة دورية على مخرجاتها الأمر الذي يمكن أن يشكل تهديداً مباشراً وخطيراً على نوعية المصادر المائية وبخاصة الجوفية المستخدمة للشرب مما سينعكس سلباً على الصحة العامة.

الطلب الزراعي

لقد تطور الطلب على المياه لأغراض الزراعة المروية عبر العقود الثلاثة الماضية بشكل مضطرد لتغطي مساحة تقدر بحوالي 407,000 هكتار في العام 2004م، مقارنة بمساحة لا تتعدى 37,000 هكتار في العام 1970م تروى في معظمها من المياه الجوفية مما أدى إلى ارتفاع الطلب على المياه الجوفية من حوالي 350 مليون متر مكعب خلال العام 1970م إلى حوالي 3,870⁽⁹⁾ مليون متر مكعب خلال العام 2004م بمعدل نمو يزيد عن 7% سنوياً تستخدم في معظمها لزراعة المحاصيل النقدية⁽¹⁰⁾.

إجمالي الطلب على المياه

نظراً لضعف الطلب الصناعي على المياه فسيتم التركيز فقط على الطلب الزراعي والمنزلي. ومن خلال ما ورد أعلاه يتضح بأن إجمالي الطلب السنوي على المياه للأغراض المنزلية والزراعية قد تنامي من 430 مليون متر مكعب في العام 1970 إلى حوالي 4,300 مليون متر مكعب في العام 2004م بنسبة تتجاوز 90% للاستخدامات الزراعية، وإذا ما تم مقارنة المتاح من مصادر المياه والمقدرة بحوالي 3,500 مليون متر مكعب سنوياً بإجمالي الطلب على المياه يتضح بأن هناك عجز يقدر بحوالي 800 مليون متر مكعب سنوياً يتم الحصول عليه من خلال استنزاف المخزون الجوفي غير المتجدد وتجدر الإشارة إلى أن هذا العجز يتزايد

8 ارتفاع تركيز عنصر الفلور في المياه عن الحد المسموح به يجعل المياه غير صالحة للشرب فقط نتيجة تأثيره المباشر على تلون الأسنان وتشوه العظام بينما يمكن استخدامها لجميع الاستخدامات المنزلية والزراعية والصناعية الأخرى.

9 تم تقدير كميات المياه المستخدمة للري بناءً على (9,500) متر مكعب للهكتار.

10 المحاصيل النقدية تضم الفواكه والخضروات والبقوليات.

بشكل سنوي بسبب الزيادة المستمرة في الطلب على المياه للاستخدامات المنزلية والزراعية نتيجة النمو السكاني مما أدى خلال السنوات الماضية وسيؤدي خلال الأعوام القادمة إلى تزايد هبوط منسوب المياه الجوفية في مناطق المرتفعات وتدهور نوعيتها في الأحواض الساحلية بسبب تداخل مياه البحر .

مما سبق يتضح أن الوضع القائم غير قابل للاستدامة وسيؤدي حتماً إلى نزوب معظم الأحواض الجوفية وبالتالي إلى انكماش مساحات الزراعة المروية إلى أضيق الحدود⁽¹¹⁾، مؤثراً بذلك على الاستقرار والسلم الاجتماعي ليس في الريف فحسب الذي ستزايد فيه مخاطر النزاعات على المياه وإنما أيضاً في المدن التي ستشهد هجرة متزايدة إليها من الريف بسبب شح المياه وتردي الأوضاع الاقتصادية فيه .

المياه والفقير

مما لا شك فيه وجود علاقة وثيقة بين توفر المياه والتخفيف من الفقر ولأجل توضيح هذه العلاقة سيتم استعراض عدد من الأمثلة الدالة على ذلك سواء في القطاع الزراعي أو في قطاع خدمات المياه المنزلية للريف والحضر .

فيما يتعلق بالقطاع الزراعي فإن الشواهد تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك بأن توفر مصدر مضمون للمياه كما حدث من خلال اكتشاف المياه الجوفية في بعض مناطق اليمن مثل صعده ورداع وصنعاء وإب قد نتج عنه تغير في نمط الاقتصاد الريفي لهذه المناطق بحيث تحولت من مناطق تعتمد على الزراعة المطرية لإنتاج الحبوب إلى مناطق لزراعة المحاصيل النقدية -وفي مقدمتها القات- الأمر الذي أدى إلى ارتفاع كبير في دخل المزارعين ومؤثراً بذلك بشكل إيجابي على التخفيف من الفقر لتلك المناطق وفتح مجالاً للعمل في هذه المناطق للفقراء من المناطق المجاورة والبعيدة، كما حفز ذلك النشاط أنشطة اقتصادية أخرى مثل النقل والتسويق... الخ، ولكن في نفس الوقت يجب أن لا ننسى بأن هذا التطور الإيجابي قد حفز الاستخدام الجائر للمياه الجوفية وأخل بالتوازن بين السحب والتغذية مودياً إلى تناقص مستمر في المخزون المائي ومهدداً استدامة هذه المصادر على المدى المتوسط والبعيد .

أما فيما يتعلق بعلاقة التخفيف من الفقر بتوفر خدمات المياه المنزلية فالترابط وثيق حيث نلاحظ بأن توفر المياه المنزلية في الريف يعطي الفرصة للأطفال للالتحاق بالمدارس بتجنبيهم الوقت والجهد المهدورين لجلب المياه من مسافات بعيدة خصوصاً وأن التعليم هو أحد العوامل الأساسية للتخفيف من الفقر . أضف إلى ذلك أن توفير مياه نقية للريف اليمني يؤدي بدوره إلى التخفيف من الأمراض المنقولة بالمياه الملوثة مثل الإسهالات التي تسبب نصف حالات الوفاة لدى الأطفال دون الخامسة من العمر وعليه فإن مياه الشرب النقية داخل المنزل تؤدي إلى تخفيف تكاليف الدواء على الأسر الفقيرة إضافة إلى تحسين الوضع الصحي العام الذي يعتبر بدوره أحد عوامل تحسين ورفع القدرات الإنتاجية للسكان كما يوفر للنساء على وجه الخصوص الوقت (الذي يستغرقه جلب الماء) ليتسنى استغلاله في أنشطة إنتاجية

11 يتوقع أن تستمر الزراعة المروية من المياه الجوفية في مناطق التغذية المباشرة للأحواض الجوفية فقط.

مثل الصناعات اليدوية التقليدية مضيئاً بذلك دخلاً إضافياً للأسر الريفية. أما في المناطق الحضرية فإن توفير خدمات المياه للفقراء عبر الشبكات العامة يساهم في تخفيض فاتورة المياه بسبب الفارق الكبير بين سعر المياه من الشبكات العامة والقطاع الخاص (شبكات خاصة أو ناقلات)⁽¹²⁾.

وبالرغم من أن توفير المياه بكميات ونوعية مناسبة يعتبر أحد العوامل التي تسهم في التخفيف من الفقر والتعامل مع قضايا النوع الاجتماعي، إلا أنه تظهر على أرض الواقع مشكلة العدالة في الوصول إلى مصادر وخدمات المياه فنجدهم مثلاً أن المزارعين الفقراء لا يستطيعون توفير الاستثمار المطلوب للحصول على كميات المياه المناسبة (كحفر الآبار العميقة) مما يعزز قدرة كبار المزارعين على التحكم بمصادر المياه، وفيما يتعلق بخدمات المياه المنزلية نجد أن معظم الفقراء يسكنون في أماكن خارج نطاق تغطية الشبكات العامة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع فاتورة المياه لديهم، ولذلك فإنه من المهم بل والضروري دراسة مثل هذه العوامل عند إعداد السياسات القطاعية لضمان توجيه الاستثمارات الناجمة عن هذه السياسات نحو التعامل مع الفقر والتخفيف منه.

المياه والاقتصاد

لتوضيح مدى تأثير المياه على الاقتصاد الوطني فإنه من الضروري تحليل التأثير الاقتصادي للاستخدامات المختلفة للمياه سواء أكانت للزراعة أو للصناعة أو للاستخدامات المنزلية. غير أن عدم توفر البيانات الإحصائية يحول دون تقدير مساهمة خدمات المياه المنزلية والصناعة في إجمالي الناتج المحلي وبالتالي فلن يتم التطرق لهذين القطاعين، وعلية فإن ما سيتم التركيز عليه بشكل رئيسي هو التأثير والمساهمة الاقتصادية للمياه المستخدمة في الزراعة - خصوصاً وأن الزراعة تستخدم ما يزيد عن 90% من إجمالي المتاح من الموارد المائية - وبخاصة تلك المستغلة في الزراعة المروية.

المياه والزراعة

لا شك أن اليمن قد اعتبر بلداً زراعياً من الطراز الأول خلال العصور السابقة وما المدرجات الزراعية والسدود التحويلية القديمة إلا شواهد على ذلك حيث كانت اليمن، إلى الماضي القريب، تنعم بالأمن الغذائي الناتج عن الاكتفاء الذاتي من محاصيل الحبوب. غير أن التغيرات الاقتصادية التي شاهدها اليمن خلال عقد السبعينات من القرن الماضي، بسبب الطفرة النفطية في دول الجوار والتي حفزت الكثير من سكان الريف اليمني للهجرة إلى المملكة العربية السعودية ودول الخليج للعمل، وأدت إلى إهمال ملحوظ للزراعة المطرية وتناقص مساهمتها في الإنتاج الوطني. ومع نمو الاقتصاد وزيادة مداخيل سكان الريف من عائدات

12 يبلغ سعر المتر المكعب من المياه عبر الناقلات حوالي (500) ريال في حين أن سعره لا يتجاوز (25) ريال عبر خدمة الشبكة العامة في مدينة صنعاء لكل متر من الخمسة الأمتار المكعبة الأولى وعليه فإن التكاليف الشهرية لخدمة المياه المنزلية عبر الناقلات لأسرة مكونة من سبعة أشخاص قد تبلغ أكثر من 6 ألف ريال. في حين لا تتجاوز ألف ريال عبر الشبكة العامة. علماً بأن الحد الأعلى المقبول عالياً لنسبة تكاليف خدمة المياه المنزلية هو (5%) من ميزانية الأسرة. وتشير نتائج مسح ميزانية الأسرة للعام 2006م بأن متوسط تكلفة المياه للأسر الفقيرة في صنعاء قد بلغ (1.1%) من ميزانية الأسرة الشهرية مقارنة بأكثر من (7%) للفقراء.

الهجرة وكون الأنشطة الزراعية هي المهيمنة على اقتصاد الريف اليمني وتزامن هذه الفترة (السبعينات من القرن الماضي) مع دخول تقنيات حفر الآبار وضخ المياه الجوفية، فقد توجه الكثير من العاملين في الزراعة للاستثمار في حفر الآبار وشراء المضخات والأنابيب دون توجيه حقيقي أو مقصود من الدولة وإنما يمكن القول بأن سكان الريف قد قاموا بالاستثمار في النشاط المألوف لديهم كطريقة لتقليل المخاطر المتعلقة بالاستثمار في أنشطة جديدة غير معروفة، ولأن المردود من زراعة الحبوب والمحاصيل (المطرية) لم يكن ذا جدوى بسبب تدني أسعارها فقد توجه الكثير نحو تغيير المحاصيل الزراعية وبخاصة في المناطق الملائمة، لزراعة محاصيل نقدية مثل القات والخضروات والفواكه ذات الطلب المتزايد والعائد المادي المجدي للاستثمار.

ونلاحظ أنه حتى العام 1984م لم يكن هناك سياسة اقتصادية واضحة حول الزراعة المروية وإنما انتهجت الحكومات المتتالية سياسة دعم الزراعة بشكلها العام، ويعتبر عام 1984م عام تحول بالنسبة لدور الدولة الموجهة للاقتصاد الزراعي حيث تم إصدار قرار منع استيراد الفواكه والخضروات كطريقة لتشجيع الإنتاج المحلي من هذه المنتجات، الأمر الذي أدى إلى تحفيز الاستثمار في الزراعة المروية وتوجيهها نحو زراعة هذه المحاصيل، ونرى من المناسب دراسة وتحليل هذه التجربة وتحديد نتائجها خصوصاً وأنه وبعد أكثر من عشرين عاماً من هذا التوجه ونتيجة لعوامل داخلية وخارجية⁽¹³⁾ تم إعادة فتح باب استيراد هذه المنتجات الزراعية ولكن بعد استنزاف المياه الجوفية إلى الحد الذي يهدد بنضوبها الكامل كما هو الحال في حوض صعده.

ولتوضيح تطور القطاع الزراعي ومساهمته في الاقتصاد الوطني عبر الثلاثين عاماً الماضية فإن من المناسب استعراض التوسع الزراعي خلال هذه الفترة فنجد أن الإحصاءات تشير إلى استقرار إجمالي الرقعة الزراعية في حدود 1.2 مليون هكتار بين العام 1970م و 2004م، في حين نجد أن المساحة الواقعة تحت الزراعة المروية قد تزايدت بشكل كبير خلال نفس الفترة من حوالي 37,000 هكتار إلى أكثر من 400,000 هكتار مما يعني تراجع الرقعة الزراعية المطرية بنفس النسبة تقريباً، ولا يعني ذلك بأنه قد تم التوسع الأفقي للزراعة المروية في مقابل انحسار للمساحات المروية بالأمطار أو تغير نمط الري فقط، وإنما مزيج من العاملين حيث نجد بعض التوسع الأفقي في المناطق المناسبة لزراعة القات ومناطق مستجمعات الأمطار⁽¹⁴⁾ (المراهق)، بالإضافة إلى التحول لنظام الري المروي من المياه الجوفية في مناطق كانت تعتمد بشكل رئيسي على الأمطار وبخاصة في مناطق القيعان مثل قاع جهران والبون والحقل والسهول مثل سهل تهامة ودلتا أبين.

وقد أدى هذا التحول إلى تناقص إنتاج الحبوب وزيادة في إنتاج المحاصيل النقدية ذات المردود المادي الجيد مؤثراً بذلك على مبدأ الأمن الغذائي مما يدل على تضارب في السياسات الزراعية والاقتصادية ففي حين أن الأمن الغذائي كان هدفاً من أهداف برامج الحكومات المتعاقبة نجد أن سياسة تشجيع الزراعة المروية قد أدت بشكل مباشر إلى

13 سيؤدي انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية إلى إعاقه مثل هذه الإجراءات.

14 تحول استخدام هذه الأراضي من جميع الأمطار إلى استصلاحها لتصبح أراضي زراعية.

نتائج عكسية لهذه الأهداف⁽¹⁵⁾، ويمكن أن نخلص إلى أن مفهوم الأمن الغذائي قد تحول خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي من مفهوم حسي يهدف إلى الإنتاج الداخلي للمحاصيل الإستراتيجية إلى مفهوم اقتصادي يهدف إلى تحسين الوضع الاقتصادي الذي يمكن اليمن من استيراد هذه المحاصيل الإستراتيجية خصوصاً في ظل أسعار الحبوب المتدنية في ذلك الوقت. وسواءً أكان ذلك التحول في مفهوم الأمن الغذائي قد تم من خلال قرارات واعية لتبعاته أم تم بشكل تلقائي، نجد أن خزينة الدولة قد تحملت عبر سنوات طويلة دعم استيراد هذه المحاصيل في إطار مسؤولية الدولة كراعية للمواطن ومسئولة عن توفير مستلزماته وتخفيف فقره. ولكن نجد تغيراً في هذه السياسة مؤخراً -كجزء من إجراءات برنامج الإصلاح الاقتصادي- تحت مبرر أن دعم الحبوب غير موجه لشريحة الفقراء فقط وإنما يستفيد منه في الغالب من هم قادرين على شرائها دون دعم، واعتماد سياسة استهداف الفقراء مباشرة عبر آليات مختلفة مثل صندوق الرعاية الاجتماعية. كما نلاحظ التأثير غير المباشر على الأمن الغذائي الناتج عن الإجراءات المتكررة برفع الدعم الجزئي عن المشتقات النفطية، فجد مثلاً أن زراعة القات قد زحفت على مناطق زراعة الحبوب كنتيجة مباشرة لارتفاع تكاليف الإنتاج. إضافة إلى ذلك، فإن الإحصاءات الزراعية تشير إلى تدني مساهمة المحاصيل الزراعية في التصدير حيث ومعظم إنتاج المحاصيل النقدية يستخدم بشكل رئيسي لتلبية الاستهلاك المحلي لتبلغ حوالي 93% من إجمالي إنتاج للخضروات والفاكهة، أما بالنسبة للقات، والذي يعتبر أكثر المحاصيل النقدية استهلاكاً للمياه الجوفية، فإن إجمالي الإنتاج يستخدم لتلبية الطلب المحلي دون أي تصدير (رسمي) للخارج.

وتشير الإحصاءات أيضاً إلى تناقص مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي من 20% في العام 1994م، إلى حوالي 14% في عام 2004م، وتقدر نسبة مساهمة المياه في إجمالي الناتج المحلي للقطاع الزراعي بحوالي 34% مما يعني بأن مساهمة المياه المستخدمة في الزراعة في إجمالي الناتج المحلي على مستوى الاقتصاد الوطني لا تتعدى 6% فيما يتوقع أن ترتفع مساهمة المياه في الناتج المحلي لقطاعات الصناعة والتعدين والخدمات عن هذا المستوى، وبالرغم من تدني مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني إلا أن خصوصية هذا القطاع تتركز في استيعابه لأكثر من 50% من إجمالي العمالة مما أدى إلى تقليص الهجرة الداخلية واستقرار الريف اليمني، غير أن هذه التضحية بالمخزون المائي من أجل استيعاب العمالة توشك أن تصبح بدون جدوى مع توقع أن تتزايد معدلات الهجرة الداخلية خلال الأعوام القادمة كنتيجة لتقلص فرص العمل في قطاع الزراعة المروية بسبب تناقص مخزون المياه الجوفية في معظم الأحواض وبخاصة في مناطق المرتفعات التي تمثل الكثافة السكانية الأعلى في اليمن.

15 يلاحظ في المقابل تناسق السياسات الزراعية الاقتصادية لبعض دول الجوار مثل المملكة العربية السعودية من خلال دعم زراعة محصول القمح ما أدى إلى أن أصبحت المملكة من الدول المصدرة للقمح خلال عقد الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي ثم مؤخراً التراجع عن هذه السياسة الاقتصادية للمملكة أيضاً بسبب تأثيراتها على مصادر المياه.

المياه والقات

يعتبر القات محصولاً مثيراً للجدل حيث يدور حوله خلاف كبير في المجتمع بين مؤيد ومعارض، وبالرغم من تأثير القات على جميع مناحي الحياة إلا أنه سيتم التركيز على تأثير زراعته على المياه حيث تشير الإحصاءات إلى تزايد المساحة الزراعية لمحصول القات من حوالي 8,000 هكتار في العام 1970م إلى أكثر من 140,000 هكتار في العام 2006م، تمثل حالياً ثلثي المساحة المزروعة بالمحاصيل النقدية الأخرى وحوالي ثلث إجمالي المساحة المروية بالمياه الجوفية لتستهلك حوالي 37% من إجمالي ما يتم سحبه من المياه الجوفية. كما أن القات يلعب دوراً اقتصادياً رئيسياً حيث يمثل 8% من إجمالي الناتج المحلي وحوالي 10% من الاستهلاك وحوالي 40% من الناتج المحلي للقطاع الزراعي كما يوفر العمل لحوالي 14% من إجمالي اليد العاملة الأمر الذي يجعل منه لاجباً حيوياً في اقتصاد الريف ولكنه في المقابل يشكل ضغطاً متزايداً على المياه الجوفية والمحاصيل غير النقدية (خصوصاً الحبوب) والصادرات الزراعية (فواكه وخضروات وبن).

بالرغم من أن السياسات العامة للدولة (في ظاهرها) تعتبر مناهضة لاستخدام القات إلا أن الطلب عليه في تزايد مستمر ويتوقع بسبب ربحيته العالية⁽¹⁶⁾ أن يستمر التوسع في زراعته، إما في أراضي لم يسبق زراعتها من قبل تستلح خصيصاً لزراعته أو في أراضي تحول من زراعة محاصيل أخرى مثل البن والفواكه إلى زراعة القات أو حتى البدء بزراعته في مناطق لم تعرف فيما مضى بملاءمتها لزراعته مثل مناطق القيعان المشهورة بزراعة الحبوب والخضروات، وبالتالي ستكون الأدوات الأكثر فعالية لمواجهة القات هي تلك التي تستهدف القطاع الزراعي بالكامل وليس محاصيل بعينها مثل تحرير السياسة التجارية الزراعية وإزالة التشوهات السعرية للمدخلات الزراعية وخصوصاً القيمة المتدنية للمياه، وفي حال استمرار الحال على ما هو عليه دون أي تدخلات فإن ذلك سيؤدي في النهاية إلى نضوب المياه الجوفية في الريف وبالتالي القضاء على الاقتصاد الريفي برمته إلا إذا تم توجيه مدخرات القات⁽¹⁷⁾ لخلق أنشطة اقتصادية بديلة عن تلك المعتمدة على الاستغلال المكثف للمياه. ويواجه موضوع تحرير استيراد القات معارضة بحجة ما سترتب عليه من خروج للعملة الصعبة من البلد وأثر ذلك على الاقتصاد الوطني، وهي حجة تحتاج لدراسة متأنية لمقارنة ما تستنزفه زراعة القات من عمله صعبه من خلال دعم المشتقات النفطية وبخاصة مادة الديزل⁽¹⁸⁾ المستخدمة بكثافة لضخ المياه الجوفية وتكاليف استيراد المضخات ومعدات الحفر وقطع غيارها وبقية مدخلات زراعة القات من أسمده ومبيدات... الخ على الاقتصاد الوطني خاصة وأن القات لا يصدر، وبالتالي فهو ليس مصدراً للعملة الصعبة للبلد بسبب استهلاكه محلياً فقط.

16 تشير الدراسات والمسوحات الميدانية إلى أن صافي العائد المادي لاستخدام المياه في زراعة القات يتجاوز 1.1 دولار (220 ريال) للمتر المكعب.

17 مدخرات القات لا تستثمر في أنشطة اقتصادية إنتاجية وتؤكد المشاهدات إلى أن أغلب هذه الثروة تتحول إلى أصول ثابتة كابنية يغلب عليها طابع البذخ أو استثمارات نقدية على هيئة إذونات خزينة لعائذاتها الجزية.

18 يستهلك ضخ المياه الجوفية لزراعة القات حوالي 800 مليون لتر من الديزل المدعوم في حين بلغت إيرادات ضرائب القات في العام 2007م ثلاثة مليار ريال فقط.

المياه الافتراضية

ظهر مصطلح المياه الافتراضية لأول مرة خلال الثمانينات من القرن الماضي من قبل البروفسور «توني ألن»، الأستاذ بجامعة لندن، كطريقة للتعامل مع شحة المياه، وتتخلص الفكرة بأن لكل منتج سواء كان زراعياً أو حيوانياً أو صناعياً بصمة مائية⁽¹⁹⁾ وهي كمية المياه التي استخدمت لإنتاج ذلك المنتج فالكيلوجرام من القمح على سبيل المثال، يحتاج إلى حوالي 1000 كيلوجرام من المياه، وبالتالي فإن تكاليف الإنتاج تعتمد بشكل أساسي على مدى وفرة أو شحة المياه المستخدمة ولذا يجب على المناطق الشحيحة بالمياه التركيز على الاستخدامات ذات العوائد الاقتصادية الأعلى وشراء المنتجات ذات الاحتياج المائي الكبير من المناطق ذات الوفرة المائية وبهذا المفهوم يمكن لكثير من مناطق الشحة المائية النظر إلى مفهوم الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي من منظور اقتصادي حيث يتوجب على هذه البلدان أو المناطق محاولة تنمية اقتصادياتها لتمكنها من استيراد الكثير من المنتجات ذات الاحتياج المائي غير المتوفر لديها، وكمثال على هذا المفهوم، يمكن مقارنة زراعة القات في اليمن والمعتمد على المياه الجوفية الشحيحة ذات القيمة الاقتصادية والاجتماعية العالية بزراعته في بلدان أخرى مثل إثيوبيا التي تستخدم مياه الأمطار في زراعته بقيمة أقل بكثير من اليمن، وبالتالي يصبح من المنطقي استغلال المياه الجوفية في اليمن في استخدامات ذات مردود اقتصادي واجتماعي أكبر من زراعة القات كاستخدامها في مياه الشرب أو للصناعة⁽²⁰⁾. وبالطبع تعتبر هذه الفكرة من الناحية النظرية مثالية ولكن ستواجه عوائق كبيرة عند التطبيق فمعظم المناطق التي تعاني من شحة المياه هي في الأصل دول ذات اقتصاديات ضعيفة مثل اليمن ولا يمكنها أن تتحمل أعباء استيراد جميع حاجياتها ذات الاستهلاك العالي للمياه.

المياه والسياسة

سيتم خلال هذا الجزء استعراض الإجراءات القانونية والمؤسسية التي تعكس التوجه السياسي في التعامل مع قضية المياه خلال الثلاثة عقود الماضية وما ترتب على ذلك من نتائج، إضافة إلى توضيح التوجهات السياسية الحالية ومدى ملاءمتها لحجم وأهمية المشكلة وتأثيراتها المستقبلية.

برزت مشكلة المياه إلى السطح مع بداية عقد السبعينات من القرن الماضي من خلال دراسات تقييم مصادر المياه الجوفية في صنعاء وبعض المناطق الأخرى، حيث أوضحت النتائج محدودية مخزون هذه الأحواض الجوفية وأنها، في صنعاء على سبيل المثال، ستكون كافية لإمداد المدينة بالمياه حتى العام 2000م فقط، كما أظهرت هذه الدراسات هبوطاً طبيعياً في مناسيب المياه الجوفية يعتقد بأنه ناجم عن ضعف التغذية لتغير نمط هطول الأمطار وانخفاض

19 تشير الدراسات إلى أن ربطة القات الكافية للاحتياج لشخص واحد ليوم واحد تستهلك حوالي 500 لتر من المياه وعليه فإن القات المستهلك خلال مقيل لحوالي 25 شخص يستخدم مياه تكفي استهلاك أسرة مكونة من (7) أشخاص لمدة شهر كامل (أو أن الماء المستهلك في ربطة القات يكفي لشخص واحد للأسبوع كامل).

20 يقدر العائد المادي المباشر من استخدام متر مكعب واحد من المياه المعبأة بأكثر من ثلاثين ألف ريال في حين أن نفس المتر المكعب يمكن استخدامه لزراعة كيلوجرام من القمح بسعر لا تتجاوز قيمته 200 ريال. يمكن تعظيم العوائد الاقتصادية للمياه المستخدمة في الزراعة من خلال الاستثمار في صناعات غذائية تزيد في العائد الإضافي للمياه وبدلاً عن بيع محصول الطماطم مثلاً يمكن تعليبها وبيعها على هيئة معلبات الصلصة وبالمثل يمكن تعليب الفواكه وبيعها على هيئة عصائر...الخ.

كمياتها. وبالرغم من هذه المؤشرات المبكرة فإن الحكومة لم تتعامل مع هذه الاستنتاجات إلا من خلال الرغبة في استغلال هذه الموارد المائية المكتشفة للتوسع في خدمات المياه المنزلية (حفر الآبار وإنشاء الشبكات والخزانات. . الخ) وقد تم إنشاء المؤسسة العامة للمياه والمجاري بالقانون رقم 13 للعام 1973م كمؤسسة مستقلة تعمل على توفير المياه المنزلية للمناطق الحضرية. وكنتيجة مباشرة لمحدودية المخزون المائي شمال مدينة صنعاء والرغبة في المحافظة على حقل آبار مشروع مياه صنعاء فقد تم استصدار القانون رقم 14 للعام 1973م والذي يقضى بتحديد منطقة حماية لحقل الآبار المغذى للمشروع حيث تضمن منع حفر الآبار ومنع الأنشطة الملوثة للمياه الجوفية في منطقة الحماية، ولعدم وجود الإطار المؤسسي لتنفيذ هذا القانون فقد كلفت المؤسسة المنشأة حديثاً بتطبيقه⁽²¹⁾، وتشير الشواهد إلى كفاءة المؤسسة في ذلك -غالباً بسبب الآثار الإيجابية المباشرة على المحافظة على المياه الجوفية في منطقة الحماية- مما أتاح للمؤسسة فرص التوسع في تقديم خدمات المياه المنزلية في صنعاء.

نستطيع أن نخلص إلى حقيقة أن من أعد وأقر قانون حماية الحوض الجوفي في منطقة حقل آبار مشروع مياه صنعاء في هذا الوقت المبكر قد شعر بأهمية ذلك نتيجة توقع التوسع في استخدام المياه الجوفية للزراعة ويمكن استنتاج أن فرصة ثمينة قد ضاعت حيث كان بالإمكان وضع الأسس المؤسسية المطلوبة لإدارة الموارد المائية بشكلها الأوسع⁽²²⁾ وتنظيم استخداماتها حيث وهذا التوجه في ذلك الحين كان سيحظى بفرص نجاح كبيرة خصوصاً وأن عدد الآبار كان محدوداً مما يسهل توزيع حقوق المياه في وقت مبكر لضمان استدامة هذه الأحواض. ولكن ما تم يؤكد بأن الحكومة لم تتعامل مع قضية المياه على المستوى الاستراتيجي كقضية يمكن أن تعرقل ديمومة التنمية الاقتصادية للبلد، بل تعاملت معها من منظور ضيق يأخذ في الاعتبار الظروف المحلية فقط⁽²³⁾. وبمعزل عن قانون حماية منطقة حقل آبار مشروع مياه صنعاء لا نجد أي توجه حقيقي لمحاولة إدارة الموارد المائية خلال عقد الثمانينات فيما عدا إضافة «الموارد المائية» لتسمية وزارة الزراعة لإحدى الحكومات⁽²⁴⁾ وإجراء الدراسات لتقييم بعض الأحواض المائية الجوفية بتمويلات أجنبية، مما يدل على اهتمام الجهات المانحة النابع من فهم تبعات تأثير شحة المياه المتزايدة على التنمية منذ وقت مبكر.

بخلاف عقد الثمانينات فإن عقد التسعينات من القرن الماضي قد شهد العديد من التطورات المؤسسية والقانونية وسيتم استعراضها حسب التسلسل الزمني التالي:

1. إنشاء المجلس الأعلى للمياه برئاسة رئيس مجلس الوزراء حيث أعتد إنشاء هذا المجلس

21 اضطلعت المؤسسة بهذا الدور -خارج نطاق مهامها- نتيجة عدم وجود جهة أخرى تتولى القيام به.
22 على المستوى الوطني لتشمل جميع الأحواض الجوفية وليس فقط منطقة حقل آبار مشروع مياه صنعاء.
23 الظروف المحلية المحدودة تعني محاولة المحافظة على مخزون المياه في منطقة محصورة دون النظر إلى الصورة الأشمل لكامل منطقة الحوض.
24 تم تنفيذ سد مأرب كمشروع لتنمية الموارد المائية خلال هذه الفترة. ولكن تأخر استكمال قنوات التوزيع إلى المناطق الزراعية يدل على أن الحكومة تعاملت مع هذا المشروع للإعلام السياسي وليس كمشروع تنموي يتطلب سرعة التنفيذ.

على الدعم المادي والفني من الحكومة الهولندية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقد عنيت سكرتارية المجلس الفنية بإجراء العديد من الدراسات لتقييم الوضع المائي في بعض المناطق، بالإضافة إلى إنشاء مكتبة ضمت العديد من الدراسات المائية بغرض التوثيق، وقد شكل المجلس نواة لإنشاء الهيئة العامة للموارد المائية.

2. إنشاء الهيئة العامة للموارد المائية في العام 1995م كجهاز يعني بإدارة الموارد المائية وما يترتب على ذلك من مهام تنفيذية كأعداد الخطط وإجراء الدراسات الميدانية ومنح تراخيص الحفر وتحديد وتوزيع حقوق استخدام المياه وإعداد قانون المياه وغيرها من المهام التخطيطية الإستراتيجية والتنفيذية وقد منحها قرار إنشاءها صلاحيات واسعة ولكنها وللأسف إلى حين إنشاء وزارة المياه والبيئة في العام 2003م ونتيجة حداثة إنشائها ومحدودية قدراتها المؤسسية لم تضطلع بشكل فعال بهذه المهام وخاصة تلك المتعلقة بالجوانب التنفيذية، وتجدر الإشارة إلى أن الهيئة قد استفادت من دعم مادي ومعنوي كبير وبخاصة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة الهولندية.

3. برنامج إصلاح قطاع المياه والصرف الصحي للمناطق الحضرية حيث استحدث هذا البرنامج بدعم من قبل البنك الدولي ومنظمة الدعم الفني الألماني (GTZ) منذ العام 1997م وأهتم بشكل رئيسي بتطوير مرافق المياه والصرف الصحي العاملة في المدن لضمان استدامتها من خلال التوجه نحو اللامركزية واستقلالية فروع المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي لتصبح مؤسسات مستقلة⁽²⁵⁾ ورفع كفاءة الأداء المالي والفني والإداري وقد حظي قطاع مياه الحضر كنتيجة مباشرة لتنفيذ هذا البرنامج بدعم استثماري كبير من قبل البنك الدولي والحكومة الألمانية إضافة إلى استفادة هذا القطاع من زيادة الاستثمار الحكومي نتيجة الوفرة المالية من عائدات النفط.

4. تم خلال عقد التسعينات إعداد مشروع قانون المياه، بدعم من البنك الدولي، حيث والأداء المتواضع للهيئة العامة للموارد المائية قد تم تبريره بضعف الإطار القانوني المنظم لإدارة الموارد المائية وقد خضع مشروع القانون لكثير من المناقشات ولم يتم إقراره في العام 2002م من مجلس النواب إلا بعد تعديلات جوهرية يمكن القول بأن بعضها أصبحت معيقة لإدارة الموارد المائية بالكفاءة المطلوبة⁽²⁶⁾، وتم خلال عام 2004م رفع مشروع بتعديل القانون إلى مجلس النواب استغرق إقراره عامين كاملين حيث صححت من خلاله العديد من التشوهات التي وردت في القانون الأصلي، وبالرغم من أن الظواهر تدل على دعم سياسي لقطاع المياه من خلال إقرار القانون وتعديلاته، إلا أن كثيراً من الضغط قد مورس على الجهات الرسمية الحكومية من قبل المانحين إلى درجة أن إصدار القانون قد أستخدم في بعض الأحيان كشرط لتمويل مشاريع قطاع المياه.

5. تم استحداث وزارة المياه والبيئة في العام 2003م، حيث ضم قطاع المياه التابع لوزارة الكهرباء والمياه السابقة مع قطاع البيئة التابع لوزارة السياحة والبيئة السابقة

25 تم تحويل فروع المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي إلى مؤسسات محلية عبر قرارات جمهورية ابتداءً من العام 2000م في العاصمة صنعاء لتصل في العام 2008م، إلى (15) مؤسسة محلية في (14) محافظة تعنى بتقديم خدمات المياه والصرف الصحي في المراكز الحضرية على مستوى المحافظة.

26 نص القانون مثلاً على السماح بالحفر إلى عمق (60) متر أو بتعميق الأبار القائمة بمقدار (20) متر دون ضرورة الحصول على ترخيص بذلك ما أتاح فرصة للحفر العشوائي بسبب صعوبة المراقبة.

لإنشاء وزارة تعمل كمظلة للأشراف على الجهات التنفيذية العديدة العاملة في قطاع المياه مثل المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي وفروعها والمؤسسات المحلية والهيئة العامة للموارد المائية والهيئة العامة لمشاريع مياه الريف، ولكن نجد أن الري أستر خارج قطاع المياه رغم العلاقة المباشرة بينهما خصوصاً وأن القطاع الزراعي يستخدم أكثر من 90% من إجمالي الموارد المائية وخضوعه كقطاع مستخدم للمياه للهيئة العامة للموارد المائية كجهة مشرفة على تخصيص الموارد المائية بين المستخدمين، وقد أظهرت الوزارة الجديدة قدرة على التخطيط الاستراتيجي وتوضيح أهمية المياه وعلاقتها بالتنمية والقطاعات المختلفة الأخرى، ويتضح ذلك جلياً من خلال إعداد الإستراتيجية الوطنية للمياه وتعديل قانون المياه، إلا أن الوزارة لم تستطع تنفيذ المهام الإشرافية المناطة بها بالشكل المطلوب. ومن خلال عمر الوزارة القصير نسبياً فقد حظيت بدعم واسع وكبير من الجهات المانحة المتمثلة في البنك الدولي والحكومة الألمانية والحكومة الهولندية والحكومة اليابانية والحكومة البريطانية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

6. بالرغم من أن قطاع مياه الريف أنشئ في إطار وزارة الأشغال العامة خلال عقد السبعينات وتم تأطيره بإنشاء الهيئة العامة لمياه وكهرباء الريف خلال عقد الثمانينات إلا أن فاعلية أداء الهيئة كانت مثار جدل مما أدى إلى اتخاذ القرار بتصفية الهيئة وإلحاق قطاع مياه الريف بوزارة الإدارة المحلية وقطاع كهرباء الريف بالمؤسسة العامة للكهرباء، ولكن نتيجة استمرار تباين وجهات النظر خصوصاً في ظل الالتزامات المالية الكبيرة على الهيئة فقد تم إقرار إعادة إنشاء الهيئة بمسمى الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف تحت إشراف وزارة الزراعة والري⁽²⁷⁾ ومعالجة الالتزامات المالية عبر لجنة خاصة خارج إطار الهيئة الجديدة، واعتمدت الهيئة -بعد إعادة هيكلتها- في عملها على مبادئ جديدة لتنفيذ المشروعات من أهمها التوجه نحو اللامركزية من خلال تعزيز قدرات فروعها بالمحافظات والتخطيط المشترك مع السلطات المحلية لتحديد المشاريع وتوزيع الاستثمارات على المحافظات بناء على معايير واضحة لتعتمد بذلك مبدأ الاستجابة للطلب من قبل المستفيدين والتخلي عن التدخل السياسي في تحديد مناطق المشروعات مستفيدة بذلك من آلية تنفيذ المشاريع الممولة خارجياً مثل مشروع المياه والصرف الصحي للمناطق الريفية والصندوق الاجتماعي، ونلاحظ أن الدافع الرئيسي وراء إعادة هيكلة الهيئة لم يكن الرغبة في تصحيح الوضع المؤسسي ووضوح رؤية سياسية إستراتيجية لعمل الهيئة بل كان الالتزامات المالية على الهيئة، الأمر الذي شكل عبئاً جعل تصفية الهيئة الخيار الأسهل، ولكن تزامن إعداد الإستراتيجية الوطنية للمياه مع إعادة هيكلة الهيئة قد مهد لتصحيح المسار، كما يجب التنويه بقناعة قيادة الهيئة الجديدة بهذا النهج الأمر الذي يؤكد دور القناعات الشخصية وتأثيرها في الأداء المؤسسي، وتجدر الإشارة بأن الدعم الهولندي للهيئة كان ولا يزال ذو تأثير واضح سواء على أداء الهيئة الإداري أو الفني أو الاستثماري.

7. خلال الفترة الأولى من عمر وزارة المياه والبيئة ظهر تساؤل هام يتمثل في ماهية الرؤية المستقبلية لقطاع المياه وكيفية التعامل مع شحة الموارد المائية والمستويات المتدنية من خدمات المياه والصرف الصحي فقامت الوزارة بمشاركة الجهات المانحة والجهات ذات

تم إلحاق الهيئة بوزارة المياه والبيئة في العام 2004.

العلاقة بالعمل على إعداد الإستراتيجية الوطنية للمياه التي حددت أهداف واضحة مبنية على أهداف الألفية المعتمدة من الأمم المتحدة كما تم تحديد الفاتورة المالية لتنفيذ برامج العمل والخطط التنفيذية للقطاعات الفرعية المختلفة وبلغ العجز المالي لتنفيذ الإستراتيجية حوالي مليار دولار. وتعتبر الإستراتيجية أنموذجاً فريداً سواء من حيث آلية الإعداد التشاركية أو ما ورد فيها من قضايا أساسية تتعلق بمستقبل التنمية وعلاقة المياه بذلك سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، أضيف إلى ذلك ربط قضايا التنمية الوطنية بالأجندة الدولية من حيث اعتماد أهداف الألفية كأساس لتحديد محددات ومخرجات الإستراتيجية، وقد تم إقرار الإستراتيجية من مجلس الوزارة في العام 2005م، ولكن للأسف لم تحظ بالدعم الحكومي المطلوب خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات المالية. ومنذ البدء بتنفيذ الإستراتيجية في العام 2006م، ومن خلال التقييم السنوي لذلك اتضح ضرورة العمل على توضيح التفاصيل التنفيذية لخطط عمل القطاعات الفرعية وتحديد مكونات البرامج الاستثمارية المطلوبة وعليه فقد تم الاتفاق على ضرورة تحديث الإستراتيجية حيث بدأ ذلك من خلال مجموعات عمل قطاعية في النصف الأول من العام 2008م، وتنتظر مسودة الإستراتيجية بشكلها المعدل طرحها على مجلس الوزراء تمهيداً لإقرارها. وقد أوضح من خلال الإستراتيجية المعدلة بأن إجمالي الاستثمارات المطلوب توفيرها حتى العام 2015م قد بلغ ثلاثة مليارات دولار يمثل العجز غير المتوفر منها حوالي 2.5 مليار دولار ويتوقع أن يصبح ذلك العجز المالي هو العائق الرئيسي لتنفيذ البرامج الاستثمارية المحددة، حيث والمتوفر من التمويلات بما فيها المتوقع من الميزانية الحكومية لا يمثل سوى 20% فقط من إجمالي المطلوب.

8. إضافة إلى ما ورد أعلاه من إجراءات مؤسسية وقانونية توضح مدى الدعم أو (التراخي) السياسي للتعامل مع قضية المياه، هناك أيضاً عدد من الإجراءات التي تؤثر سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في قطاع المياه وتكتسب مدلولاً سياسياً مثل:

• برنامج إنشاء السدود الصغيرة

لقد حظي هذا البرنامج بدعم سياسي كبير مكنه من الحصول على تمويلات كبيرة من مصادر مختلفة أهمها صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي تحت مبرر توفير المياه للري ليصبح مكون إنشاء السدود أهم أنشطة الصندوق، وبالرغم من أن تنمية الموارد المائية عبر إنشاء السدود يعتبر إجراءً منطقياً وعملياً في ذات الوقت، إلا أن هناك بعض الجوانب الفنية والاجتماعية الواجب مراعاتها عند مناقشة موضوع إنشاء السدود كحل جذري لمشكلة شحة المياه، ومن الجوانب الفنية الواجب مراعاتها عند إنشاء السدود مبدأ تخزين المياه في مناطق تفوق فيها معدلات التبخر معدلات هطول الأمطار بأكثر من عشرة أضعاف وبالتالي يصبح تخزين المياه على سطح الأرض أهداراً لها ما لم يتم التصرف بها وتوزيعها بشكل سريع للاستفادة منها، الأمر الثاني هو مدى ملائمة المواقع المختارة لهذه السدود حيث نجد أن اختيار المواقع تدخل فيه عوامل غير فنية تجعل من هذه السدود غير مناسبة من حيث كمية التخزين أو نوعية الاستخدام لتصبح بعض هذه السدود حواجز شخصية لا يستفيد منها إلا عدد محدود من أصحاب النفوذ كما يتم، في كثير من الأحيان، الاهتمام بإنشاء السدود دون التطرق إلى الاستثمار في إنشاء قنوات توزيع المياه للمستفيدين مما يجعل المياه الراكدة

في السد عرضة للتبخر والضياع⁽²⁸⁾، ومن الجوانب الاجتماعية الأساسية الواجب أخذها في الاعتبار هو مدى تأثير إنشاء هذه السدود على مستخدمي المياه في أسافل الوديان ونجد في كثير من الأحيان نشوب خلافات كبيرة حول استخدامات مياه السدود كنتيجة مباشرة لعدم إجراء دراسات اجتماعية تفصيلية توضح مدى تأثير إنشائها على جميع المستخدمين الأصليين للمياه، وتجدر الإشارة هنا إلى أن كثافة الأنشطة الزراعية في مناطق الوديان تجعل منها ذات كفاءة عالية في استخدام المياه دون الحاجة إلى تخزينها إلا في الحالات التي تصل فيها مياه السيول إلى البحر، وفي هذه الحالات فقط يبرر إنشاء سدود تخزينية، وبالتالي فإن إنشاء السدود في أعالي الوديان ما هو في حقيقة الأمر إلا توفير للمياه للبعض على حساب البعض الآخر، أضف إلى ذلك بأن توفير المياه في مناطق المرتفعات قد شجع على زراعة القات نظراً إلى أن الطقس في مناطق أسافل الوديان مثل مأرب والجوف وتهامة ودلتا أبين، غير مناسب لزراعته مخالفة بذلك سياسة الدولة الرسمية المتمثلة في محاربة القات والتأثير بذلك على الأمن الغذائي نتيجة حجز المياه عن مناطق زراعة المحاصيل الاستراتيجية. أما فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية فقد أوضحت دراسة تحليلية قام بها أحد خبراء منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) تدني الجدوى الاقتصادية من إنشاء السدود لتوفير المياه مقارنة بالاستثمار في أنظمة الري الحديث لترشيد المياه عن طريق رفع كفاءة استخدام المياه في الري⁽²⁹⁾. ولكن رغم هذا التوضيح فقد تم تجاهله مما يدل على تعامل الحكومة مع موضوع السدود من منظور عاطفي، خصوصاً وأن السدود الحميرية قد ارتبطت بالحضارات اليمنية القديمة، إلا أن لإنشاء السدود دوراً قد يكون رئيسياً في إدارة وتنمية وتطوير الموارد المائية إذا ما تم التعامل معها بطرق تقلل من آثارها السلبية⁽³⁰⁾.

• دعم المشتقات النفطية

لا شك في أن دعم المشتقات النفطية قد أثر بشكل مباشر على تسهيل استخراج المياه الجوفية محفزاً بذلك التوسع في الزراعة المروية، وبالرغم من أن رفع الدعم عن المشتقات النفطية يؤثر بشكل مباشر على قطاعات مختلفة مثل الصناعة والخدمات (النقل) إلا أن تأثيره على القطاع الزراعي هو ما يصعب التعامل معه سياسياً حيث ودعم الزراعة والمزارعين (أغلب الشريحة الناجبة) يعتبر من الأهداف الرئيسية التي لا تستطيع السياسة⁽³¹⁾ تجاهلها وما الرسائل بضرورة دعم الزراعة وبخاصة أثناء فترة الانتخابات إلا دليل على ذلك.

• تشجيع التوسع في الزراعة

لقد مرت اليمن خلال العقدين الماضيين بفترة اتسمت باستنزاف موارد المياه الجوفية

28 من الآثار السلبية لإنشاء السدود التخزينية ظهور أمراض لم تكن معروفة في مناطق المرتفعات مثل الملاريا.
29 كفاءة طرق الري التقليدية المستخدمة في الزراعة المروية (الغمر) لا تتعدى (40%).
30 تعتبر السدود التحويلية وكذلك السدود الأرضية أو السطحية المستخدمة لتغذية المياه الجوفية ودراسة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والفنية لإنشاء السدود عوامل أساسية في الإدارة المتكاملة للموارد المائية.
31 من الرسائل السياسية التي حاول تأكيد اهتمامها بالمشكلة المائية مشاريع خلية المياه للاستخدامات المنزلية في بعض المدن المهتدة بتناقض مخزونها المائي مثل صنعاء وتعز دون التطرق إلى مدى جدوى ذلك اقتصادياً خاصة وأن الدراسات الميدانية تشير إلى تكاليف باهظة قد تعيق تنفيذ مثل هذه المشاريع.

والتوسع في الزراعة المروية حيث كان أحد العوامل الدافعة لذلك قرار منع استيراد الفواكه والخضروات -وكما أسلفنا سابقاً- فإنه من المناسب بل والضروري دراسة هذه التجربة ونتائجها قبل الخوض في تجارب مماثلة يمكن أن تؤدي إلى استنزاف البقية الباقية من المخزون المائي الجوفي، إلا أن المشاهدات تشير إلى التوجه الحكومي لخوض تجارب جديدة من حيث اتخاذ عدد من الإجراءات منها تشجيع التوسع في زراعة القمح⁽³²⁾ وبرنامج توزيع الأراضي الزراعية على الشباب كطريقة لمحاولة الحد من البطالة وللأسف دون دراسة تبعات مثل هذه التوجهات وانعكاس ذلك على مصادر المياه.

نستطيع مما سبق أن نخلص إلى أن التعامل مع مشكلة المياه يعتبر بالدرجة الأساسية قضية سياسية كما نستطيع استنتاج عدم وجود رؤية واضحة للتعامل مع مشكلة المياه⁽³³⁾ حيث تشير المشاهدات العديدة إلى تضارب الإجراءات المتخذة بهذا الشأن مما يدل على أن هذه الإجراءات يتم إقرارها بشكل سريع وتلقائي دون تمييز ودراسة ما قد يترتب عليها من عواقب. ويمكن الإشارة أيضاً إلى ضعف الإرادة السياسية للتعامل مع قضية المياه سواء في الإطار التشريعي أو الإداري، حيث اقتصرَت الرؤية السياسية على إنشاء الوزارة وإقرار القانون وكأن هذه الإجراءات فقط ستمكن من تطبيق القانون متناحية بأن قانون المياه وما يترتب عليه من المساس المباشر بحياة الناس ومعيشتهم بحاجة إلى دعم سياسي على جميع المستويات (السلطات المركزية، المحلية، الأمنية، المالية... الخ)، بل الأسوأ من ذلك أن من يفترض بهم تطبيق القانون هم أول المخالفين له ممثلين بذلك قدوه سيئة للآخرين، كما نجد ضعف العزيمة السياسية للتعامل مع القضية المائية من خلال عدم تخصيص الموارد المالية المناسبة التي تسمح بتنفيذ البرامج الاستثمارية المختلفة إضافة إلى ضعف المخصصات المالية للموازنات الجارية المعيقة لتطوير القدرات المؤسسية وتنفيذ الأنشطة المؤدية إلى تحسين إدارة الموارد المائية ورفع كفاءة استخداماتها.

لا شك أن مشكلة المياه معقدة لما لها من تبعات اقتصادية واجتماعية وسياسية تقلل من شعبية التعامل معها ولكن ما لم يتم الاعتراف بأن قضية المياه قضية مجتمعية على الجميع التعامل معها بشكل جاد وحازم وسريع فإن المستقبل سيكون مخيفاً، لأن الإجراءات والخيارات الممكنة -رغم صعوبتها- اليوم لن تكون متاحة في الغد، فقضية المياه ليست مشكلة وزارة المياه والبيئة فقط لأن تبعات فشل وزارة المياه والبيئة ستعكس سلباً على المجتمع بأكمله مما يؤكد ضرورة تضافر جميع الجهود الحكومية والشعبية على جميع المستويات واعتبار الأمن المائي عاملاً أساسياً للاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي وجزءاً لا يتجزأ من مكونات الأمن القومي.

32 تم اتخاذ هذا القرار من قبل الحكومة كرد فعل لارتفاع أسعار القمح عالمياً خلال الفترة السابقة. وقد يكون من المناسب التأكيد على التوسع في مناطق الزراعة المطرية فقط.

33 الرؤية الوطنية للتعامل مع المياه في سلطنة عمان مثلاً تشير إلى منع استخدام الخزون المائي الجوفي المكتشف حديثاً وتركه للأجيال القادمة في حين ستعتمد السلطنة على التحلية في استخداماتها المائية الحالية.

المياه والمستقبل

في ظل عدم وضوح الصورة حول تفاصيل المخزون المائي في مناطق الأحواض الجوفية، خاصة في المرتفعات، وبالرغم من حقيقة تناقص منسوب المياه أو تدهور نوعيتها في معظم الأحواض الجوفية، إلا أن التنبؤ بتبعات هذا التناقص على المدى القصير لا يزال من الصعوبة بمكان حيث يمكن أن يستمر الوضع القائم لعدة أعوام قادمة⁽³⁴⁾ يتفاقم الوضع المائي بعدها في الأحواض تباعاً ليبدأ في الأكثر حرجاً كحوض صعده ويليهِ حوض صنعاء ثم عمران فذمار. . الخ. أما في المناطق الساحلية، وكما ذكر سابقاً، فإن منسوب المياه الجوفية لن يتناقص إلى الحد الذي يهدد بنضوبها الكامل ولكن غالباً ما ستتأثر هذه الأحواض الجوفية الساحلية بتداخل مياه البحر، الأمر الذي سيؤدي إلى تدهور نوعيتها إلى الحد الذي قد يجعلها غير صالحة للاستخدام سواءً المنزلي أو الزراعي.

سيتم خلال الجزء التالي محاولة تصور تأثير تناقص موارد المياه على إمدادات المياه للاستخدامات المنزلية وكذا التأثير على النشاط الزراعي المتمثل في الزراعة المروية.

إمداد المياه في المناطق الجبلية

يتوقع أن يؤدي انخفاض منسوب المياه في الآبار المغذية للمدن الواقعة في مناطق المرتفعات⁽³⁵⁾ إلى انخفاض الإمدادات، خاصة في ظل النمو السكاني الكبير⁽³⁶⁾، مما سينتج عنه انخفاض نسبة تغطية خدمات إمدادات المياه المنزلية عما هي عليه الآن⁽³⁷⁾ وتزايد الاعتماد على «القطاع الخاص» المتمثل في الآبار والشبكات الخاصة وناقلات المياه، الأمر الذي سيؤدي إلى:

1. زيادة حركة نقل المياه من المناطق المجاورة للمدن، والتي في معظمها تعمل بالزراعة، إلى المدن، مما يعني تحول تدريجي في استخدامات المياه من الري إلى الاستخدامات المنزلية، أو زيادة حفر الآبار الخاصة لتلبية هذا الطلب المتنامي أو كلاهما معاً.
2. ازدهار تجارة المياه بسبب ارتفاع الطلب عليها وارتفاع تكاليف نقلها من مناطق أبعد، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى ارتفاع سعر المياه خصوصاً في ظل غياب أي ضوابط سعريه واعتماد اقتصاد السوق وقانون العرض والطلب لتحديد الأسعار، مما سيؤثر سلباً على الشريحة السكانية الأكثر فقراً.

يمكن القول بأن توفير المياه للمدن -وبخاصة الواقعة في مناطق المرتفعات- سيكون على حساب تقلص استخدامات المياه في زراعة بعض المحاصيل ذات المردود المالي الأقل لينتهي المطاف إلى استخدام المياه لتغذية المدن وزراعة المحاصيل النقدية الأكثر مردوداً مثل القات فقط وذلك بسبب انسحاب العديد من المزارعين غير العاملين بزراعة القات من النشاط

34 مدة زمنية تتفاوت بين عشر إلى ثلاثين سنة.

35 تضم مناطق المرتفعات الجنوبية والغربية عدد من عواصم المحافظات ومنها مدن (تعز، إب، ذمار، صنعاء، عمران، الحويت، حجة، صعده) والتي تمثل الكثافة السكانية الأكبر على المستوى الوطني.

36 تزايد عدد سكان العاصمة صنعاء مثلاً من 135,000 نسمة في العام 1975م إلى 1,800,000 نسمة في العام 2004م بمتوسط معدل نمو يزيد عن 9% سنوياً.

37 راجع الجزء الخاص بالمياه والاقتصاد.

الزراعي بشكل تدريجي ليتوجهوا إلى المدن في محاولة للحصول على أعمال ، ومضيفاً بذلك تزايد الطلب على خدمات المياه الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تزايد نقل المياه من الزراعة للمدن مسبباً بذلك حلقة حلزونية تنتهي بزوال الزراعة كنشاط اقتصادي تميز في الماضي باستيعاب اليد العاملة (التي في معظمها ستصبح بدون عمل) مساهماً بذلك في ارتفاع نسبة البطالة .

وفي ظل هذا الوضع (زيادة الكثافة السكانية في المدن) الذي سيترتب عليه غلاء معيشي لن تستطيع شريحة السكان الأكثر فقراً تحمله ، يتوقع نزوح سكاني عن بعض مناطق المرتفعات والتوجه نحو المناطق الواعدة بأنشطة اقتصادية كالصيد في المناطق الساحلية والزراعة في بعض المناطق ذات المخزون المائي الوفير كوادى حضرموت .

ويبقى التساؤل الأهم هو تحديد الإطار الزمني الذي سيصبح عنده العيش في مناطق المرتفعات مكلفاً ، بسبب ارتفاع أسعار الخدمات (ومنها الماء) والنقص الحاد في المياه وخروج الكثير من سكان الريف من الاعتماد على الاقتصاد الزراعي ، إلى الحد الذي يضطرهم إلى النزوح إلى مناطق أخرى ، وبرغم صعوبة الإجابة على هذا السؤال بسبب العوامل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على هذه الأحواض ، إلا أنه من المتوقع تقادم الوضع المائي خلال فترة زمنية لن تزيد عن ثلاثين عاماً قادمة وستتفاوت بحسب العوامل المختلفة⁽³⁸⁾ في المناطق المختلفة فيتوقع تقادم الأزمة في بعض المناطق مثل (صعدة وصنعاء وعمران) قبل مناطق أخرى مثل (ذمار وإب)⁽³⁹⁾ .

إمدادات المياه في المناطق الساحلية

تعتمد معظم المناطق الساحلية حالياً على المياه الجوفية بشكل رئيسي لتوفير إمدادات المياه للاستخدامات المنزلية في حين تعتمد الزراعة المروية في بعض المناطق الساحلية على الري السيلي من الوديان القريبة إضافة إلى تزايد الاعتماد على المياه الجوفية كمصدر أساسي للري في هذه المناطق .

والملاحظ أن معظم المدن الساحلية قد اتجهت نحو حفر آبار بعيدة عن السواحل بعد أن تعرضت آبارها السابقة إلى تدهور نوعيتها بسبب تداخل مياه البحر⁽⁴⁰⁾ ، الأمر الذي سيزيد من التنافس على استخدام المياه الجوفية في هذه المناطق ، والتي معظمها زراعية⁽⁴¹⁾ ، مؤدياً

38 عوامل مناخية وجيولوجية وسكانية وزراعية.

39 بالرغم من ظهور أزمة المياه في مدينة تعز قبل غيرها من المدن. إلا أن أزمة المياه في مدن مثل (صنعاء. صعدة. ذمار. عمران) ستكون أكثر شدة بسبب أن متوسط هطول الأمطار في هذه المدن لا يتعدى 50 % فقط من متوسط هطول الأمطار في تعز؛ هناك مدن جبلية لا تعتمد على مصادر المياه المتوفرة في نطاقها الجغرافي وإنما تعتمد على سحب المياه من الوديان المجاورة لها مثل مدينة حجة (وادي بئرس) والحويث (سيل العيون) ومناخه (وادي موسنه) وبالتالي سيعتمد استمرار إمداد المياه لمثل هذه المدن على مستوى تغذية المياه الجوفية المباشر من السيول المتدفقة في هذه الوديان.

40 مثال ذلك اعتماد مدينة عدن على حقل آبار روه في محافظة أبين. ومدينة الحديدة على حقل آبار القطيع. والمكلا على حقل آبار فلك. إضافة إلى هذه المدن الكبرى تعتمد العديد من المدن الثانوية على نفس هذه المصادر مثل مدن جعار وزنجبار في أبين والمراوعة وباجل في الحديدة.

41 تعتبر الخضروات والفواكه المحاصيل الأساسية التي تعتمد على المياه الجوفية في المناطق الساحلية وطلما أن المردود من زراعة هذه المحاصيل أقل من قيمة استخدام المياه في المدن فسيتم تحويل تدريجي في استخدام هذه المصادر لمواجهة

في نهاية المطاف إلى تناقص المخزون الجوفي أو تدهور نوعيته⁽⁴²⁾. ويتوقع خلال الأعوام القادمة أن يستمر التنافس على المياه الجوفية في الأحواض الساحلية إلى الدرجة الذي يجعل منها غير صالحة للاستخدامات المنزلية وبالتالي ستضطر معظم مؤسسات إمداد المياه المنزلية بالتحول إلى مصادر أكثر ضماناً لتوفير المياه مثل تحلية مياه البحر، الأمر الذي يستدعي التحضير من خلال تخصيص المال اللازم لذلك والتوجه نحو رفع تعرفه المياه بشكل تدريجي لتغطية التكاليف الباهظة المصاحبة للاستثمار في إنشاء محطات التحلية وكذا تكاليف التشغيل والصيانة، مما سيؤثر على شريحة الفقراء من سكان هذه المدن، كما يتوقع أيضاً زيادة النمو السكاني في المدن الساحلية بسبب الهجرة الداخلية مما سيزيد الطلب على المياه وبالتالي الإسراع في التحول من الاعتماد على المياه الجوفية إلى التحلية وفي الغالب سيبدأ ذلك بشكل متفاوت وتدرجي خلال العشر السنوات القادمة.

خاتمة

تشير المشاهدات والبيانات الخاصة بواقع المياه في اليمن إلى أن الطفرة المائية التي شهدتها اليمن خلال الثلاثة عقود الماضية لن تستمر طويلاً وأنه يتوقع بأن يعود الوضع إلى سابق عهده لتتوازن المعادلة المائية من حيث العرض والطلب وذلك من خلال انخفاض الطلب ليساوي المعروض من الموارد المائية المتمثلة في جريان الوديان وكميات المياه المتاحة من التغذية المباشرة للمياه الجوفية إضافة إلى ما يمكن استغلاله مباشرة من الأمطار، وبمعنى آخر فإن ما يجري الآن من استنزاف للمخزون المائي للأحواض الجوفية سوف يؤدي إلى نضوبها الكامل مما سيضطر مستخدمي المياه إلى تقليل استخداماتهم لتتناسب مع المتجدد فقط من الموارد المائية.

ويمكن استنتاج أن المشكلة المائية في اليمن طبيعية وليست نتيجة الإفراط في الاستخدام حيث وأن المتاح من المياه ضئيل ومحدود وتصل درجة ندرته إلى الحد الذي يتطلب الحرص عليه وترشيد استخداماته بما يحقق الأهداف المرجوة «أياً كانت» وهنا تمكن المشكلة، ففي حين أنه لا يجب لوم أحد على شحة المياه يلزم اللوم على اللامبالاة في عدم تنظيم استخدام هذه الموارد الشحيحة لتعظيم الفوائد من استخداماتها، وهنا تبرز مثلاً قضية استخدام المياه الجوفية لزراعة القات، فإن كان هذا هو الهدف الذي رسمه المجتمع، فلا بأس من ذلك أن كانت حقوق الأجيال القادمة في هذه الموارد قد تم أخذها في الاعتبار عند تحديد هذه الأهداف. ولكن طالما أن ذلك لم يحدث، فنستطيع القول بأن الجيل الحالي قد أغتصب حقوق الأجيال القادمة، لا من أجل إنتاج الغذاء واستمرار الحياة، ولكن ليلبي احتياجاته من (الكيف) المرتبط باستهلاك القات. أضف إلى ذلك، فإن كميات المياه المستخدمة في زراعته تضيع هدراً ولا تستخدم في أنشطة ذات عائد اجتماعي واقتصادي تتناسب مع ندرتها (فيما عدا

الطلب المتزايد على المياه للاستخدامات المنزلية.

42 تفسير الدراسات والنشوات إلى تملح المياه الجوفية في مناطق الاستنزاف الساحلية نتيجة التوسع في سحب المياه الجوفية للأغراض المنزلية أو الزراعية كما حدث في منطقة الجر القريبة من مدينة عبس بتهامه.

جلسات القات) كإنتاج الغذاء أو صناعات تدر دخلاً يُمكن المجتمع من تأمين غذائه عن طريق الاستيراد. كما أن للقات تبعات اقتصادية لا ينظر إليها مثل استيراد المضخات ومحركات الديزل والأسمدة والمبيدات بالإضافة إلى إهدار أكثر من 800 مليون لتر من الديزل المدعوم سنوياً في زراعته وكل هذه التكاليف - في ظل محدودية استهلاكه محلياً - تصبح ضياعاً للعملة الصعبة، وإذا كانت زراعة القات قد أدت إلى تنشيط الاقتصاد الريفي خلال الفترة الماضية فإن تبعاته الاقتصادية والاجتماعية المباشرة سوف لن تقضي فقط على اقتصاد الريف وإنما تهدد بالقضاء على المجتمع بكامله.

تشير الدراسة التي أجريت مؤخراً حول أنظمة الحوافز المختلفة لتقليل السحب من المياه الجوفية إلى أن معظم الحوافز الاقتصادية والتقنية (الدعم أو رفع الدعم، التسعير، تحرير الاستيراد، فرض ضرائب، تقليل الفاقد من التبخر، . . . الخ) لن تحقق النتائج المرجوة بسبب المناخ السياسي والتركيبية الاجتماعية لليمن. وبرغم هذه الاستنتاجات التشاؤمية فقد أظهرت الدراسة بعض الأمل المتمثل في أهمية نشر معلومات الوضع المائي للمستويات الإدارية المحلية ومنحها صلاحيات اتخاذ القرارات المناسبة حيال ذلك بمبرر أن مراقبة تطبيق مثل هذه القرارات على المستوى المحلي يحظى بفرص أكبر للنجاح من تلك المعتمدة على آليات المستوى المركزي. وتجدر الإشارة إلى تطابق هذه التوصية مع ما ورد في نصوص قانون المياه والإستراتيجية الوطنية للمياه والتي أكدت على ضرورة التوجه نحو إدارة الموارد المائية على مستوى الحوض المائي من خلال لجان تشكل لهذا الغرض تضم جميع أصحاب الشأن وبحيث يتم تمثيل المستخدمين في هذه اللجان تمثيلاً مناسباً، وقد بدأ تطبيق هذا التوجه في عدد من الأحواض مثل حوضي صعده و صنعاء ولكن لازالت هذه التجربة في حاحه إلى المزيد من الدعم الفني والمالي والإداري والسياسي لضمان نجاحها.

طالما وأن هناك شبه إجماع من قبل المختصين والخبراء بالشأن المائي بأن الوضع الحالي لن يستمر طويلاً وسيعود الحال إلى ما كان عليه قبل «الطفرة المائية» فيجب على الجميع الاستعداد لذلك من خلال الاهتمام بدراسة الأنظمة التقليدية لتوفير المياه وتطويرها ورفع كفاءتها ليست فقط على المستوى التقني وإنما أيضاً على المستوى المؤسسي والإداري خصوصاً في ظل الضعف المؤسسي وتدني القدرات البشرية، مما يحتم ضرورة الاستثمار في الإنسان كأهم مدخلات التنمية عموماً وإدارة الموارد المائية على وجه الخصوص، كما أنه من الضروري دراسة التأثيرات المناخية المتوقعة على الموارد المائية وتحديد ما يمكن اتخاذه من إجراءات للتعامل معها لتلافي وتقليل أي مضار أو خسائر يمكن أن تنجم عنها. كما أن تحديد حقوق المياه الجوفية وتنظيم استخداماتها - من حيث تحديد الأسس والمعايير التي على أساسها يتم تحديد المستخدمين وكميات الاستخدام - يعتبر من أهم أولويات إدارة الموارد المائية لمحاولة الخروج برؤية واضحة⁽⁴³⁾ حول آلية التنفيذ على أرض الواقع، خصوصاً في ظل الملكية المشاعة للموارد المائية، لضمان ديمومتها وتعظيم الفوائد المادية والاجتماعية من استخداماتها.

عن طريق النظريات الحديثة لإدارة الموارد الطبيعية وكذلك النقاش الفقهي حول هذه القضايا.

ولكن يظل السؤال الأهم الذي ينبغي مناقشته والوصول إلى إجماع بشأنه هو مدى الاعتماد على القطاع الزراعي كأساس للاقتصاد الوطني، فبالرغم من المؤشرات الواضحة الدالة على التهديد بانقراض الزراعة المرورية بسبب تناقص مخزون المياه الجوفية، إلا أن الخطط الاقتصادية تضع القطاع الزراعي على رأس قائمة القطاعات الاقتصادية الواعدة ورغم حساسية القطاع الزراعي نتيجة استيعابه لأغلب اليد العاملة فإن تناقص الموارد المائية يهدد بشكل مباشر الزراعة في اليمن ما لم يتم الاهتمام بالتحول إلى الزراعة المطرية وتطويرها تقنياً ومؤسسياً والتخلي التدريجي عن الزراعة المرورية والحفاظ على ما تبقى من المياه الجوفية لإمداد المدن والتجمعات السكانية الريفية⁽⁴⁴⁾ باحتياجاتها من المياه، كما يجب دراسة الخيارات الممكنة للتحويل من اقتصاد يعتمد على المياه إلى أنشطة اقتصادية محدودة الاعتماد على المياه والتخطيط لما يترتب على ذلك من إعادة توزيع السكان والاستثمار في مشاريع البنية التحتية لمناطق الجذب السكاني⁽⁴⁵⁾.

وبالتالي فإن التعامل مع قضية المياه ليس بالأمر السهل أو الهين فهو يحتاج بالإضافة إلى الموارد المالية والبشرية المناسبة إلى إصرار وعزيمة سياسية تمكن اليمن من الوصول إلى بر الأمان.

خلاصة النقاشات

هناك خطورة من أن يسيطر الإحباط على الناس، ولكن في ورقة الدكتور الحمدي، الكثير من المفاتيح التي تتطلب المزيد من النقاش. في الورقة بعض الأفكار إذا دخلت رؤوس صانعي القرار سيكون لها شأن. بالنسبة للمستحيلات قد تكون واضحة ومتفق عليها، وبالتالي لازم نفكر كيف نتعامل مع الحقائق ونتجنب كل ما يؤدي إلى الإحباط قدر الإمكان. إذا كان من الصعب إيجاد سياسات فهل يمكن لغريزة البقاء أن ترشدنا إلى حل، لأن الإنسان اليمني على مدى التاريخ واجه الكثير من مشكلاته اعتماداً على غريزة البقاء.

44 يؤكد الشرع والقوانين والعرف والمنطق أولوية استخدام المياه للشرب والاستخدامات المنزلية على الاستخدامات الزراعية.

45 يتوقع مع تناقص المياه وتقلص فرص العمل نزوح سكاني من مناطق المرتفعات إلى المناطق الساحلية.

اليمن وسكانها في مطلع 2020م رؤية استشرافية

د. رؤوفة حسن الشرقي
منتدى التنمية السياسية
صنعا 2009م

تمهيد

هناك طريقتين للنظر إلى واقع السكان في أي مجتمع، أحدهما تركز على السكان أنفسهم وتقسيماتهم المجتمعية والظروف التي يعيشونها. والأخرى تركز على السكان من وجهة نظر الدولة وسياساتها وتصوراتها التي تضعهم كسجل إحصائي رقمي يتم أحياناً وضعه في تقسيمات ترتبط بالمراحل العمرية لمن هم تحت سن 18 ثم من هم فوق هذا السن، وبصفتهم ذكور وإناث.

وقد حرصت هذه الورقة إلى تقديم تشخيص مجتمعي يجمع بين الطريقتين في الطرح ويركز على جوانب قلما يتم التعرض لها في تشخيص الواقع.

التعامل مع القضايا المجتمعية والسكانية لم يعد تعاطيا طوبائيا يقوم به البعض من الناس بين الحين والآخر بوصفه تعبيراً عن النوايا الحسنة وترجمة لاهتمامات شخصية بقضايا محلية. بل صار من ضمن مجالات الاهتمام الدولي في القوانين الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان أو في الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث.

وقد وضعت منظمة (مجتمعات تهتم) إطاراً لوصف المخاطر المجتمعية يقوم على أساس تقييم المخاطر والبناء عليها يمكن تطبيقها على اليمن على النحو التالي⁽⁴⁶⁾:

ح. هناك عدد من مؤشرات الخطر في المجتمع لا بد للمختصين والمنظمات الحكومية وغير الحكومية من التعامل معها وكذلك يتحمل الإعلاميين مسؤولية التنبيه والتنبه إليها.

خ. هناك جماعات واضحة في المجتمع تمثل الموقع الأساسي التي تنتظم المخاطر فيها كحزمة هي: الأفراد، العائلة، الجماعة المحلية، الأصحاب والأقران، المدرسة والمسجد.

د. تتمثل المشكلات السلوكية الخمس الكبرى في الجماعات المحلية بما يلي: روح الاستغلال، السلوك الخاطئ (الإجرامي)، الحمل المبكر الشرعي وغير الشرعي، التسرب من المدارس داخل المدن وفقدان المدارس في الريف وخاصة للبنات، العنف (ضد الحيوانات، ضد كبار السن، ضد النساء وخاصة البنات، ضد المختلفين دينياً أو عرقياً).

ذ. بمجرد خروج عدد من الأبحاث العلمية التي تسجل الظاهرة وتحدد ملامحها وتتقاطع مع أبحاث أخرى في مجالات أخرى ترتبط بالجماعات المحلية بشكل أو بآخر، تصبح الجهات الحكومية وغير الحكومية ووسائل الإعلام معنية بمواجهة هذه القضية ووضع خطة قوية لمتابعتها.

ر. تمثل عملية التنبيه للقضايا المجتمعية المختلفة من وقت مبكر عملية حماية للأطفال وبالتالي عملية حماية لمستقبل البلاد. كما تمثل التوجهات الاجتماعية الايجابية، والشعور المجتمعي

المرن، والذكاء العام المرتفع صفات لمجتمع لديه معدلات حماية ذاتية عالية.

ز. كما أن الاستراتيجيات القائمة لتخفيض الزيادة السكانية أو لمواجهة الفقر أو رفع مستوى الصحة أو مواجهة العنف أو مواجهة الفساد، أو دمج شرائح مجتمعية معينة في التنمية أو بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث هي ما يوفر الإطار أو الخريطة للطريق الذي يدل الجماعات المحلية على الكيفية التي تساعد في تكوين رؤية ايجابية للحفاظ على شبابها وحماية أطفالها.

س. وعلى هذا ستقوم بتحليل المشكلة السكانية في هذه الورقة من خلال الحزم الخمس (الأفراد، العائلة، الجماعة المحلية، الأصحاب، المدرسة والمسجد) التي تنتظم المخاطر فيها على أساس التمكن من النظر المستقبلي لعام 2020 م أو حتى إلى ما هو أبعد من ذلك.

46 دليل تدريب الإعلاميين على القضايا المجتمعية، درؤوفة حسن الشرقي، مؤسسة سي إنش إف، 2008م (خت الطبع).

أولاً: المواطن الفرد كرقم إحصائي

من المعترف به على نطاق واسع أن البيانات الديموغرافية الوطنية المتوفرة هي بعيدة كثيراً عن الكمال وعن الدقة التي يمكن من اعتمادها على النحو المطلوب (47). فالبيانات القادمة من السجل المدني وخاصة التي يتعلق منها بالولادات أو بالوفيات هي إحصاءات هامة لأي مدخلات لازمة لعملية مراقبة الأعداد السكانية، الأمر الذي يسمح بتعديل الإسقاطات السكانية في الفترات الواقعة بين التعدادات السكانية الكاملة لتسهيل التخطيط للخدمات العامة. وعلى أي حال فليس هناك نظام تسجيل إلزامي للولادات أو الوفيات حتى الآن في اليمن، وتعمل مصلحة السجل المدني على أن تكتمل قاعدتها للبيانات عن اليمنيين بمطلع عام 2015 حسب الإستراتيجية التي تم إقرارها أواخر 2008م (48). وفي الغالب فإن المرة الأولى التي يتم فيها تسجيل تاريخ ميلاد الطفل هو في لحظة التحاقه للمرة الأولى بالمدرسة، عندما يكون شكل ما من أشكال هذا التسجيل مطلوباً؛ وفي حالات عديدة فإن عمر الطفل يكون تقديرياً في هذا الوقت طالما لم تتمكن العائلة من تحديد دقيق لعمر الطفل أو الطفلة. وهذا الأمر يصدق على البنات حيث وهناك فارق نوع اجتماعي ملحوظ إذ توجد درجة أعلى من انخفاض معدل تسجيل الولادات أو الوفيات لهن. وكنتيجة لذلك فإن البيانات الديموغرافية الرسمية تضطر للاستناد على نحو واسع على الإسقاطات المبنية على تعداد السكان لعام 2004م (وهو تعداد يتم رسمياً الاعتراف بجوانب القصور التي به كنتيجة لبعض الإشكاليات التي واجهت تنفيذه)، كما تستند هذه الإسقاطات على مجموعة من المسوح المنزلية التي تم القيام بها خلال العقد الماضي منذ التعداد العام السابق لتعداد عام 2004م. وقد علفت آمال كبيرة على التعداد الذي تم في أواخر عام 2004م لتحسين مصداقية البيانات الديموغرافية في سبيل الإسقاطات والتخطيط المستقبلي، لكن مشاكل أخرى قائمة بشأن هذا التعداد حدثت من هذه الآمال. وبالاعتماد على النتائج المنشورة في النسخة الإلكترونية من النتائج النهائية للإحصاء نشرت عام 2005م فإن البيانات الإحصائية الديموغرافية المتوفرة ستخدم فقط بغرض العمل كمؤشرات أكثر منها بيانات دقيقة قابلة للعمل على أساسها في التخطيط والتقييم للخدمات المتوفرة أو المطلوب توفيرها. هذه الحقائق لا بد أن تكون في الذهن كل مرة يتم فيها الاستعانة بأرقام إحصائية في هذه الورقة.

47 هذه المشكلة معترف بها ومشار لها أيضاً في كتاب الإحصاءات السنوية الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء لعام 2003م. وفي عدد من التعليقات على الجزء المتعلق بالمؤشرات السكانية الحيوية في هذه الورقة.

48 حديث لرئيس مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني في صحيفة الثورة بتاريخ 2008/12/21م نشر في ملحق قضايا وناس.

(الجدول رقم 1) مؤشرات ديموغرافية مختارة

المؤشرات الأساسية	Source + Year المرجع، السنة	Male ذكر	Female أنثى	Total المجموع
إجمالي السكان	الجهاز المركزي للإحصاء. النتائج النهائية لتعداد عام 2004م (2005م)	10,036,953	9,648,208	19,685,161
عدد السكان تحت 5	الجهاز المركزي للإحصاء. النتائج النهائية لتعداد عام 2004م (2005م)	1,501,298	1,436,849	2,938,147
عدد السكان بعمر 5-14	الجهاز المركزي للإحصاء. النتائج النهائية لتعداد عام 2004م (2005م)	3,080,650	2,842,677	5,923,327
عدد السكان الريفيين	الجهاز المركزي للإحصاء. النتائج النهائية لتعداد عام 2004م (2005م)	7,024,697	7,022,708	14,047,405
عدد السكان الحضر	الجهاز المركزي للإحصاء. النتائج النهائية لتعداد عام 2004م (2005م)	2,976,172	2,608,722	5,637,756
لم ترد النتائج على هذا النحو بل تم قيام معدة هذه الورقة بجمع النتائج من جداول مختلفة لتقديمه على نحو يخدم غرض العرض هنا.				

يتسارع التزايد السكاني في اليمن منذ السبعينات، بمعدل يقدر 3.5 % حتى عام 2004م ثم بمعدل 3.2 % سنويا طبقا للبيانات الرسمية الجديدة⁽⁴⁹⁾. ولهذا الأمر آثاره الهامة على التعليم والتشغيل طالما عنى ذلك أن الزيادة السكانية تعني زيادة في الشريحة الشابة التي تقع في الأعمار من 5 إلى 15 عام وهي قطاع واسع التزايد من الشريحة التي تستهدفها خدمات وزارة التربية والتعليم أو تتسرب من التعليم بحثا عن عمل لتصبح معنية بها كل من وزارة الخدمة المدنية ووزارة العمل وجهات توفير فرص العمل المختلفة.

وتعطي النتائج الأولية لتعداد عام 2004 م معلومات عن السكان كما هو معروض في الجدول رقم 1. وهي معلومات تختلف عن الإسقاطات السكانية لكثير من الجهات الحكومية ففي المسوحات التربوية مثلا والتي كانت تضع خطط وزارة التربية والتعليم حتى مطلع عام 2005 على أساسها، تقول هذه الإسقاطات أن عدد سكان اليمن يبلغ 22523766 نسمة، ومن بينهم 11323908 نسمة نساء أي 51 % من السكان و 11299839 نسمة من الرجال أي 49 % من السكان، مع معدل نمو سكاني قدره (3.5) في السنة. وهذه الإسقاطات تتجاوز رقم التعداد الحقيقي الرسمي، بما يزيد عن مليونين من السكان. كما أن المعدل السنوي للنمو قد اختلف وأصبح 3.2 % وليس 3.5 % كما كان سائدا. ونفس الأخطاء تنطبق أيضا على الفروق بين الجنسين عدديا، التي أشارت في نتائج التعداد الجديد إلى نسبة أعلى من الذكور في الجمهورية.

أما عن نسب الريف والحضر فلم تكن هناك نتائج واضحة بشأن عدد النساء في الريف إلى الرجال أو عددهن في الحضر إلى عدد الرجال حتى صدور نتائج تعداد 2004 في أواخر

49 الجهاز المركزي للإحصاء. النتائج النهائية لتعداد عام 2004م. النسخة الإلكترونية منشورة بتاريخ 2005م.

2005م. لذا كان الاعتماد فقط على النسب المنشورة التي تقول أن نسبة السكان الحضر 26.53% ونسبة سكان الريف 73.47%. وقد تم كما هو موضح بالجدول لدينا إبراز العدد الإجمالي للسكان في الريف وفي الحضر مع التركيز على النوع أيضا. وتشكل الخصوبة في اليمن واحدة من النسب العالية في العالم حيث يبلغ معدل الخصوبة لدى النساء اليمنيات ما يصل إلى 6.5 طفل للمرأة. وقد تم في شهر أكتوبر من عام 1991م وبعد نقاشات وحوارات كبيرة، وحملات قادتها منظمات غير حكومية كالجمعية اليمنية لتنظيم الأسرة، تبنى الحكومة لسياسات سكانية تم على أساسها إنشاء المجلس الوطني للسكان.

ثانيا: الفرد في العائلة النووية والممتدة

العائلة في اليمن من وجهة نظري، أداة إنتاج للعنف والتدجين والتنميط مقبولة مجتمعا ضد الأفراد من أعضائها، وهي في نفس الوقت أداة حماية لهم من العالم الخارجي. كما أن العائلة في اليمن تمثل وحدة تضامن عالية، فكل من هو قادر على الإعالة من الأفراد يتحمل مسؤولية الآخرين في الأسرة (ذكر أو أنثى). ويقوم بناء الأسرة وهي الوحدة الأصغر في العائلة على أساس تقاسم للعمل وتوزيع واضح للمهام وسلطات لل كبار على الصغار، والذكور على الإناث. ويمثل الزواج والإنجاب جوهر المهام المناطة بالعائلة.

وتعتبر العائلات الممتدة والكبرى هي سلسلة بيوت واسم ومصاهرة وتضامن ونفوذ. وترفض دخول الغرباء إليها حتى من جماعات تعيش حولها إذا كانت من سلالة مجتمعية أدنى منها. وفي المناطق التي ينتشر فيها تعدد الزوجات فإنه لا يمثل علاقة بين أنثيين بل يمثل نظام قبول أو رفض لعائلات أخرى. وترتفع نسبة الطلاق ثم الزواج مرة ثانية أو أكثر في أغلب المناطق الريفية اليمنية وخاصة الصحراوية، باعتبار ذلك أمر يقع في نطاق الهيمنة والقوة والسلطة لكبار العائلة وليس للأفراد.

ويوضح الجدول التالي وضع السكان داخل عائلات ممتدة باعتبارها النمط السائد في المجتمع اليمني. حيث تمثل الغالبية من السكان أفرادا يعيشون داخل عائلات من خمسة أشخاص فما فوق، أي أن العائلة النووية لا تزال محدودة وهي سمة التوجه نحو التحضر وتسود في المدن والتجمعات السكنية الكبيرة. والسكان في العائلات الممتدة هم إما أطفال أو في حالة أسرية هي زواج أو طلاق أو ترميل. لذا تلعب الأدوار التي يقومون بها دورا كبيرا في التأهيل والتأطير والتنميط والتنشئة الاجتماعية لهم.

(جدول رقم 2)

المؤشرات العائلية	Source + Year المرجع + السنة	حضر	Rural ريف	Total المجموع
عدد السكان الحضر والريف	الجهاز المركزي للإحصاء. النتائج النهائية لتعداد عام 2004م (2005م)	5,637,756	14,047,405	
إجمالي السكان في عائلات	الجهاز المركزي للإحصاء. النتائج النهائية لتعداد عام 2004م (2005م)	805,716	1,950,117	
إجمالي السكان في عائلات من 1-4 أفراد	الجهاز المركزي للإحصاء. النتائج النهائية لتعداد عام 2004م (2005م)	407,584	938,502	
إجمالي السكان في عائلات من 5 إلى تسعة أفراد	الجهاز المركزي للإحصاء. النتائج النهائية لتعداد عام 2004م (2005م)	398,132	1,011,615	
إجمالي السكان في عائلات من 10 أفراد فأكثر	الجهاز المركزي للإحصاء. النتائج النهائية لتعداد عام 2004م (2005م)	169,303	447,839	
المتزوجين أو المطلقين أو الأرملة (نساء ورجال)	الجهاز المركزي للإحصاء. النتائج النهائية لتعداد عام 2004م (2005م)	2,105,502	4,912,068	

فالشكل المقبول لما يكون عليه الذكور كرجال محدد مجتمعيا بنفس الشكل لما هو مقبول لما تكون عليه الإناث كسواء. وحسب النتائج النهائية لتعداد عام 2004م فإن من يتم احتسابهم نشطاء اقتصاديا هم من الرجال حتى في المجال الزراعي والرعي، ذلك أن طريقة القياس تقوم على الحساب المادي للعائد الناتج عن العمل وليس القيام بالعمل نفسه. وهكذا فإن النساء اللواتي لا يحصلن على عائد مادي للعمل الذي يقمن به يتم اعتبارهن غير ناشطات اقتصاديا.

تقوم مؤسسة الأسرة في المجتمع اليمني وبالذات في الريف، على نظام ثابت لتقسيم العمل بين أفرادها، طبقا للجنس والعمر. في إطار هذا التقسيم يقوم الأولاد الذكور بأعمال شبه متعارف عليها في المجتمع المحيط والذي يتناسب مع الظروف البيئية ويتنوع طبقا للرؤى المجتمعية المحلية. ونفس المسار يتم إتباعه بشأن الأولاد من الإناث، حيث تركز الأسرة على الجانب الاقتصادي من الاستثمار الأمثل لوقت البنات في خدمة العائلة من سن السابعة (كبنات) وما بعد التاسعة (كفتاة) وحتى الزواج (كأمراة). ويقوم أفراد الأسرة بهذا النشاط تبعا للأدوار المحددة لهم سواء كان ذلك داخل البيت أو في الحقل أو لجمع المياه والحطب والرعي ورعاية الأطفال الأصغر. ويعتبر هذا النوع من الأعمال التي تقوم بها الفتيات جزء من التدريب والتربية اللازمة لهن لإعدادهن لدورهن في خدمة العائلة الجديدة التي سينتقلن إليها بعد الزواج، والذي يشكل عدم القدرة على أدائهن له عيبا وتقصيرا من العائلة في تجهيزهن لحياتهن المستقبلية. وكذلك يتعرض الأولاد للتدريب اللازم لهم لتحمل مشاق الحياة المتوقعة بوصفهم المسؤولين المباشرين عن مصير أسرهم الجديدة في المستقبل. فيتدربون على نفس الأعمال التي يقوم بها الآباء أو يرسلون إلى المدن المجاورة أو المهجر بمجرد وصولهم لسن كافية لتحمل وعناء السفر.

وطبقا للتقاليد فإن السن الذي يتم فيه الزواج هو السن المرتبط بمرحلة البلوغ. ويصدق

هذا الأمر على الفتيات على نحو خاص بوصف هذا الإجراء وسيلة عائلية لحمايتهن. وفي العائلات الفقيرة فإن الزواج المبكر يعتبر وسيلة اقتصادية لتخفيف أعباء العائلة على البقاء، كنتيجة لانتقال البنت إلى منزل زوجها أو أهله، بينما ينظر إلى الأولاد بوصفهم قائلين بإنتاج المصادر المطلوبة لبقاء العائلة، وبالتالي فإن زواجهم يتأخر قليلاً، للحرص على تأخير وصول فم جديد مطلوب إطعامه في العائلة. ورغم أن الأولاد يتزوجون أيضاً مبكراً ولكن ليس تماماً كالفتيات⁽⁵⁰⁾.

وهذا النظام يؤدي بالتأكيد إلى أن أعداد كبيرة من الفتيات الأطفال يحرم من التعليم أو يكرهن على تركه في مراحل مبكرة بسبب الزواج في اليمن⁽⁵¹⁾.

كما أن الزواج المبكر للذكور في الأسر الفقيرة يدفعهم للاتحاق المبكر بالعمل لتأمين المهر وتكاليف الزواج والإنفاق على الزوجة ومن ثم الأطفال. بينما يكون الزواج المبكر في الأسر المتيسرة اقتصادياً توجه من العائلة لحمايتهم وتحصينهم وهذا أحد أسباب ارتفاع معدلات التسرب من التعليم الأساسي والاتحاق المبكر بالعمل. إن الزواج المبكر وخاصة في محافظات كالجوف وحضرموت وشبوة هو السبب الرئيسي في تسرب الفتيات⁽⁵²⁾ من المدارس. ومع ذلك فلا توجد قوانين تمنع هذا الزواج وخاصة ذلك الذي يتم من سن التاسعة وقبل الخامسة عشر.

ففي عام 1993م حدد قانون الأحوال الشخصية سن 15 للبنات وسن 16 للأولاد كحد أدنى للسنة المسموح به للزواج، لكن هذا القانون لم يتم تطبيقه، ولا كان الالتزام به ممكناً في ظل عدم وجود شهادات ميلاد موثقة، وطالما كان الناس قادرين على نحو متعمد أو تلقائي أن يخمنوا العمر دون أي إمكانية لإثبات صحة ما يقولونه من عدمه.

على أي حال فقد تمت مراجعة هذا القانون وتعديله عام 1998م ثم عام 1999م. ولم تعد الإشارة إلى السن واردة إلا في مادة واحدة عن صحة عقد زواج الصغير حيث تبيح للولي العقد في أي سن وتشتترط فقط أن لا يكون الوطاء⁽⁵³⁾ إلا في سن الخامسة عشرة. وهناك حملة تقوم بها اللجنة الوطنية للمرأة بالتعاون مع 13 منظمة غير حكومية للتوعية بمخاطر الزواج المبكر، واعتباره أحد أشكال العنف⁽⁵⁴⁾، لكن هذه الحملة لن يصبح لها فاعلية أو قوة دون أن تتبناها وزارة التربية والتعليم ضمن الحلول التي يجب أن تنفذها لمواجهة التسرب وبالتالي

-
- 50 أنظر كتاب تعزيز تعليم الفتاة في اليمن. د/ رؤوفة حسن الشرقي. صادر بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم ومنظمة اليونيسف ومنظمة ادرا. 2006م.
- 51 أنظر كمنال: د/ خالد راجح شيخ. عمل الأطفال في اليمن. الأخذ العام لنقابات عمال اليمن. بالتعاون مع مؤسسة فردريش إيبيرت. 2002م
- 52 أنظر دراسة الزواج المبكر الصادرة عن اوكسفام والتي قام بها مركز النوع الاجتماعي والتنمية بجامعة صنعاء. 2006م.
- 53 يقصد بالوطاء الممارسة الجنسية التي يقوم بها الزوج على الزوجة الصغيرة. واستخدام كلمة الوطاء في المفهوم الشعبي هي الدوس بالقدم. أو أن يكون الشيء تحت أقدام الشخص (الشيء هنا هي الزوجة).
- 54 يأتي هذا ضمن التزامات اليمن بتطبيق الاتفاقيات التي وقعت عليها دولياً كاتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد النساء.

تقليص الفجوة في التعليم بين الفتيان والفتيات. فقد كان قانون الأحوال الشخصية يحدد الزواج بسن الخامسة عشر للفتيات والسادسة عشرة للفتيان، لكنه لم يضع آليات للحيلولة دون المخالفة. ثم تم تعديل القانون وترك السن للأسرة لتحدها، ثم أعيد اشتراط الوطاء على سن الزواج للبنات، دون عقوبات أو أي إجراءات رادعة في حالة المخالفة. وقد نجحت اليمن حتى الآن في تخفيض نسبة وفيات الأطفال قبل سن الخامسة ولكنها لم تنجح في تخفيض نسبة وفيات الأمهات لأن ذلك يعود بالأساس إلى مشكلة الزواج والإنجاب المبكر الذي يجعل الأمومة خطرا على الزوجات الصغيرات بالدرجة الأولى وخطر على الأمهات اللواتي يعانين من سوء التغذية وفقر الدم المنتشر في كثير من مناطق الريف والذي يؤدي في النهاية إلى زيادة نسبة وفيات الأمهات (65).

ثالثا: الأصدقاء والأقران (المراهقين والشباب):

الأطفال الذين لا يسمح لهم بالذهاب إلى السوق يكونون علاقات داخل محيطهم المكاني المتمثل في الشارع، وهم حتى التاسعة يلعبون معا ذكورا وإناثا، ولكن بعد قيامهم بأعمالهم في مساعدة الأسرة. وعندما يبدأون في الذهاب إلى المدرسة يكونون علاقات صحية أوسع، فيما بينهم.

وفي الريف يندر وجود الأندية الرياضية، وينخرط عدد قليل من الأطفال في الأندية في المدن. لكن الأطفال ذكور وإناث يلعبون ألعاب تقليدية مختلفة، والمراهقين من الذكور يلعبون كرة القدم في ساحات القرى أو في أطراف الحارات. ويلتقي الأصدقاء والأقران من الذكور بعد سن العاشرة في مواقع محدودة، حيث لا تتاح لهم استضافة أصدقائهم في منازلهم لقلة المساحات المتاحة. فحسب النتائج النهائية للتعداد السكاني لعام 2004م نجد أن ما يقرب من نصف عدد الأسر اليمنية يعيشون في مساكن من غرفة واحدة أو غرفتين (1285612 من الأسر من مجموع الأسر اليمنية) وحوالي النصف في مساحات أوسع قليلا (1470221 من الأسر).

فظروف المنازل في هذه الحال لا تسمح بتبادل الزيارات والشوارع بالكاد توفر مساحة للأطفال للعب، وطريقة الحياة لا تمنح الأطفال وقتا كثيرا دون عمل يسند إليهم من أفراد الأسرة الأكبر. وهكذا يضطر الأطفال بعد سن العاشرة إلى دخول عالم الرجال مبكرا، والانضمام إلى جلسات القات في معظم المدن، ويتوجهون للبحث عن عمل في المدن المجاورة إذا كانوا من سكان الريف. لذا يتحول تناول القات إلى نظام اجتماعي ومكاني للذكور. وهذا النظام يجمع بين أقران المدرسة أو زملاء العمل في المناطق الحضرية وبين سكان المجموعة المحلية والحيران في المناطق الريفية. وتقل نسبة الدراسات والبحوث عن أثر الصحاب والأقران على بناء الشخصية المجتمعية للفرد رغم أنهم المصدر الأساس للمعلومات وتبادل المعارف، وهم الطريق الذي قد يؤدي إلى تواجد الجماعات المتطرفة. حيث تمثل العلاقة بين الأب والابن علاقة تراتبية تمنع من تدفق المعلومات بينهما على نحو متكافئ، وقد يمثل التأديب تصورا عن هذه العلاقة تضع الفاصل بين إمكانات التقارب مع

الأب. وتزيد الأمور حدة في علاقة البنات مع آبائهن وخاصة في الريف حيث يغلب عليها صفات الهيمنة والسلطة والأمر وحتى التعميق لشعور البنات بالدونية عن أنفسهن.

كما تمثل العلاقة بين الأم والابن تركز في الإغلاء من شأن الذكر وجعله متمكنا من أمور حياته وتدجينا للإناث لإعدادهن لمهامهن كزوجات خانعات للأزواج المحتملين وأفراد أسرهم التي سيتم انتقال الفتاة بعد زواجها للقيام بخدمة الزوج وأسرته. ولا يبقى سوى الأوصياء والأقربان مخرجاً للتخفيف من عناء العلاقات الأسرية الصارمة أو المحدودة⁽⁵⁶⁾.

رابعاً: الجماعات المحلية (البيئة المحيطة):

يمثل البناء المجتمعي اليمني للجماعات المحلية المختلفة، نظام قائم على سلطة ذاتية متمثلة في أصحاب النفوذ في الغالب من ذوي المال أو السلالات المحترمة مجتمعياً، وسلطة متوارثة تحصل على شبه انتخاب متمثلة في العقال والمشائخ، وسلطة منتخبة جديدة تتمثل في أعضاء المجلس المحلي وممثلي الدوائر في مجلس النواب، وسلطة حكومية متمثلة في أقسام الشرطة والسلطات الأمنية التي تتواجد في التجمعات السكانية الكبيرة وليس في التجمعات السائدة في الريف اليمني لقرى وبيوتات محدودة منتشرة عبر الجبال والأودية في مختلف مناطق الريف اليمني جبلياً وصحراوياً وعلى امتداد السواحل.

وتقول التقديرات للمسوح المتعلقة بالفقر أن حوالي 42% من السكان يعيشون تحت خط معدل الفقر وأن أربعة أخماسهم يعيشون في المناطق الريفية⁽⁵⁷⁾. وقد بينت نتائج المسح الديموغرافي لصحة الأم والطفل لعام 1997م أن نسبة التقرم بلغت 52% وانخفاض الوزن 46% والهزال 13%.

ومن مظاهر سوء التغذية التي يوردها تقرير 20/20 الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ما أظهرته دراسة على طلاب المدارس بأن 60% منهم يعانون من تضخم الغدة الدرقية وخاصة في المناطق المرتفعة، وأن 25% من سكان منطقة تهامة الساحلية يعانون من نقص فيتامين (أ).

وأثبتت دراسة إيطالية أن النساء في ريف جزيرة سقطرى يعانين من الانيميا وتعاني الحوامل من الأنيميا الحادة⁽⁵⁸⁾ وهي حالة غير منتشرة بين الرجال نتيجة عادات التغذية السائدة، حيث تتاح للرجال فرصة الذهاب إلى المطاعم وأكل اللحوم أو الأسماك فيها، بينما تبقى النساء في مجتمعاتهن المحلية يتناولن الرز أو الخبز مع الشاي معظم وجبات اليوم⁽⁵⁹⁾.

56 قام طلاب وطالبات مركز البحوث التطبيقية والدراسات النسوية عام 1999م بتجربة لرصد حالات التواصل داخل البيت واتضح أن التواصل يتم مع أفراد خارج البيت وفي حدوده الدنيا فقط (قد يحتوي على لين الغداء؟ أين الشاي؟ وبعض الأوامر الأخرى).

57 هذه الأرقام من دراسة خليلية لأوضاع النساء والأطفال في اليمن لعام 2004. وهي دراسة أعدها أ. عبد الكريم العوج و د. محمد المنصوب لليونسيف.

58 Anaemia, malnutrition and health system in Socotra island, Prof. A. Angelici, Department of Surgical Sciences "F. Durante", University of Rome «La Sapienza», Health sector April-June 2007.

59 انظر تقرير فريق التدريب الصحي التابع لمؤسسة برامج التنمية الثقافية في جزيرة سقطرى. نوفمبر 2008م.

وقد قدر المسح الوطني للفقر الذي تم عام 1999م، أن الفقر في الغذاء يقارب قدرة شرائية تعادل 2,310 ريال يمني للشخص في الشهر، وهو المبلغ اللازم للحصول على 2,306 وحدة طاقة (كالوري) في اليوم. والحاجة الأساسية للوصول إلى المعدل الأعلى للفقر هو الحصول على 2,795 ريال يمني للنسمة في الشهر.

والعوامل الجوهرية في الجماعات المحلية التي تلعب دورا هاما في التأثير السلبي والمعيق على التعليم والتغير المجتمعي وتخفيض العدد المتزايد من السكان هي الزواج المبكر، وعمالة الأطفال وبالذات الإناث في سن مبكرة داخل أعمال المنزل وما يرتبط به، وكذلك الخصوبة العالية للنساء والتي تؤدي إلى أعباء عائلية على الأم والبنات تجاه العدد الكبير من أفراد الأسرة. وتلعب العوامل الأخرى أهمية أيضا في عدم التشجيع لإلحاق أو إعادة إلحاق البنات على نحو خاص بالمدارس، ومنها كما ذكرنا، بعد المدارس عن منازل البنات، موقع المدارس في وسط السوق للمنطقة أو بجوارها، ازدحام الفصول، وجود المدارس بدون أسوار تحميها، . . . الخ.

وفي النهاية فإن المصير المؤكد للفتيات بمجرد بلوغهن التاسعة هو البدء بتجهيزهن للزواج إن لم يتم تزويجهن فعلا وخاصة في بعض الشرائح المجتمعية وبعض مناطق الجمهورية التي يشيع فيها الزواج المبكر أكثر من غيرها.

ولأن تسجيل الزواج غير ملزم في اليمن، فبالتالي ليست هناك أرقام معتمدة ومصدقة عن معدل الزيجات للمرة الأولى. يضاف إلى ذلك أن انخفاض معدل التسجيل للمواليد يؤدي إلى تخمين العمر، وليس إلى دقة المعلومات، وبالتالي فإن أي تقديرات تقدمها المسوح الميدانية يمكن لها أن تؤدي إلى سوء التقدير على نحو علمي (60).

وهناك مجموعة من المسلمات في المجتمعات المحلية اليمنية تختلف عن ما يطرحه المنظرين الحضريين، حيث من الضروري في المجتمعات الفقيرة التفرقة بين عملية استغلال الأطفال من عدمه بحكم أن عمل الأطفال في المجتمعات الفقيرة هو وسيلة العائلة اللازمة للبقاء على قيد الحياة. وعمل الأطفال يقوم على تقسيم محدد طبقا لجنس الطفل وعمره. ونقص المعلومات عن عمالة الأطفال بأجر أو بدون أجر هو أمر يعني الحاجة إلى كثير من البحث والدراسة.

وطبقا لمسح عمالة الأطفال الذي تم عام 1999م نجد أن مجموع من يقومون بالعمل (بما في ذلك غير مدفوع الأجر) في السن من 6-14 سنة هم 326,608. ومن هؤلاء 167,774 بنات و 158,834 أولاد. وقد أشار هذا المسح إلى نسبة بسيطة من الأطفال الذين يتقاضون أجرا تحت سن الحادية عشرة ولكن على نحو مضطرب من سن السادسة ثم يرتفع بشكل عالي في سن الثانية عشرة. وأغلب هؤلاء الأطفال منخرطون في عمل العائلة، وخاصة في الزراعة.

ويمكن القول أن أغلب البنات بغض النظر عن أعمارهن تم في التقرير إثبات أنهن لا يتقاضين أجرا أما الأولاد فنسبة صغيرة منهم تتزايد كلما ارتفع السن تعمل في مجالات التجارة

60 المعلومات الإحصائية التي تقدمها المسوح الصحية وخاصة مسح صحة العائلة الذي تم عام 2003 وأورد نتائجه الكتاب السنوي للجهاز المركزي للإحصاء. يقدم معدل السن الذي يتم فيه الزواج الأول على أنه 25.5 عام للذكور. و 22.3 عام للإناث. وهي نتيجة تقف في حالة تناقض كاملة مع كل الدراسات والبحوث والمناقشات والملاحظة المباشرة للواقع. ما يعني أن جمع البيانات قد وقع في خطأ الاعتماد على التخمينات للعمر الذي قدمها الباحثين أو الباحثين. وقد تكرر الخطأ نفسه في نتائج تعداد 2004م

والحرف اليدوية بأجر من سن العاشرة⁽⁶¹⁾. (وقد تم إيراد بعض الأرقام الصغيرة للبنات اللواتي يعملن بأجر في مجال الزراعة). ولا يغطي هذا المسح العمل الذي يتم داخل المنزل، والذي يأخذ عادة وقتاً طويلاً من البنات يومياً، (ووقت أقل من الأولاد الذكور)، ولا يتم احتسابه في المسوح الميدانية ولا في الإحصاءات بسبب عدم اعتباره نشاطاً اقتصادياً. وعمل الأولاد المدفوع الأجر يمنحهم مكانة داخل العائلة الكبيرة وفي المجتمع المحلي. ففي المناطق الريفية حيث ترتفع نسب التسرب من التعليم، يترك الأولاد مقاعد الدراسة للعمل دون أجر في مزارع أسرهم أو ورشهم، أو للحصول على المال بالعمل مع غيرهم، أو حتى يتجهون إلى المدن المجاور، وقد يصل الأمر إلى محاولة تسلل الحدود إلى الدول الخليجية والسعودية.

وعندما يعمل الأولاد على هذا النحو، وخاصة عندما يعملون بمقابل مادي، يصبحون مصدر دخل لعائلاتهم، بدلا من اعتبارهم عبئاً مادياً عليها. (وهذا ما يشجع العائلات الريفية على إنجاب عدد أكبر من الأطفال بالمقارنة مع سكان الحضر). وفي العائلات الفقيرة على نحو خاص، يوجد صراع في المصلحة بين الحاجة إلى عمل الطفل من جهة والفائدة أو الكلفة في تمديد فترة التعلم له وأولها في المدرسة حتى السن المسموح فيها قانوناً بالعمل. والرؤية للعائد الاقتصادي من عمل البنات أقل مدعاة للاهتمام في توقعات الأسر، ولكن توقع أن يقمن بتخفيف أعباء العمل المنزلي على أمهاتهن أو على النساء الأكبر سناً في البداية في منزل الأب ثم فيما بعد في منزل الزوج هو أمر مسلم به ومعتاد. وعلى ذلك فإن مساهمتهم يتم النظر إليها بوصفها ذات قيمة أقل، وإن كان يصعب التخلي عنها، وخاصة في الريف حيث تكون الأعباء المنزلية على النساء شديدة الثقل. وكنتيجة، فإن البنات الصغيرات يقمن بالمساهمة في العمل المنزلي في وقت أبكر من الأولاد. والتوقعات لزيادة إسهامهن المستقبلي من خلال التعليم محدودة، مما يجعل كلفة التعليم لهن عالية بالمقارنة مع الجدوى الاقتصادية المكتسبة للعائلة. (وحتى في حالة توفر فرص العمل المستقبلي المدفوع الأجر فإن ذلك ينظر إليه بوصفه سيذهب لصالح أسرة الزوج، وليس الأسرة التي دفعت التكاليف). والأطفال الذين يذهبون إلى المدارس يملكون وقتاً مجدياً أقل للمساهمة في حمل أعباء العائلة، ويبدؤون بالعمل بمقابل في وقت متأخراً كثيراً عن هؤلاء الذين يتسربون مبكراً أو لا يذهبون أصلاً إلى المدارس. والبنات على نحو خاص يتوقع لهن أن يساهمن في عمل العائلة حتى لو واصلن التعليم، وهذا النوع من الطلب يؤدي إلى تصارع مع الوقت الذي يعطى الأولوية بين حل واجبات المدرسة أو عمل المنزل الذي سيظل منتظراً قيامهن به. وعلى أي حال فهناك تشريعات يمنية في قانون العمل رقم 5 لعام 1995م والتي وردت تحت عنوان «تنظيم عمل الأحداث»، حيث تنظم المواد 48 و49 و50، و51، و52، و53، العلاقة بين الطفل العامل وصاحب العمل. وذلك يعني أن القانون يتحدث عن عاملين بأجر في الغالب يعملون داخل المدن. ولا يتحدث عن عمل الأطفال داخل الأسرة. ولأن القانون هو المحدد والحامي الأول من المخاطر والمشاق، والمرشد لشروط وظروف العمل، فإن

طبقاً لما ورد في الكتاب الإحصائي السنوي للجهاز المركزي للإحصاء لعام 2003م.

غيابه أو ضعف تنفيذه يزيد من احتمال تقشي العمل المجحف للأطفال وإصابة الأطفال العاملين به وبآثاره، بغض النظر عن علاقة العمل مع الأسرة أو مع الغير⁽⁶²⁾. وقد حدد هذا القانون السن الأدنى المسموح به للعمل للذكور أو للإناث بأنه 15 عاماً.

وينص القانون رقم 19 للخدمة المدنية لسنة 1991م على عمر أعلى هو 18 عاماً للعمل في الخدمة أو التوظيف المهني الذي يتطلب نوعاً من التدريب.

وقد وقعت اليمن على عدد من الاتفاقيات ترتبط بحقوق الأطفال، وعمل الأطفال، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، و تسعة وعشرين اتفاقية دولية أصدرتها منظمة العمل الدولية عام 1999م، واتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالحد الأدنى لسن العمل رقم 138، والاتفاقية 182 عن أخطر أنواع العمل للأطفال. كما أن الاتفاقية الخاصة بالسن الأدنى للطفل قد تم قيام اليمن بالتوقيع عليها عام 2000م لكن المصادقة عليها لم تتم حتى الآن.

وفي الواقع العملي فإن الاتفاقيات التي تم توقيعها يصعب وضعها في مجال التطبيق الفعلي. بالإضافة إلى أنها ترتبط بقطاع العمل المنظم دون الإشارة إلى قطاع الزراعة أو العمل غير المنظم. وهذا يعني أن التغطية القانونية تتعلق بهؤلاء الذين يعملون في العمل مدفوع الأجر (وبشكل رئيسي في المناطق الحضرية)، وليس حيث يقع أغلب الأطفال الذين يعملون في الزراعة وفي العمل المنزلي. ويشكل ضعف تطبيق القانون في المناطق التي ينتشر فيها عملهم مدعاة لمزيد من استخدامهم. ولهذا لا يكون الأمر مجال استغراب لعدم قدرة هذه القوانين على التأثير السلبي لعمل الأطفال على مدى استمرارهم في المدارس، وهي أكثر تأثيراً بشأن الأولاد الذكور أكثر من البنات، طالما أن البنات نادراً ما يتواجدن في العمل مدفوع الأجر.

أما خطة التنمية الخمسية للأعوام 2002-2005م فلم تحتوي على أي مؤشر يدل على أن المشكلة ستحصل على أي نوع من المواجهة.

وفي دراسة حديثة لصندوق الأمم المتحدة للسكان عنونها "النوع الاجتماعي في المجتمع العربي الإسلامي: أبعاده النظرية ودلالاته الموضوعية، مع دراسة تطبيقية في المجتمع اليمني" جاء فيها ما يلي: «لا تقترن الحقوق المتوازنة بالواجبات والمسؤوليات الشاقة بالنسبة للطفل ذكراً كان أم أنثى فحسب، بل وبالاستناد إلى منظومة اجتماعية متكاملة من آليات ووسائل التمييز الاجتماعي المتعسف والمغلوط بين الأولاد والبنات⁽⁶³⁾».

وتضيف الدراسة أن البنت مطالبة إلزاماً ابتداءً من سن الخامسة بمساعدة الأم في أعمال المنزل وما يرتبط به من ماء وحب وحيوانات، وطاعة وتنفيذ أوامر الكبار والصغار من الذكور، وعدم مغادرة المنزل أو التأخر في العودة إليه دون إذن مسبق للقيام بمهمة محددة. وعليها أن تتوقع أقصى العقوبات المادية والمعنوية الأكثر إيلافاً عند أدنى حالة تجاوز.

62 د/ خالد راجح شيخ، دراسة مذكورة سابقاً.

63 أ.د أحمد محمد شجاع الدين، و أ.د. حمود صالح العودي، «النوع الاجتماعي في المجتمع العربي الإسلامي: أبعاده النظرية ودلالاته الموضوعية، مع دراسة تطبيقية في المجتمع اليمني»، مركز الدراسات السكانية في جامعة صنعاء، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للسكان، 2004م، ص 49

كل ذلك في مقابل الطفل الولد الذي يتوجب عليه هو بدوره أن يقوم بكل ما يقوم به الرجال من أعمال جسدية شاقة في الأرض والرعي وأعمال البناء والتجارة والأعمال الحرفية إن وجدت في محيط الأسرة أو في المجتمع المحلي .

وقد ربطت اتفاقية العمل الدولية رقم 138 التي وقعت عليها اليمن بين التعليم الإلزامي وقوانين الحد الأدنى لسن العمل، باعتبار سن إكمال التعليم الإلزامي هي الحد الأدنى لسن العمل. وما يمكن لوزارة التربية والتعليم العمل عليه هو تحويل التعليم الإلزامي من مجرد تشريع قانوني يفرض سن إلزامي للتعليم إلى واقع فعلي على الأقل حيثما توافرت المدارس. وفي كل الأحوال فإن هذا الحل لا يمكن لوزارة التربية والتعليم العمل به بمفردها بل بالتعاون مع كل من نقابات العمال (وحدة مكافحة عمل الأطفال)، ووزارة الشؤون الاجتماعية (وحدة المرأة والطفل).

وحتى الآن لا يقوم الأعضاء المنتخبين عن الجماعات المحلية بعكس المشكلات الفعلية التي يعيشها الناخبين والناخبات على القوانين التي تصدر عن مجلس النواب وربما يعود ذلك إلى حقيقة أن المرشحين المنتخبين عن الريف لا يعيشون فعلاً فيه ولا يتعايشون مع مشكلاته. بل هم في الغالب سكان حضر أو ينتمون إلى عائلات ذات مستوى عالي عن الحياة الحقيقية لغالبية من يمثلونهم^(٥٤) .

ويمثل الانتماء السياسي وسيلة محدودة للتفاوض في سبيل الحصول على الخدمات أو مقابل فالكسان الحاصلين على بطاقات انتخابية، يضطرون أحياناً في سبيل الدفاع عن سجنائهم أو أراضيهم إلى استخدام وسائل متطرفة كالخطف وأحياناً قطع الطرق لأن ممثليهم في المجالس المنتخبة لا يستطيعون تأدية الدور الضاغط الكافي لحل المشكلات الملحة .

والوجود للمجتمع المدني داخل هذه الجماعات المحلية في المناطق السكانية الريفية قائم على الحسابات السياسية وليس الرعاية أو الخدمة أو حتى العمل الخيري. وهو حال الأحزاب والجمعيات الخيرية الكبرى، وبعض الجمعيات المحلية. وحال هذه المنظمات داخل المناطق الحضرية ليس أفضل كثيراً فلا يزال نشاطها محدود وقدرتها الصوتية أكثر من قدرتها التأثيرية على صناعة القانون أو على توفير الخدمات الضرورية .

وفي تقرير 20/20 الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نجد أن هناك اختلالات في تخصيص الموارد في الإنفاق الاجتماعي الرسمي بحيث يكون سكان الحضر أوفر حظاً في الحصول على الخدمات وهم أقل من ثلث السكان، كذلك يستفيد الأغنياء من خدمات التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي بنسب عالية أكثر من بقية السكان وأكثر من الجماعات الأشد فقراً .

خامساً: المدرسة والمسجد والنادي (مؤسسات التنشئة التعليمية والدينية)

تشكل المدرسة والمسجد موقع تمايز اجتماعي بين الرجال والنساء مؤسس له وثابت ويجري القليل لتغييره. ففي فترة النظام العثماني والانجليزي والإمامي كانت المدرسة والمسجد

مؤسسة شبه موحدة في معظم مناطق اليمن . حيث يتم في بعض زوايا المسجد تعليم الأطفال في الغالب من الذكور التعليم الديني اللازم لهم من أجل فهم مبادئ الدين الإسلامي . ويتم لمجموعات من طبقات اجتماعية محددة التعليم الديني مضاف إليه تركيز أكبر على اللغة العربية والحساب وهو ما يسمى اليوم المهارات الحياتية التي تقدمها الصفوف الأربعة الأولى من التعليم المدرسي .

ولا يقدم الإحصاء السكاني للمساكن والسكان في حصره للمساكن والمنشآت المختلفة أي معلومات عن عدد المساجد التي تتواجد في كل قرية بها عدد سكاني كافٍ لعشرين شخصا من المصلين على الأقل .

وهناك تقديرات رسمية تتراوح ما بين 82000 إلى 150000 مسجدا في اليمن ، تشرف وزارة الأوقاف على نحو 50000 منها . ويتحمل الأهالي مسؤولية المساجد المتواجدة في تجمعاتهم . وتلعب هذه المساجد دورا كبيرا في التمييز بين الرجال والنساء . فلا توجد في الريف مساجد مخصصة للنساء ولا حتى أجزاء ملحقة بالمسجد تخصص لهن . وهناك نسبة قليلة من مساجد المدن التي توفر ملحقات للنساء . وحيثما وجدت مدرسة تم سحب مهمة التعليم من المسجد لتتم في المدرسة باستثناء جماعات تحفيظ القرآن .

وفي الجوامع التي يتم فيها صلاة الجمعة يتحمل خطباء متطوعين من السكان المحليين أو موظفين تابعين لوزارة الأوقاف أو نشطاء منظمين للأحزاب ذات الاهتمام الديني بخطبة الجمعة . هذه الخطبة يندر أن تحتوي على تشجيع للصحة الإنجابية أو توجهات للتقليل من العدد في السكان في سبيل تحسين الجودة .

وفي كثير من الأحيان تقوم هذه المساجد بالتأكيد على وضعية النساء كتابعات للرجال على أي إمكانية للتعامل المستقل معهن كمواطنات ، ويتم حشد الأحاديث والتفسيرات المتشددة للآيات القرآنية لجعل الوضع الدوني لهن ذو صبغة دينية مقبولة . مما يجعل من حالة التمايز السلبي تجاه النساء أمرا مسلما به يتم الترسخ له مجتمعيا حتى داخل المدرسة ، باعتبار التمايز نظام قائم متبادل ، بين الشرائح المجتمعية وبين الرجال والنساء في كل شريحة .

وفي كثير من الأحيان يتم منع المسجد من تأدية حتى الدور التقليدي في تحفيظ القرآن وتعليم مبادئ الصلاة خوفا من التطرف وبسبب تزايد حدة الصراع الحزبي والمذهبي في المناطق المختلفة . وبرغم توفر المساحة الكافية داخل المساجد إلا أنها كثيرا ما تكون بعيدة عن حياة غالبية السكان وخاصة النساء . فالتعليم الديني اليوم حاله حال التعليم المدرسي ، ضعيف المدخلات والمخرجات بالنسبة للسكان وخاصة للفقراء ومعظمهم من النساء .

وبحسب الأرقام الواردة في وثيقة الإستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي ، فإن 46,5 % من مجموع السكان هم من الفئة الواقعة تحت سن الخامسة عشر . بينما يشير الإسقاط السكاني في الكتاب الإحصائي السنوي لعام 2003م إلى أن 30 % من السكان هم الذين يقعون في الأعمار بين 5 إلى 17 عاما (وهي المجموعات المستهدفة للتعليم الأساسي والثانوي) ، دون اختلاف بين الجنسين ذو قيمة تذكر .

وفي كل الأحوال فبينما لا تكون الشريحة العمرية المستهدفة للتعليم من الجنسين غير متغيرة كثيراً، فإن الأرقام متغيرة على نحو متزايد وسريع. ومعظم الجهود المتوجهة نحو زيادة التغطية للخدمات التعليمية في البلاد قد أدت إلى زيادة واضحة في أعداد التلاميذ الملحقين بالتعليم في المدارس. فهناك زيادة عامة تشكل 16.3% في معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي خلال الفترة الواقعة بين الأعوام الدراسية 2000/2001م والأعوام 2003/2004م، و قد أدت الجهود التي بذلت لزيادة معدلات التحاق البنات بالتعليم الأساسي إلى زيادة عدد الملحقات منهن بنسبة 25.8% بالنسبة لأرقام الالتحاق للبنات (مقارنة ب 11% في زيادة أرقام الملحقين من الأولاد الذكور⁽⁶⁵⁾). وعلى حد سواء فإن زيادة عدد السكان المتسارع وزيادة عدد الشريحة المستهدفة من عدد الأطفال الذين يجب أن يلتحقوا بالتعليم فإنه بالرغم من كل الجهود المبذولة لتوفير التعليم الأساسي، فلا تزال هناك أرقام كبيرة من الأطفال ليست في المدارس. وتشير الأرقام الرسمية إلى أن هناك 46% من الأطفال في اليمن بشكل عام غير ملحقين بالمدارس، ونسبة البنات هي 51% منهم.

أما في الريف فإن معدل من منهم خارج المدارس يصل إلى 71% في الشريحة العمرية المستهدفة. (من المهم أن ننظر إلى مسألة الشريحة العمرية بكثير من التنبه حيث أن العمر هو مسألة تخمينية كما سبق ذكره، وبالتالي فإن عدد من العوامل قد قادت إلى التحاق متأخر حيث يكون الملحقين بالفصل من غير العمر المستهدف للمستوى المدرسي المطلوب).

أما الفجوة بين البنات والأولاد في الالتحاق فأنها تكون في أدنى معدل لها في السنة الأولى للمدرسة، ففي عام 2003/2004م كانت نسبة 43% م الملحقين بالصفوف الأولى للتعليم هن من البنات، مما يعني نسبة 76% لكل 100 ولد يلتحقون بالمدارس. ومع ذلك، فإن الفجوة تزداد اتساعاً كلما ارتفعت الصفوف إلى الأعلى. ففي المجموع، تكون الفتيات بمجموع توأجهن في المدارس ممثلات لنسبة 38.9% من مجموع الأطفال في التعليم الأساسي في العام الدراسي 2003/2004م، (63 بنت لكل 100 ولد)، وفي الصف التاسع نجد فقط 44 بنت ملتحقة في مقابل كل 100 ولد⁽⁶⁶⁾. ويعود هذا الأمر إلى النسبة العالية من نقص عدد الملحقات بالتعليم في الفترة الماضية، كما يعكس أيضاً المعدل العالي للتسرب بين البنات في الفصول العليا من التعليم الأساسي. ويشكل التقدم في خفض الفجوة بين البنات والأولاد في عملية الالتحاق بالصفوف الأولى للتعليم الأساسي قيمة ذات معنى وفعالية فقط في حالة استمرار البنات في البقاء في المدارس حتى عملية إتمام التعليم ليس الأساسي وحده فقط بل والثانوي.

ومع معدلات الالتحاق الحالية فإنه من غير المفاجئ نسب ومعدلات الأمية العالية التي تقدر بحوالي 47% من السكان البالغين عشر سنوات فأكثر. أما الفروق بين الجنسين وبين الريف والحضر فهو شديد الحدة، حيث أن 84.8% من الذكور في الحضر و 68% من الذكور في الريف هم من غير الأميين، وذلك مقارنة 59.5% من النساء في الحضر و 24.3% من النساء في الريف.

وفي النتائج الصادرة عن المسح الوطني للفقر لعام 1999م تؤكد أن غياب المدارس المجاورة

65 بناء على المعلومات الواردة في المسح السنوي التربوي الصادر عن الوزارة لعام 2003/2004م

66 طبقاً للمسح التربوي السنوي لعام 2003/2004م.

للسكن هي عامل رئيسي لعدم الالتحاق أو للتسرب للأطفال . ووجد هذا المسح أن عامل غياب المدرسة المجاورة في المناطق الريفية يمثل ما قيمته أكثر من ثلث الأسباب المعطاة لتسرب الأطفال بغض النظر عن جنسهم . وفي كل الأحوال فإن عامل الفقر يؤثر على الموقف من الالتحاق في المدرسة وخاصة في المناطق الحضرية . كما أن المسح قد وجد أن أربع من كل خمس عائلات فقيرة في المناطق الحضرية المجاورة لمدارس لا تعتقد أن لديها فرصة الإلحاق لأبنائها في تلك المدارس . وعلى العكس في المناطق الريفية فإن عامل الفقر ليس هو العامل المؤثر في الالتحاق بالمدارس بل موقع المدرسة قربا أو بعدا هو العامل المؤثر . فهناك فقط 59 % من العائلات الفقيرة و 63.8 % من العائلات غير الفقيرة من لديهم أطفال في المدارس .

كما يشير المسح أيضا إلى فروق ذات علاقة بالجنس من حيث أن الالتحاق بالمدارس في العائلات غير الفقيرة في المناطق الحضرية يمثل 84.7 % للذكور، و 77.3 % للإناث . أما في الأسر الفقيرة فإن 75.2 % من الأطفال الذكور ملتحقين بالمدارس و 66.5 % من الإناث . وعلى العكس في المناطق الريفية حيث وجد هذا المسح أن الفرق لا يزيد عن نصف بالمائة بين الأسر الفقيرة وغيرها في واقع التحاق البنات والأولاد . ولكن الفرق بين المناطق الحضرية والريفية هو الحاسم في المعدلات العالية لفجوة التعليم للبنات . حيث نجد طبقا لهذا المسح أن معدل الالتحاق للذكور في الريف يشبه ذلك في العائلات الفقيرة الحضرية ، حيث يكون 74 % للذكور، بينما هو 42 % للإناث في الريف بين الأسر غير الفقيرة و 43.4 % في الأسر الفقيرة .

وتكون المدارس ضرورية لهم كجزء من عملية إعدادهم بالحد الممكن من التعليم تبعا لظروف الأسرة الاقتصادية وإمكاناتها في توفير متطلبات التكاليف اللازمة للتعليم بالرغم من مجانيته . ولذلك فهناك طلب كبير على التعليم لهم .

ولا يشكل التعليم المدرسي بالنسبة للفتيات في الريف بالذات إلا شكل من الإضافة غير الجوهرية التي قد تحتاج لها الفتاة «لفك الخط» ليس أكثر أو من أجل تعلم الآيات القرآنية اللازمة للصلاة ، إذا لم يؤدي ذلك إلى أعباء مالية مرهقة على الأسرة .

ولكن هذا التوجه ليس ثابتا بل هو قابل للتغيير بحسب التطورات التي تتعرض لها الأسرة والمجتمع المحلي والإمكانات والفرص التي تتاح للأفراد تبعا للمشاريع الجديدة التي تأخذ موقعها حولهم . وبذلك يمكن القول أن الموقف الراهن من تعليم البنات في غالبية الأسر اليمينية ليس موقفا ثابتا ولا دائما . ومن مجموع الدراسات والأبحاث وتقارير العاملين في مجالات التنمية التي تعرضت للريف نجد أن هناك استجابة أسرية لإلحاق البنات بالمدارس ، والحرص على استمرارهن دون تسرب ، في الحالات التي رأى السكان المحليين إمكانات حقيقية لفرص عمل أو كسب أو جدوى من عمليات تعليم البنات داخل المنطقة⁽⁶⁷⁾ .

67 بحث رسالة دكتوراه باللغة الفرنسية، غير منشورة، دا رؤوفة حسن الشرقي، عن الإعلام كأداة للتنمية في مجتمع ريفي: شملت الجوف وجبل الشرق في أنس
- نتائج جارب اليونسف في الجديدة
- جلييلة شجاع، الصندوق الاجتماعي، مقابلة مسجلة، . 2004
- سلسلة الأبحاث عن تعليم الفتاة في حج، وفي المناطق الغربية، وفي شبوة، الخ

كما أن مجموعة من الظروف المرتبطة بما يراه المجتمع المحلي غير ملائم للفتيات في وضعية المدارس غير ذات السور، والواقعة في مناطق الأسواق والبعيدة عن مساكن البنات، والمزدحمة الفصول، دون أي خصوصية للبنات ما يسهم في اتخاذهم موقفا حازما ضد تعريض بناتهم لما قد يضربهن أو يشكل خطورة عليهن. يضاف إلى كل ما سبق النظرة الثقافية للمجتمع الريفي للفتيات والنساء كجمال يحتاج إلى حماية وخاصة من أي شكل للاتصال مع الغرباء. وبالتالي فإن حراكهن من منطقة إلى أخرى قد يعرضهن لهذا النوع من الاتصال غير المرغوب، وهو عكس الوضع بالنسبة للأولاد الذكور الذي يشكل توليهم المستقبلي لمسؤوليات رعاية العائلة، متطلب لحراك واسع وقدر على التعامل مع الغرباء، وبالتالي يمكن لهم الذهاب إلى المدارس مهما بعدت واستخدام أي وسائل مواصلات متاحة. وبينما يقوم الاختيار الرسمي لموقع المدرسة على أساس منطقة وسط بين مجموعة من القرى لتخفيف الكلفة في المباني المدرسية فإن ذلك يؤدي بالتالي إلى قدرة الأولاد الذكور على الوصول ومنع الأهالي للبنات من تلك المدارس حماية لهن من مخاطر الطريق أو عدم إمكانية السماح لهن باستخدام وسائل المواصلات التي تعبر صدف على الطريق، حتى بصحبة أقارب ذكور. يضاف إلى ذلك أن بعد المدرسة عن البيت سيعني وقتا مستقظعا من البنات المكلفات بأعمال إضافية في المنزل مما يعيق السماح لهن باستغراق كل الوقت في المدرسة وفي عملية الذهاب إليها والعودة.

يضاف إلى ذلك أن جنس المعلمين ذكورا أو إناث لا يشكل أهمية بالنسبة لالتحاق الأولاد الذكور بالمدارس (ما عدى بعض سلوكيات اللامبالاة وعدم الاحترام أحيانا تجاه المعلمات النساء)، بينما يكون مجرد وجود معلمين ذكور عائقا في وجهة نظر بعض الأسر يمنع البنات في سن أكبر من مواصلة التعلم.

وبالتالي يمكن القول أن موقع المدرسة يلعب دورا جوهريا في مستقبل تعليم البنات. فالمدارس الواقعة في موقع وسط بين القرى تعتمد مواقع قرى الأسواق كموقع لها، وذلك هو الموقع الأكثر تعرضا للمرور في منطقة مجموعة القرى المحيطة من قبل سكان المنطقة والغرباء. ومواقع الأسواق اجتماعيا وخاصة في مناطق كصعدة وحضرموت، تعتبر منطقة ممنوعة للنساء من العائلات المحترمة.

وقد أدى الإدراك لأهمية التكلفة غير المباشرة التي تشكل عبئا على الأسر الفقيرة من جراء ذهابهن إلى المدارس وعدم حملهن لأعباء العمل داخل الأسرة، إلى وجود مشاريع تحاول تقديم بعض التعويض عن الوقت المستقطع في الدراسة، لتشجيع الأسر على إلحاق بناتهم بالمدارس.

وتختلف استجابات الأسر في المجتمعات المحلية تبعا للظروف الاقتصادية والثقافية المحيطة بها، ففي مناطق تعاني من الفقر كمنطقة عطيفة في عمران نجد أنه بمجرد افتتاح المدرسة القريبة للبنات وتوفير غذاء للأسر من برنامج الغذاء العالمي، التحقت 170 طفلة بالمدرسة دون تردد من الأهالي، وتم الاستغناء عن تعليم الأولاد الذكور، وتوجيههم لأعمال الرعي واستجلاب الماء الذي كان مسؤولية البنات. بينما لم تستطع المدرسة الجديدة ولا الغذاء الموعود بدفع الأهالي في منطقة حيدان بصعدة للقبول بإرسال بناتهم إلى المدرسة دون

توفير معلمة أنثى لهن. وبقيت المدرسة مغلقة لعدم إمكانية توفير المعلمة المطلوبة لأن المخرجات في تلك المنطقة لا تمتلك نساء مؤهلات كمعلمات، ويشترط الأهالي لحضور معلمة من منطقة أخرى بأن تكون متزوجة وتأتي منطقتهم مع زوجها أو محرم من عائلتها، وهو ما لم يتوفر حتى الآن والمبني المدرسي الجاهز مغلق بانتظار معلمة⁽⁶⁸⁾.

ومن المهم ملاحظة أن عدم الاهتمام بالفروق الاجتماعية والثقافية بين الجنسين في برامج التنمية المختلفة قد أدى إلى أن التعليم لم يصبح تلقائياً ذو جدوى فعلية للبنات على المدى الطويل. فنقص فرص وإمكانيات التوظيف للفتيات في المناطق الريفية، يمنعهن وعائلاتهن من رؤية القيمة للاستثمار للوقت والجهد في عملية التعلم، وبالذات إتمام التعليم الأساسي. وبحسب التوقعات القائمة على نسبة النمو المعلنة رسمياً فإن سكان اليمن في عام 2020م سيصبح بحسب الدراسة للتوقعات المستقبلية الصادرة عن صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية خمسة وثلاثين مليون نسمة إذا استمر معدل الخصوبة الحالي كما هو أي ستة أطفال لكل امرأة يمنية. وذلك يعني استمرار معدلات الأمية رغم تزايد الملتحقين في المدارس. واستمرار الفجوة في نقص الخدمات في الريف بالمقارنة مع الحضر. كما يعني تزايد أعداد الفئة العمرية من الذكور والإناث 9 إلى 15 سنة الباحثين عن عمل.

وكاستجابة لهذه الحاجة إلى الجهود في مواجهة التزايد السكاني المتسارع تبنت وزارة التربية والتعليم برنامجاً للتعليم السكاني يتم دمجها في المناهج. وهناك مجموعة من الخطوط الأساسية والمواضيع التي تم تجهيزها للمستويات من الأول وحتى التاسع في طريقها للتطبيق.

ومع ذلك فبسبب الزيادة السكانية فإن أرقام المستهدفين للتعليم الأساسي يزيد بسرعة أكبر من البنية التحتية القائمة وإمكاناتها لتوفير الخدمات المطلوبة لتحقيق التعليم للجميع. وليس الاهتمام منصب على نقص البنية التحتية وحدها بل أيضاً على نقص المصادر البشرية وبالذات المعلمين المطلوبين لتقديم هذه الخدمات، وخاصة في المناطق الريفية. وهو أمر يخلق دائرة مفرغة، طالما أن زيادة معدل المدرسين يشترط زيادة معدل الالتحاق والإتمام للتعليم الأساسي والثانوي.

أما الأندية والأنشطة الشبابية المختلفة التي تتولاها وزارة الشباب والرياضة فهي محدودة العدد في اليمن حيث لا تزيد عن 277 نادي في عموم الجمهورية. ويتواجد معظمها في المدن، ولا تمتص سوى فئة قليلة من الشباب. وباستثناء نادي واحد للفتيات، فلا توجد أي مؤسسات رياضية متخصصة أو تخصص وقتاً كافياً بها للفتيات.

وقد بدأت مؤخرًا تتعالى الأصوات نحو التركيز على النشء الأمر الذي أدى إلى إخراج إستراتيجية خاصة بالشباب لكن تنفيذ هذه الإستراتيجية لا يزال يواجه عوائق كبيرة تتمثل في محدودية البنية التحتية وفي انخفاض الموازنات الممنوحة لها.

اليمن عام عشرين من الألفية الثالثة استشراف المستقبل: سيناريوهات الغد

الأفراد والزيادة المضطربة عام 2020م

حسب البيانات الصادرة عن الصندوق الدولي للسكان، يشكل إنجاب النساء الأميات لسته أطفال كمعدل عام الواقع الحالي لليمنيين في الريف، وفي المدينة أربعة إلى خمسة أطفال وبين الحاصلات على الثانوية العامة من اثنين إلى ثلاثة أطفال. ويشكل عبء بناء مدارس أساسية وثانوية للسكان الحاليين تكاليف غير مضمون الحصول عليها لتغطية الاحتياج الحالي. وكما يقول الدكتور عبد الحكيم المنسوب من جامعة إب⁽⁶⁹⁾ أن العدد المتزايد من السكان الذين هم أقل من عشرين عاما والذين يمثلون 52% من سكان اليمن الحالي سيعنون تلقائياً أنهم سيكونون في حالة إنجاب مقبل خلال العشرين عاما القادمة.

وما لم تكن هناك إرادة سياسية معلنة وواضحة في هذا الشأن ونقاش عام تشكل فيه الجماعات الدينية موقفا إيجابيا فإن الحال سيزداد تسارعا في التكاثر السكاني لأفراد اليمن. كما تؤكد الدراسات الشبابية أن 75% من سكان اليمن هم من الفئة العمرية الأقل من 25 عام⁽⁷⁰⁾، وذلك يعني أشخاص في سن العمل والزواج والحاجة إلى سكن وخدمات سكانية مختلفة.

إن التصور بأن تصبح اليمن سكانا وحالا ودولة وظروفا أحسن مما هي عليه الآن هو أمر منطقي وصحيح وهاجس كل سكان اليمن. ويدعو لطرح السؤال ما الذي يمكن عمله لتحقيق ذلك؟

والسيناريوهات التي تتخيل المستقبل، هي في الأساس خرائط طرق غامضة وغير واضحة. لا يمكن لهذه السيناريوهات بشكل واقعي أن تصف ما سيحدث لمكان ما معقد ومتغير ومليء بالعوامل المتجاذبة والمتنافرة في وقت واحد كاليمن.

يضاف إلى ذلك أن هناك مفاجآت اقتصادية وسياسية وتكنولوجية لا يمكن أن نضع حسابا لها، مثل حدوث اكتشافات نفطية كبيرة، أو تعميم استخدام أجهزة الكمبيوتر الرخيصة بحيث تدخل كل المدارس في الجمهورية وينشأ خلال عشر سنوات جيل قادر على إنتاج شيء ما يمثل إضافة إلى عالم المعلومات، أو الخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية لسبب ما على نحو مفاجئ. وبالرغم من أن كل عامل سيكون له أثر مهم على عملية التنمية في عموم اليمن، فهناك أيضا الخطر في هذه العملية حيث يكون إعداد السيناريوهات طريقة لإزالة المسؤولية عن اللاعبين الحقيقيين في الحياة السياسية والاقتصادية، أو لإشاعة الشعور بالإحباط والاستسلام لليأس.

69 د/ عبد الحكيم المنسوب. تصحيح الأعمار في التعداد السكاني لعام 2004م. جامعة إب. الباحث الجامعي. العدد 17. 2008م.

70 د/ راجي أسعد وآخرين. ؟؟؟؟؟؟؟

في السيناريوهات الثلاثة التالية نقوم بتوصيف الكيفية التي تستطيع بها اليمن تحمل المسؤولية أو إعطاء آخرين فرص تحديد أجندة التنمية السكانية حتى عام 2020م .
نقوم بذلك عبر تدارس استجابة اليمن للخمس جوانب التي تم تشخيصها في الوضع الراهن أعلاه، وذلك من خلال مناقشة السياقات التي تم رسمها كتصور مستقبلي محتمل النجاح .
وبالرغم من أن الواقع يمتلك تعقيدا أكبر مما تم تصوره هنا، إلا أن السيناريوهات المرسومة تملك الفرصة التي تصف كيف أن الاتجاهات المختلفة قد تتراكم خلال السنوات الإحدى عشر القادمة .

لقد قمنا عمدا بالتركيز على القدرة والرغبة لدى اليمنيين (الدولة اليمنية) في تحمل المسؤولية، حتى بالرغم من أن اليمن من ضمن الدول الأضعف في العالم، والتي يظهر وكأن قدرها ليس في يدها، ومع ذلك فهناك الكثير الذي يمكن أن يتغير خلال إحدى عشر عاما .
وفي الحقيقة أن إحدى المعوقات الأساسية لجعل اليمن تحقق مستقبل ايجابي هو انتشار الشعور السائد والاقتناع عبر البلاد بأن النخب لا تهتم بعملية التنمية بما يكفي لتأخذ المبادرة، وبأن اليمن فقيرة جدا وتزداد فقرا بحيث لا يملك أهلها القدرة على التحكم في مستقبلهم، وبأن القوى العولمية الخارجية هي من القوة بحيث لا يمكن الحصول على موقع بجوارها .
ولكن بعملية التأكيد على أن القوة الدافعة الحقيقية هي قدرة المبادرة الذاتية اليمنية، نرفض أطروحة أن ليس بمقدور اليمن فعل شيء حول مشكلاتها الحالية والمقبلة .
وفي السيناريوهات الثلاثة التالية نقدم تصورا يمكن له أن يتجاوز هذا النوع من المخاوف .

السيناريو الأول

أن تتحمل اليمن المسؤولية: (قدر اليمن بيدها)
في هذا السيناريو نفترض أن اليمن حكومة وشعبا تقوم بتوفير الأفكار السياسية والقيادة الملائمة لمواجهة مختلف القضايا . فالمسائل الهامة بشأن السياسات السكانية والاقتصادية والديمقراطية والحكم الرشيد (الحوكمة)، والأمن الإنساني والعام، والتعليم، سيتم طرحها وتحقيق التقاف جماهيري ورسمي حولها عبر أفكار ومبادرات يمنية واقعية وقابلة للتطبيق وملزمة للجميع . ولا يعني ذلك أن اليمن لن تحتاج إلى مساعدات خارجية في هذا الشأن، ففي الحقيقة أن الدعم الخارجي سيكون ضرورة ولكن ما نركز عليه هنا هو أن التنمية الايجابية هي التي ستعتمد على حلول يمنية للمشكلات اليمنية، والمساعدة الخارجية تقوم على مساندة الأفكار والمقترحات والأجندة اليمنية .

فهناك احتمالية فعلية أن تصبح اليمن ذات نمو أسرع باتجاه ديمقراطية أكبر وأكثر أمنا عندما تتعامل بواقعية وصراحة مع قضايا اجتماعية هامة، كالحريات الدينية، والمساواة بين المواطنين من المناطق الجغرافية المختلفة، وكذلك على نحو خاص، قضايا منح النساء التمكين الفعلي للمشاركة في تنمية أنفسهن ومجتمعهن، وأهم نقطة لموضوعنا هنا هي تحقيق إجماع على أن الزيادة السكانية قضية دنيوية يمكن التحكم فيها وليس قضية دينية خاضعة للتلاعب السياسي الدائم .

ولعل الاحتكام إلى الرؤى المتعلقة التي أدت إلى تأجيل الانتخابات والتجاوز بشأن الكيفية التي يتم بها النظر إلى طرق ممارسة الديمقراطية الانتخابية هو مثال على إمكانية المبادرات اليمنية في التفاوض بشأن القضايا الكبرى للوصول إلى حل وسط يجنب البلاد تحديات صراعات سياسية قابلة للاشتعال. ولكن تحقيق الالتفاف الجماهيري تجاه هذه الخطوة قاصر من كل الأحزاب المشاركة، سواء الداخلة في الاتفاق أو الغائبة على الاتفاق. وعقلانية الخطوة السياسية اليوم هي مرهونة بما يتم تحقيقه فعلا خلال العامين القادمين.

ولكي يتحقق هذا السيناريو يجب التركيز على الجوانب الممكنة لتحقيق التنمية السريعة، وهي ما يسميه التنويين (القوى الدافعة). وهذا يعني وضع مصفوفة بالأولويات شريطة إشراك أكبر القطاعات الجماهيرية في فهمها والالتفاف حولها، لخلق الدافع والأمل وتحفيز الهمم. ويمكن لذلك أن يتم عبر تحفيز القوى المعتدلة والحداثية لمواجهة الأطروحات المعيقة دائما والتي تستند إلى مفهوم متشدد ومتزايد في الغلو في الأولويات الثلاث التالية:

أولا: جعل النمو السكاني تنمية بشرية:

ويتطلب ذلك قيام اليمن بتطبيق الاستراتيجيات السكانية التي أقرتها، وظلت تحت طائلة التكفير والابتزاز السياسي ومن أهمها:

أ. سياسات توفير خدمات الصحة الإنجابية إلى كل المناطق الريفية، والالتزام بتحديد سن الزواج للفتيات، لحماية الأمومة والطفولة في وقت واحد.

ب. تحرير التعليم من ربقة الحفظ والتقليد للتدريب على التفكير النقدي، وتطبيق القوانين التي تعاقب الأهالي عند تسرب الأطفال بنات وأولاد من المدارس أو عملهم قبل سن الرشد القانوني، وضمان حصول الفتيات على الثانوية العامة في عموم الجمهورية.

ج. اتخاذ تشريعات تمنع تناول القات لمن هم أقل من ثمانية عشر عام. وجعل تناول القات مسؤولية الراشدين كأحرار في الإضرار بأنفسهم وبمجتمعهم. بينما الصغار يحتاجون للحماية. وذلك لتوفير مساحة من العلاقات الإنسانية للصحاب والرفقاء داخل أندية وخارج مجالس القات التي تكرس حالات الإحباط وتؤدي إلى الإدمان الاجتماعي والنفسي.

ثانيا: تحقيق النمو الاقتصادي للسكان

أثبتت الدراسات أن الأسر ذوات الدخل الثابت والأمين تتجه إلى تقليل عدد الأطفال لضمان توفير الصحة والتعليم والحياة الرغدة لهم. ويتحقق النمو الاقتصادي الذي يضمن الدخل الثابت والأمين، فإن تطبيق مصفوفة الأولويات التي وضعتها الحكومة الحالية يمكن أن يكون إحدى الطرق المباشرة لتحقيق التنمية عبر القوى الدافعة. وأهم ما يجب التركيز عليه هنا هو:

أ. استمرار توجه اليمن نحو التنمية المتسارعة المؤيدة لسوق حرة وتوفير ظروف محلية مشجعة للاستثمار ملائمة لمنافع اقتصادية طويلة المدى. وذلك سيوجد فرص عمل وإمكانيات حياة أفضل للسكان.

ب. التوجه إلى مجالات إنتاج مختلفة تركز على الثروة البحرية المتاحة عبر توفير مساحات مدن جديدة بمقربة من المدن الساحلية الكبرى تقوم فيها الحكومة بتوفير جزء من خدمات

البنية التحتية اللازمة لصناعة سمكية وحماية قانونية وأمنية للمصائد. وذلك سيستهدف سكان السواحل والمهاجرين للعمل في تلك المناطق.

ج. استثمار التراث الثقافي القابل للاستخدام السياحي، والتوجه نحو تحويله إلى صناعة تسويقية منافسة للزمزرات السياحية في العالم. وهو ما سيوفر مجالات عمل وحالات انصهار في هوية يمنية موحدة في ظل هويات فرعية متعددة غنية وخصبة للاعتزاز بالذات.

ثالثاً: تحقيق التطور الديمقراطي

من شأن التنمية الديمقراطية أن تحقق الاستقرار والشاركة في صنع القرار والمساواة في حقوق المواطنة. وتطوير النموذج الديمقراطي الملائم لليمن يحتاج إلى مزيد من الإبداع واللجوء إلى بعض الممارسات المحلية التي لا تقصي الآخرين. وليست هناك ضرورة بالالتزام بالتقليد للتجارب الغربية كما هي حيث تطورت تلك في ظل ظروف مغايرة. هذه العملية يجب أن تتم بالتعاقد بين الأحزاب السياسية المختلفة والنخب والقوى المفكرة في البلاد. ولتحقيق ذلك يجب القيام بما يلي:

أ. تفعيل مراكز التفكير والعصف الذهني البحثي والثقافي في الجامعات والمؤسسات المستقلة. ومنح النخب الجديدة فرصة المساهمة في بناء الدولة. ومواجهة العولمة بمصادقية بما في ذلك أن تعتبر اللغة الثانية شرطاً لاحتلال مناصب ومواقع في الأجهزة التنفيذية المعنية بالقروض والتمويل والسياسات المالية والمواقع التفاوضية.

ب. التركيز على الحوكمة حيث أن المؤشرات الأولية التي بدأت اليمن للعمل في إطارها للتخفيف من حدة الفساد، وتشجيع بيئة الاستثمار وتعزيز أوضاع القضاء في اتجاه ضمان استقلاليتها، ومنح المواطنين حق المساءلة عبر الحصول على المعلومات الصحيحة من خلال نظم شفافية معتمدة، وتوفير الحرية في الحصول على المعلومات لوسائل الإعلام كوسيط بين المسؤولين والناس هي مؤشرات يمكن لها أن تصل إلى تحقيق الحكم الرشيد المأمول.

ج. تحرير وسائل الإعلام وإصدار قوانين تحمي حق الناس في الحصول على المعلومات. فذلك من شأنه دعم الديمقراطية وكشف الفساد وتحقيق التفاف الناس نحو القضايا التي تحقق طموحاتهم.

رابعاً: تحقيق التحديث الاجتماعي

خلال التسعة عشر عام الماضية قامت اليمن بكثير من جهود التنظير ورسم السياسات وهنا يمكن التأكيد على:

أ. تمثل كل من استراتيجية السكان، واستراتيجية الشباب، واستراتيجية إدماج النساء في التنمية، واستراتيجية التخفيف من الفقر، واستراتيجية الموارد المائية واستراتيجية التعليم الأساسي واستراتيجية الصحة وغيرها من الاستراتيجيات المعلنة البناء النظري اللازم للانطلاق.

ب. كما تمثل مجموع الاتفاقيات الدولية لحماية الأطفال، وعدم التمييز ضد النساء وضمانات حقوق الإنسان ككل ما يمنح اليمن المادة النظرية اللازمة لتنفيذ النمو والتحديث الاجتماعي شريطة وضع القوانين موضع التنفيذ، ووضع البنية اللازمة للتطبيق، وهناك دعم كبير من كل منظمات الأمم المتحدة في هذه الجوانب.

ج. استخدام الأطروحات العلمية والفكرية التي تجد في البناء المجتمعي القبلي والعشائري والمناطقى مداخل للتغيير وتقبل الجديد وليس استمرارية لإعادة إنتاج الماضي. هذا الموضوع يحتاج إلى التعامل بوضوح وصراحة لتجنب تحويله إلى أدوات دمار ذاتي ومجتمعي.

خامسا: الاستقرار الأمني

إن حل المنازعات الداخلية ووضع الاستراتيجيات الوقائية يمكن لها أن تساعد في منع التثويرات العنيفة في المناطق المختلفة باعتبار أن فقدان العدالة هو العامل الأول للاشتعال المتكررة من منطقة إلى أخرى. وهنا يجب النظر فيما يلي:

أ. المصادقية في التعامل مع قضايا الثأر وقضايا النزاعات على الأرض، بما يعني جعل الأجهزة المعنية بالسجل العقاري خالية أولاً من الفساد، وضمان تفعيل القوانين الملزمة بتسجيل ارض للشراء أو التمليك أو الاستثمار، وهذا البعد موضوع في أولويات الحكومة حالياً وفي برنامج خطتها الخمسية.

ب. النظر في مراتب وحقوق العاملين بالأجهزة الأمنية بما يضمن عدم وقوعهم في طائلة الحاجة التي تؤدي إلى استثناء الفساد والشراكة مع صناعات الجريمة أو التغطية على أفعالهم. واستراتيجية الأجور، وتصحيح أوضاع المتقاعدين إجبارياً، والقضاء على المرافقين العسكريين الشبح من قوائم المسؤولين هو ضمن خطة الحكومة حالياً ويحتاج إلى تسارع وتفعيل.

ج. وضع الأجهزة الأمنية في حالة من الشفافية والوضوح عبر تمكين وسائل الإعلام من متابعة كلما يجري فيها وتقوم به بين الناس، وتحقيق الحماية للإعلام أثناء قيامه بهذا النوع من المهام. لضمان عدم الازدواجية بين مصالح بعض المتنفذين أمنياً وبين القائمين بالاختلالات الأمني

وما يمكن لنا اقتراحه هنا هو التعرف على العوامل التي يمكن أن تجعل من هذا السيناريو أفضل طريقة لوصف مستقبل اليمن. هذه العوامل يمكن أن تتمثل فيما يلي:

العامل الأول

يتمثل في الإصلاحات المحلية التي من شأنها أن تتفاعل مع السياسات وتجعل هناك مساحة لإمكانية إن تتحمل اليمن شعباً وحكومة المسؤولية. وهناك تجارب في المنطقة المحيطة تمت بنجاح كما حدث في عُمان عام (1975م) أو الإمارات منذ عام 1975م أو أثيوبيا بعد عام 1994م أو رواندا بعد أحداث 1994م. هذه البلدان قادت عمليات الإصلاح بطريقة تتلائم مع السيناريو الأول الذي تقدمه هنا. وترينا هذه البلدان أن التغيير ممكن، فهي بلدان لم تحقق بالضرورة الديمقراطية والتنمية والاستقرار على نحو نهائي، لكنها تمثل نموذج لاتخاذ القرارات اللازمة التي تسمح لإمكانات التغيير في الاتجاه الصحيح.

فقد قامت هذه البلدان بالعمل بمفردها دون أن تهمل الاستعانة بالمانحين والمؤسسات المالية العالمية، وحققت النجاح. وأهم ما حدث في هذه البلدان هو أن النخبة فيها كان لديها رؤية واضحة لما تريد الوصول إليه، ورؤية أكثر وضوحاً للكيفية التي عليها أن تكيف واقعها ليتلائم مع ما ستصل إليه. وتم في هذه البلدان السماح للمتفوقين وأصحاب القدرات

والباحثين وكل من كانت لديه أفكار جديدة ملائمة إن يتقدم بها ويساهم في التغيير، كما تم الدفع بالنساء للمشاركة والتفاعل وتذليل العوائق التي تحد من قدراتهن.

العامل الثاني

تثبت تجارب البلدان التي أشرنا إليها، إلى أن الطريقة التي تعتمد على الانتظار ثم مواجهة الأمور فقط عند حدوثها ليس هو الحل الأسلم، ولا يؤدي إلى التنمية المستدامة. الأمر الذي يعني أن النخب في اليمن مطالبة بأن يكون لديها أجندة تغيير واضحة ويتشارك معها كذلك مجتمع المانحين والمؤسسات المالية الدولية المساندة. وهذا الأمر كي يتحقق يحتاج إلى الإرادة السياسية للحكومات والناس، وإلى الرغبة في التغيير، والقبول بالتوقف عن الاستمرار في الطرق والوسائل القديمة التي أثبتت عقمها.

أن المصداقية في مواجهة القوى التي ثبت أنها تعيق التغيير والتنمية هو الأداة الأكثر أهمية لتفعيل سيناريو تحمل اليمن للمسؤولية. فالقدرة على التبادل السلمي للسلطة أو القدرة على تحقيق الشراكة للقوى المجتمعية المختلفة في عملية التغيير هو الفضيلة التي تقدمها الديمقراطية للأنظمة التي تحتاج إلى تغيير سياسي وإصلاح في هذا الجانب يسمح لها بقيادة التغيير وتحقيقه. يمكن اعتبار الموقف الذي اتبعه حزب التجمع اليمني للإصلاح في الخروج من سيطرة لتبعية لفتاوى أقلية من أعضائه إلى الاحتكام إلى النظام الحزبي المؤسسي وتصويت الأعضاء كمتساوين، هي عملية مواجهة حقيقية مع متطلبات التغيير.

العامل الثالث

تمثل القيادات المحلية في المناطق المختلفة شرط ضروري للنجاح. كما يمثل ضبط الهجرة الداخلية والزحف على المدن طريقة يمكن بها التعامل بذكاء للسيطرة على مشكلة التشتت السكاني التي تقلل من فرص توفير الخدمات إلى الريف.

حيث أن التعامل الذكي مع حركة السكان والعمل على تنظيم عملية تمركزهم في مناطق محددة فرصة ذهبية لتقديم الخدمات لتعليمية والصحية داخل مواقع يمكن الوصول إليها بسهولة، بدلا من ترك هؤلاء المهاجرين تحت طائلة الوقوع في مزيد من الفقر والحاجة. والطريقة المثلى هي تشجيع التوجه لدى البنوك والشركات الاستثمارية في المجال العقاري وبناء مدن ومساكن تملك للشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى، مع تقديم التسهيلات لها في عملية بناء مدن بها بيوت صالحة للإيجار والسكن لشريحة السكان الأقل دخلا، وذلك في مواقع مجاورة للمدن الكبرى التي يهاجرون إليها. حيث يمثل توفير الاستقرار في السكن بالملك أو الإيجار مع الحماية القانونية اللازمة وسيلة ضرورية لتحويل الحراك السكاني إلى حافظ بناء وتغيير منظم.

كما أن الهجرة المغلقة في وجوه اليمنيين إلى الخليج يمكن أن توجه إلى دول القرن الأفريقي التي تتقبل اليمنيين وتسمح لهم بالعمل داخلها، والتي تحتاجهم لتحقيق استقرارها وإعادة البناء بها.

العامل الرابع

الانتقال من التكرار اللفظي عن تشجيع منظمات المجتمع المدني إلى الإشراف الفعلي لهذه المنظمات والقطاع الخاص باعتبار منظمات المجتمع المدني هي قطاع ثالث مواز في القدرة الكامنة على إبداع الأفكار والمشاركة في امتصاص جزء من البطالة المتزايدة، واجتذاب مبادرات المواطنين للمساهمة في عملية التغيير. وفي هذه المنظمات تتواجد النساء وتتواجد القوى المهمشة والأشخاص ذوي الإعاقة أكثر من تواجدهم في القطاع الخاص أو في الحكومة، نتيجة الطبيعة الطوعية لعملها، ونتيجة الرضاء الاجتماعي عن هذا النوع من المشاركة.

ويظل القطاع الخاص على نحو مباشر هو الذي يمثل شريكا أساسيا في تحقيق النمو الاقتصادي بالتنسيق مع الحكومة والمعارضة ومنظمات المجتمع المدني في البلاد. ومن المهم التأكيد على أن الشراكة الثلاثية الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني تسهم في بناء المجتمع الديمقراطي القائم على العدل والمساواة والرخاء.

لكل ما سبق نؤكد هنا أن من الضروري السعي من أجل تحقيق العوامل الأربعة التي تحمل القدرة على تحقيق التغيير، والمرونة، والإقلاع الحاد والجاد من الحالة الراهنة. وهذا السيناريو ليس مستحيلا بل هو سيناريو ممكن، وجميع متطلباته متوفرة في الواقع. ولن يهم أن يكون هناك نضوب للنفط، أو أزمة اقتصادية عالمية أو حتى قصور في الموارد المائية. فعبر التاريخ كانت اليمن بلد قائم على اقتصاد الكفاف وأفضل عهده هي العهود التي تمت فيها إدارة الكفاف بأفضل ما يمكن من قبل أجهزة الدولة ومن قبل أعراف الناس. والبلدان الأربع التي استخدمناها كنموذج ليس فيها سوى بلد نفطي واحد. وتواجه مجالات قصور ونقص في مختلف المجالات لكنها رغم ذلك حققت إرادة سياسية حكومية وشعبية من أجل التغيير.

السيناريو الثاني الخلطة السحرية أو نظرية الإقلاع غير المتوازن في التنمية

وذلك يعني انه من المستحيل أن تنتظر كل القوى المجتمعية حتى تتساوى مع بعضها في الخدمات المتاحة، بل يجب الدفع بالقوى القادرة مع توقع أن ذلك سيؤدي إلى اجتذاب البقية في النهاية.

فبعض القوى المجتمعية تستطيع أن تأخذ خط المبادرة في بعض الجوانب، لنقل أنهم مجموعة رجال الأعمال الناشئين والمتعلمين تعليماً خارجياً والذين ينتمون إلى أسر نافذة ويمثلون نخب جديدة تريد أن يكون لها موقعا منافسا في السوق اليمني للقوى التقليدية ولكن بطرق مغايرة. وهي قوى لن تمثل حالة من النمو الطفيلي على القطاع العام كما كان حادثا في بدايات نموها، ولن تمثل مواقع للتعرض للابتزاز الذي تقع فيه مؤسسات رأس المال القديمة التي اضطرت للدخول في السلطة ومواقعها المختلفة.

فالفرق هنا هو أن هذه القوى هي منبثقة عن بيوت تملك جزء من السلطة، وتحصل على حماية مجتمعية وسياسية وبالتالي اقتصادية. وهي تحتاج إلى قوانين تحميها والى دولة حديثة تمكنها من ممارسة عملها محليا وخارجيا، وبالتالي فإن لها مصلحة حقيقية في عملية النمو. أيضا، بعض قصص النجاح الإدارية التي تمثل نماذج يمكن إتباعها وتشجيع أمثالها في مواقع جديدة، كالنجاح في طريقة تنظيف صنعا الذي أدى إلى إتباع نمودجه في مدن أخرى ويجب تشجيعه ليكون سائدا في بقية المدن.

كذلك بعض المحافظات في ظل اللامركزية والحكم المحلي يمكن لها أن تمثل حالة نمو أفضل من غيرها، وفي هذه الحال يمكن التركيز على منجزاتها ليس فقط كنموذج بل أيضا كمصدر للنمو العام، يمكن لعدن كمدينة حرة وإب كمركز سياحة، والمدن الجديدة بالقرب من الحديد ولحج، والأنشطة التجارية في المكلا، أن تمثل مناطق جذب سكاني للعمل والسكن ووجود تجمعات سكانية تمتلك الخدمات المختلفة القادرة على جعلها تقلع في طريق التنمية.

وهذا يعني أن هذه المناطق هي التي تمتلك فرص تشارك الرأس المال المحلي مع رأس المال الخارجي في عمليات الاستثمار طويلة المدى. وسيكون هذا عاملا مؤثرا في اجتذاب السكان من المناطق المزدهمة سكانيا كتعز وإب في الأعمال ذات التأهيل المتوفر من هذه المناطق. وفي هذه الحال فسوف يعني ذلك استمرار بعض المناطق في حالة من الركود، وبعض المناطق الأخرى في حالة من الفشل قد تؤدي إلى استمرارها في البحث عن الرزق بطرق العنف والتقطع وحتى استحداث الحروب. بينما يلجأ بعض السكان إلى الجريمة والتهريب والمخدرات وغيرها من الطرق غير القانونية لاكتساب مواقع في المجتمع بالعنف أو التوجه نحو الإرهاب والتفجيرات والخطف.

وهذا يعني أيضا أن الاستقرار سيكون في حالة تهديد دائم، وأن الدولة ستتحول شيئا فشيئا إلى دولة بوليسية بالدرجة الأولى، لتجعل العنف محاصرا في المناطق الفقيرة والمحافظات المتناحرة فيما بينها.

كما سينتج عن ذلك تواجد مخيمات وعشوائيات لاجئين وهاربين من المناطق غير الآمنة، ليمثلوا حالة إعالة كبيرة ومواقع فقر وربما جريمة ودعارة وانتشار الأمراض الوبائية الخطيرة.

كما سيتجه السكان إلى الهجرة من الريف إلى مناطق العمل المتاحة، بسبب تزايد حالات الجفاف في الريف ولن يكون بمقدور بقية أفراد العائلة من البقاء في المناطق الريفية كما كان الحال عليه من قبل، بل سيتجهون مع الأفراد من الذكور العاملين إلى السكن في أحزمة المدن والعشوائيات حيث يخصص الإيجار ويمكن العيش في مساحات محدودة، إذا توفرت. في هذه الحال يجب أن يقوم هذا السيناريو بتوفير خدمات الصحة الإنجابية حيث صار السكان بما يضمن توفير المعلومات والخدمات لهؤلاء الناس الذين يرغبون فعلا في التحكم في عدد أفراد الأسرة كنتيجة طبيعية لصعوبات الحياة التي يعيشونها.

في إحدى عشر عام من الآن طبقا لهذا السيناريو، ستكون هناك حالات نجاح محدودة، وستنعم بعض المناطق بتوفر خدمات وتزايد نسبة النخبة المرفهة بما يقارب إيجاد طبقة من الأثرياء من الشريحة العليا للطبقة المتوسطة، بينما تزايد نسبة الفقر بين الغالبية من السكان وتخفض مساحة الشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة ليصبح الفارق بينها وبين الغالبية من الفقراء حدا شكليا بسيطا.

وسيعني هذا السيناريو أن اليمن لن تطور مقدرة تنظيمية عالية المستوى ولا مؤسسات دولة أكثر فعالية مما هو قائم اليوم، ذلك أنها ستكون مشغولة بالواجهة اليومية للمستجدات من ناحية، ومن ناحية ثانية لأن النمو غير المتوازن بين القطاعات سيؤدي إلى نمو متطرف لا يجمع بينه وبين أشكال النمو الأخرى أي خطوط مشتركة تجعله يتوحد في تشكيل بنية مؤسسية قوية ورائدة.

بشكل عام طبقا لهذا السيناريو والذي يبدو وكأنه ما يتم تنفيذه فعليا على أرض الواقع، ستكون اليمن بعد إحدى عشر عام من اليوم مختلفة في معدل نمو بعض مناطقها عن البعض الآخر، بنجاحات حقيقية في بعض الجوانب، ولكن وبشكل دائم مهددة بخطر الفشل في المناطق الأخرى، الأمر الذي سيؤدي إلى القضاء على مكتسبات النجاح حيثما تحققت.

ويمكن لهذا السيناريو أن يكون ناجحا لو تم التركيز على مشروع أو مشروعين عملاقين يمكن أن تجتذب خيال الناس وتوفر عمالة مكثفة. من هذه المشاريع فكرة مدينة النور التي تربط أفريقيا باليمن عبر جسر، ويمكن لها أن تمتص خمسة مليون فرصة عمل، مثل هذا المشروع قد يتمكن من اجتذاب رؤوس الأموال، والأيدي العاملة ويمثل على مدى خمسة عشر عام مجال امتصاص لكثير من مشكلات اليمن.

يمكن أيضا إعادة النظر في المشكلات البيئية والقنوات التكميلية المرتبطة بسد مأرب وتحويله إلى مشروع عملاق زراعي وسكني وتحديثي للمناطق البدوية والمجاورة للصحراء تصب فيه رؤوس الأموال، وتوجه إليه الأيدي العاملة الفلاحية والخدمية والتشغيلية. بعد حل مشكلات

الصراعات القبلية ومواجهة قضايا الثأر المعلقة هناك باتفاق قبلي دائم .
المهم أن يكون هناك تفكير خلاق بشيء ما يجتذب أحلام الناس ويخلق حلم للمستقبل .

السيناريو الثالث: عمل القليل والاعتماد على الخارج

ويقوم هذا السيناريو على أساس ما تم إعلانه في المراجعة النصفية للخطة الخمسية التي كانت مرسومة للفترة من 2006 وحتى 2011م والذي أعلنته الحكومة في لقاءها الأخير مع المانحين في اليمن ، كما يستند على مجموعة مبادرات يتم الحديث عنها بين الحين والآخر ثم لا تأخذ حقها في التنفيذ . وهو في محصلته كما سنرى من النقاط التي تم وضعها في الخطة نفسها هو مجرد استمرار للحال على ما هو والخضوع للضغوط الخارجية كلما اشتدت من أجل الإصلاح والسيطرة على الأوضاع السكانية والتنمية .
تحدد الخطة الهدف كما يلي :

1. تخفيض معدل النمو السكاني إلى 2.75 % في السنة بحلول عام 2010 .
2. ثم تقدم السياسات والإجراءات لتنفيذ الهدف بالنقاط التالية:
3. إدماج البعد السكاني في سياسات وبرامج التنمية .
4. بناء القدرات الوطنية في إدماج قضايا السكان والنوع الاجتماعي والنشء والشباب في خطط وبرامج التنمية وتقييمها ومتابعتها على كل المستويات الوطنية والمحلية والقطاعية .
5. تعزيز حقوق المرأة والشباب وتوفير احتياجاتهم من خلال زيادة الاستثمار في القطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم .
6. تطوير الأطر المؤسسية وتفعيل آليات التنسيق والتقييم والمتابعة للقضايا السكانية بأبعادها المختلفة .
7. تشجيع وسائل الاتصال والإعلام السكاني وتكثيف نشاطها لرفع الوعي بالقضايا السكانية والنوع الاجتماعي وإبراز دور الشباب والالتزام بها على جميع المستويات .
8. توسيع قاعدة الشراكة بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في المجال السكاني .
9. تطوير قواعد البيانات والمعلومات حول قضايا السكان والنوع الاجتماعي وربطها بالأهداف الوطنية وأهداف التنمية الألفية
وكما نرى في السياسات والإجراءات السبع تعميما وعدم دقة في تشخيص المشكلة بينما يمكن التوجه مباشرة إلى حلولها والمتمثلة في ثلاثة حلول مباشرة هي توصيل الفتيات في عموم الجمهورية إلى إنهاء التعليم الثانوي، وتوفير خدمات الصحة الإنجابية في عموم الجمهورية، ووضع التشريعات التي تحد من الزواج المبكر .
الأمر الذي يجعل القضية في أيدي منظمات المجتمع المدني وجهات الدعم الخارجي التي تكون في الغالب منظمات الأمم المتحدة أو دول مانحة غربية .
وفي هذا السيناريو نجد أن الناس كمواطنين سيستمر إبعادهم وابتعادهم من قبل النظام السائد ومن قبل المانحين الدوليين المساندين وسوف يؤدي إلى استمرار التزايد السكاني وتزايد الضغوط على الخدمات وبالتالي زيادة مطالبة المواطنين بالتغيير . وفي كل الأحوال ، وكما

هو واقع اليوم فإن الإصلاحات في بعض المناطق وبعض القطاعات في اليمن سوف تواجه صعوبة لان اليمنيين لن يقودوا عملية الإصلاح هذه بأنفسهم .

حتى أن الخطة الخمسية بدت وكأن أحدا لا يعلم عنها شيء و كأنها مشروع تم البدء فيه ثم نسيها الذين أعدوها . ويمكن أن ترينا الخطة المتعلقة بالسكان التي لم يخصص لها أموال ولا مشاريع واضحة ولا زيادة في موازنة وزارة الصحة والإسكان كدليل على أن النقاط المطروحة ليست إلا تكرار نقاط مماثلة سبق وضعها في الخطط الخمسية المتكررة . وأغلب المشاريع التي تم تنفيذها في شأن تنظيم الأسرة أو الصحة الإنجابية كانت مدعومة من دول غربية ، الأمر الذي جعلها تحمل صفة خارجية بالنسبة للناس وتوجد نوع من المقاومة الشعبية بدلا من الاستجابة نتيجة الشكوك المعتادة في النوايا الأجنبية تجاه قضية النساء أو تقليل عدد السكان .

وبشأن الدعم الخارجي الخليجي فكما هو مطروح عن رغبة بعض دول الخليج بإيجاد صناديق تقوم بها بتنفيذ المشاريع التي تقترحها لتأهيل اليمن لفقدان الثقة في قدرة الجهاز الإداري والمالي في اليمن على التنفيذ، فإن أوليات الصناديق الخليجية لن تكون متعلقة بالزيادة السكانية المستقبلية بل في أفضل الحالات يمكن أن تركز على استيعاب قطاعات السكان الشابة الباحثة عن عمل .

ولعدم ضمان أن تقوم مشاريعها بذلك، فالنتيجة، أن كثير من محاولات التغيير ستكون بالتأكيد غير ملبية ولا حتى ملائمة للاحتياج المحلي والواقع الاجتماعي، كما أنها لن تكون ذات استدامة سياسية، لأن القادة السياسيين المحليين لم يشتركوا في صناعتها ولن يحرصوا على استمراريتها في المستقبل .

واليمن التي ستخضع نفسها للضغوط الخارجية بحثا عن الدعم ستكون عام 2020 في الغالب موقعا للغليان، مع حالة من الفزع من عقد من الإصلاح الاقتصادي والسياسي الذي لا يؤدي إلى نتيجة . وبما أن الشعور بالفشل سيتنامى فإن الاقتصاد الفقير والسجل السياسي غير الناجح قد يؤدي إلى عصيان مدني يكون من شأنه تهديد بقية جوانب الاستقرار في البلاد، ويمكن حتى أن يهدد الدول المجاورة لها .

وستبقى بعض الدول الغربية مهتمة باليمن وربما تكون الصين هي الأكثر اهتماما فهي من ناحية لم تتأثر كثيرا بالأزمة الاقتصادية الدولية ومن ناحية ثانية يبدو تطلعها إلى المواقع التي كانت السيطرة الغربية متواجدة فيها من قبل واضحا .

أما الدول الغربية الأخرى فتستكون مقولة ظروفها المرتبطة بالأزمة الاقتصادية العالمية مبررا لعدم استمراريتها في دعم بلد لا تستطيع النجاح فيه . ولن تتمكن اليمن من ممارسة أي ضغوط على الدول الخليجية المجاورة ولا على الدول الغربية التي كانت تقليديا مساندة لها، لن تستطيع ذلك لأنها في حالة ضعف مستمرة، وتملك مقترحات محدودة للتغيير .

وبالتالي فلن تحصل على أولوية في أجندة الدول المانحة وسوف تترك لشأنها، كما سبق وأن صرح ويلفسون مدير البنك الدولي السابق .

وطبقا لهذا السيناريو فإن المؤسسات اليمنية ستظل ضعيفة . وبسبب أن قصص النجاح محدودة ومرتبطة ببعض المناطق أو الشرائح، فإن المالكين للرأسمال المحلي والقوى

الجديدة قد تتجه أكثر عما تفعله الآن، للاستثمار في مناطق أكثر أمناً لأموالها من اليمن، كما ليزيا والإمارات ومصر.

وبينما تتجه جموع الجوعى من الريف اليمني إلى حدود المدن الرئيسية وبالذات صنعاء وعدن والمكلا بحثاً عن ما يسد فاقتهم عن طريق العمل أو الجريمة أو الشحاذة وغيرها، تتجه جموع القادرين إلى الهجرة بأموالها خارج اليمن. وستكون دول الخليج متاحة للعقول والكفاءات اليمنية فقط من هؤلاء المهاجرين حيث لن تتاح فرص العمل للفقراء من الذين يملكون فقط قوة عملهم اليدوية.

ولن يكون غريباً أن يتزايد خلال العشر سنوات القادمة هذا المد من رغبات الانفلات من السلطة المركزية واللجوء إلى إعلان حالات من الانقسام عن الدولة الأم. هذا السيناريو يعني أن اليمن لن تتجه إلى طريق يجعل حالها أحسن، بل أنها من خلال الخضوع للدعم الخارجي لن تحصل سوى على حال أسوأ من الحال التي هي واقعة فيه اليوم.

العنصر الهام في هذا السيناريو هو أن سعي اليمن من أجل السيطرة على الوضع بحيث لا تصل إلى هذه الحالة ليس مستحيلاً، وإن كان صعباً. لكن القضية الملحة هي أن السير في مرحلة التجريب لقوى خارجية عن هذا الواقع وتملك المال فقط سيعنى أن اليمن لن يكون لها محركات قوى في أجندتها لعام 2020م أفضل مما هو موجود اليوم.

وكتيجة فإن الفشل، والفرز العام، والإحباط، والشعور السائد بان هذه الحال ثابتة ومستديمة سوف يستقر في النفوس من أقصى البلاد إلى أقصاها. ومع قوى شابة تتزايد عددياً كل يوم وتتزايد احتياجاتها وتسد في وجهها الأبواب، فإن العشر سنوات القادمة بهذا السيناريو تتجه نحو تحول البلاد إلى حالة من المرض المزمن، الذي تعالجه الدول المجاورة بين الحين والآخر بمعونات من القمح و مواد التغذية، للاستمرار في حالة البقاء. وستعود معدلات الزيادة السكانية إلى التضاعف، لأن الناس في حالة الفقر المدقع يزداد توجههم نحو الإنجاب كنوع من الحفاظ الغريزي على البقاء.

الخاتمة

الكيفية التي سيكون عليها المشهد السياسي والسكاني لليمن عام 2020م، تعتمد بدرجة عالية على علاقات التفاعل بين الاتجاهات السياسية القائمة والقوى السياسية الجديدة المقبلة، والعوامل الديموغرافية ذات الأثر الهام على المستقبل.

توجد معلومات كافية عن هذه العوامل، فمن الواضح أن اليمن تواجه مشكلات جدية، ولا توجد لأي منها حلول سهلة. ومن المعقول أن نتوقع صراعات وتجاذبات محتملة في العقد القادم. وفي نفس الوقت، فإن عملية الوحدة والديمقراطية حتى مع سوء الاستخدام وأخطاء التطبيق تمثل حدثاً خاصاً باليمن يجعل توفر الإمكانيات للتغيير قائمة. ولكن توفر الإمكانيات للتغيير ليست ضمانات لاحتمالات التغيير فعلاً.

خلاصة النقاش

بالنسبة للسيناريو الأول من يقرأه يشعر أننا نعيشه وأما السيناريو الثالث فيشعرنا أننا ذاهبون إليه إذا لم نعمل من الآن .
المشكلة أننا بدأنا بالفعل ولكنها بداية ضعيفة جداً ويمكن في أي وقت تنتقل إلى السيناريو الثالث . .
من خلال الورقة وتأكيدا على قضية التعليم ، فإن عدم اهتمامنا جدياً بالتعليم ، سيؤدي بنا إلى مخارج أكثر سوءاً .
أن الصحة الإيجابية وما يطرح من أنها قضية تخص النساء ، أنها ليست قضية المرأة أبداً ، وسوف نخسر لو جعلناها قضية المرأة مهما تكلمنا من قضية الصحة الإيجابية وتنظيم الأسرة . . سنجد أنها تخص الزوجين المرأة والرجل .
أننا مهما عملنا على توعية النساء نجد أنهن دائماً يأخذن رأي أزواجهن ولا يتخذن القرار من تلقاء أنفسهن . . . ولا بد من أن ترافق التوعية وجود خدمة سهلة ، والتوعية بدون هذه الخدمة لن تجدي نفعاً .

الحكم المحلي في إطار المجتمع والدولة في اليمن إشكالاته ومآله

إعداد

د. محمد محسن الظاهري

قسم العلوم السياسية - جامعة صنعاء

إن العرب «... متنافسون في الرياسة، وقل أن يُسلم أحد منهم الأمر لغيره ولو كان أباه أو أخاه أو كبير عشيرته، إلا في الأقل... فيفسد العمران وينتقض».

العلامة ابن خلدون

تسعى هذه الورقة البحثية إلى دراسة الحكم المحلي في اليمن في إطار علاقة المجتمع بالدولة، ووفقاً لخصوصية الدولة اليمنية ونظامها السياسي.

نتناول الحكم المحلي في اليمن عبر جزأين:

الجزء الأول: ويتضمن توصيف الواقع الراهن بدءاً بتوضيح البيئة المجتمعية للحكم المحلي، وخصوصية مفهوم الدولة اليمنية، مروراً بتبيان اليمن بين توحيد الجغرافيا وتأزيم المجتمع والدولة، وانتهاءً بتوضيح أزمة النظام السياسي اليمني وإشكالية ضعف المجتمع والدولة والحاكم معاً.

الجزء الثاني: ويشمل المشاهد (السيناريوهات) باعتبارها مجموعة من الاحتمالات المتوقع أو الممكن تحققها، يفترضها الباحث كامتداد لتطورات الظاهرة أو الأزمة ومآلها المستقبلي حيث تم استشراف الحكم المحلي في اليمن عبر وضع ثلاثة مشاهد (سيناريوهات) كالتالي:

– المشهد الأول (امتداد للوضع الراهن): قمع التنوع وتسييسه في ثنائيات مُستقطبه ونزاعية (تدني أداء السلطة المركزية وشخصتها).

– المشهد الثاني (المشهد الكارثة): العودة إلى التشظير والتجزئة فيتم تجزئة الموحد وتشظيره (الانفصال واليمننة).

– المشهد الثالث (المشهد المنقذ): الاعتراف بالتنوع في إطار الوحدة والحفاظ على الهوية اليمنية العامة المسيجة بالمواطنة (الأخذ بالحكم المحلي الفاعل).

الجزء الأول

توصيف الواقع اليمني الراهن

أولاً: الحكم المحلي في إطار المجتمع والدولة

إن الحديث عن الحكم المحلي هو في جوهره حديث عن طبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة؛ فثمة قاعدة منهجية تؤكد على ضرورة ربط الجزئية موضع التحليل والتفسير بالسياق العام الذي تقع في إطاره هذه الجزئية، والمتمثلة هنا بالحكم المحلي والذي يتم تناوله في إطار أوسع هو علاقة المجتمع بالدولة وفقاً للتقسيم التالي:

1. البيئة المجتمعية للحكم المحلي

تعيش اليمن مجتمعاً ودولة، حالة من التوتر الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي وبالتالي فإن الأحداث غير المرغوبة التي تعاني منها اليمن ما هي إلا أعراض وأمراض أو تحديات مزمنة يواجهها الجسد اليمني، سواء على المستوى الاجتماعي والاقتصادي أو على المستوى الثقافي والسياسي.

فعلى المستوى الاجتماعي، يلاحظ افتقار اليمن للحراك الاجتماعي؛ فثمة تخلخل اجتماعي، أظهر أسوأ ما في المؤسسات والقوى الاجتماعية سواء كانت تقليدية (كالقبيلة) أو حديثة (كالحزب). إذ يمكن توصيف المرحلة التي تعيشها اليمن بأنها مرحلة تعانق فيها أسوأ ما في القديم مع متخلف الحديث، بمعنى أدق أسوأ ما في القبيلة وأسوأ ما في الحزبية. فعلى سبيل المثال: القبيلة كبنية تقليدية لم يظهر منها سوى سلبياتها؛ كحضور ثقافة الثأر، وانتشارها في اليمن قراها وحواضرها، وكذا استسهال استخدام السلاح. أما على المستوى الحزبي، فإن اختزال مفهوم الحزبية في السعي للبقاء في الحكم أطول فترة ممكنة بالنسبة للحزب الحاكم وتشبته بالحكم والعض عليه بالنواجذ وأحياناً بالبنادق. كما أن كثيراً من أحزاب المعارضة قد اختزلت وظائفها في محاولة السطو على السلطة، وعلى الوظيفة السياسية، ونسيت أو تناست بقية الوظائف المجتمعية والتثقيفية الأخرى. أما على المستوى الاقتصادي فإن ضعف الاقتصاد اليمني وهشاشته وتعاقبه مع الفساد قد نتج عنه ازدياد الفقراء، وارتفاع معدل البطالة، والارتفاع المستمر للأسعار (التضخم). وبالتالي غدا الحرمان الاقتصادي من أهم سمات حياة كثير من اليمنيين! وهذا نجم عنه قيام الاحتجاجات والاعتصامات، ومطالبة غالبية اليمنيين الحصول على حقوقهم وتحسين معيشتهم، وتوفير حد أدنى من الحياة الكريمة والشريفة.

أما التحدي الثقافي، فيتمثل في تشبع الحكومات المتعاقبة بثقافة إزاحة المسؤولية عن كاهلها، وتحميلها الآخر، سواء كان هذا الآخر المعارضة السياسية أو مؤامرات الخارج! ويعد من سمات الثقافة السياسية اليمنية السائدة، ثقافة تبرير السيئ بالأسوأ إذ يلاحظ أن النخبة الحاكمة كثيراً ما تبرر استمرار سوء الأوضاع الحالية بأنها رغم سوءها ما زالت أفضل من أيام حكم الإمام قبل قيام ثورة سبتمبر اليمنية عام 1962م، أما أخطر سمات الثقافة السياسية السائدة في اليمن فإنها تتمثل في أن النخبة الحاكمة تتملكها ثقافة الاصطفاء السياسي والعصمة السياسية؛ فالحاكمون يعتقدون أنهم ملائكة على الأرض اليمنية، لا يخطئون فهم معصومون وغالباً ما يتحدثون عن منجزاتهم التي هي في حقيقتها أعمال عادية مرتبطة بحد أدنى مما ينبغي أن تقوم به الحكومة المركزية (أي حكومة). فالإشكالية في اليمن، وربما في الوطن العربي، أن الحكام يهونون من أخطائهم ويهولون من أخطاء المعارضة، وكذلك تفعل المعارضة. فالعقل السياسي اليمني مازال مشعباً بثقافة التهويل والتهوين!

أما التحدي السياسي، فيتمثل في: الضعف المؤسسي، وشخصانية السلطة السياسية. صحيح أن ثمة مؤسسات، ولكنها تحضر في شكلها ومبناها، وتغيب في جوهرها ومعناها. والأخطر أن كثير من الممارسين السياسيين اليمنيين يكرهون المؤسسية ويركضون للشخصانية في صناعة القرار وإدارة شؤون المجتمع والدولة، ومما يزيد الطن بلة أن ثمة ميل لدى النخبة الحاكمة لإصدار النصوص (المبادرات) بدلا عن محاسبة اللصوص!

2. خصوصية مفهوم الدولة اليمنية وسمة نظامها السياسي:

إن خصوصية الدولة اليمنية تتمثل في نشأتها، وطبيعة نظامها السياسي، فهي ذات نشأة

قبلية تحكيمية، أما نظامها السياسي فإنه يتسم بالثنائية، حيث تحتضن الدولة اليمنية نظامين سياسيين متجاورين ومتفاعلين معاً، هما النظام (الرسمي التحكيمي)، والنظام السياسي القبلي.

أ. النظام السياسي (الرسمي/ التحكيمي) في اليمن

إن المقصود، هنا، بلفظتي «رسمي» و«تحكيمي» الواردتين في وسم النظام السياسي اليمني، أن النظام «رسمي» أي أن من يترأس النظام السياسي في اليمن، هي السلطة الحاكمة العليا في الدولة. ومن ثم هي السلطة «الرسمية» العليا التي تتولى رئاسة الدولة اليمنية. وهذا النظام السياسي يوسم بأنه «رسمي»؛ لأن من يتسنمه يُعد مفوضاً «رسمياً» في تسيير أمور المجتمع والدولة، مستنداً في ذلك إلى الدستور والقوانين المعلنة والمعمول بها في الدولة اليمنية، كما أن هذه السلطة الحاكمة تملك «رسمياً» حق احتكار استخدام القوة في الدولة اليمنية، وتترأس المؤسسة العسكرية، إضافة إلى امتلاكها حق صنع القرار السياسي، وتوزيع جميع الوظائف والمناصب في اليمن.

كما أن هذه السلطة الحاكمة (رئيس الدولة) لا تعتمد بالضرورة في وصولها إلى سدة الحكم وتسنمها رئاسة الدولة اليمنية، على النظام القبلي، أو الركون إلى قبيلة ما «دائماً»، بل قد توجد آليات أخرى متعددة تساعد على «القفز» إلى قمة الهرم السياسي اليمني، ومن هذه الآليات: المؤسسة العسكرية، والتنظيم السياسي، أو العامل الخارجي. أما لفظ «تحكيمي» الواردة، أيضاً، في مُسمى النظام السياسي اليمني ووسمه بأنه «تحكيمي» فتؤكد، هنا، على حضور «العامل القبلي» ودوره في إيصال من سيتولى رئاسة الدولة اليمنية، ودعمه لمن يتولى النظام السياسي «الرسمي»، وفقاً لثقافة التحكيم القبلي، ومن ثم المجتمعي.

ومن شواهد وجود النظام السياسي (الرسمي التحكيمي) ومؤشراته: تمايز مفهوم النظام السياسي الرسمي التحكيمي عن مفهوم (الحكم القبلي) فالنظام القبلي يركز على العصبية القبلية (بالمفهوم الخلدوني)، ويركن إلى خصوصية مفهوم القبيلة اليمنية التي هي سياسية بحكم التعريف.

كما أن ترؤس الدولة اليمنية هو غالباً من نصيب جهات أو أشخاص من خارج شريحة شيوخ القبائل، وأحياناً من خارج اليمن، وإن كان لبعض القبائل اليمنية (المتصارعة والمتوازنة) دور في وصول بعض هؤلاء الرؤساء ودعمهم، وربما إسقاطهم. إضافة إلى استناد كثير من النخب الحاكمة اليمنية (وخاصة أعضاء الحكومات اليمنية المتعاقبة) وركونها في تجنيدتها، وتقلد مناصبها السياسية إلى أسس ومعايير غير قبلية، كالركون إلى الرضاء الشخصي للحاكم (أو المحكم) ومدى ثقته في عضو النخبة المعين، أو إلى العامل المناطقي، أو الحزبي، أو إلى المؤسسة العسكرية. وللتدليل على هذا الاستنتاج يلاحظ أن رئيس الدولة الحالي ينتمي اجتماعياً إلى شريحة الفلاحين أما وظيفياً فينتهي إلى المؤسسة العسكرية اليمنية.

أما رؤساء الوزارات المتعاقبة، فهم إما من أبناء القضاة، أو السادة (الهاشميين) أو من العمال.

كما أن أول حكومة شكلت عقب أول انتخابات برلمانية يمنية أجريت في ظل التعددية السياسية والحزبية عام 1993م لم تضم سوى خمسة وزراء ينتمون (اجتماعياً) إلى شريحة شيوخ القبائل، كما أن واحداً منهم فقط يمكن الاطمئنان إلى أن انضمامه إلى الوزارة بسبب ثقله القبلي، أما الأربعة الوزراء الآخرين فقد استوزروا لأسباب أخرى غير قبلية (حزبية، مناطقية، ثقة الحاكم والمحكم بهم). كما أنهم، قبلها، ينتمون إلى مناطق ضعف فيها التماسك والتضامن القبلي. بل يلاحظ أن التعديل الوزاري الصادر بتاريخ (2006/2/11) قد استند إلى عوامل أخرى غير قبلية، إذ كان العامل المناطقي (الجهوي أو الجغرافي) حاضراً، إضافة إلى عامل الثقة، أو الانتماء الحزبي، أما العامل القبلي فيبدو أنه بدأ يتوارى خاصة في تشكيل الوزارات المتعاقبة.

ب. النظام السياسي القبلي

بداية يمكن التقرير أن القبيلة اليمنية، وكذا العربية، تمثل مفهوماً سياسياً؛ فالمجتمع السياسي العربي، في غالبيته، كان وما زال مرتبطاً بشكل رئيسي بالعائلة أو العشيرة أو العصبية أو القبيلة، وهذا ما أكده ابن خلدون، حيث يرى «أن تهديد الدولة وتأسيسها... إنما يكون بالعصبية» كما «... أن الغاية التي تجري إليها العصبية هي الملك». فالمجتمع العربي المعاصر ما زال تنقاسمه العصبيات، كما أن بعض المفاهيم والقيم القبلية ما تزال مؤطرة ومؤثرة لكثير من مواقف الإنسان العربي وأنماط سلوكه.

إن القبيلة اليمنية تمثل أحد مفاهيم القبيلة السياسية؛ فهي بحكم التعريف تشكل مفهوماً سياسياً، حيث تجمع بعضاً من سمات الحزب السياسي وبعضاً من سمات جماعات المصلحة أو الضغط. فالقبيلة اليمنية تسعى للوصول إلى السلطة، وتشارك في صنع القرار السياسي اليمني بشكل مباشر (وهذه إحدى سمات الحزب السياسي). هي كذلك تسعى للتأثير في صنع القرارات السياسية، بما يحقق مصالحها (وهذه من سمات جماعات المصلحة أو جماعات الضغط). إن القبيلة اليمنية سياسية الجذور بحكم تطورها التاريخي، فالقبيلة اليمنية، تاريخياً، كانت تتحول إلى دولة قوية أو إلى مملكة بزعامة القبيلة القوية (الغالبة). أما في التاريخ اليمني الحديث والمعاصر فقد مارس، وما زال يمارس، زعماء (شيوخ القبائل مهام سياسية عديدة؛ حيث شاركوا في الحكومات والمجالس النيابية المتعاقبة، كما أن أحد أبرز الشيوخ القبليين (الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، رحمة الله) قد ترأس ثلاثة مجالس نيابية، إضافة إلى ترؤسه (حتى مماته) لحزب (التجمع اليمني للإصلاح).

ثانياً: اليمن بين توحيد الجغرافيا وتآزيم المجتمع والدولة

1. توحيد شطري اليمن الواحد (الجمهورية اليمنية)

رغم وحدانية اليمن أرضاً وشعباً، إلا أنها شطرت إلى يمينين (شمالي وجنوبي)، وحكمتها نخبتان، وسلطتان سياسيتان متباينتان (أيديولوجياً وسياسياً)؛ ولذا فقد عرفت اليمن بشطريها حروباً عدة كانت آخرها وأخطرها حربي عامي 1972 و1979م.

وعلى الرغم من اقتران قيام دولة الوحدة التي أعلنت في 22 مايو 1990م بالتوجه نحو الديمقراطية والتعددية السياسية، إلا أن الخبرة السياسية اليمنية الشطرية قد أثبتت أن الحكام الشطريين كثيراً ما أجلوا الديمقراطية وغيبوا تحت شعار، بل زعم، تحقيق الوحدة اليمنية أولاً، وهم في الحقيقة المستفيدون وحدهم من دون الشعب فلا الديمقراطية مورست ولا الوحدة تحققت، حتى جاءت «اللحظة الوجودية» التي تحولت بفعل متغيرات عديدة إلى «حالة وحدوية».

وعلى الرغم من تباين النظامين السياسيين في كلا الشطرين، إلا أن حضور إرادة سياسية وحدوية في كلا الشطرين، إضافة إلى متغيرات أخرى محلية ودولية، قد دفعت باتجاه صدور قرار إعادة تحقيق الوحدة اليمنية في 1990/5/22م.

ورغم استناد القرار الوجودي إلى إرادة سياسية لا تخطئها العين، فإن ثمة عوامل عدة ساعدت على نجاح هذا القرار الوجودي وترسيخه، من هذه العوامل:

• وجود هوية يمنية عامة مشتركة، فبالرغم من أن اليمن بلد القبائل والعصبيات الكثيرة، إلا أنها تتمتع بهوية حضارية واحدة؛ حيث يُجمع اليمنيون بشتى انتماءاتهم القبلية والسياسية والمذهبية على هوية حضارية مشتركة هي «الهوية اليمنية» في إطار هوية أوسع وأعم هي الهوية العربية الإسلامية.

• وحدوية الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية، ووعيها بوجود شعب يمني واحد.

• إن تشطير اليمن وتجزئتها أرضاً وشعباً كان تشطيراً أو تجزئةً مبالغ فيها، بمعنى «تشطير الشطر» أو «تجزئة الجزء» لدرجة جعلت اليمن يبدو وكأنه استثناء غير طبيعي، في وعي اليمنيين وإدراكهم على الأقل، ولا ينسجم وقانون التجزئة المعمول به في «الدويلات القطرية» للوطن العربي؛ وهذا كما يبدو ساعد اليمنيين إلى جانب المتغيرات الدولية. على أن يرفضوا ثقافة التجزئة، أي الثقافة القطرية، التي لقيت قبولاً واضحاً لدى بعض الأقطار العربية، بل تجاوزاً لدى بعض الأنظمة العربية الأخرى، وخاصة الغنية منها.

2. إشكالية تازيم المجتمع والدولة

أ. جذور الأزمة وأبعادها

تعاني اليمن من أزمة سياسية ومجتمعية شاملة ومركبة ليس على مستوى النظام السياسي فحسب، بل وعلى مستوى العلاقة بين المجتمع والدولة؛ لأسباب عدة من أهمها: افتقار التوجه الرسمي لمصادقية الأخذ بجوهر قيم النموذج الديمقراطي، والسعي لتشيويه والتحايل عليه، والاكتفاء بنقل الشكل دون الجوهر والمبنى دون المعنى. فبالرغم من محاكاة اليمنيين للخارج وتحكيمه، إلا أنهم فشلوا في نقل النموذج الديمقراطي الليبرالي الغربي وتبيئته واستنباته في بيئة يمنية طاردة لكثير من قيمه، كما أنهم عجزوا عن الحفاظ على كثير من القيم اليمنية الإيجابية.

مما نجم عن ذلك ضعف كل من المجتمع والدولة، وضعف الحاكم السياسي اليمني الذي كان قوياً، بسبب إضعاف ركائز كل من المجتمع والدولة اليمنية.

وهكذا يبدو أن اليمنيين نجحوا في إعادة توحيد وطنهم اليمن الواحد الموحد، ولكنهم لم يكونوا جادين وغير مهيين للتوجه نحو الديمقراطية والتعددية السياسية مما أدى إلى

استمرار الأزمات المجتمعية وتفاقمها .
إن الأزمة التي تعاني منها اليمن أكثر تعقيداً وتركيباً . إنها أزمة مجتمعية شاملة ، ذات أبعاد سياسية ، واجتماعية واقتصادية ، وثقافية وأمنية .

ب. إشكالية أزمة النظام السياسي لدولة الوحدة

يعاني النظام السياسي اليمني أزمات عدة بدءاً بأزمة تكامل وطني ، وأزمة تغلغل ، ومروراً بأزمته شرعية ومشاركة ، وانتهاءً بأزمة توزيع وتدني قدراته الاستخراجية والاستجابية .

– أزمة تكامل وطني (أزمة هوية)

يقال إن مجتمعاً ما ، يعاني من أزمة تكامل وطني وأزمة هوية عندما تكون انتماءات أفراده وولاءاتهم متجه نحو كيان محلي محدود ، أدنى من الوطن والدولة (كالولاء للقبيلة ، الطائفة القوية ، السلالة ، المنطقة) .

على الرغم من أن اليمن عبر تاريخها السياسي الطويل قد عرفت ظاهرتي التوحد والتجزؤ . فإن قيام دولة الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990م قد أعلن دخول اليمن عصر الدولة الموحدة . ولكن الأحداث الأخيرة التي عاشتها اليمن بدءاً من عام 1994م وحتى الآن ، تجعلنا ننبه إلى خطورة دخول اليمن أزمة تكامل وطني ، وربما أزمة هوية .

صحيح أننا أثبتنا في بعض دراساتنا ، أنه رغم أن اليمن بلد القبائل والعصبيات الكثيرة ، إلا أنها تتمتع بهوية حضارية واحدة ، حيث يُجمع اليمنيون بشتى انتماءاتهم القبلية والمذهبية على هوية حضارية مشتركة هي ”الهوية اليمنية” في إطار هوية أوسع وأعم هي الهوية العربية الإسلامية .

إلا أن ما يحدث في المحافظات الجنوبية من اليمن الموحد ينذر بحضور أزمة تكامل وطني . حيث ظهرت شعارات ومفاهيم في غير صالح الوحدة اليمنية ، مثل ترديد مقولات ومفاهيم مثل ”المسألة الجنوبية» ، و «دولة الجنوب العربي» ، وكذلك مفهوم «القضية الجنوبية» بدلا من أن تكون " القضية الوطنية " .

والخشية هنا ، أن يتحول ما يحدث في المحافظات الجنوبية من قضية مطلبيه إلى أزمة هوية وتكامل وطني .

صحيح أن النخبة الحاكمة قد استنزفت شرعية الوحدة دون الانتقال إلى شرعية الإنجاز وفعالية الأداء ، ولكن من الصحيح أيضاً أن القضية ليست قضية جنوبية أو قضية شمالية ، بل إن القضية تتمثل في غياب كثير من الحقوق وانتهاك الحريات في غالبية المحافظات الجنوبية والشمالية على حد سواء .

ورغم أنني أتفهم ما يعانيه بعض أخوتي في المحافظات الجنوبية عندما يرفعون بعض الشعارات ، لكنهم يقدمون للنخبة الحاكمة الحجة لاستخدام وسائل القهر والبطش ، وظلم الوحدة اليمنية ، فالوحدة اليمنية براء من تدني أداء النخبة الحاكمة .

وفي هذا السياق ، ينبغي التنبيه والتحذير معاً إلى أن اليمن قد عرفت عبر تاريخها الوسيط

والحديث ما عُرف بالدويلات أو الكيانات السياسية المتزامنة والمتعاقبة، حيث زادت على اثنتي عشرة كياناً (خلال الفترة من عام 821م إلى ما قبل سبتمبر 1962م).

إن الأحداث الراهنة تومئ إلى فشل النخبة الحاكمة في الحفاظ على الوحدة، وترسيخ مفهوم الوحدة من خلال التعدد، فلا يكفي أن يكون نائب رئيس الجمهورية من محافظة جنوبية ما، أو رئيس الوزراء من محافظة جنوبية أخرى. فليتم تمثيل هذه المحافظات كبقية المحافظات اليمنية شمالها وجنوبها، ولكن في إطار ما يمكن تسميته بـ"التمثيل في إطار الأكفاء"، بحيث يتم تمثيل المناطق جغرافياً ولكن في إطار الكفاءة وقوة الشخصية والنزاهة وحضور الإرادة، وليس في إطار تقديم الثقة على الكفاءة كما يحدث الآن، أو قبول الكفاء حسبه لكفاءته؛ ثمناً لبقائه في منصبه الرسمي لأطول فترة ممكنة!

كما يتعين التذكير هنا، إلى أنه عندما تغيب عدالة الدولة وسيادة القانون والمواطنة المتساوية يحضر الانتماء إلى ما قبل الدولة، ويتم تهديد التكامل القومي والهوية الوطنية.

- أزمة تغلغل (عدم تكامل إقليمي)

يقال إن نظاماً سياسياً ما يعاني من أزمة تغلغل أو عدم تكامل إقليمي عندما تعجز السلطة المركزية عن فرض سيطرتها وسياساتها في إطار الدستور والقانون، على كامل إقليم الدولة أو عدم قدرتها على التغلغل والوصول إلى كافة مكونات المجتمع وقطاعاته.

على الرغم من أن حرب أو أحداث صعده تعد بمثابة أحداث كاشفة لعدة أزمات يعاني منها النظام السياسي؛ إلا أن هذه الأحداث شاهدة على وجود أزمة تغلغل. إذ يلاحظ عدم قدرة الحكومة اليمنية على التغلغل والوصول إلى جميع أنحاء إقليم الدولة اليمنية (مهما قيل حول صعوبة التضاريس ووعورة جبال منطقة صعده). فهي هو اعتراف رسمي (حكومي) عبر وزير الداخلية السابق بأن (حسين بدر الدين الحوثي) قد استطاع ممارسة نشاطات غير دستورية منذ العام 1997م وحتى عام 2004م، فيها منع المواطنين عن أداء الزكاة لأجهزة الدولة، والقيام بشراء أسلحة، وانتشار مليشيات مسلحة.

ورغم سعادتنا بإعلان وقف إطلاق النار في محافظة صعده ووقف نزيف الدم اليمني وهدر الإمكانات إلا أن ما يحز في النفس أن الحكومة اليمنية ما يزال أسلوبها في تعاملها مع الأزمات اليمنية، أقرب إلى استخدام أسلوب المهدئات والمسكنات بدلاً من تبنيها لاستراتيجيات حل الأزمات اليمنية المتكاثرة.

- أزمة شرعية

العجز عن الانتقال من شرعية الوحدة إلى شرعية الانجاز والإشباع والأداء!

- إن اتساع الوطن اليمني عقب توحيد يعد من أهم مصادر شرعية السلطة الحاكمة القائمة. ومن ثم فإن كلفة محاولة تهيمش النهج الديمقراطي أو تغييره قد يؤدي على المدى المتوسط والطويل إلى تمزيق الوطن وتشطيره، وهذا يفترض إلا يقبل به الحاكم الذي يعتبر الحفاظ على الوحدة من أهم المنجزات التاريخية لحكمه.
- يلاحظ أن الوحدة اليمنية تعد بمثابة «المتكأ» الذي تستند إليه الديمقراطية اليمنية، إذ

غدت هذه الوحدة من أهم مصادر شرعية النظام السياسي اليمني، بل يمكن القول أن شرعية الوحدة قد حجت شرعية الإنجاز التي يفترض أن تستند إليها الحكومة اليمنية.

إن من أهم مواطن ضعف التجربة الديمقراطية في اليمن أن اليمنيين يصفون الحدث أو المنجز دون السعي لجني ثماره! فقد أعاد اليمنيون توحيد وطنهم الواحد، وأعلنوا التوجه نحو التعددية السياسية والحزبية وأجروا انتخابات نيابية ورئاسية ومحلية، ولكنهم اقتتلوا عام 1994م، وكذلك عرفت صعده حروب خمسة منذ عام 2004 وحتى الآن. وهكذا يلاحظ أن اليمنيين يصنعون أحداثاً ويوجدون من المؤسسات والآليات الحديثة، ولكنها لا تؤتي أكلها ولا يجني اليمنيون ثمارها.

• إشكالية استنزاف شرعية الوحدة دون الانتقال إلى شرعية الإنجاز وفاعلية الأداء على الرغم من ارتباط إعلان التوجه نحو الديمقراطية والتعددية السياسية بإعادة تحقيق الوحدة، واستنتاجنا بأن هذه الوحدة كانت بمثابة «كاريزما» الشعب اليمني وشخصيته الملهمه، إلا أنه يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

– إذا كان ضمن ما يحسب للرئيس على عبدالله صالح (ومعه كل الودويون من أبناء الشعب اليمني وقواه الاجتماعية والسياسية) على دولة الوحدة إبان أزمة الانفصال، إلا أن المتتبع للواقع اليمني يلحظ أن النظام السياسي لدولة الوحدة قد انكأ كثيراً على شرعية الوحدة بحيث جعل من الوحدة اليمنية بمثابة المعين في توليد قدرته الرمزية، دون السعي الجاد لتعظيم بقية قدراته ووظائفه.

– كما يبدو أن الحكومة اليمنية قد أكتفت إلى حد «الزهد» بالركون إلى شرعية هذه «الوحدة الكاريزما» دون الالتفات إلى ضرورة الانتقال من شرعية الوحدة إلى شرعية الإنجاز والإشباع وفاعلية الأداء.

– أزمة مشاركة وأزمة وعي سياسي رغم حضور الانتخابات على الرغم من أن الجذور التاريخية للمشاركة السياسية في اليمن تعود إلى التاريخ القديم، حيث يذهب كثيرٌ من الباحثين إلى أن اليمنيين قد عرفوا نوعاً من المشاركة السياسية عبر المجالس النيابية التي كانت بمثابة مجالس استشارية للدولة، مكونة من ممثلي المدن ورؤساء القبائل وكانت هذه المجالس تسمى بـ«المزواد» أو «المسود»؛ إلا أن النظام السياسي اليمني الحالي يعاني من أزمة مشاركة سياسية. فبالرغم من معرفة اليمن لثلاث دورات انتخابية برلمانية، ودورتين انتخابيتين رئاسيتين، وكذلك دورتين انتخابيتين للمجالس المحلية؛ إلا أنه يمكن القول أن ثمة أزمة مشاركة يعاني منها النظام السياسي اليمني، بل وأزمة وعي سياسي رغم حضور الانتخابات.

صحيح أن كثيراً من اليمنيين يذهبون إلى صناديق الاقتراع ويشاركون في الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات، وهذا قد يبدو مؤشراً على أن اليمني يشارك سياسياً عبر الانتخابات، حيث تعد الانتخابات من أهم مؤشرات المشاركة السياسية وشواهد وجودها. وكما أنها من أهم وسائل تداول السلطة وتناوبها سلمياً في إطار المجتمع والدولة.

إضافة إلى أن الانتخابات العامة لا تقتصر على القوانين والإجراءات المنظمة لها فحسب، بل هي عملية اجتماعية، وسياسية، وثقافية تتأثر بإطارها المجتمعي العام. إلا أن من الصحيح أيضاً أن ثمة إشكالية في هذا السياق، حيث أن الناخب اليمني يشارك في الانتخابات اليمنية ليس على أساس المفاضلة بين البرامج السياسية والانتخابية للأحزاب، ووفقاً للاختيار الرشيد بل وفقاً لثقافة (داعي القبيلة) أو تلبية لمصلحه شخصية أو مناطقية، أو رغبة في الحصول على المال السياسي أو خوفاً من الترهيب، بل يبدو أن كثيراً من الناخبين اليمنيين ما زالوا أسرى لمقولة «سيف الحاكم وذهبه».

وبالتالي فإن المحصلة النهائية لهذه الانتخابات (سواء كانت برلمانية أو رئاسية أو محلية) العجز عن تحقيق أهدافها المعلنة، إذ عجزت من إدارة الصراع السياسي سلمياً، وفشلت في تفعيل مبدأ تداول السلطة وتناوبها سلمياً! حيث ما تزال اليمن تعاني من أزمات عدم الاستقرار السياسي وانتشار الحروب والصراعات غير السلمية.

فالأصل في وجود الانتخابات والمؤسسات الحديثة قيامها بتلطيف حدة الصراعات السياسية الناجمة عن تعارض المصالح، والسعي للحد من تفاقمها، إلا أن المتتبع للتجارب الانتخابية اليمنية يدرك أنها ما تزال عاجزة من تخفيف معاناة غالبية أبناء الشعب اليمني الذي يطحنه الفقر والغلاء والبطالة!

وهكذا فإن هذه الانتخابات لا تأتي أكلها، وهي أقرب للتعبئة السياسية منها إلى المشاركة السياسية.

ويبدو أن هذا الوضع ناجم عما استنتجناه في إحدى دراستنا السابقة، من أن الديمقراطية في اليمن ليبرالية الآليات والوسائل، ويمنية الثقافة والقيم؛ حيث اكتفى اليمنيون باستيراد المبنى الديمقراطي الليبرالي الغربي، بينما بقي المعنى اليمني المحتوى والممارسة، إذ ما انفك يصطبغ بالإطار المجتمعي العام.

ثالثاً: مجالس محلية مُنتخبة لا تلد مشاركة شعبية فاعلة بل حروباً وأزمات متعددة!

على الرغم من أن النصوص الدستورية والقانونية في اليمن قد أفردت مساحة مناسبة لصالح قيام مجالس محلية، إلا أن الحياة السياسية اليمنية ما تزال طاردة لإمكانية تطبيق هذه النصوص، وتفعيلها.

فعلى سبيل المثال ينص دستور الجمهورية اليمنية، عبر مادته الرابعة على "أن الشعب مالك السلطة ومصدرها ويمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة، كما يزاولها بطريقة غير مباشرة عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعن طريق المجالس المحلية المنتخبة".

كما يشير الدستور (المادة 146) إلى أن الوحدات الإدارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية ويكون لها مجالس محلية منتخبة انتخاباً حراً مباشراً ومتساوياً على مستوى المحافظة والمديرية. كما يتم اعتماد مبدأ اللامركزية الإدارية والمالية كأساس لنظام الإدارة المحلية.

إن ولع النخبة الحاكمة في اليمن بنحت النصوص وإصدار القوانين قد أوجد لدينا مجالس محلية هي أقرب إلى الأشجار غير المثمرة، حيث تتباهى الحكومة اليمنية بعدد الدورات الانتخابية دون التركيز على ثمارها ومردوداتها. إن الانتخابات اليمنية هي أقرب إلى التعددية الإحصائية التي تلد حروباً وعدم استقرار سياسي واجتماعي معاً! إذا كان من أهم أسس النظم الديمقراطية وأركان الحكم المحلي: ضمان الاستقلال النسبي للحكم المحلي في مختلف أشكاله ومستوياته تجاه الحكومة المركزية، وكذا تقوية البناء السياسي للدولة وتحديثها، وتعزيز التكامل الوطني والحد من النزاعات بين الوحدات المحلية، وتحقيق المشاركة الشعبية الفاعلة، عبر قرار سياسي يكون بمثابة نتاج تفاعل بين كل القوى السياسية، فإن تجربة المجالس المحلية في اليمن لا تؤول إلى تحقق هذه الأسس والأركان بل يلاحظ أن لدينا في اليمن مجالس محلية أقرب إلى الأصداف الخاوية، وإلى الشكل والمبنى منها إلى الجوهر والمعنى إذ يلاحظ أن اليمن يعرف ظواهر غير سوية سياسياً منها:

1. انتخابات يمانية من دون ديمقراطية!

إن من المشكلات التي يعاني منها النظام السياسي اليمني فهمة للديمقراطية على أنها أشكال وإجراءات (انتخابات)، ولم يتنبه إلى أن الديمقراطية إلى جانب كونها أشكال وآليات فهي قيم وثقافة؛ مفهوماً للديمقراطية في أوسع معانيها (كما يراها عالم السياسة العربي المرحوم د. حامد ربيع) تشمل عناصر ثلاثة:

- الأول: كرامة الإنسان: بمعنى أن هناك حداً أدنى من الحقوق يفرض نفسه على السلطة السياسية لأي مواطن أياً كانت ديانتته أو عقيدته السياسية.
- الثاني: جماعية صنع القرار السياسي، فليس من حق الحاكم أياً كانت قدراته أن ينفرد باتخاذ القرار القومي.
- الثالث: الرقابة على السلطة الحاكمة بما يعنيه ذلك من مسؤولياتها من جانب، واحترام الرأي العام من جانب آخر.

2. انتخابات يمانية توليدية!

يمكن القول أن الحياة السياسية اليمنية تعرف ما يمكن تسميته بـ "التوليد السياسي"، بمعنى أن ثمة انتخابات متعددة ولكنها لا تؤتي أكلها، بل تلد انتخابات وأزمات أخرى؛ فعلى سبيل المثال يلاحظ أن الانتخابات المحلية في دورتها الثانية (انتخابات سبتمبر 2006)، ولدت انتخابات المحافظين غير المباشرة التي أجريت في 2008/5/17م، والتي بدورها كان مخطط لها أن تكون خطوة استباقية من قبل الحزب الحاكم «وقابلة أو حاضنه» لرابع انتخابات برلمانية كان من المفترض إجرائها في 27 ابريل الماضي خاصة وأن المؤتمر الشعبي العام حصل على أغلبية مريحة أو كاسحة في الانتخابات المحلية (سبتمبر 2006م). وفي هذا الصدد، يمكن القول أن انتخابات المحافظين تعتبر خطوة محدودة في الاتجاه الصحيح؛ لأنها تنكئ على نظام انتخابي غير مباشر. وما يحد من فاعلية تجربة انتخاب المحافظين أنها عبارة عن "تنافس" في إطار حزب

المؤتمر الحاكم، وكأنه نافس نفسه بنفسه وعلى الرغم من مقاطعة أحزاب المعارضة لهذه الانتخابات، بسبب عدم تنافسيتها، وكونها مولدة للانتخابات البرلمانية القادمة، وخاصة إذا تم إجراء تعديلات دستورية تتضمن الانتقال من نظام المجلس للسلطة التشريعية إلى نظام المجلسين أو الغرفتين (مجلس أمة) بحيث ينتخب أحد المجلسين أو الغرفتين (مجلس الشورى) من قبل المجالس المحلية الحالية التي يسيطر عليها المؤتمر الشعبي العام. والإشكالية في هذا السياق، تتمثل في الخشية من أن يصل المواطن اليمني إلى مرحلة الإحباط من الانتخابات وعدم الثقة بنتائجها لأنها لا تأتي بالتغيير السياسي والاقتصادي المنشود.

3. انتخابات متعددة يعقبها أزمات وحروب!

إذا كان من أهم مبررات قيام انتخابات في أنظمة ديمقراطية: حل الصراعات والنزاعات بالطرق السلمية، وضمان التغيير السلمي في المجتمع، والتعاقب المنتظم للحكام، وإضفاء الشرعية على الآراء المتعددة، والمصالح المختلفة، فإن التساؤل الإشكالي هنا مفاده: لماذا تلد الانتخابات اليمنية، في أغلبها حروباً وعدم استقرار سياسي؟

فرغم أن دولة الوحدة قد عرفت انتخابات برلمانية متعددة منذ عام 1993 وحتى عام 2003م وكذا انتخابات رئاسية ومحلية إلا أن استقرار الواقع السياسي اليمني يدفع إلى الاستنتاج بأن اليمنيين لم ينجحوا في إدارة نزاعاتهم وصراعاتهم وحلها سلمياً، رغم هذه الانتخابات! إذ عرفت الجمهورية اليمنية أول انتخابات برلمانية في 27/4/1993م، ولكنها توجت، للأسف بأزمة بل حرب يمانية استمرت «ألف ساعة» وامتدت خلال الفترة (5/4 إلى 1994/7/7)، وكادت أن تهدد الدولة الوليدة وأن تعصف بتجربتها «الديمقراطية» الناشئة! وأجريت أول انتخابات مباشرة لرئاسة الدولة في شهر سبتمبر من عام 1999م، ورغم أهمية هذه الانتخابات الرئاسية، كسابقة في الحياة السياسية اليمنية، إلا أنها افتقرت إلى المنافسة الجادة، وكان يعوزها المشاركة الجادة من قبل القوى الفاعلة في الساحة اليمنية. كما تم انتخاب مجلس نيابي عام 2003م، إلا أن هذا المجلس كان هشاً وضعيفاً في إدارة الصراع السياسي، إذ عجز عن إقرار مشاريع بعض القوانين الهامة مثل مشروع قانون الأسلحة، ولم يقر مشروع قانون الذمة المالية الذي صدر مؤخراً. كما أخفق مجلس النواب في إيجاد حل سلمي لما عرف بأحداث صعده حيث نشبت خمسة حروب ووقف عاجزاً عن تفعيل دورة، واكتفى بالتعبير اللفظي عن استيائه مما يدور في صعده!

إن الانتخابات والمشاركة السياسية والديمقراطية الحقيقية لا تلد أزمات وحروباً يرحمكم الله أيها اليمنيون!

فبرغم مضي تسعة عشر عاماً على إعلان اليمن التوجه نحو الديمقراطية والتعددية السياسية إلا أن اليمننا الحبيب ما يزال يئن من استمرار الأزمات والحروب وعدم الاستقرار السياسي وما حروب صعده، ومن قبلها ما عرف بأزمة الانفصال أو حرب صيف 1994م، وكذا ما يحدث الآن في محافظاتنا الجنوبية إلا دليل على هذا الاستنتاج.

الجزء الثاني

نحو استشراف مستقبلي للحكم المحلي في اليمن

ثمة ثلاثة مشاهد (سيناريوهات)

أولاً: المشهد الأول (امتداد للوضع الراهن):

قمع التنوع وتسييسه في ثنائيات مستقطبه ونزاعية (تدني أداء السلطة المركزية وشخصتها).

1 . الاتجاه العام للمشهد (السيناريو) يتكئ هذا المشهد على الافتراضات التالية:
رغم اتسام الإطار المجتمعي اليمني بالتعدد والتنوع إلا أن هذا التنوع، غالباً، ما يختزل في ثنائيات مُسيّسة ومستقطبه، حيث تسعى السلطات الحاكمة (فاقدة أو ناقصة الشرعية) إلى صرعة التحول المجتمعي وتحويله إلى «ثنائيات نزاعية» ومن شواهد هذا الاستنتاج.
- تشجيع بناء تجمعات وأحلاف قبلية متوازنة، والسعي لاستقطابها وتوظيفها لخدمة النخبة الحاكمة.

- زرع ثقافة الخصام بين مكونات البناء الاجتماعي اليمني الواحد، أو العمل على تشجيع هذه الثقافة وشيوعها ورعايتها؛ بهدف تهميش القوى الاجتماعية الفاعلة، وتحييد دورها السياسي.

صحيح أنه لا يمكن تحميل الحاكم السياسي وحده، وزر وتبعاتها «ثقافة الخصام» التي عرفت بها بعض القبائل اليمنية، لأن ثمة مكونات وروافد وأبعاد تاريخية ومجتمعية لهذه «الثقافة الخصامية».

إلا أن هذا لا يحول دون التأكيد على وجود شواهد تومئ إلى وجود دور لهذه السلطات المركزية الحاكمة المتعاقبة في ردف هذه الثقافة النزاعية والخصامية في اليمن، في بعض الفترات التاريخية.

وفي هذا السياق، يمكن تبيان بعض أساليب السلطة المركزية غير الشرعية وإجراءاتها للبقاء طويلاً على قمة السلطة وعدم السماح لنقل بعض سلطاتها لوحدات الحكم المحلي في اليمن:
فحينما يفتقر السلطة المركزية لشرعية وجودها السياسي؛ فإنها تحاول استبدال وجودها القسري (عبر صرعة وحدات المجتمع المحلي ومكوناته الفاعلة) بالرضاء الطوعي وشرعيته السياسية المفقودة.

ولذا فإن هذه السلطة المركزية تلجأ إلى إتباع الأساليب والإجراءات الآتية:

أ. السعي لإبقاء بعض مسببات النزاع والصراع المجتمعي، ومحاولة توظيف التنوع المجتمعي اليمني (والتنوع القبلي تحديداً) توظيفاً صراعياً، عبر إذكاء الصراع وتشجيع النزاعات والحروب (القبليّة- القبليّة) وإشاعة حالة من عدم الاستقرار المجتمعي والسياسي؛ لأن هذا الحاكم يعتقد أن شيوع حالة الصراع هذه كفيلة- وفقاً لوعيه- باستمراره كملان

وملجأ للقوى الاجتماعية الفاعلة، ومن ثم تحاول إطالة عمرها السياسي عبر:
- السعي لتسييس الثأر القبلي واستمراره؛ فالتاريخ اليمني الحديث والمعاصر، وكذا الواقع المعاش يشهد على غياب أو ضعف الجهود الرسمية (الحكومية) الجادة لحل مشاكل الثأر القبلي المتراكمة والمزمنة، والمعاصرة.

- إتباع سياسة (فرق تسد) بين القوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة. فالملاحظ أن الحاكم السياسي، سواء في التاريخ الحديث أو المعاصر يعمل على إيجاد حالة صراعية بين القوى الاجتماعية الفاعلة. فإذا كانت الإمامة الزيدية في تاريخ اليمن الحديث قد سعت إلى إتباع سياسة ضرب قبيلة بأخرى عبر ما عرف، تاريخياً، بظاهرة (الخطاط)، وكذا السعي لتسييس المذهبية وصرعتها (زيدية وشافعية)؛ فإن التاريخ المعاصر يشهد على ضعف جهود الحكومات المركزية اليمنية المتعاقبة، وعجزها عن إصلاح القضاء وتطبيق سيادة القانون، والسعي لـ«تفريخ» شيوخ جدد «مصطنعين» في إطار بعض القبائل، وضمان ولاء هؤلاء الشيوخ المصطنعين (أو المستنسخين) للسلطة الحاكمة؛ بهدف إثارة وإذكاء جذوة الخلاف بين الشيوخ القبليين (الأصليين) وهذه الزعامات المفرخة والمستنسخة من ناحية، وتوليد النزاع على السلطة المحلية وفي إطار كل قبيلة، ومن ثم تهميش دور هذه القبائل، وإيجاد مناخ صراعي في إطار المحليات، وكذا في إطار النظام القبلي. وتكون المحصلة النهائية، في هذه الحالة، انتشار ثقافة الصراع بين فئات المجتمع (القبلي تحديداً)، وتمزيق الجسد الاجتماعي اليمني، وشيوع حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، واستشراء الفساد السياسي والإداري في جسد المجتمع والدولة اليمنية، ومن ثم ذبوع ثالث (الفقر، والجهل، والمرض)!

- السعي لمحاورة التنظيمات السياسية الحديثة وتهميشها، مثل تشجيع ظاهرة «تفريخ» الأحزاب السياسية، والمساعدة على انشقاقاتها وتشرذمها.

ب. محاولة السطو على الوضع «التوازني» المجتمعي، وصرعته وتسييسه لصالح النخبة أو الحاكم السياسي من دون المجتمع والدولة، بحيث يُحوّل من «توازن إيجابي» حاضن للتطور الاجتماعي والسياسي، إلى «توازن مُستقطب» يمزق المجتمع والدولة.
ج. تشجيع الثقافة القبليّة ذات الأبعاد الصراعية تحديداً (كالقيم الحربية، والتمسك بالسلح واعتباره جزء من الشخصية اليمنية، وثقافة الثأر، والتقطعات والاختطافات القبليّة).

2. آثار المشهد (السيناريو) ونتائجه

يمكن رصد بعض الآثار السلبية كما يلي:

أ. رغم وعى اليمنيين بهوية يمنية عامة مشتركة وتمسكهم بها إلا أن أولوية الولاء للدولة يتراجع ليحل محله الولاء للقبيلة وللمنطقة وللسلالة وللهويات الفرعية الأخرى الأدنى من الدولة وبالتالي تتفاقم أزمة الهوية أو أزمة التكامل الوطني.
ب. العودة إلى النظام السياسي القبلي، بحيث تُفعل سماته السياسية لتغطي الفراغ السياسي الناجم عن الانسحاب «المعنوي» للدولة؛ بسبب شعور المواطنين أن السلطة المركزية والحاكم السياسي (غير شرعي) ولا يمثل طموحاتهم، ومتطلباتهم، واحتياجاتهم.

ومن ثم يتم استبدال دور القبيلة السياسي بدور الحاكم السياسي غير الشرعي؛ لأن أسبقية الولاء هنا يغدو للقبيلة قبل الدولة اليمنية. بينما يلاحظ أن الحاكم السياسي حينما يتمتع بشوعية سياسية قد يساعد على أن يكون الولاء للدولة أولاً قبل القبيلة، لأن الدولة تحل «وظيفياً» و«سياسياً» محل القبيلة، ومن ثم يرتبط المواطنون بدولتهم ويتمسكون بها.

ج. انتشار ظاهرة عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، واستمرار التخلف الاجتماعي والسياسي، وحدث تدهور حضاري.

أما من أهم نتائج هذا المشهد (السيناريو) تدني أداء القدرات الخمس للسلطة المركزية في إطار النظام السياسي اليمني، وهي القدرات الاستخراجية، والتنظيمية، والتوزيعية، والرمزية، والقدرة والاستجابية.

1. القدرة الاستخراجية

يلاحظ تدني قدرة الحكومة اليمنية وعجزها عن تعبئة الموارد المادية والبشرية؛ ومن شواهد هذا الاستنتاج ما يلي:

- تباطؤ معدل النمو الاقتصادي.
- وجود أوجه قصور في بنية الإيرادات العامة؛ إذ تعتمد على موارد محدودة، كاعتماد على إيرادات النفط والغاز، في مقابل عدم الاهتمام الحكومي الكافي بالزراعة والثروة السمكية الهائلة والمتنوعة وتمييزها رغم إمكانية أن تغدو مصدراً للنقد الأجنبي.
- تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية (الريال) أمام الدولار؛ فقد انخفض سعر الصرف خلال العام الحالي 2009م إلى (200) ريال للدولار.
- التراجع الواضح في نمو كل من الاستثمار الخاص والأجنبي؛ مما يشير إلى استمرار معاناة البيئة الاستثمارية من التعقيدات الإدارية والتخوف من تحول هذه البيئة إلى بيئة طاردة لرؤوس الأموال الوطنية وخاصة في ظل انتشار ظاهرة الاختطافات والنقطعات.
- اتساع حجم التهرب الضريبي.
- انتشار ظاهرة التهرب الجمركي.
- على الرغم من امتلاك اليمن قطاعاً سياحياً هاماً، يمثل مخزوناً ثميناً من الآثار التاريخية، والطراز المعماري والتنوع المناخي والبيئي، إلا أنه لا يلقى العناية الكاملة حتى الآن، رغم ما يمثله من مورد محتمل من العملة الصعبة.
- اتساع الأداء المالي لوحدات القطاع الاقتصادي بالانخفاض والتدهور، سواء بسبب الاعتبارات الاجتماعية، أو بسبب الفساد المالي والإداري.

2. القدرة التنظيمية

يلاحظ عجز النظام السياسي، وضعف الحكومة المركزية اليمنية عن توجيه سلوك الأفراد والجماعات وضبطها. ومن مؤشرات هذا العجز والضعف الحكومي:

- فساد القضاء وغياب مبدأ الثواب والعقاب، وتواري سيادة القانون، ومن ثم ضعف سلطة الدولة في الرقابة والضبط.
- استمرار ظاهرة الثأر وانتشارها، والسعي لتسييسها.

- تدني قدرة الأجهزة الأمنية على تعقب الظواهر الخطيرة التي تؤثر سلباً على السكينة العامة للمجتمع .

- عجز الحكومة المركزية عن تفعيل قدرتها التنظيمية بخصوص الأوضاع الأمنية، خاصة في بعض المحافظات، مثل ما حدث ويحدث بمحافظة صعده، أو ما عُرف إعلامياً بـ«تمرد الحوثي».

- انتعاش بعض الأعراف والقيم التقليدية في المجتمع والاحتكام إليها .
إذ إن استقراء الواقع اليمني المعاصر يشير إلى تدني هذه القدرة التنظيمية للنظام السياسي اليمني برمته؛ إذ يلاحظ أن كثيراً من المواطنين يلجئون إلى الأعراف والتقاليد الاجتماعية (القبلية تحديداً) لحل نزاعاتهم، بل إن هذه الأعراف والعادات والتقاليد هي السائدة الآن على مستوى المجتمع والدول اليمنية .

إذ يلاحظ حل كثير من الخلافات والنزاعات وتسويتها عبر «التحكيم القبلي»، وبوسائل توميء إلى غياب سيادة القانون . ومن الملفت للنظر أن الحكومة اليمنية تلجأ في حل بعض النزاعات إلى مفهوم «التحكيم القبلي»، وعبر وسائل وآليات قبلية (تقليدية) مثل اللجوء إلى «الهجر» وذبح الثيران، أو وضع بنادق لدى الجهة المحكمة .

وإذا كان من حق الدولة (بحكم التعريف) احتكار استخدام العنف المشروع، واحتكار القوة المسلحة، فالملاحظ أن ثمة قوى (والقبائل تحديداً) تشارك الدولة حق تملك السلاح واستخدامه . وهذا يعد مؤشراً على ضعف القدرة التنظيمية لدى الحكومة اليمنية .

- فشل الحكومة المركزية في تفعيل قدرتها التنظيمية وتعظيمها، وعجزها عن إصدار بعض القوانين وتنفيذها، وما تعثر مشروع قانون حمل السلاح في مجلس النواب إلا دليل على هذا الاستنتاج . رغم أنها حكومة «الحزب الحاكم» الذي يملك أكثر من ثلثي مقاعد البرلمان (إذ لديه 228 عضواً من مجموع 301 عضواً) .

كما أن استمرار ظاهرة حمل السلاح وشيوعها بين غالبية أفراد المجتمع اليمني، بل إن تشجيع بعض رجال الدولة على انتشار هذه الظاهرة (وهذا ما يظهر جلياً عبر تصريحاتهم المتعددة) لدليل آخر على هذا الفشل الحكومي في ضبط سلوك الأفراد والجماعات، وعجزها عن اتخاذ إجراءات تحد من هذه الظاهرة . أما التعامل الحكومي معها عبر توصيفها دون حلها، والاكتفاء بقول وزير الداخلية الأسبق بـ«إن شعب اليمن يمتلك خمسين مليون قطعة سلاح، بمعدل أربع قطع سلاح لكل فرد، وأن حيازة السلاح والتعامل بالسلاح مثل الماء والهواء بالنسبة لليمنيين»، لدليل إضافي على هذا العجز الحكومي، كما أن غياب تطبيق قانون السلاح الصادر عن البرلمان عام 1992م يؤكد هذا العجز والفشل الرسمي .

إن المطلوب أن يغدو «العلم» وليس «السلاح» كالماء والهواء بالنسبة لليمنيين .

3- القدرة التوزيعية

إذا كان أحد معايير الحكم على فاعلية أي سلطة مركزية، ونجاحها في تأدية مهامها، يتمثل في قدرتها على توزيع الموارد (من سلع وخدمات) توزيعاً عادلاً؛ فإنه يمكن القول بتدني هذه القدرة التوزيعية للسلطة المركزية اليمنية . إذ يُلاحظ:

- تفاقم ظاهرة الفقر وانتشارها بين اليمنيين، وعجز الحكومة عن الحد من تزايد أعداد الفقراء. صحيح أن الموارد المتاحة ليست وفيرة نسبياً، إلا أن الصحيح أيضاً، أن المسؤولية الحكومية في هذه الحالة، ينبغي أن تتعاضد؛ بحيث تقوم بتوزيع هذه الموارد توزيعاً عادلاً ورشيداً بين كافة أفراد المجتمع، بدلاً من استمرار احتكار قلة (بل حفنة) واستئثارها بالسلطة والثروة معاً من دون المجتمع والدولة.
- تدني كفاءة الإنفاق على التعليم، وتراجع معدل الالتحاق في التعليم الثانوي، إضافة إلى ارتفاع نسبة الأمية.
- وجود اختلال عميق في قطاع الصحة؛ إذ انخفض مستوى الصحة، وتدهور توقعات الحياة، وتزايد احتمالات انتشار الأمراض، ومن مؤشرات هذا التدهور، ارتفاع معدل الوفيات بين الأطفال.
- غياب التوزيع العادل لكثير من المشاريع الخدمية، وخاصة الصحية والتعليمية، وعدم مراعاة الحاجات الملحة لكثير من المناطق الريفية من هذه الخدمات.
- استشراف ظاهرة الفساد في كثير من القطاعات الاقتصادية المهمة (مثل قطاع النفط)، وإهدار المال العام، وغياب مبدأ الثواب والعقاب. أما مبدأ تكافؤ الفرص، فإنه مُغيَّب وغير حاضر، كما يفتقر الواقع اليمني إلى وضع الرجل المناسب (وليس المصاهر) في المكان المناسب.

4. القدرة الرمزية

يحتاج أي نظام سياسي إلى رموز عديدة؛ كي يحصل على تأييد المواطنين، ورضاهم عنه. ويمكن التقرير هنا إلى أن الحكومة المركزية اليمنية ومن ورائها النظام السياسي يمتلكان قدرة عالية، نسبياً، في استخدام الرموز وخطب وأحاديث المسؤولين وتصريحاتهم، وزياراتهم الميدانية، وإقامة الحشود والعروض العسكرية؛ إلا أن الواقع اليمني يشير إلى عجز الحكومة والنظام السياسي عن الحصول على تأييد كثير من المواطنين، رغم الاستخدام المكثف لهذه الرموز.

وما يلفت النظر في هذا السياق، وجود اعتراف رسمي «خجول» بوجود مظاهر للفساد، إذ يلاحظ تضمين بعض المسؤولين (بما فيهم رئيس الدولة ورئيس الوزراء) في بعض أحاديثهم وخطبهم نقداً وإشارة لمظاهر الفساد والتسيب، والترف الذي يعيشه بعض المسؤولين، وتعاني منه بعض مفاصل الدولة؛ إلا أن هذا الاعتراف الرسمي بوجود الفساد وانتشاره لم يرتق بعد إلى مستوى الفعل؛ لمكافحته أو حتى محاصرته، مما يدفع إلى الاستنتاج بتدني القدرة الرمزية للحكومة المركزية اليمنية ونظامها السياسي. ولذا يتعين التأكيد، هنا، على أن الاكتفاء بالاعتراف «اللفظي» (ولو كان من قبل رئيس الدولة) بوجود فساد يمثل خطوة أولى، ولكنها غير كافية، وغير مجدية، إذا لم يتبعها وجود إرادة سياسية فاعلة (عملاً لا قولاً) للقيام بالإصلاح المجتمعي الشامل.

5. القدرة الاستجابية

ترتبط كفاءة النظام السياسي وحكومته المركزية بمدى كون مخرجاته من قرارات وسياسات

تعبيراً عن مطالب المحكومين واستجابة لمصالحهم واحتياجاتهم الأساسية كمواطنين. إن المتتبع لمخرجات النظام السياسي اليمني، وسياسات وقرارات الحكومة المركزية يلحظ انخفاض القدرة الاستجابية، كما أنه بالرغم من تنامي إصدار القرارات، ووضع السياسات إلا أن الواقع اليمني يشهد على هامشية تطبيق هذه القرارات، وغياب الجدية في تنفيذ كثير من هذه السياسات. ومن أهم شواهد ضعف القدرة الاستجابية للحكومة اليمنية:

- تدني إن لم يكن غياب استجابة الحكومة المركزية لتقارير اللجان النيابية، وتوصيات مجلسي النواب والشورى.

- عدم الاستجابة لكثير من تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، حول المخالفات المالية والإدارية لكثير من وحدات الجهاز الإداري، والقطاعين العام والمختلط، والمجالس المحلية.

- انخفاض الاستجابة الحكومية لكثير من المطالب المشروعة للمواطنين، مثل توفير الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية، وغيرها. وما استمرار ظاهرة الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي في غالبية المدن اليمنية بما فيها أمانة العاصمة، ولفترات طويلة ومستمرة (حتى كتابة هذه الورقة البحثية)، وعجز الحكومة عن معالجة هذه الإطفاءات المتكررة للكهرباء، في الوقت الذي تتحدث فيه الحكومة عن «المنجزات العملاقة» في كثير من مرافق الدولة، بما فيها قطاع الكهرباء؛ إلا دليل على صدق المواطن واستمرار معاناته في مقابل استمرار العجز الحكومي عن الاستجابة لهذه المعاناة. وتدني شرعيتها السياسية. كما أن استمرار الأزمات الاقتصادية والسياسية يُعد من دلائل ضعف القدرة الاستجابية للحكومة.

وفي هذا السياق، يمكن إثبات اعتراف رسمي (رئاسي) بعدم ركون صانع القرار السياسي اليمني (الحكومة المركزية تحديداً) حين رسم بعض خططها وسياساتها وتنفيذها إلى الدراسات والأبحاث؛ حيث يؤكد الرئيس اليمني/ علي عبدالله صالح، على هذا الاستنتاج بقوله: «إنه نتيجة لغياب الدراسات لبعض المشاريع يتعثر تنفيذها، وهذا للأسف ما دأبت عليه الحكومات المتعاقبة التي تقوم باعتماد المشاريع دون إعداد الدراسات لها».

ثانياً: المشهد الثاني (المشهد الكارثة)

العودة إلى التشطير والتجزئة فيتم تجزئة الموحد وتشطيره (الانفصال واليميننة)!

1 - الاتجاه العام للمشهد (الافتراضات)

يستند هذا المشهد على الافتراضات الآتية:

في اليمن ثمة وحدويون ودون ديمقراطيين؛ حيث يسعى الممارسون السياسيون إلى التحايل السياسي، وبالتالي محاكاة النموذج الديمقراطي الليبرالي الغربي شكلاً ومخاصمته قيماً وجوهرًا؛ كما أنهم لم يكونوا، حين إعلان قيام دولة الوحدة اليمنية، مهيين ذهنياً وثقافياً وسياسياً لتقبل قيم الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية، وليسوا جادين في السماح بالمشاركة الشعبية عبر حكم محلي فاعل وحقيقي؛ ولذا فقد ظهر شبح ما نسميه بـ «اليميننة» وهي، من وجهة نظري، أخطر من الصوملة، واللبننة، والعرقنة، والأفغنة التي يلجأ إليها

الخطاب الرسمي لترسيخ ثقافة القبول بالوضع الراهن رغم سوءه وأقصد بـ«اليمننة»، في هذا السياق، إعادة تقسيم اليمن الموحد أرضاً وهوية ليس إلى شطرين كما كان قبل الوحدة، بل تجزئته إلى أجزاء، حيث تنتشر الحروب وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، ويغدو الوطن اليمني الواحد في خطر حقيقي فتظهر كيانات متزامنة، وهويات فرعية ومحلية متصارعة ويغدو مآل اليمن إلى اليمنة فتتفرق أيادي سبأ وتقع الكارثة!

2- محددات المشهد الكارثة (سيناريو اليمننة)

ثمة محددات سياسية واجتماعية وثقافية وحربية تدفع باتجاه تحقق هذا المشهد:

أ. المحدد الاجتماعي والاقتصادي.

ثمة تداخل عجيب تشهدها الحياة الاجتماعية والاقتصادية اليمنية؛ فالشيخ القبلي يؤدي دوراً متداخلاً في إطار النظام الاجتماعي والسياسي، فهو زعيماً قبلياً، وقد يكون حزبياً تارة، وعضواً برلمانياً وتاجراً تارة أخرى. كما قد يجمع التاجر ورجل الأعمال إلى جانب مهنته التجارية صفة المشائخية، فيغدو تاجراً وشيخاً معاً، وخاصة في ظل سعي الحكومة (تفريخ) شيوخ جدد (مصطنعين) وإلباسهم عباءة (المشيخة). كما يمكنك أن تشاهد مسؤولاً حكومياً يمارس التجارة والمشيخة معاً!

وهكذا فإن الواقع المجتمعي اليمني يشهد سيولة اجتماعية وتداخلاً اجتماعياً ومهنيًا قل أن يوجد في مجتمع آخر، لأسباب عدة، منها: أن هذا الواقع اليمني لا يعرف تبلوراً طبقياً واضحاً، وبالتالي فإن من تجليات هذا الوضع الاجتماعي تسييس ظاهرة الثأر القبلي، وانتشار ظاهرة التقطعات والاختلافات ليس ضد الأجنبي فحسب، بل اتسعت لتطال بعض اليمنيين. إن الإشكالية في اليمن أن السلطة ما تزال مصدرًا للثروة، كما أن منصب رئاسة الدولة، وفقاً للعلامة «ابن خلدون» «منصب شريف ملذوذ يشتمل على جميع الخيرات الدنيوية والشهوات البدنية».

ب. المحدد السياسي.

على الرغم من شخصانية السلطة السياسية في اليمن؛ حيث يتم اختزال مفهوم الدولة والنظام السياسي، في شخص الحاكم الفرد وقله من أتباعه، أو زعيم الحزب «الأوحد» وأعوانه، فإن النظام السياسي اليمني يعاني من مثالب عدة منها:

– إن النظام السياسي اليمني (النخبة الحاكمة تحديداً) بدون ذاكرة تاريخية، وسياسية، وحين محاولة السعي لتنشيط الذاكرة التاريخية والسياسية، لا يستدعي العقل السياسي اليمني سوى الخبرة الصراعية من هذا التاريخ...!

– بمعنى استدعاء أسوأ ما في هذه الخبرة من أزمات وحروب وإخفاقات.

– إن الأفعال السياسية، والحكومية تحديداً أقرب إلى مفهوم «الحمل السياسي الكاذب»؛ إذ يلاحظ أن كثيراً من القرارات السياسية إما متدنية المردود وأنية وانفعالية، أو بمثابة منجزات لفظية، تفتقر للحركة والفعل!

– افتقار النظام السياسي اليمني للكفاءة والفاعلية السياسية، إذ يعجز هذا النظام عن تحقيق الأهداف والمهام بتكلفة منخفضة أو بأقل قدر من الجهد والإمكانات. (أمثلة: أحداث صعده

بدأت عام 2004م، وسالت دماء وأزهقت أرواح، وبددت موارد وإمكانيات، وها نحن الآن نشهد نذر حرب سادسة).

لقد استمرت النخبة الحاكمة:

- التنفير من المشاركة في صنع القرار، وتصويره على أنه بمثابة جلوس على كرسي من نار، أو كمن يحمل كفته بيده، أو كالرقص على رؤوس الثعابين!
- الإنكفاء على مبادرات لا تأتي أكلها؛ لغياب المصداقية، وحضور التحايل السياسي.
- الاتكاء على الرموز السياسية؛ لتوليد الشرعية السياسية بدلاً من ترسيخ الشرعية عبر الانجاز وتعاضل الأداء وتحقيق الفاعلية بمعنى استنزاف شرعية الوحدة بدلاً من شرعية الانجاز.

ج. المحدد المؤسسي.

يؤكد أنصار الديمقراطية أن المؤسسية أساس التطور السياسي، وجوهر التحول الديمقراطي، فلا ديمقراطيته بدون مؤسسات حديثة وفعالة. إن فكرة المؤسسية تقيض للشخصانية، كما أن الفردية لا تتواءم مع الديمقراطية. إن أهمية المؤسسية تتبع من تأديتها لمهام عدة في إطار النظام السياسي؛ إذ تلتف من حدة الصراع السياسي، وتشكل إحدى قنوات الاتصال بين الحاكم والمحكوم. كما أن حضور المؤسسية يحصن المجتمع والنظام السياسي من أزمات عدة؛ كأزمة المشاركة، والشرعية، وعدم الاندماج، وعدم الاستقرار السياسي. وبالتالي فإن وجود مؤسسات حديثة وقوية في مجتمع ما، لدليل على ديمقراطية هذا المجتمع وقوته، وحدثه.

والتساؤل الإشكالي هنا، لماذا يلجأ الساسة اليمانيون، بل وربما العرب، إلى الشكل المؤسسي في مقابل كراهيتهم للمؤسسية؟

ثمة أسباب ودوافع عدة لهذه الكراهية، بدءاً من السعي لتجديد الشرعية المتآكلة للحكام السياسيين، ولكن وفقاً لمبدأ الاستيلاء على المغنم (الثروة والسلطة) دون دفع المغرم ممثلاً في وجود مؤسسات حديثة يشترك المحكومون في إدارتها وتفعيلها، مروراً بالمباهاة والمفاخرة السياسية؛ حيث يسعى الساسة إلى التباهي والتفاخر أمام الحكام والدويلات الأخرى التي لم توجد أو تستورد «ديكورات مؤسسية» بأن لديهم «أشكالاً» و«عباءات سياسية» يتزيون بها متى شاؤوا، ويخلعونها أنى قرروا؛ وانتهاءً برغبة هؤلاء الساسة في الحصول على مساعدات وقروض مالية من بعض الدول المانحة أو من مؤسسات التمويل الدولي كصندوق النقد والبنك الدوليين!

لأننا نكره المؤسسية، فلم تعد مؤسساتنا التقليدية، تقليدية، ولم تغد المؤسسات الحديثة حديثة؛ وبالتالي لم تعد القبيلة قبيلة، ولم يبق الحزب حزباً. إذ تحولت القبيلة إلى كائن مسخ، وتحول الحزب إلى رداء مؤسسي فظهر ما يمكن تسميته، بالعباءة المؤسسية، يتزيأ بها من لا يؤمن بها، ويرتديها خصومها!

إن كراهية ساسة اليمن للمؤسسية تتمثل في الخوف من بناء مؤسسات حزبية حديثة؛ إذ يلاحظ أن أحزاب المعارضة تحاصر، وتُستقطب تارة، وتُشرذم وتُهمش وتُتهم بالعمالة تارة أخرى. كما يلاحظ عجز هؤلاء الساسة عن احتواء المؤسسات القديمة، والسعي لصرعتها

والمساح لها " بالعيش النزاعي ".
إن الإشكالية الصارخة التي يعاني منها الجسد السياسي اليمني ، تتمثل في وجود مبان حديثة ،
ونخب قديمة! كما أن ثمة أفكار جديدة ومؤسسات تحديثية (كالأحزاب) ، في مقابل استمرار
تعايش اجتماعي وسياسي مع أسوأ ما في الماضي ، وهكذا يتم تجديد المبنى مع بقاء جمود
المعنى واستمراريته!

د. المحدد الثقافي

إن من أهم سمات الثقافة اليمنية السائدة وإشكالاتها:
- زيوع ثقافة الاكتفاء بتمجيد الماضي التليد ، والركون إليه إلى حد الزهد .
- شيوع ثقافة مقارنة السيئ بالأسوأ ، أي أن الثقافة السياسية اليمنية مولعة بالتوصل عن
إخفاقات أصحابها وعدم رشادة كثير قراراتهم وأفعالهم ، عبر الهروب إلى الماضي الأسوأ .
- انتشار ثقافة التعايش مع الوضع الراهن رغم تخلفه!

كما أن من أهم مثالب الثقافة اليمنية السائدة أنها:
- ثقافة هروبية ، تزيح المسؤولية عن الذات .
- ثقافة تنفي الآخر ، غير متسامحة .
- إنها ثقافة غير متشوقة وغير استشرافية ، وما الحال الذي وصلنا إليه إلا دليل على هذا
الاستنتاج فلا الديمقراطية تحققت بالاستناد إلى شرعية الوحدة كما أن الوحدة الآن في خطر
حقيقي!
- الثقافة اليمنية ، ثقافة تهويلية وتهوينية في آن معاً؛ فهي تهول من أخطاء الآخر ومثالبه
وعثراته ، وبالمقابل تهون من أخطاء الذات وعيوبها!
- أنها ثقافة استحواذية مشبعة بالتملك السياسي ، وانتشار ثقافة الأبوية السياسية .
- إنها ثقافة أقرب إلى التخفي السياسي؛ نتيجة غياب الثقة السياسية وحضور الشك السياسي
بين القوى السياسية ، حاكمة ومعارضة .

ه. المحدد الحربي

إن استقرار التاريخ السياسي اليمني يدفع إلى الاستنتاج بأن من أهم آليات إسناد السلطة في
النظام السياسي اليمني تتمثل في آليات ثلاث:
تحكيمية ، وسلمية ، وحربية ، لكن تعد الأخيرة (الآلية الحربية) أهم آلية يركن إليها غالبية
الحكام اليمنيين المتعاقبين .
فالملاحظ أن الحاكم السياسي اليمني ، غالباً ، من خارج شريحة القوى الاجتماعية الفاعلة
(وتحديداً من خارج شريحة شيوخ القبائل) ، ولأنه لا يمتلك عصبية قبلية قوية ليستند إليها في
حكمه ، ولأنه يكره المؤسسة الحديثة المدنية ، فإنه يستقوي بالمؤسسية العسكرية ، ويسعى
لأن تغدو «عصبيته المصطنعة» والتي يمكن تعريفها بأنها تلك الجهة التي يستعين بها الطامح
السياسي في وصوله إلى سدة الحكم ، حيث يصطنعها ويرسخ وجودها عقب إمساكه بزمام
السلطة ، ليركن إليها وتعينه على التثبيت بالحكم أطول فتره ممكنه ، وتتكون من أقارب الحاكم
السياسي ، ومن يثق فيهم من زملائه ومعارفه والقيادات (الثقة) في المؤسسة العسكرية

والأمنية، وبعض المواليين للحاكم من القبائل والعصبيات الأخرى، ومن الأمثلة ذات الدلالة في هذا السياق، سعي كثير من الحكام اليمنيين المعاصرين، تولية أقاربهم مناصب هامة في المؤسسة العسكرية والأمنية مثل قيام الرئيس اليمني الأسبق/عبد الرحمن الارياني بتولية قريبه محمد عبدالله الارياني منصب القائد العام للقوات المسلحة، وكذا قيام الرئيس الأسبق إبراهيم الحمدي بتنصيب أخيه عبدالله الحمدي كقائد لقوات العمالة اليمنية .
أما أقارب الرئيس الحالي علي عبدالله صالح، فإنهم ما يزالون يتبوؤون مناصب هامة في المؤسسة العسكرية والأمنية وما انتقل الأخ أحمد علي عبدالله صالح من منصب مدني تشريعي (عضو مجلس نواب) إلى منصب عسكري كقائد للحرس الجمهوري والحرس الخاص إلا دليل على هذا الاستنتاج .
والتساؤل الإشكالي الذي يفرض نفسه في هذا الصدد، لماذا يتحارب اليمنيون رغم وحدتهم وتعددتهم السياسية؟

للتعرف على مكامن الخلل في الحياة السياسية اليمنية، ومحاولة الإجابة على هذا التساؤل الإشكالي، يمكن القول أن ثمة أسباب ومحددات لتعاقب الأضداد وتعايش المتناقضات في حياة اليمنيين، حيث ينجحون في توحيد وطنهم اليمني جغرافياً وسياسياً، ولكنهم في ذات الوقت مشطرون نفسياً! ينجحون في إجراء انتخابات برلمانية ومطيه ورئاسية، ولكنهم يفشلون - كالعادة- في جني ثمارها، بل يتبعونها بأزمات وحروب فيما بينهم! ألم تجر أول انتخابات نيابية في اليمن الموحد بتاريخ 1993/4/27م، بحيث أشاد بها بعض المنظمات الإقليمية والدولية، ولكن ألم يتبعها اليمنيون بحرب (يمانية- يمانية) استمرت أكثر من سنتين يوماً (من 1994/5/4 حتى 1994/7/7م)، خلفت آلاف القتلى والجرحى جميعهم من اليمنيين! كذلك صحيح أن اليمنيين قد نجحوا في التنافس على أهم وأخطر منصب إلا وهو منصب رئيس الجمهورية حيث أجريت ثاني انتخابات رئاسية في سبتمبر 2006م، ولكن الصحيح أيضاً، أنهم توجوا هذا النجاح بحرب صعده سموها ما شتّم (تمرداً أو أحداث أو فتنه) المحزن والمؤكّد فيها باعتراف رئاسي «أن الدماء تسفك والاقتصاد يتضرر»!

إن من أهم أسباب استمرار الأزمات والحروب اليمنية:

- ركون صانع القرار إلى المؤسسة العسكرية، والتعامل مع الأزمات عبر أهل السيف واللول الحربية، حيث يلاحظ أن المؤسسة العسكرية اليمنية، قريبه من السياسة أكثر مما يجب، ويكفي أن نستقرأ التاريخ السياسي اليمني المعاصر، لنصل إلى استنتاج مفاده أنه منذ ثلاثينيات القرن العشرين (أي منذ الحرب اليمنية -السعودية) لم تمارس المؤسسة العسكرية دورها في إطار التعامل مع الخارجي، صحيح أننا نعزز بمؤسساتنا العسكرية، لكن ما نتحفظ عليه أن يزوج بهذه المؤسسة الوطنية في أزمات يفترض انه يتم معالجتها سياسياً وليس عبر الحسم العسكري. يتعين التذكير هنا، إلى أن المؤسسة العسكرية قد تدخلت في غالبية إن لم يكن جميع الصراعات اليمنية- اليمنية، سواء إبان التشطير أو عقب توحيد الوطن اليمني .
- إن الديمقراطية والتطور السياسي لا تحميه المؤسسة العسكرية، بل ما يحيي الديمقراطية هو الفصل بين السلطات وسيادة القانون، وفصل الدولة عن شخوص حكامها ومعارضة

سياسية قوية، والتسامح السياسي والاعتراف بالآخر، وحق هذا الآخر في التعبير عن نفسه والمشاركة في صنع القرار السياسي، وعدم احتكار السلطة والقوة السياسية، وإدارة الصراع والتنافس بشكل سلمي.

– إن الديمقراطية لا تعرف عسكرة السياسة وحرابتها فدور المؤسسة العسكرية يتمثل في الدفاع عن حياض الوطن وحدوده وأراضيه وسيادته.

3- آثار مشهد اليميننة ونتائجه

من أهم آثار هذا المشهد ونتائجه:

– بسبب استمرار داء الصمم السياسي والتحايل والغرور السياسي وغياب مصداقية العمل السياسي لدى فرقاء العمل السياسي، ولدى النخبة الحاكمة تحديداً، يستمر الحكم عبر ثقافة «أهل السيف» بحيث يمارس السياسيون أدوارهم ومهامهم كقادة حرب وليس كصانعي سياسة؛ حيث يتم تفضيل الحكم عبر تأجيج الصراعات، وتهدة الأزمات دون حلها؛ إذ يستمر الحضور المؤسسي الشكل في مقابل غياب بناء القرارات بحيث تجري انتخابات (تعبوية) لا تلد انجازات، فينتشر الفساد الكبير، وتتصاعد الأزمات وتنتشر ثقافة شكوى الجميع من الجميع، ويحضر خطر عودة التجزئة والتشظير للوطن اليمني الواحد، ويغدو انكشاف اليمن مجتمعاً ودولة تجاه أخطار الخارج وارداً، بل ومتحققاً.

– من المحزن أن غالبية اليمنيين يعيشون أحلام يقظة وما أحشاه وأحذر منه أن تتحول هذه الأحلام «منجزات أحلام اليقظة» إلى «كوابيس» قد تتبدى في نزعات انفصالية وأعمال شغب وتمردات وحروب أهلية. مما قد يزيد معاناة اليمنيين معاناة فوق معاناتهم.

– والأخطر أن يصل اليمنيون الودويون إلى مرحلة ما يمكن تسميته بعدم الإيمان بالوحدة وربطها ظمناً بالمعاناة وبالتالي تفقد الدولة بل الحكومة هيبتها وشرعيتها السياسية، ويغدو بأس اليمنيين بينهم شديد، فيولوا وجوههم شطر الخارج وتغيب الحكمة اليمانية وتتجزأ هذه البلدة الطيبة ويعود اليمنيون إلى سيرتهم الأولى حروب وتخلف و فقر!

– تفاقم الفشل الرسمي في الحفاظ على الوحدة من خلال التعدد، والعجز عن الانتقال إلى حكم محلي يحقق المشاركة الشعبية ويسيج دولة الوحدة من مخاطر التجزئة والتفتت وانتعاش الهويات المحلية المتصارعة.

– استمرار ضياع الفرص التاريخية والسياسية حيث فشلت النخبة الحاكمة من اقتناص الفرص التاريخية في بناء اليمن مجتمعاً ودولة ووحدة خاصة خلال الست عشرة سنة الأخيرة منذ 1993 وحتى الآن.

فبدلاً من تقوية الوحدة اليمنية وترسيخ قيم الديمقراطية عبر السماح بمشاركة المواطنين عبر حكم محلي حقيقي، تم العبث بهذه الوحدة والتصل عن التوجه الديمقراطي فلا الوحدة تعززت ولا التعددية والديمقراطية طبقت!

ومما يزيد الطين بله، أن النخبة الحاكمة استمرت الحكم عبر الأزمات وإفراغ الوحدة من أهدافها والتعددية من مضمونها!

– استمرار التلبس السياسي الذي تملك النخبة الحاكمة وحزب الحاكم. حيث أن الأخطار محدقة باليمن مجتمعاً ودولة وكيان، ورغم ذلك ما نزال نسمع خطاباً رسمياً يتسم بالإنشائية ومشبع

بالتفاوت الكذاب، وما انفك يركن إلى ثقافة إزاحة المسؤولية عن ذاته ويحملها المعارضة، التي ليس لها سلطة، لأنه لا مسؤولية بلا سلطة.

– نفاذ صلاحية "الكذب السياسي" وبدء مرحلة «ورطة التحايل السياسي». حيث استنفدت الحكومة وحزب الحاكم وظيفه الآليات والإجراءات الشكلية التي استجلبتها من الديمقراطية الليبرالية الغربية (كالاقتخابات والمؤسسات الشكلية).

وكذا نفاذ صلاحية الأردية السياسية (مؤسسات المجتمع المدني).

– رغم وعى اليمنيين بهوية يمنية عامة مشتركة وتمسكهم بها إلا أن أولوية الولاء للدولة يتراجع ليحل محله الولاء للقبيلة والمنطقة قبل الدولة.

– العودة إلى النظام السياسي القبلي، بحيث تُفعل سماته السياسية لتغطي الفراغ السياسي الناجم عن الانسحاب «المعنوي» للدولة؛ بسبب شعور المواطنين أن الحاكم السياسي (غير شرعي) ولا يمثل طموحاتهم، ومتطلباتهم، واحتياجاتهم. ومن ثم يتم استبدال دور القبيلة السياسي بدور الحاكم السياسي غير الشرعي؛ لأن أسبقية الولاء هنا يغدو للقبيلة قبل الدولة اليمنية. بينما يلاحظ أن الحاكم السياسي حينما يتمتع بشرعية سياسية قد يساعد على أن يكون الولاء للدولة أولاً قبل القبيلة، لأن الدولة تحل «وظيفياً» و«سياحياً» محل القبيلة، ومن ثم يرتبط المواطنون بدولتهم ويتمسكون بها.

– انتشار ظاهرة عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، واستمرار التخلف الاجتماعي والسياسي، وحدث تدهور حضاري.

ثالثاً: المشهد الثالث (المشهد المنقذ)

الاعتراف بالتنوع في إطار الوحدة والحفاظ على الهوية اليمنية العامة المسيجة بالمواطنة (الأخذ بالحكم المحلي الفاعل)

1- الاتجاه العام لهذا المشهد

يقوم هذا المشهد على افتراض مفاده أن النخبة الحاكمة تستمد وجودها السياسي وشرعيتها السياسية من الرضاء الطوعي لغالبية المواطنين وثقتهم بها؛ حيث تسعى لتلبية كثير من مطالبهم واحتياجاتهم، كما أنها تعترف بتنوع الواقع المجتمعي اليمني وتوازنه، وتعمل على ترسيخ الوحدة من خلال التعدد، وبالتالي الحفاظ على الهوية اليمنية العامة المسيجة بالمواطنة، وتفعيل المشاركة الشعبية عبر إقامة حكم محلي يمارس صلاحيات حقيقية، مما يحول دون استمرار سيطرة قوة سياسية بعينها على السلطة أو احتكار الحكم، سواء كانت جماعة أو حزباً سياسياً. وإذا كان الواقع السياسي اليمني قد شهد بعض فترات حكم الفرد الواحد والحزب الواحد فإن هذه الفترات قد تميزت باهتزاز شرعية حكامها وتآكلها، واتسمت بعدم الاستقرار والعنف السياسيين.

فالمرغوب فيه أن تحوز النخبة الحاكمة على رضاء محكومياتها عبر تفعيل أفضل ما في الواقع المجتمعي اليمني من إمكانات وتنوع.

2- محددات المشهد (السيناريو)

أ. تنوع اجتماعي – قبلي لا تعددية اجتماعية صراعية

يعد المجتمع اليمني من أكثر المجتمعات العربية تجانساً، حيث لا توجد في اليمن أقليات دينية أو عرقية أو لغوية يمكن أن تنشئ تنوعاً يحد من تماسك المجتمع وتضامنه. فالمجتمع اليمني متجانس ثقافياً ومندمج اجتماعياً، فبالرغم من وجود تعددية قبلية في اليمن، إلا أنها ليست تعددية أثنية أو اجتماعية؛ فالقبائل اليمنية متماثلة في أهدافها ووظائفها، كما أنها تتميز بخصوصية مفهومها، فهي قبائل مستقرة، ومن أكثر العناصر الاجتماعية والسياسية فاعلية، ومن أهم المتغيرات التفسيرية للواقع الاجتماعي اليمني. وفي هذا السياق، يتعين التأكيد على أن المجتمع اليمني لا يعرف تبلوراً وتقسيماً طبقياً واضحاً، وإن كانت خارطته القبلية تتسم بتعدد وتنوع واضحين.

ب. هوية يمنية عامة مشتركة رغم تعدد الولاءات وتعارضها تجاه الحاكم السياسي

إن التساؤل البحثي في هذا السياق، يتضمن الآتي: لماذا يحتفظ اليمنيون بهويتهم العامة المشتركة، ويمثلونها رغم تعدد ولاءاتهم، أحياناً وتعارضها تجاه الحاكم السياسي؟ يمكن الإجابة على هذا التساؤل، بالقول بوجود أسباب داخلية وأخرى خارجية لهذا التمسك اليمني بالهوية المشتركة.

1. الأسباب الداخلية

وتتمثل في عوامل مجتمعية وتاريخية؛ فإذا كانت اليمن قد عرفت عبر تاريخها السياسي الطويل ظاهرتي «التوحد» و«الانقسام أو التجزؤ»، فإن هذا لا يعني أن اليمن تعاني من أزمة هوية. بل إن اليمنيين جميعهم يشتركون في هوية يمنية عامة واحدة.

صحيح أن اليمن عرفت ظاهرة الكيانات والدويلات المتعددة والمتزامنة ورغم أنها بلد القبائل والعصبيات الكثيرة، إلا أنها تتمتع بهوية حضارية واحدة؛ حيث يُجمع اليمنيون بشتى انتماءاتهم القبلية والمذهبية على هوية حضارية مشتركة هي «الهوية اليمنية»، في إطار هوية أوسع وأعم هي الهوية العربية الإسلامية.

وإذا كان ابن خلدون قد أكد على «... أن الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قل أن تستحكم فيها دولة والسبب في ذلك اختلاف الآراء والأهواء. وأن وراء كل رأى منها وهوى عصبية تمنع دونها، فيكثر الانتفاض على الدولة والخروج عليها في كل وقت، وإن كانت ذات عصبية؛ لأن كل عصبية ممن تحت يدها تظن في نفسها منعة وقوة». فإن هذا الخطاب الخلدوني يشير إلى شعور القبائل والعصبيات ب«المنعة والقوة»، ومن ثم فهي تسعى «للانتفاض» وعدم الخضوع أو الانقياد للدولة أو للسلطة الحاكمة. أي أن ابن خلدون يشير إلى ما يُعرف اليوم ب«أزمة التغلغل» أو «عدم التكامل الإقليمي». بمعنى عدم قدرة السلطة المركزية على فرض سيطرتها وسياساتها على كامل إقليم الدولة والمجتمع.

فالتقرير الخلدوني، هنا، لا يقصد به أن الدول التي تحوى قبائل وعصبيات، هي بالضرورة تعاني من «أزمة هوية».

ورغم زهاب بعض الباحثين العرب، إلى أن معظم المجتمعات العربية تعاني من «أزمة هوية» أو «عدم اندماج قومي»، فإنه يمكن القول أن اليمن، رغم كونه بلد القبائل والعصبيات الكثيرة، إلا أنه مندمج ثقافياً واجتماعياً، ولما يعاني من أزمة هوية للأسباب الآتية:

– الشعور بأصل قربي مشترك.

- الوعي بتاريخ حضاري تليد .
- تشابه الأعراف والقيم القبلية اليمنية .
- اندماج المجتمع اليمني في إطار الثقافة العربية الإسلامية .
في هذا السياق ، يتعين التفرقة بين معارضة القوى الاجتماعية والسياسية (كمعارضة القبائل مثلاً) للحاكم السياسي أو «للدولة» التي «يتقمصها» و«يختزلها» هذا الحاكم السياسي في شخصه ومصالحه الذاتية؛ وبين حفاظ هذه القوى على الهوية العامة المشتركة .
لأن هذه القوى حينما تعارض هذا الحاكم السياسي فإنها تعارضه لفقدان شرعيته ، واستبداده ، ولا تعارضه لهويته التي لم يقدرها حق قدرها!
فهوية الحاكم والمحكوم واحدة ومشتركة ، ومن ثم يتعين على الحاكم أن يتمتع بشرعية لدى محكوميه؛ كي يحافظ على الهوية المجتمعية المشتركة ، لأن في شرعيته وإنجازاته وعدله تعزيز لهوية المواطنين جميعاً ، حكاماً ومحكومين .

2. الأسباب الخارجية الدافعة لتمسك اليمنيين بهويتهم المشتركة:

تتمثل أهم هذه الأسباب فيما يلي:
- تعرض الوطن اليمني الواحد لغزو خارجي (استعمار) متكرر . فعلى الرغم من الطبيعة الجغرافية اليمنية ، التي قد تساعد على العزلة والانكفاء نحو الداخل ، سواء كان هذا الانكفاء نحو منطقة ضيقة بعينها أو نحو قبيلة ما ، مما قد يساعد على ظهور ولايات ضيقة ، إلا أن كثرة تعرض اليمن واليمنيين لغزوات الأجنبي وأطماعه (برتغاليين ، أحباش ، فرس ، أتراك ، بريطانيين) قد أيقظ الشعور لدى اليمنيين بضرورة استمرار تمسكهم بهويتهم اليمنية الواحدة ، وتوجيه ولائهم الأسمى نحوها . ومن ثم فإن هذه الهوية المشتركة كثيراً ما تُستدعى حين يُعرض الوطن اليمني «الكبير» للمخاطر والغزو .
- رغم محاكاة اليمنيين للخارجي والتأثر به ، إلا أن هذه المحاكاة ، وهذا التأثير ينطلقان من كون هذا الخارجي ، وفقاً لـ«ثقافة التحكيم» التي تتسم بها الثقافة اليمنية هو أجنبي يأتي لأداء مهمة محددة ، كالتحكيم بينهم في بعض نزاعاتهم! أما الأجنبي الغازي ، والمستعمر فإنه يدفع اليمنيين ، غالباً ، وبدون قصد منه ، إلى استمرار توكيد «يمنيتهم» الواحدة ، وتمسكهم بهويتهم المشتركة .

3 - آثار المشهد ونتائجه

وتتمثل في:
حضور إرادة سياسية تستعين بأهل القلم والسيوف معاً ، بحيث يتم إيجاد مؤسسات حديثة المبني والمعنى والفعل ، ويُعترف بالآخر السياسي (المعارضة)؛ حيث تنتقل المعارضة السياسية اليمنية من مرحلة الاستضعاف إلى مرحلة الاقتدار ، ومن القبول بالوضع الراهن إلى السعي لرفضه ، بل وربما تغييره . فتقترب المعارضة من هموم ومطالب المواطن اليمني .
وتفعل شعارها المرفوع «نحو نيل الحقوق والحريات عبر النضال السلمي» .
كما تغدو مهياً لدفع ضريبة التغيير السياسي والاجتماعي بحيث ينتقل عبء تحمل ضريبة التغيير من على كاهل الأفراد إلى مستوى الأحزاب . وحققها في المشاركة في صنع القرار

السياسي فيتم تعزيز فعالية النظام السياسي اليمني وكفاءته وقدراته، إضافة إلى الانتقال من شرعية الوحدة إلى شرعية الإشباع والانجاز والفاعلية. فتعزز شرعية النظام السياسي، ويتخلص من أزماته وتسييج دولة الوحدة بالعدل، فتغدو دولة الحق والقانون والمواطنة المتساوية، فيعود رضا المحكوم تجاه الحاكم وتسترد الحكمة اليمانية عافيتها ويغدو اليمن سعيداً، ومن ثم يستقيم الحال من كل جانب.

خلاصة النقاش

موضوع بناء الدولة، موضوع اليمن 2020م.. كيف سيكون شكل الدولة وعلاقة المركز بالأطراف والمحليات.. هناك تجارب كثيرة في بناء الدولة وكلها يمكن القول أنها ناجحة.

في دول ألغت التنوع من خلال سيطرة المركز وجعل الحكم مركزياً مثل فرنسا الذي تمثل نموذج ناجح لهذا الجانب والتي كونت ما يسمى الأمة الفرنسية. النموذج البريطاني بدأ من علاقة المساومة والصراع بين المركز والأطراف إلى أن وصلوا إلى صيغة تكون فيها الأطراف ممثلة ولها وجود وقوة مع المركز ومن هنا نبعت الديمقراطية ونفس الفكرة في أمريكا تقريباً. نحن في هذه الحلقة وفي إطار مشروع 2020، نريد أن نفكر كيف ستصير الأمور في اليمن بعد 12 عاماً.. ترى أي نموذج نتبع إذا افترضنا أن أحد هذه النماذج صحيح؟

هل الأزمة الحاصلة حالياً ستجعلنا نوجد نظاماً سياسياً قادراً على أن تمثل المحليات وتتقاسم السلطة مع المركز ونؤسس لنظام سياسي ناجح من خلال هذا الصراع وهذه العلاقة.

هذا الاتجاه يواجه مشكلة، أنه في الوقت الحاضر وبسبب ضعف المؤسسات وضعف حكم القانون في المركز نفسه.. وهذا يعني أنه إذا أعطى صلاحيات للفروع سوف يضعف المركز نفسه، وهذا يعطيها جزءاً من الشرعية وسيجعلها عرضة للخلافات والصراع.

النموذج الثاني هو أنه أولاً لا بد من تعزيز المركز نفسه، وتوجد دولة قانون ونظام حقيقي، وبأن نأخذ النموذج الغربي، الذي بدأ بإلغاء المحليات وتأسيس الدولة ومن ثم إعادة اللامركزية..

الواقع اليمني، لدينا دولة ريعية، أي أن الثروة مصدرها يعود إلى المركز، ولا توجد حالياً منطقة- مهما كانت غنية- قادرة على أن تعين نفسها بنفسها دون الاعتماد على الموارد السياسية، حتى مناطق الموائئ تعتمد على رسوم سيادية مثل الجمارك.. وبالتالي كيف يمكن أن نعمل لا مركزية في ظل اقتصاد ريعي، فلا زال المركز هو الذي يتحكم بالثروة وعلينا أن نناقش هذه الفكرة.

اليمن- الخليج 2020 سيناريوهات الدمج والعزلة

عبد الناصر المودع

المقدمة

هذه الدراسة واحدة من عدد من الدراسات المستقبلية التي يقوم بها منتدى التنمية السياسية في اليمن بالتعاون مع مؤسسة فريدرش إيبيرت الألمانية ضمن مشروع استشرافي لما سيكون عليه الوضع في اليمن عام 2020. وقد تم اختيار العام 2020 لأسباب فنية متعلقة بالواقع السحري للرقم ولكون هذا التاريخ قد تم استخدامه في عدد من الدول في مشاريع مشابهة. وتشمل الدراسة عدد من القضايا التي يمكن أن تتحكم بمصير اليمن مثل: تناقص الموارد، ندرة المياه، التزايد السكاني، الحكم المحلي والعلاقات اليمنية الخليجية. وكما هو ملاحظ فإن بعض القضايا مشاكل منذرة بأزمات، كتناقص الموارد وندرة المياه والتزايد السكاني فيما تعد القضايا الأخرى وكأنها جزء من الحلول لهذه المشاكل. حيث نجد أن الحكم المحلي الجيد وتطوير العلاقات اليمنية الخليجية سيعملان على التخفيف من وطأة المشاكل المذكورة.

تعد اليمن من بين الدول الأكثر فقرا في العالم، فمتوسط دخل الفرد لا يزيد عن 1000 \$، ويصنف ما يقارب 40% من السكان بأنهم فقراء. ويعتمد اقتصاد اليمن على النفط، والذي يشكل 90% من إجمالي الصادرات وأكثر من 70% من ميزانية الدولة وما يقارب الثلث من قيمة الناتج المحلي. وينعكس الوضع الاقتصادي السيئ على الأوضاع الاجتماعية، حيث نجد أن متوسط العمر المتوقع لليمني عند الولادة = 61 سنة، فيما يموت طفل واحد من بين كل 11 ولادة حية قبل سن الخامسة، ويعاني 46% من الأطفال دون الخامسة من نقص الوزن، فيما أن 33% من السكان لا يحصلون على الحد الأدنى من حاجتهم إلى الطاقة الغذائية. وتنتشر الأمية في اليمن بشكل واسع حيث نجد 36% ممن هم في سن 15 وأعلى أميين أغلبهم من الإناث. ولا يلتحق بالتعليم الابتدائي سوى 59% ممن هم في سن التعليم. ويواجه اليمن طيفا واسع من المشاكل منها: زيادة في عدد السكان حيث تبلغ نسبة الزيادة السنوية 3% وهو ما يعني تضاعف عدد السكان كل 22 سنة. ونقصا في المخزون الجوفي من المياه، حيث يشهد اليمن عجزا متزايدا في المياه قدر في عام 2007 بما يقارب المليار متر مكعب، يتم تعويضه من المخزون الجوفي الذي يتوقع نضوبه في بعض المناطق خلال عدد قليل من السنين، وتناقصا في إنتاج النفط يصل إلى 12% سنويا، وهو ما يعني توقف إنتاج النفط خلال فترة قصيرة.

إلى جانب ذلك فإن اليمن يواجه مشاكل سياسية أمنية كحركة التمرد المسلحة لجماعة الحوثي التي بدأت عام 2004، ودعوات انفصالية في المناطق الجنوبية، وعمليات إرهابية ضد

أهداف محلية وأجنبية. وتحدث هذه المشاكل في ظل عدد من المنازعات القبلية، وتدن في حكم القانون نتيجة ضعف السيطرة الحكومية على بعض المناطق، وانتشار السلاح لدى المواطنين بكثافة. كما أن اليمن يستقبل مئات الألوف من اللاجئين، معظمهم قادمون من الصومال.

هذه المشاكل وغيرها تشير إلى أن اليمن، وفي المستقبل القريب، ربما يسقط في أوضاع الدولة الفاشلة وهي حالة تشير العديد من الدراسات إلى أنه أصبح قريباً منها، إن لم تتخذ خطوات محلية وإقليمية ودولية تحول دون ذلك. ومن الأفكار الرائجة في هذا الشأن، ما يراه الكثيرون من أن دمج اليمن بمحيطه الإقليمي (دول مجلس التعاون)، سوف ينقذ اليمن من المصير السيئ الذي ينتظره. فدول الخليج ذات الموارد الاقتصادية الضخمة قادرة على انتشال اليمن من حالته الراهنة، ومن ثم الحيلولة دون أن يصبح دولة فاشلة.

وتتبع هذه الأفكار من حقيقة الأوضاع في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث نجدها تتمتع باقتصاديات قوية. فالنتاج المحلي الإجمالي لهذه الدول وصل عام 2007 إلى 822 مليار \$ مقارنة بـ 20 مليار \$ لليمن، واحتياطي النفط فيها يقدر بـ 472 مليار برميل مقارنة بـ 3 مليار برميل للاحتياطي اليمني من النفط (أنظر الجدول رقم 1) وفوائض مالية تُقدر بأكثر من 2000 مليار \$.

إن حل جزء من مشاكل اليمن عبر دمج جيرانه الأغنياء يبدو معادلة سهلة، فوفقاً لهذه المعادلة، فإن الدول الخليجية لن تخسر كثيراً في حال خصصت جزءاً يسيراً من مواردها لدعم اليمن، وهو ما سيجنبها خسائر أكبر في حال لم تقم بذلك وتركت اليمن يتحول إلى دولة فاشلة. غير أن هذه المعادلة ليست بالصورة التي تبدو عليها، وهذا ما ستسعى الدراسة إلى تبيانها وفق الظروف والمعطيات الحالية وتلك المتوقعة في المستقبل.

والحقيقة التي لا مفر منها هي أن ما يفصلنا عن عام 2020 ليس بالفترة الطويلة - 11 عاماً - وهي فترة تعد قصيرة نسبياً، وهو ما يجعلنا نعتقد بأنه من غير المتوقع أن تحدث تغييرات كبيرة في طبيعة العلاقات اليمنية الخليجية، الأمر الذي قد يقلل من قيمة وأهمية هذه الدراسة وتوقعاتها. ومع ذلك، لا بد من التنبيه إلى أن التاريخ يعلمنا بأن أحداثه لا تسير دائماً بشكل بطيء ورتيب، فكثير من الأمور والأحداث التي تأتي دون تخطيط أو إنذار مسبق، تُغير من رتبة الأوضاع وتحرفها باتجاهات لم يكن أحد يتصورها. فالأحداث التي تعصف بالمجتمعات والدول قد لا يكون مصدرها أوضاعاً محلية، بل إنها قد تأتي من أماكن بعيدة جداً.

ولنا في أحداث 11 سبتمبر نموذج يبين كيف أن حدثاً ما يقع في منطقة من العالم، إلا أن تأثيراته تطال مناطق بعيدة جداً عن مكان الحدث. فهذا الحدث عمل على تغيير مستقبل أمم وشعوب بعيدة عن موقعه. فمن كان يعتقد قبل أحداث 11 سبتمبر بأن تاريخ المنطقة العربية والإسلامية، وحتى العالم، سيتغير بالشكل الذي حدث بعد هذه الأحداث؟ إن ما نريد التأكيد عليه هو أن 11 عاماً ربما تكون فترة عادية لكنها في نفس الوقت قد تكون فترة استثنائية تحمل بداخلها أحداثاً قد تخلق عالماً آخر لا يدور الآن في خلد أحد.

تسعى هذه الدراسة إلى وضع سيناريوهات مختلفة لما ستكون عليه العلاقات اليمنية الخليجية عام 2020، وقد قامت الدراسة - كما سيتضح لاحقاً - بوضع ثلاثة سيناريوهات محتملة لما ستكون عليه العلاقات اليمنية الخليجية عام 2020، وتراوحت بين سيناريو متشائم وآخر متفائل وثالث معتدل. وهذه السيناريوهات تم وضعها لأسباب فنية وأكاديمية بحتة؛ إذ أن الكاتب لا تساوره أوهام بأن أحد هذه السيناريوهات سيتحقق بالشكل الذي ذكر، فالتنبؤ الدقيق بالمستقبل أمر يستحيل على أي دراسة علمية الإدعاء تحققه بشكل كامل. ومع ذلك، فإن فكرة وضع هذه السيناريوهات، بالشكل الذي وردت به، وخاصة السيناريو المتشائم، يحمل الكثير من الفائدة وفي نفس الوقت العديد المخاطر. فالكاتب لا يهدف من وراء طرح سيناريو متشائم تحقيق سبق معرفي يخلده، بقدر ما يهدف إلى الحيلولة دون وقوع هذا السيناريو لما له من عواقب وخيمة ستطال الجميع بما فيهم الكاتب نفسه. طرح هذا السيناريو علنا ربما يمنع حدوثه، فضلا عن أنه تنبيه موجه للعموم، وعلى رأسهم القادرون على منع حدوثه.

أما وجه الخطورة في طرح مثل هذا السيناريو، فهو أنه في حال لم تتخذ خطوات تحول دون تحققه، فقد يتحقق طبقا للفكرة التي ترى بان بعض النبوءات في القضايا الاجتماعية تحقق ذاتها، حين يتصرف من تهمهم النبوءة وفقا لها دون محاولة تغييرها باتجاه آخر.

لمحة تاريخية

رغم أن هذه الورقة هدفها الحديث عن المستقبل، إلا أن العودة للتاريخ أمر ضروري، لأن التاريخ، في الغالب، أساس الحاضر وجزء من المستقبل. وبطبيعة الحال فإن الدراسة لن تغرق كثيرا في التاريخ، وستركز بشكل أساسي على أهم المحطات البارزة في تاريخ العلاقات اليمنية الخليجية كما سيرد في السطور القادمة:

العلاقات الخليجية مع اليمن الشمالي - 1962-1990.

يعد قيام ثورة 1962 بمثابة المحطة الأبرز في التاريخ الخليجي اليمني، فقد أدى هذا الحدث إلى زيادة في التفاعل بين اليمن ودول الخليج وتحديد المملكة السعودية، التي زاد اهتمامها ونفوذها في اليمن منذ ذلك التاريخ وحتى الآن، وهو ما سنستعرضه باختصار في العناوين التالية:

العلاقات السعودية- اليمنية

كان لليمن الشمالي قبل الوحدة، علاقات متميزة مع كل دول الخليج وبالتحديد المملكة العربية السعودية، التي كانت الداعم الأول والأساسي للحكومة اليمنية الشمالية. حيث خصصت الحكومة السعودية ومنذ بداية سبعينات القرن العشرين مبالغ كبيرة لدعم الميزانية الحكومية والكثير من برامج التنمية في اليمن. وفي نفس الوقت منحت السعودية مواطني اليمن الشمالي الكثير من الامتيازات الخاصة مثل حرية الدخول والإقامة والعمل. وقد سهلت هذه الامتيازات لأعداد كبيرة من اليمنيين العمل والإقامة في السعودية بلغ عددهم عشية أزمة الخليج - أغسطس - 1990 نحو المليون ونصف المليون شخصا. وهو ما كان يشكل قرابة 12 % من عدد سكان اليمن في ذلك الوقت.

ويمكن إرجاع لحظة التحول في العلاقات اليمنية السعودية إلى لحظة قيام الثورة في اليمن

الشمالي عام 1962، وما تلاها من دعم ونفوذ مصري- سياسي و عسكري- اعتبرته الحكومة السعودية بمثابة تهديد خطير على مصالحها ووجودها. وهو ما جعلها تتبنى دعم القوى المناهضة للثورة التي خاضت حرباً لإسقاط النظام الجمهوري وإخراج الجيش المصري من اليمن. ورغم أن تلك الحرب التي استمرت قرابة 8 سنوات لم تؤد إلى سقوط النظام الجمهوري إلا أنها ساعدت على تضائل النفوذ المصري وزيادة النفوذ السعودي في اليمن الشمالي.

ومنذ عام 1970 وبعد اعتراف الحكومة السعودية بالنظام الجمهوري تصاعد النفوذ السعودي بشكل كبير وواضح نتيجة لعدد من العناصر التي يمكن ذكر أهمها في النقاط التالية:

1. انتفاء الخطر المصري بعد انسحاب القوات المصرية عقب هزيمة مصر في حرب 1967 أمام إسرائيل ووفاة الرئيس جمال عبد الناصر عام 1970.
2. اعتبرت الحكومة السعودية سيطرة حكومة يسارية على الحكم في اليمن الجنوبي بعد خروج البريطانيين وتبنيها لخطاب ثوري خطراً عليها. توجب قيامها بتحالف مع نظام الحكم في اليمن الشمالي ضد الحكومة اليسارية في الجنوب وحلفائها في اليمن الشمالي. وهو تحالف كان يقوى كلما كان الخطر القادم من جنوب اليمن يزداد على اليمن الشمالي، كما حدث خلال حربي 1972 و 1979 اللتين اندلعتا بين شطري اليمن.
3. زيادة الموارد المالية للسعودية بعد ارتفاع أسعار النفط عام -1973 الطفرة النفطية الأولى- وهو ما مكّنها من لعب دور إقليمي بارز كانت اليمن إحدى ساحاته.
4. عدم الاستقرار السياسي في اليمن الشمالي خلال السبعينات والذي هيئ المناخ للحكومة السعودية للعب دور رئيسي فيه.
5. ضعف الموارد الذاتية لليمن الشمالي واعتمادها الكبير على المعونات السعودية لتسيير شؤونها الضرورية.
6. هجرة كبيرة وواسعة للعمالة اليمنية باتجاه السعودية نتج عنها زيادة كبيرة في حجم التحويلات المالية إلى اليمن.
7. مناخ الحرب الباردة خلال الفترة المذكورة، والذي ساعد الحكومة السعودية على زيادة نفوذها في اليمن، بعد أن حصلت على موافقة شبه رسمية من الغرب، بأن يكون اليمن الشمالي جزءاً من مناطق نفوذها.

شمل النفوذ السعودي مجالات عديدة وواسعة، شملت القضايا السياسية والاقتصادية الاجتماعية والثقافية. ورغم أن النفوذ السعودي كان واضحاً على مجريات الأمور في اليمن الشمالي خلال تلك الفترة، إلا أن النخب الحاكمة المختلفة في هذا البلد كانت تحرص، كلما سنحت لها الفرصة، على تقليص هذا النفوذ. وكان ذلك يتم لها من خلال تطوير علاقات إقليمية ودولية تحد من النفوذ السعودي. ولا بد في هذا الصدد، من ذكر العلاقات مع الاتحاد السوفيتي السابق، والعراق، وحتى الكويت، كجزء من محاولات النخب الحاكمة في اليمن الشمالي التخفيف من النفوذ السعودي وموازنته. إلى جانب علاقات التحالف مع السعودية كانت لحكومة اليمن الشمالي علاقات جيدة مع جميع

دول الخليج الأخرى، وخاصة الكويت والإمارات، واللذين كانتا تقدمان الكثير من الدعم الاقتصادي والسياسي للحكومة اليمنية الشمالية.

العلاقات الخليجية مع اليمن الجنوبي 1967 - 1990

سيطرت الجبهة القومية ذات التوجهات اليسارية على السلطة في جنوب اليمن عقب خروج البريطانيين منها عام 1967. وقد تبنت الجبهة مواقف ثورية تجاه الأوضاع الداخلية والخارجية، وخاصة خلال فترة السبعينات من القرن العشرين، وهي فترة سيطر فيها الجناح ذو التوجهات الماركسية على السلطة في هذا البلد. وقد قام بتوثيق علاقاته السياسية والاقتصادية مع دول المعسكر الشرقي، وتبنى خطابا معاديا للأنظمة الحاكمة في الخليج، والتي اعتبرها دولاً رجعية تابعة للدول الغربية. وفي هذا السياق، قامت الحكومة الجنوبية بدعم الحركة الانفصالية التي كانت تطالب بانفصال إقليم ظفار عن سلطنة عمان خلال الستينات والسبعينات من القرن العشرين، وهي الحركة التي احتوتها السلطة العمانية عسكريا وسياسيا عام 1975.

لقد كان من الطبيعي أن يواجه نظام الحكم في اليمن الجنوبي بالرفض والعداء من الأنظمة الخليجية في السبعينات والثمانينات، حيث نجد أن جميع دول الخليج - باستثناء الكويت - لم يكن لها علاقات طبيعية مع الحكومة الجنوبية. فالحكومة السعودية لم تعترف بالحكومة الجنوبية إلا في عام 1977. ورغم ذلك فإن العلاقات بين الحكومتين اتسمت خلال السبعينات والثمانينات بالسوء والعداء أحيانا. وكان هذا العداء يشد كلما كان هناك ضغط من الحكومة الجنوبية على الحكومة الشمالية. وحتى منتصف الثمانينات كانت العلاقات السعودية مع اليمن الجنوبي سيئة في معظمها. ولكن ومنذ منتصف الثمانينات خفت حالة العداء بين البلدين نتيجة تراجع الخطاب الثوري لحكومة الجنوب، بعد الصراعات الدامية التي دارت بين النخبة الحاكمة في نهاية السبعينات ومنتصف الثمانينات. وهي صراعات ترافقت مع تغيرات بدأت تشهدها دول الكتلة الاشتراكية حليفة اليمن الجنوبي.

العلاقات الخليجية مع الجمهورية اليمنية 1990 - 2000:

لم يكن لدول الخليج موقف موحد من الوحدة اليمنية التي تمت في مايو 1990، إلا أن جميعها رحبت بها رسميا. ومع ذلك فإن موقف الحكومة السعودية من الوحدة لم يكن واضحا، حيث حاولت، بشكل غير معلن وغير مباشر، منع قيامها عبر الضغط بواسطة حلفائها من القوى المحافظة والدينية داخل النظام الحاكم في اليمن الشمالي، وكذلك محاولة التقرب من حكومة اليمن الجنوبي قبل عملية التمهيد للوحدة. ومع ذلك فإن المملكة السعودية لم تبد معارضة ظاهرة ورسمية للوحدة، لما كان لهذه القضية من دعم شعبي داخل اليمن وتأييد إقليمي وعدم ممانعة دولية. وهي عوامل جعلت الحكومة السعودية تعلن تأييدها لقيام الوحدة وتتعهد بتقديم مساعدة مالية للدولة الجديدة.

غير أن هذا الوعد لم يتحقق نتيجة حدوث أزمة الخليج في أغسطس 1990 التي حرقت العلاقات اليمنية الخليجية باتجاه جديد.

تداعيات أزمة الخليج على العلاقات اليمنية الخليجية

حين اندلعت أزمة الخليج لم يكن قد مر على تحقيق الوحدة اليمنية سوى بضعة أشهر، وكانت هذه الأزمة أول امتحان حقيقي تواجهه الدولة الجديدة. فإثر حدوث الأزمة بدت الحكومة الجديدة في وضع مرتبك، حيث فضلت الابتعاد عن اتخاذ موقف محدد منها. ففي مجلس الأمن، الذي كان اليمن يحتل فيه مقعداً غير دائم، لم يشارك مندوب اليمن في التصويت على القرار الذي ندد بالغزو وطالب بسحب القوات العراقية من الكويت دون قيد أو شرط، وحدث الأمر ذاته حين امتنع اليمن عن إدانة العراق خلال مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي انعقد بشكل طارئ في القاهرة على هامش اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي هناك .

وقد فسرت دول الخليج موقف اليمن هذا على أنه انحياز واضح من طرف اليمن للعراق وهو ما ظلت اليمن تنفيه حتى الآن، معتبرة أن موقف اليمن قد فهم خطأ من قبل الدول الخليجية، وأن الموقف اليمني لم يكن مؤيداً للعراق في غزوه للكويت وإنما كان موقفه محايداً يفضل حلاً عربياً للمشكلة دون تدخل من أطراف دولية.

وعلى كل فإن حقيقة الموقف اليمني قد ظهر واضحاً في تناول وسائل الإعلام الرسمي وتصريحات المسؤولين اليمنيين في ذلك الحين والمظاهرات المؤيدة للعراق التي كانت تتم بمباركة شبه رسمية. وقد أظهرت هذه الأفعال انحيازاً واضحاً من جانب الحكومة اليمنية إلى الجانب العراقي خلال تلك الأزمة.

ويمكن تفسير هذا الموقف على أنه أتى كنتيجة للعلاقات التي كانت الحكومة اليمنية الشمالية قد رسختها مع الحكومة العراقية في نهاية ثمانينات القرن العشرين، ضمن السياسة اليمنية القاضية بإقامة علاقات إقليمية أو دولية تخفف من النفوذ السعودي. وكان العراق في نهاية الثمانينات هو الحليف المناسب للعب هذا الدور. خاصة وأن هذا الدور قد ساعد في التسريع بقيام الوحدة التي تبنتها الحكومة العراقية لأسباب إيديولوجية وسياسية.

ويمكن إرجاع تأييد الحكومة اليمنية للعراق إلى رغبتها في عدم التفريط بحليف اعتقدت أنه القادر على تخفيف الضغط السعودي عليها، ومساعدتها في أي صراع داخلي ضد خصومها، إلى جانب أن ذلك الموقف كان ينسجم إلى حد ما والمزاج الشعبي العام المعادي في معظمه للدول الخليجية والقوى الغربية.

يمكن اعتبار موقف الحكومة اليمنية هذا من أكبر الأخطاء التي ارتكبتها اليمن بحق نفسه، إذ أدى ذلك إلى عزلة إقليمية ودولية أسهمت في تفاقم المشاكل في اليمن، وكانت أحد أسباب اندلاع الحرب الأهلية عام 1994. فنتيجة لهذا الموقف حُرمت اليمن من جميع المساعدات المباشرة التي كانت تقدمها دول الخليج لليمن، ومن بعض مساعدات الدول الغربية خاصة الأمريكية. غير أن أكثر الأضرار فداحة على اليمن كانت عودة ما يقارب السبعمئة ألف مغترب يمني، معظمهم من السعودية، كانوا يمثلون للاقتصاد اليمني أهم مصدر للعملة الأجنبية. فعقب الأزمة ألغت المملكة السعودية الامتيازات التي كانت تمنحها لليمنيين في أراضيها، وهو ما أسفر عن خروج ذلك العدد المذكور. وكان لهذه العوامل آثار سيئة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لا زال اليمن يعاني منها حتى الآن.

وكان للموقف اليمني من أزمة الخليج أثر واضح على موقف دول الخليج من الصراعات

السياسية في اليمن، فخلال الحرب التي اندلعت عام 1994 ساندت دول الخليج - باستثناء دولة قطر - الطرف الجنوبي الذي أعلن الانفصال عن الدولة اليمنية، وقد اشتملت هذه المساندة دعماً مادياً وسياسياً وإعلامياً، إلا أن هذا الدعم لم يصل إلى حد الاعتراف السياسي بالدولة الانفصالية، بسبب وجود ممانعة دولية للقبول بالدولة المنفصلة، وكذلك للتغيرات الميدانية التي لم تكن في صالح الدولة المنفصلة .

بعد انتهاء حرب 1994 حاولت الحكومة اليمنية ترميم علاقاتها مع دول الخليج، وهي العلاقات التي تضررت من جراء هذه الحرب، ومن أزمة الخليج قبلها. وقد نجحت الحكومة في ترميم علاقاتها مع معظم الدول الخليجية باستثناء الكويت التي لم تغفر لليمن موقفه من أزمة الخليج، والمملكة السعودية التي كان لها ملف شائك مع اليمن هو قضية الحدود. وهي القضية التي أدت إلى توتر العلاقات بين البلدين خلال النصف الثاني من تسعينات القرن العشرين، ومع ذلك فإن الطرفين توصلا إلى اتفاق نهائي بشأن الحدود في عام 2000 فيما سمي باتفاقية جدة.

وبحل الخلاف الحدودي اليمني السعودي أزاح اليمن واحدة من أكبر العقبات المعيقة لتطبيع العلاقات اليمنية السعودية واليمنية الخليجية عموماً.

العلاقات اليمنية الخليجية منذ عام 2000

مع بداية الألفية دخلت العلاقات اليمنية الخليجية مرحلة جديدة، نتيجة لعدد من العوامل يمكن تلخيص أهمها في النقاط التالية:

1. حل مشكلة الحدود بين اليمن وكل من: عمان - 1992 - والسعودية - 2000 - ليتم إغلاق ملف الخلافات الحدودية بين اليمن وجيرانه من دول مجلس التعاون الخليجي، والذي كان يشكل عقبة رئيسية أمام تطوير العلاقات.

2. تطبيع العلاقات اليمنية الكويتية وتجاوز جزء كبير من تداعيات أزمة وحرب الخليج الثانية حيث تم إعادة فتح السفارة اليمنية في الكويت وتعيين سفير لدولة الكويت في اليمن.

3. تزايد الوعي بأهمية التعاون الإقليمي بين دول المنطقة في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية بعد التغيرات الكبيرة التي حدثت وظلت تحدث في المنطقة والعالم، ومن أهمها أحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعياتها المتواصلة على العالم والمنطقة بشكل خاص.

ونتيجة لهذه العوامل توفرت بيئة مساعدة لقيام علاقات إيجابية بين الطرفين اليمني والخليجي بدأت ملامحها في القرارات التي صدرت عن مؤتمر قمة دول مجلس التعاون الخليجي في مسقط نهاية عام 2001، والتي تم بموجبها ضم اليمن إلى بعض مؤسسات مجلس التعاون الخليجي، فيما يمكن اعتباره قبولاً جزئياً بدور لليمن داخل المنظومة الخليجية، وهو قبول أتى بعد عدد من المحاولات التي كان اليمن قد قام بها في السابق. وكانت البداية عام 1996 عندما تقدم اليمن بطلب رسمي للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي، وهو الطلب الذي تم رفضه بحجة أن النظام الأساسي للمجلس لا يسمح بانضمام أعضاء جدد إليه.

ويعد موقف دول الخليج في مؤتمر مسقط 2001 بمثابة تطور نوعي في علاقاتها باليمن. فقبل هذا التاريخ كانت دول المجلس ترفض مناقشة الطلب اليمني من حيث المبدأ وهو ما

كان يشكل عقبة حقيقية أمام اليمن لتطوير علاقات طبيعية ومؤسسية مع تلك الدول. غير أن الموافقة على الانضمام التدريجي لليمن في بعض المجالات، تعني بأن الطرفين أصبحا على قناعة بجدوى انضمام اليمن لمجلس التعاون بشكل أو آخر في المستقبل بعد أن يكون قد تم التغلب على بعض العوائق الاقتصادية والسياسية الحالية. وبناء عليه، فإن سعي اليمن نحو الاندماج والتكامل مع دول الخليج أصبح في أفضل حالاته منذ ذلك الحين.

اليمن والخليج رغبات متعارضة

حين يتم تحليل علاقة ما بين أطراف دولية فإن أول ما يتبادر إلى الذهن هو السؤال التالي: ماذا تريد هذه الأطراف من بعضها البعض؟ وبمعنى آخر ما هي الدوافع التي تدفع دولة ما إلى إقامة علاقة مع دولة أو دول أخرى؟ وهناك جواب سهل وواضح يمكن ذكره كمدخل نظري للموضوع، يتلخص في العبارة العامة التالية: «جلب المصالح وتجنب الضرر»، فكل دولة يهتما أن تجلب علاقتها مع الدولة الأخرى بعض الفائدة وأن لا تكون مصدر ضرر عليها في نفس الوقت. إن دولة مثل الصومال، بصفتها دولة مشاطئة لليمن، تعتبر دولة مهمة لليمن، وتتبع أهميتها، في الوقت الحالي، مما تشكله من ضرر على اليمن بسبب حالة عدم الاستقرار التي تعيشها منذ عقدين تقريبا. ويفوق ذلك الضرر ما يمكن أن يحصل عليه اليمن من فوائد. أما فيما يتعلق بدولة مثل الإمارات العربية المتحدة فإن اهتمام اليمن بها مصدره بالدرجة الأولى جلب الفائدة التي يمكن لليمن أن يحصل عليها من خلال إقامة العلاقة معها وتطويرها.

وتقدير المنفعة والضرر ليس بهذه البساطة، فلا توجد دولة تمثل خيرا مطلقا أو شرا مطلقا، فالسعودية على سبيل المثال، كانت خلال الخمسين عاما الماضية، مصدرا للضرر والمنفعة في آن معا. فالكثير من المشاكل التي عانى منها اليمن، وخاصة المشاكل السياسية، كان للسعودية دورا واضحا فيها بشكل من الأشكال. وبالمقابل فإن السعودية كان لها دور رئيسي في تحسين الظروف المعيشية للسكان اليمنيين خلال تلك الفترة.

ولتحديد المنفعة والضرر في العلاقة الخليجية اليمنية سوف نحاول الإجابة على السؤالين التاليين: ماذا يريد اليمن من دول الخليج؟ ثم ننتقل للسؤال الموازي، وهو ماذا تريد دول الخليج من اليمن؟

ينتمي اليمن جغرافيا وحضاريا إلى منطقة الجزيرة والخليج، وهو بمثابة البوابة الجنوبية لهذه المنطقة في نفس الوقت تمثل منطقة الخليج منفذ الاتصال البري الوحيد لليمن بالعالم. يضاف إلى هذا تاريخ وثقافة يحملان الكثير من السمات المشتركة. هذه العوامل وغيرها تجعل الجزيرة والخليج المكان الطبيعي لتفاعل اليمن واندماجه الإقليمي.

وبالإضافة إلى الاعتبارات الجغرافية والثقافية، يبرز العامل الاقتصادي الذي يعزز أهمية الخليج في الجزيرة والخليج بالنسبة إلى اليمن، فمع الطفرة الاقتصادية التي حدثت بمنطقة الخليج في سبعينات القرن الماضي. تزايد اعتماد اليمن اقتصاديا على دول الخليج في تمويل الكثير من برامج التنمية الاقتصادية، عبر المساعدات المباشرة وتحويلات العمالة اليمنية النقدية من هذه المنطقة.

وعلى الرغم مما ذكر فإن طابع العلاقات اليمنية الخليجية يحمل الكثير من التعقيد، وي طرح الكثير من الأسئلة منها: هل هناك إمكانية موضوعية لإقامة علاقات تكاملية بين اليمن والخليج؟ ومن المستفيد أكثر من قيام تكامل بين اليمن ودول الخليج؟ وما هي الوسائل الكفيلة بتحقيق هذا التكامل؟ هذه الأسئلة سنحاول بإيجاز الإجابة عليها في الصفحات التالية .

لكن في البداية دعونا نطرح بعض القضايا المتعلقة بموضوع التكامل بين اليمن ودول مجلس التعاون وسنركز على الآتي :

1. إن علاقات التكامل الاقتصادي بين الدول يفترض أن تكون هناك مصالح لجميع الأطراف من عملية التكامل . وغياب هذا الافتراض يمثل عائقاً موضوعياً أمام أي مشروع تكاملي . إذ أن أي عملية تكامل منشودة تخدم أحد الأطراف على حساب الطرف الآخر تجعل من إقامتها أمراً بعيد الاحتمال .

2. على الطرفين أن يكون لهما تقدير واقعي لحجم المنافع أو المخاطر من عملية التكامل . إذ من المحتمل أن يبني أحد الأطراف ، أو جميعهم ، حساباته على معلومات غير صحيحة ، كتوقع اليمن الحصول على منافع أكثر مما يمكن للطرف الآخر تقديرهما ، فيتوقع الحصول على منافع أكبر من الطاقة الفعلية التي للطرف الآخر . ونقصد بالطاقة الفعلية هنا ، ما يمكن عملياً أن تقدمه دول الخليج لليمن وفق ما تراه تلك الدول أنه يخدم مصلحتها . وفي المقابل قد يتخوف الطرف الخليجي من أن تحمّله الشراكة مع اليمن أعباء ضخمة وتعود عليه بمرود ضئيل مما يجعله غير متحمس لقيام تكامل اقتصادي مع اليمن .

3. لا يمكن تخيل حماس متساو لدى كل أطراف عملية التكامل ، إذ لا بد أن يكون هناك طرف أكثر حماسة من الآخر لهذه العملية . ووفق المعطيات الحالية ، فمن السهل أن نخمن بأن اليمن هو الطرف الأكثر حماساً لقيام علاقات التكامل مع دول مجلس التعاون الخليجي للأسباب التي سنشرحها لاحقاً . وهذا التفاوت في الحماس يتطلب من اليمن أن يكون المبادر إلى خلق الظروف المؤدية إلى عملية التكامل .

4. على الطرف اليمني أن يتفهم المخاطر ، الحقيقية أو المتخيلة ، التي تساور الأطراف الخليجية من إدماج اليمن .

5. علاقات التكامل بين أطراف بينها فجوة كبيرة ، عملية معقدة وتحتاج إلى فترة زمنية طويلة وجهد مشترك كي يتحقق الاندماج والتكامل . وهذه الحقيقة تتطلب خطة طويلة الأمد تعمل على تضيق الفجوة بين الطرفين .

ماذا يريد اليمن من دول مجلس التعاون الخليجي؟

من خلال قراءة بسيطة للواقع الموضوعي لكل من اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي ، يمكننا بسهولة اكتشاف ما يريده اليمن من هذه الدول . فمن خلال المعطيات التي يبينها الجدول رقم (1) والنماذج رقم (1 ، 2 ، 3) نلاحظ الفوارق الضخمة بين الواقع الاقتصادي اليمني والخليجي وهو ما يمكننا من أن نكتشف ، وبسهولة ، أن الشق الاقتصادي يأتي على رأس اهتمام اليمن بهذه الدول مقدماً على المجالات الأخرى: السياسية ، والأمنية ، والثقافية . فمن خلال هذا الجدول نلاحظ ما يلي :

يبلغ عدد سكان اليمن حوالي 22 مليون نسمة، بينما يبلغ عدد سكان دول مجلس التعاون بما فيهم الوافدين حوالي 38 مليون نسمة، وفي حال استبعدنا الوافدين فإن سكان اليمن يتساوون في العدد مع مواطني دول مجلس التعاون الخليجي تقريبا. غير أن هناك تفاوتاً ضخماً في الإمكانيات الاقتصادية للطرفين، فإجمالي الناتج المحلي لليمن لا يزيد عن 2.4% من الناتج المحلي لدول الخليج مجتمعة، وهو ما ينعكس على المؤشرات الأخرى كالصادرات والواردات، وحجم الإنفاق العام، والكمية المنتجة من الطاقة الكهربائية، وحجم إنتاج النفط، وكلها تشير إلى أرقام يمنية ضئيلة مقارنة بمثيلاتها في الخليج. ويعني ذلك بلغة الأرقام أن وزن اليمن الاقتصادي لا يتجاوز 3% من وزن دول الخليج. وبمعنى آخر فإن الحجم الفعلي لاقتصاد اليمن يقارب الحجم الفعلي لاقتصاد أصغر دولة في مجلس التعاون، وهي البحرين، التي تبلغ مساحتها 740 كيلومتر مربع (أقل من 0.2% من مساحة اليمن) وسكانها مليون نسمة، ما يعادل 5% من سكان اليمن.

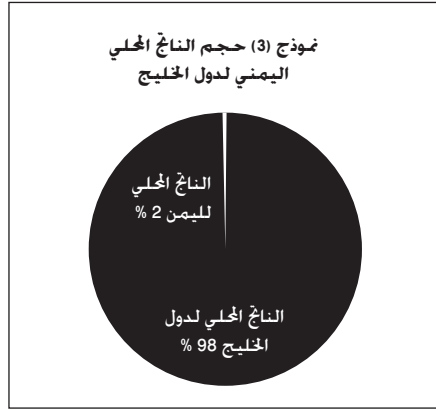
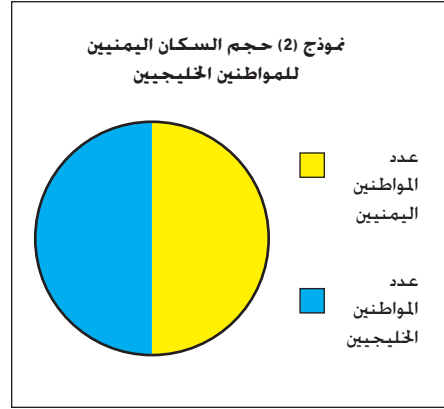
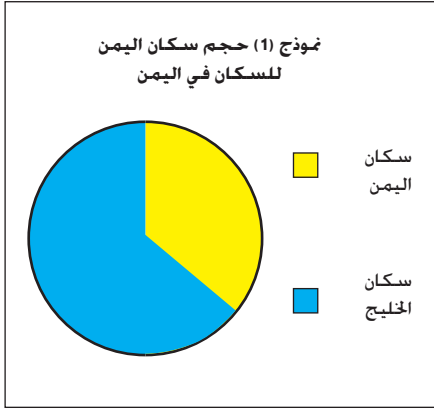
هذه الفجوة الواسعة في الإمكانيات الاقتصادية بين الطرفين تجعل اليمن المستفيد الأساسي من أي علاقات تكامل بينهما أو أي شكل من أشكال التعاون الاقتصادي. فوجود الثروة الضخمة في دول الخليج في مقابل الفقر الشديد في اليمن، يجعل اليمن يتطلع إلى تلك الدول لتحسين أوضاعه المتردية والاستفادة من تلك الثروة، خاصة وأن التاريخ القريب يمدنا بتجربة فعلية لهذه الاستفادة.

ويمكن تحديد ما يريده اليمن من دول الخليج في أربع قضايا رئيسية هي: استيعاب العمالة اليمنية، والحصول على مساعدات مالية للحكومة ولمشاريع التنمية في اليمن، وفتح الأسواق الخليجية أمام المنتجات اليمنية، وأخيراً استقدام استثمارات ضخمة من هذه الدول. ودعونا نرى ما يمكن أن يحصل عليه اليمن عملياً وفق الواقع الحالي لدول الخليج ولليمن.

جدول رقم (1) البيانات الأساسية لكل من اليمن ودول الخليج وفقا لأرقام عام 2007

الدولة	السكان مليون نسمة			المساحة (ألف كم ²)	النتائج المحلي (مليار \$)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي (ألف \$)	صادرات (مليار \$)	واردات (مليار \$)	إنتاج الكهرباء (ميجاوات/ساعة)	إنتاج النفط (ألف برميل يوميا)	احتياطي النفط (مليار برميل)
	إجمالي	مواطنين	% مواطنين								
السعودية	24.4	17.5	72 %	2250	390	16	240	90	16,503	9,200	264
الإمارات	5.2	0.866	17 %	83	191	37	152	106	5,906	2,700	98
الكويت	3.4	1.055	31 %	17.8	112	33	62	19	4,800	2,600	101
عمان	2.9	2.1	73 %	309	41	14	24	16	1,700	780	4.8
قطر	1.3	0.230	18 %	11.5	70	54	41	21	3,200	850	4.2
البحرين	1.04	0.527	51 %	0.741	18	17	17	12.5	2,315	35	0.1
الإجمالي	38.2	22	57.6 %	2671.4	822	21.5	536	264.5	34,424	16,160	472.1
اليمن	22			530	20	0.9	7.13	7.2	945	300	*3
%اليمن مقابل دول الخليج	57.6 %	100 %		20 %	2.4 %	4.5 %	1.3 %	2.7 %	2.7 %	1.8 %	0.6 %
المصادر:	1 - الإسكوا- الحسابات القومية 2007 2 - وزارة الاقتصاد الوطني- سلطنة عمان 3 - جهاز الإحصاء- قطر 4 - الجهاز المركزي للمعلومات- البحرين			5 - بنك الكويت الوطني 6 - مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات- السعودية 7 - البنك المركزي اليمني- التقرير السنوي 2007 8 - المؤسسة العامة للكهرباء- التقرير الإحصائي 2006							

ليس هناك إحصائية مؤكدة لحجم الاحتياطي اليمني من النفط فبعض التقديرات المتشائمة تقدره بأقل من 700 مليون برميل فيما المصادر الحكومية تتحدث عن 9 مليار برميل وهناك بعض التقديرات التي تضعه في حدود 3 مليار برميل



أولاً: استيعاب العمالة

تقدر المصادر الرسمية اليمنية والدولية أن هناك 18% ممن هم في سن العمل (15-65 سنة) من اليمنيين عاطلون عن العمل . ويعني هذا وجود ما يقارب المليونيني شخص في عام 2008 يبحثون عن عمل . وتعد هذه النسبة منخفضة جدا لأسباب تتعلق بمشاكل الإحصاءات في اليمن ، إضافة إلى أن الكثير ممن يصنفون ضمن قوة العمل ، هم فعليا عاطلون عن العمل ، كونهم في حالة بطالة مقنعة .

إلى جانب ذلك فإن من يعملون في اليمن يتقاضون أجورا زهيدة لا تكفي متطلبات الحياة الضرورية ، فمتوسط الأجر الشهري للعامل اليمني لا يزيد عن \$ 150 حسب البيانات الرسمية ونستخلص مما ذكر بأن هناك ما لا يقل عن أربعة ملايين يمني مهينون للهجرة والعمل خارج اليمن في حال توفرت لهم الفرصة . وقد توصلنا إلى هذا الرقم استنادا إلى الدراسات الرسمية التي تشير إلى وجود ما يقارب التسعة ملايين يمني يصنفون فقراء .

ويعول اليمنيون، حكومة وشعباً، على قيام دول الخليج باستيعاب جزء كبيراً من العمالة اليمنية، مسترشدين بما حدث خلال سبعينات وثمانينات القرن العشرين، حين استوعبت المملكة السعودية ودول الخليج الأخرى عمالة يمنية وصلت في أعلى مراحلها إلى ما يقارب 15% من عدد السكان في اليمن الشمالي .

مستقبل العمالة اليمنية في دول الخليج

تقدر بعض المصادر اليمنية عدد اليمنيين المقيمين في دول الخليج بشكل شرعي بحدود المليون شخص، تستوعب السعودية أكثر من 90% منهم . ورغم أن هذا الرقم يعد كبيراً إلا أن اليمن يطمح إلى أن يتضاعف هذا الرقم في حال سهلت دول الخليج، والسعودية خاصة، إجراءات استقدام اليمنيين أو أصبحت اليمن عضواً كامل العضوية في مجلس التعاون الخليجي . ومن خلال المعطيات الراهنة فإن الرغبة اليمنية تعد غير واقعية كونها لا ترى العوائق الموضوعية والذاتية التي تحد من زيادة العمالة اليمنية زيادة كبيرة. وسنحاول من خلال النقاط التالية أن نبين بعضاً من هذه العوائق:

1. هناك عوامل اقتصادية وفنية تحد من استقدام العمالة اليمنية. حيث نجد أن العمالة اليمنية تفتقر إلى المهارات اللازمة والمطلوبة للعمل في دول الخليج، كما وأن هناك عمالة منافسة للعمالة اليمنية تتمتع بمهارات أفضل وأجور أقل . وكما لاحظنا خلال الطفرة النفطية الأخيرة، فإن معظم العمالة التي استقدمتها دول الخليج كانت عمالة لا يقدر اليمن على توفيرها . وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة اليمنية، وبمساعدة مباشرة من الدول الخليجية لرفع كفاءة العمالة اليمنية، عبر زيادة عدد المعاهد الفنية والمهنية، إلا أن مخرجات هذه العملية لن تظهر في المستقبل القريب، إلى جانب أن حجمها لن يشكل إلا نسبة ضئيلة من حجم قوة العمل اليمنية المتاحة.

2. كان لموقف الحكومة اليمنية من أزمة الخليج أثر نفسي سلبي على وضع العمالة اليمنية والوجود اليمني في الخليج. فقبل هذا التاريخ كان ينظر للعمالة اليمنية بأنها عمالة لا تحمل مخاطر سياسية تذكر، وهو ما كان يسهل ظروف استقدامها وبقائها في دول الخليج. غير أن الموقف اليمني، الغير متوقع، قد غير من هذه النظرة وجعل دول الخليج وخاصة السعودية تعيد النظر في حجم الوجود اليمني وغير اليمني . وقد رأت هذه الدول أن من مصلحتها الأمنية والسياسية أن تنوع من جنسيات الوافدين، وألا تسمح بوجود وافدين من جنسية معينة يفوق عددها نسبة معينة من عدد الوافدين والسكان. وبالطبع فإن الوجود اليمني سيتأثر من هذه السياسات حيث سيظل هناك سقف محدد - غير معلن - للوافدين اليمنيين وغيرهم في هذه الدول .

3. يرى الكثير من اليمنيين وبعض الخليجيين أن العوامل الثقافية والاجتماعية التي تجمع اليمنيين بالسكان الخليجيين تسهل من ظروف استقدام اليمنيين للعمل في دول الخليج. ويعتقد هؤلاء أن دول الخليج تحتاج للعمالة اليمنية لتحافظ على هويتها العربية الإسلامية. وعلى الرغم من أن هذا القول فيه الكثير من الصحة، إلا أن ما يعتبر نقطة قوة في صالح زيادة عدد العمالة اليمنية في الخليج هو في نفس الوقت نقطة ضعف غير مرئية للكثيرين . حيث أن سهولة الإقامة والاندماج التي يتصف بها اليمني في الخليج ليست دائماً في صالحه، إذ أن هذا الأمر

له مخاطر تدركها الحكومات الخليجية حين ترى أن سهولة اندماج اليمنيين في دولها يحمل الكثير من المخاطر التي يمكن ذكر أهمها في النقاط التالية:

أ. الحلول الدائم في هذه الدول، إذ يلاحظ أن معظم المغتربين اليمنيين في دول الخليج يميلون نحو الاستقرار والإقامة الدائمة في الدول التي تستضيفهم، وهذا الميل يعني بأنهم سيصبحون جزءاً من التركيبة السكانية لهذه الدول، وهو أمر لا ترغب دول الخليج في حدوثه كونه سيؤثر على التوازن السكاني في هذه الدول، وهو ما سينعكس على الهويات الخاصة بالمجتمعات الخليجية.

ب. الوجود اليمني الدائم يثير إشكالات عديدة في بعض الدول كتلك التي يوجد بها خلافات عرقية ومذهبية كمملكة البحرين. ففي هذه الدولة يوجد رفض من قبل الكثير من أبناء الطائفة الشيعية لأي عملية تجنيس أو وجود لأجانب، وخاصة العرب منهم، لاعتقادهم بأنه سيخل بالتوازن السكاني لصالح العرب السنة.

ج. رغم أن العمالة غير العربية تمثل مشكلة ثقافية واجتماعية لدول الخليج، إلا أن حكومات هذه الدول ترى ميزة في الوجود غير العربي، تتمثل في أن هذا الوجود يتصف في معظمه بأنه وجود مؤقت؛ فمعظم الوافدين غير العرب يأتون إلى دول الخليج بغرض الهجرة المؤقتة، كما أنهم يأتون وليس في ذهنهم أي إحساس بأن لهم حقوقاً سياسية أو تاريخية في هذه الدول. على عكس الوافد العربي الذي يأتي ولديه إحساس، حقيقي أو وهمي، بأنه يعيش في أرض عربية يمتلك حقاً في ثرواتها والبقاء الدائم فيها. ولكون اليمنيين هم أكثر الوافدين رغبة في البقاء الدائم فإن الحكومات والكثير من نخب هذه الدول يفضلون الوجود غير العربي على الوجود العربي.

4. نظراً إلى نسبة النمو السكاني العالية في اليمن، والذي يتوقع أن يصل سكانه عام 2020 إلى 33 مليون نسمة، فإن دول الخليج لن تعمل على تشجيع دخول العمالة اليمنية إلى أراضيها.

5. كان عدد المواطنين الخليجيين في منتصف السبعينات لا يزيد عن تسعة ملايين، فيما أصبح في عام 2007 بحدود 22 مليون. هذه الزيادة الضخمة في عدد السكان أدت إلى تقليل الاحتياج إلى العمالة الوافدة، بعد أن أصبحت دول الخليج تعاني من بطالة واضحة بين مواطنيها، وخاصة في السعودية والبحرين. وتظهر هذه البطالة بشكل واضح خلال تراجع أسعار النفط، كما حدث في نهاية تسعينات القرن الماضي. هذه البطالة دفعت الحكومات الخليجية إلى فرض قوانين جديدة تحد من العمالة الوافدة؛ كإجبار الشركات والمؤسسات الخاصة والعامّة على تخصيص نسبة محددة للعمالة المحلية، وجعل بعض القطاعات حكراً على مواطنيها. هذه الإجراءات وغيرها تعكس تناقص الاحتياج للعمالة الوافدة، ومنها العمالة اليمنية. وهو ما يعني قلة الفرص أمام العمالة اليمنية في هذه الدول.

ووضع كذلك في القطاع الحكومي أيضاً والذي لم يعد يدار كما كان عليه الحال في السبعينات والثمانينات. فخلال تلك الفترة كانت هناك ندرة حقيقية للعمالة المحلية في الدول الخليجية، وكان يتم استيعاب المتوفر منها في القطاع الحكومي الذي كان يشهد توسعاً كبيراً واحتياجاً متزايداً للموظفين. أما في الوقت الحاضر، فإن القطاع الحكومي قد وصل إلى حد التشبع بل إنه يعاني من البطالة المقنعة.

6. خلال فترة الطفرة النفطية في السبعينات شهد قطاع الخدمات نموا كبيرا في السعودية ودول الخليج الأخرى وخاصة قطاع الإنشاءات. وكان ذلك القطاع يدار عبر شركات المقاولات الصغيرة وهو ما جعله مناسباً للعمالة غير الماهرة القادمة من ريف اليمن. غير أن قطاع الإنشاءات في الخليج تغير من حيث الحجم والنوع، حيث أصبحت الأعمال الإنشائية تقوم بها شركات كبيرة تستخدم معدات حديثة وتحتاج لعمالة ماهرة ورخيصة تم توفيرها من جنسيات غير يمنية. ونتيجة لذلك فقد حُرمت العمالة اليمنية من العمل في أهم قطاع كان يستوعبها.

يمكن الوصول إلى نتيجة مما ذكر مفادها: أن تعويل اليمنيين على دول الخليج في استيعاب العمالة اليمنية غير واقعي؛ فقدرة هذه الدول على استيعاب العمالة اليمنية محدودة جدا.

ثانياً: المساعدات المباشرة

منذ عام 1970 وحتى 1990 كانت دول الخليج وبالتحديد السعودية والكويت والإمارات تقدم مساعدات مالية مباشرة لليمن، وخاصة لحكومة اليمن الشمالي. تلك المساعدات أدت إلى تحسن في البنية التحتية لليمن وتوفر الإمكانيات المالية لحكومة صنعاء، التي كانت تتلقى دعماً مباشراً لميزانياتها من قبل الحكومة السعودية.

ويقدر إجمالي قيمة تلك المساعدات التي حصل عليها اليمن شماله وجنوبه خلال السبعينات والثمانينات بما يقارب الخمسة مليارات دولار وفق بعض التقديرات. وقد توقفت هذه المساعدات بعد أزمة الخليج بشكل شبه كامل.

تسعى الحكومة اليمنية وخاصة بعد تطبيع علاقاتها مع جميع دول الخليج إلى الحصول على مساعدات من حكومات هذه الدول. وبالفعل فقد حصلت الحكومة اليمنية على وعود بمساعدات مالية من الدول الخليجية خلال مؤتمر لندن للمانحين الذي أُنعقد في نهاية عام 2006، حين تعهدت الدول الخليجية بتقديم ما قيمته 2300 مليون دولار لليمن، معظمها قروض تموية ميسرة. ورغم أن هذه الأموال لا تلي الطموحات اليمنية، الشعبية والحكومية، إلا أنه سيكون لها أثر على برامج التنمية في اليمن. ومع ذلك فإن مستقبل الدعم الحكومي من دول الخليج لليمن يواجه الكثير من المشاكل التي تجعلنا نتوقع بأن هذا الدعم لن يكون كبيراً استناداً إلى العوامل التالية:

1. قبل عام 1990 كانت المساعدات الخليجية لليمن، خاصة السعودية منها، تحركها دوافع سياسية بالدرجة الأولى، حيث أن الدعم السعودي لليمن الشمالي كان يهدف إلى محاربة النفوذ الشيوعي واليساري في اليمن، والذي كان مصدره اليمن الجنوبي وبعض الدول المعادية للسعودية. أما في الوقت الحاضر فإن الدوافع السياسية قد تناقصت بشكل واضح وحلت محلها دوافع أخرى أهمها الدوافع الأمنية. وأصبحت المساعدات التنموية مرتبطة بالدفاع الأمني، إذ تؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى تقليص المخاطر الأمنية. ولهذه الأسباب فإن زيادة المساعدات المباشرة لا يمكن توقعه إلا في حال حدوث تطورات سياسية أمنية غير متوقعة في اليمن والمنطقة تدفع الدول الخليجية إلى زيادة مساعداتها لليمن عن المستوى الحالي.

2. يعاني اليمن من الفساد وغياب الشفافية حيث صنف اليمن في تقرير منظمة الشفافية لعام 2007 في المرتبة (137) وهي مرتبة تضعها في خانة الدول الأكثر فسادا في العالم. ورغم محاولات اليمن الحد من هذا الوضع عبر إنشاء هيئة مكافحة الفساد إلا أن واقع الحال والتقارير الدولية تشير إلى أن اليمن يزداد فسادا. ولكون المساعدات الخليجية في الوقت الحالي تحركها بواعث غير سياسية فإن من المتوقع أن يكون الفساد أحد العوامل والحجج التي ستسوقها دول الخليج لتقليل مساعداتها لليمن في المستقبل. ويتضح ذلك من إصرارها على تولي صناديقها صرف المعونات مباشرة عبر الإشراف المباشر على المشروعات.

3. وعلى الرغم من أن السنوات الخمس الأخيرة قد أدت إلى ارتفاع ضخم في موارد دول الخليج نتيجة ارتفاع أسعار النفط، إلا أن التاريخ يعلمنا بأن أسعار النفط تشهد تقلبات كبيرة لا يمكن التنبؤ بها. وفي حال استمرت أسعار النفط في الانخفاض، كما هو حاصل في الوقت الحالي، فإن من المتوقع أن تقلص دول الخليج من برامج الدعم لليمن بما في ذلك عدم الوفاء بالتعهدات التي قطعها على نفسها خلال مؤتمر لندن. ويعني ذلك أن المساعدات المباشرة لن تكون مضمونة.

ثالثا: الاستثمارات

بدأت اليمن مؤخرا تدرك أهمية الاستثمارات الأجنبية في حل مشاكلها الاقتصادية، ورغم أن الحكومة اليمنية تتحدث كثيرا عن أنها تعمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية إلا أن حجم وطبيعة هذه الاستثمارات يشير إلى أنه لا زال صغيرا جدا، كما انه يتوجه إلى قطاعات محددة كقطاع النفط والغاز.

وتسعى اليمن إلى الاستثمارات في القطاعات الإستراتيجية والتي توظف عمالة كثيفة كقطاع الصناعة والبناء والخدمات، وتعتقد الحكومة اليمنية أن الاستثمارات الخليجية هي المهيأة لأن تقوم بهذا الدور خاصة بعد أن حققت هذه الدول خلال السنوات الخمس الأخيرة فوائض مالية ضخمة قدرت قيمتها- قبل الأزمة المالية- بأكثر من 1500 مليار دولار. غير أن واقع الحال يؤكد بان اليمن التي لم تستفد خلال مرحلة الفوائض لن تستفيد خلال فترات التراجع التي تبدو ملامحها في الأفق. ويرجع أسباب صغر حجم الاستثمارات الأجنبية وتحديدًا الخليجية إلى عدد من العوامل يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

1. صغر حجم الاقتصاد اليمني الذي يحول دون تمكنه من استيعاب الاستثمارات الضخمة. فالناتج المحلي لليمن لا يزيد عن 20 مليار دولار وهو ما يعني ضعف القدرة الشرائية للمستهلك اليمني والذي لا يزيد متوسط دخله الفردي من الناتج المحلي عن 900 دولار في السنة.

2. ضعف البنية التحتية في اليمن التي لا تشجع المستثمرين على القيام بإنشاء مشاريع كبيرة تحتاج إلى بنية تحتية قوية. فحجم إنتاج الكهرباء في اليمن- وهو من أهم مؤشرات البنية التحتية- لا يزيد عن 1000 ميغاوات/ساعة وهي قدرة صغيرة جدا لا تساعد على إنشاء مشاريع صناعية أو خدمية كبيرة.

3. ضعف البيئة التشريعية في اليمن، حيث يشكو الكثير من المستثمرين بأن المناخ القضائي

والقانوني في اليمن متخلف جدا، وهذا الأمر يعمل على خلق بيئة طاردة للاستثمار .
4. عدم وجود استقرار سياسي وأمني في اليمن، فخلال السنوات الأربع الماضية شهدت اليمن عدة حروب صغيرة، وهجمات إرهابية، وعدد من حوادث الاعتداء على المصالح الأجنبية وبعض السائحين الأجانب. وكل هذه الأحداث خلقت بيئة يمنية طاردة للاستثمار: المحلي والأجنبي خاصة في المشاريع الإستراتيجية .

إن العوامل السابقة حدت وتحد من حجم الاستثمارات في اليمن ولا يمكن توقع حدوث تغيرات تذكر تعمل على زيادة حجم الاستثمارات في اليمن، خاصة وأن هناك مشاكل أخرى تتفاقم في اليمن مثل: نقص المياه وزيادة التصحر وغيرها من الظروف البيئية التي لا تساعد على جلب الاستثمارات .

رابعاً: فتح السوق الخليجية أمام السلع اليمنية

في عام 2007 كان إجمالي الصادرات اليمنية إلى دول مجلس التعاون الخليجي بما في ذلك إعادة الصادرات بحدود 750 مليون دولار؛ وقد مثلت ما نسبته 12 % من إجمالي الصادرات اليمنية . وتأتي معظم الصادرات اليمنية إلى هذه الدول من النفط ومشتقاته، وبعض المنتجات الزراعية والحيوانية والأسماك، وبعض الصناعات الخفيفة. وتعد قدرة اليمن على زيادة صادراتها إلى هذه الدول محدودة بسبب الطاقة الإنتاجية الضعيفة في بعض القطاعات خاصة القطاع الزراعي والصناعي .

وفي الوقت الحالي فإن معظم الصادرات اليمنية لدول الخليج تلقى معاملة جمركية تفضيلية، ومع ذلك فإن الصادرات اليمنية تشهد معوقات كثيرة، نتيجة ضعف المقدرة الفنية للمصدرين لناحية ضبط معايير الجودة المطلوبة. وهو ما يعني بأن توقع زيادة كبيرة في حجم الصادرات اليمنية لدول الخليج محدود جدا. فأقصى ما يمكن توقعه هو أن تتضاعف قيمة الصادرات في الأعوام المقبلة في حال تحسن الطاقة الإنتاجية الحالية ومستواها الفني .

نخلص مما سبق إلى أن مطالب اليمن الاقتصادية من دول الخليج أكبر بكثير من قدرة هذه الدول على تلبيتها. فاليمن يرغب في أن يصدر جزءا كبيرا من طاقة العمل المعطلة لديها والمقدرة بالملايين، بينما دول الخليج لم تعد قادرة على استيعاب هذه الأعداد. وأما المساعدات السخية التي يطمح إليها اليمن فإن الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول تجعلها غير قادرة، أو غير راغبة، على تلبيتها .

إلى جانب اهتمام اليمن بدول الخليج من الناحية الاقتصادية يأتي موضوع آخر يتعلق برغبة اليمن في إبعاد تدخل دول الخليج في شؤونه الداخلية . فهناك تاريخ طويل لتدخل دول الخليج في الشؤون اليمنية كانت تمارسه السعودية بشكل خاص . ومن مظاهر التدخل السعودي ما تقوم به من تقديم أموال لقوى معارضة للنظام أو حتى موالية ، كما هو الحال في دعم بعض القوى القبلية . ذلك التدخل الواضح في الشأن اليمني والذي صبغ العلاقات اليمنية الخليجية خلال الفترة الماضية هو ما تريد اليمن حكومة وشعبا من دول الخليج أن تتوقف عنه .

ماذا تريد دول مجلس التعاون من اليمن؟

هناك اهتمام خليجي باليمن يختلف حجمه وأهميته من دولة لأخرى تبعا لمدى القرب الجغرافي والتداخل السكاني . فالسعودية مثلا: اهتمامها باليمن يختلف عن اهتمام الكويت أو البحرين البعدين جغرافيا عن اليمن .

وللجواب على سؤال ماذا تريد دول الخليج من اليمن سنستعرض القضايا التالية كي نكتشف الجوانب التي تمثل محور الاهتمام الخليجي باليمن:

أولا: الأمن

يحتل البُعد الأمني الأهمية القصوى لجميع دول العالم وهو ما نلاحظه من النفقات الضخمة التي تخصص للشأن العسكري والأمني في جميع دول العالم . ولكون اليمن يقع ضمن الحزام الأمني لدول الخليج ، حيث يوجد لدولتين من دول المجلس هما السعودية وعمان حدود برية طويلة مع اليمن ، فأن القضية الأمنية تأتي على رأس أولويات اهتمام دول الخليج باليمن .

خلال فترة الحرب الباردة اعتبرت المملكة السعودية وسلطنة عمان اليمن أحد مصادر التهديد السياسي لهما . فخلال تلك الفترة اندلعت الثورة اليمنية بدعم عسكري وسياسي من مصر وهو ما اعتبرته الحكومة السعودية خطرا على مصالحها ووجودها الذي كانت النزعات الثورية التي كانت سائدة في ذلك الوقت تهدده . ومن ناحية أخرى كانت اليمن الجنوبي الداعم والحليف الرئيسي للحركة الانفصالية في إقليم ظفار .

وعلى الرغم من أن الخطرين السابقين تم احتواؤهما إلا أن الإستراتيجية السعودية والعمانية ظلت تتعامل مع اليمن وفق اعتبارات تتعلق باستقرارهما السياسي والأمني بالدرجة الأولى ، وفي هذا الشأن كانت الإستراتيجية السعودية تجاه اليمن تتلخص في العمل على عدم تحول اليمن إلى مصدر خطر عليها من خلال تحالفه مع قوة إقليمية أو دولية معادية للسعودية . وبعد انتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج وتضاؤل المخاطر السياسية الكبرى السابقة، انتقل اهتمام السعودية وعمان نحو قضايا أخرى أمنية، مثل تهريب الأسلحة والبضائع الممنوعة والهجرة غير الشرعية وأضيف لها مؤخرا خطر جديد تمثل في وجود الجماعات الإرهابية في اليمن .

الجماعات الإرهابية

تزايد قلق دول الخليج وبقية دول العالم من الأوضاع الأمنية في اليمن بعد أحداث 11 سبتمبر . فقد اُتُهمت اليمن بأنها ملجأ للجماعات الإرهابية التي تهدد السلم الإقليمي والعالمي . ومنذ ذلك الحين وحتى الآن واليمن تحت المراقبة الدولية والإقليمية . إذ أن هذه الدول تخشى من حالة الفتان الأمني في اليمن الذي يمكن أن يوفر لهذه الجماعات إمكانية العمل والحركة داخل أراضيه . خاصة وأن اليمن قد شهد أعمال عنف خطيرة كحادث تفجير المدمرة الأمريكية (كول) في مدينة عدن عام 2000 وتفجير ناقلة النفط الفرنسية (ليمبرج) في 2002 وحوادث الاعتداء على المصالح الأجنبية والسياح في عامي -2007 2008 .

كل هذه الحوادث ترسخ الاعتقاد لدى الكثيرين بوجود خلايا تابعة لتنظيم القاعدة في اليمن ، وهو ما يزيد من اهتمام وقلق الدول المجاورة وبقية دول العالم باليمن .

السلاح

راجت في التسعينات أخبار مفادها أن في اليمن ما يقارب الخمسين مليون قطعة سلاح وهو ما يكفي جميع مواطني اليمن والخليج مجتمعين، ورغم أن هذا الرقم يبدو مبالغاً فيه بشكل كبير، إلا أن اليمن يعج بكميات هائلة من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة وحتى الثقيلة، التي بحوزة أطراف غير حكومية، قدرتها بعض الدراسات بأنها تقارب السبعة ملايين قطعة سلاح . إن سهولة حمل السلاح والحصول عليه والمتاجرة به جعل اليمن منطقة خطرة على العالم، وتحديدًا على جيرانه، فانتشار السلاح بهذا الشكل يساعد القوى المتطرفة والإجرامية المحلية والدولية على استخدام اليمن مركزاً لنشاطاتها أو معسكرات للتدريب على السلاح أو تهريبه إلى المناطق الأخرى .

وفي خلال السنوات الأخيرة أصبحت سلطنة عُمان والسعودية، تعانيان من ظاهرة تهريب الأسلحة من اليمن، وهو ما شكل تهديداً خطيراً للأمن في هذه الدول، خاصة وأن هذه الدول تقرض نظاماً صارماً في حيازة الأسلحة يتناقض وما هو معمول به في اليمن . وفي السنوات الأخيرة أفادت التحقيقات التي أجريت مع بعض من قاموا بأعمال عنف داخل السعودية، أن بعض الأسلحة التي استخدمت في تلك العمليات كان مصدرها اليمن .

تهريب السلع المحظورة:

تعاني السعودية من تهريب السلع المحظورة من اليمن إلى أراضيها، وتشمل تلك السلع القات والخمور والمخدرات والسلاح وغيرها من المواد الممنوعة . وتحاول السعودية أن تتعاون مع الحكومة اليمنية للحد من تلك المشكلة والتي يبدو أن حلها لن يكون سهلاً بسبب صعوبة السيطرة على الحدود الطويلة، خاصة من الجانب اليمني الذي تنقصه القدرات المادية والبشرية المدربة للقيام بذلك .

هجرة العمالة غير المشروعة:

نشرت جريدة الوطن السعودية في بيان لقيادة حرس الحدود السعودي يفيد بأنها ألقت القبض على 501 ألف متسلل حاولوا دخول المملكة من اليمن خلال عام 2006 ونقلت الصحيفة عن قائد حرس الحدود في منطقة جيزان أن متوسط المتسللين للسعودية في اليوم يصل إلى حوالي 1000 شخص . وبغض النظر عن العدد الحقيقي للمتسللين إلى السعودية من اليمن، فإن ما يجب التأكيد عليه هنا هو أن هذه الظاهرة في تزايد مستمر وأصبحت أحد أهم المشاكل التي تواجهها السعودية في علاقتها باليمن .

إن ظاهرة تهريب البشر إلى السعودية تصاحبها مشاكل كبيرة منها: تهريب الأطفال والذين يتم استغلالهم في أعمال غير قانونية كالتسول والدعارة وغيرها من الأعمال التي تنتهك حقوقهم وتعرضهم للمخاطر . إلى جانب ذلك فإن تهريب البشر لم يعد يقتصر على تهريب اليمنيين بل أصبحت هذه المناطق تستخدم من قبل جنسيات غير يمنية يأتي معظمها من شرق أفريقيا وخاصة الصومال وأثيوبيا وإريتريا، وفي الفترة الأخيرة تحدثت الأنباء عن محاولات تسلل قام بها أفراد من جنسيات أخرى سودانية ونيجيرية وغيرها . وتمثل هذه الظاهرة مشكلة للسعودية كما هي لليمن حيث أن الأشخاص المتسللين إلى السعودية يكونون عرضة للاستغلال بكافة أشكاله .

إن هذه المشكلة مرشحة للتفاقم مع استمرار زيادة عدد السكان في اليمن وما يصاحبها من تناقص في فرص العمل وتدهور في المعيشة. واستمرار هذه المشكلة سيخلق المزيد من الأعباء على السعودية واليمن مستقبلاً.

ثانياً: الاقتصاد:

على عكس الاهتمام اليمني بدول الخليج والذي يتمحور حول القضايا الاقتصادية نجد أن الجانب الاقتصادي ليس له أهمية تذكر في اهتمامات الدول الخليجية تجاه اليمن. ويرجع السبب في ذلك إلى طبيعة الاقتصاد النفطي لهذه الدول. إن حجم التبادل التجاري بين اليمن ودول الخليج يظهر محدودية هذا التبادل، خاصة للطرف الخليجي، وهو ما يمكن ملاحظته في الجدول رقم (2). حيث نجد أن إجمالي الصادرات الخليجية لليمن لا تزيد عن ما قيمته 3120 مليون دولار - جزء كبير من هذا الرقم سلع معادة التصدير - وهو ما نسبته 0.6% من إجمالي صادرات دول الخليج للعالم. في المقابل نجد أن إجمالي واردات دول الخليج من اليمن لا تزيد قيمتها عن 714 مليون دولار وهو ما نسبته 0.3% من إجمالي واردات دول الخليج من العالم. هذا الحجم الضئيل للتبادل التجاري بين اليمن ودول الخليج يؤكد على ضعف الأهمية الاقتصادية لليمن بالنسبة لدول الخليج.

جدول رقم (2)

حجم التجارة الخارجية لدول الخليج مع العالم ومع اليمن في عام 2007 (مليون دولار)

الدولة	إجمالي الصادرات	الصادرات لليمن	% اليمن من إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	الواردات من اليمن	% اليمن من إجمالي الواردات
السعودية	240,000	700	0.3%	90,000	130	0.2%
الإمارات	152,000	1830	1.2%	106,000	450	0.4%
الكويت	62,000	420	0.7%	19,000	125	0.7%
عمان	24,000	160	0.7%	16,000	6	0.04%
قطر	41,000	9	0.02%	21,000	3	0.02%
البحرين	17,000	11	0.06%	12,500	0.7	0.0005%
إجمالي دول المجلس	536,000	3,130	0.6%	264,500	714.7	0.3%

المصادر:

- الإسكوا- الحسابات القومية 2007
- وزارة الاقتصاد الوطني- سلطنة عمان
- جهاز الإحصاء- قطر
- الجهاز المركزي للمعلومات- البحرين
- بنك الكويت الوطني
- مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات- السعودية
- البنك المركزي اليمني- التقرير السنوي 2007

ثالثاً: البُعد الإستراتيجي:

يعطي الكثير من الدارسين، وبالذات اليمنيين، أهمية إستراتيجية كبيرة لليمن، خاصة بعد تحقيق الوحدة، ويحددون أربع قضايا يعتقدون أنها تعطي اليمن أهمية إستراتيجية وهي:

1. الموقع الجغرافي وإطلالة اليمن على المحيط الهندي، وهو من البحار المفتوحة الأمر الذي يجعل اليمن مكاناً ملائماً لتصدير النفط الخليجي، عبر المحيط الهندي، من خلال مد أنابيب نفط من الخليج إلى المحيط الهندي عبر اليمن. وهو ما يجنبها مخاطر الملاحة في الخليج العربي الذي يعد من البحار المغلقة والمعرض للمخاطر الدائمة كما حدث في الثمانينات؛ عندما تهددت ملاحه النفط في الخليج بسبب الحرب العراقية الإيرانية. ثم ما يلوح في الأفق من مخاطر بسبب التوتر بين إيران والولايات المتحدة.

وعلى الرغم من أن إنشاء أنبوب لتصدير النفط قد يقلل من مخاطر تصدير النفط ويقلل من كلفة التصدير نفسها، إلا أن هذا الأمر لا يتوقع حدوثه على الأقل خلال المستقبل المنظور. فالمخاطر على الملاحة النفطية في الخليج تبدو بعيدة الاحتمال حتى لو اندلعت مواجهات بين الولايات المتحدة وإيران. فإيران التي تصدر معظم صادراتها النفطية عبر الخليج، لا يتوقع أن تقدم على خطوة تهدد تصدير نفطها. وحتى لو قامت بهذا العمل فأنها لن تتمكن من هذا الأمر لفترة طويلة لأسباب عسكرية واقتصادية. إلى جانب ذلك فإن عدم الاستقرار الأمني والسياسي في اليمن لا يشجع دول الخليج، لأي سبب كان، على إنشاء أنبوب لنقل نفطها عبر منطقة غير مستقرة، هذا إلى جانب أن دول الخليج تمتلك عدة بدائل لتصدير النفط من خارج الخليج، منها تصديره عبر أنابيب تمر بالأراضي العمانية إلى المحيط الهندي أو عبر الأراضي السعودية إلى البحر الأحمر.

2. يشدد بعض المحللين في اليمن على أن اليمن يمثل عمقا استراتيجيا للدول الخليجية، وهو بذلك يمثل أهمية إستراتيجية كبيرة لهذه الدول. وهذا الاستنتاج يبدو غير مفهوم من الناحية العسكرية؛ فالعمق الإستراتيجي - والذي يعني المنطقة التي يمكن للجيش التحرك فيها بعيدا عن نيران العدو وضغطه العسكري - الذي يمكن أن توفره اليمن لدول الخليج غير واضح. حيث أن الأخطار التي تتهدد دول الخليج تأتي من شرق وشمال منطقة الخليج - إيران، العراق - وهذه المناطق بعيدة كثيرا عن اليمن والراجح أن المملكة السعودية بما تملكه من مساحة شاسعة تمثل العمق الاستراتيجي الفعلي لجميع دول الخليج وليس اليمن، وهو ما أثبتته الأحداث بعد غزو العراق للكويت عام 1990. وفي كل الأحوال، فإن الواقع العسكري الراهن قد قلل كثيرا من أهمية العمق الإستراتيجي. فالدول الكبرى تمتلك أسلحة قادرة على إصابة أهدافها في أي مكان داخل منطقة العدو.

3. هناك من يعتقد بأن الحجم السكاني لليمن يمثل أهمية إستراتيجية لدول الخليج على أساس أن سكان اليمن سيساهمون في الحفاظ على الهوية العربية لدول الخليج التي يتهددها الوجود الضخم للجاليات غير العربية، والتي تصل في بعض دول الخليج إلى أكثر من نصف عدد السكان. وبحسب هؤلاء فإن إحلال العمالة اليمنية محل العمالة غير العربية سيحافظ على الهوية العربية لدول الخليج.

يحمل هذا التحليل الكثير من الشحنات العاطفية النابعة من الأفكار العروبية السائدة في المناطق غير الخليجية، وهو لذلك يحمل الكثير من الخطابة ولغة الوصاية أكثر من كونه

تحليلاً للواقع الموضوعي في دول الخليج. والذي يشير، كما سبقت الإشارة، إلى تخوف النخب الحاكمة في دول الخليج من الوجود العربي أكثر من تخوفها من الوجود غير العربي. 4. ذهبت بعض التحليلات في اليمن إلى الاعتقاد بأن الكثافة البشرية في اليمن يمكنها أن تشكل إضافة عسكرية لدول الخليج من خلال قيام هذه الدول بتشكيل قوات عسكرية من اليمنيين. ويبدو هذا التحليل مفتقراً إلى الواقعية كونه يجهل الوضع في الخليج. حيث أن دول الخليج وبالتحديد منذ عام 1990 تبنت إستراتيجية دفاعية تقوم على التحالف مع الدول الكبرى، وبالذات مع الولايات المتحدة. فهذه الدول قد أدركت أهمية هذا التحالف لسبب بسيط، وهو أن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة القادرة على ردع وهزيمة أية قوة إقليمية أو دولية تهدد أمن هذه الدول، كما حدث مع العراق بعد احتلاله الكويت، أو إيران عندما حاولت أن تعيق عملية الملاحة في الخليج قبيل انتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام 1988. فدول الخليج تدرك أن مصدر الخطر المحتمل عليها يأتي من إيران والعراق بالدرجة الأولى. وقوة وحجم هاتين الدولتين تجعل من غير الواقعي لدول الخليج الاعتماد على دول عربية بما فيها الدول العربية الكبيرة كمصر وسوريا كون هذه الدول ستكون عاجزة عن ردع وصد أي عدوان عليها يأتي من جانب العراق أو إيران.

ولدول الخليج تجربة فاشلة عقب حرب الخليج الثانية، عندما تم الاتفاق على إنشاء منظومة دفاعية تظم دول الخليج الست إلى جانب مصر وسوريا فيما سُمي (إعلان دمشق). تلك المنظومة التي اكتشفت دول الخليج عدم جدواها العسكري، وبأنها ستكون بمثابة عبء مالي لصالح مصر وسوريا، وهو ما دفعها لإنهاء ذلك الحلف بشكل غير رسمي. هذه التجربة الفاشلة تبين لنا طبيعة اهتمامات دول الخليج ونوع الحليف الذي تركز إليه، فدول الخليج إلى جانب أنها تدرك عدم قدرة أي طرف غير الولايات المتحدة على حمايتها. فإنها في الوقت نفسه لا تطمئن للتحالف مع الأطراف العربية وحتى الخليجية نفسها. فالعلاقات فيما بين الدول الخليجية يشوبها الكثير من الشكوك وعدم الثقة وهو ما منع قيام جيش خليجي كبير وحقيقي حتى من مواطني دول الخليج أنفسهم، فجيش درع الجزيرة والذي تم إنشائه منذ مدة طويلة لم يكن له أي دور يذكر في الإستراتيجية الدفاعية لدول الخليج. وبالقياس إلى ذلك، فإن من غير المنطقي أن تطمئن دول الخليج لجيش يتكون في معظمه من أفراد يمنيين لأن وضعاً كهذا يعتبر مهدداً لهذه الدول التي قد تجد نفسها وقد أصبحت أسيرة له.

رابعاً البعد الثقافي:

نقصد بالثقافي هنا كل الجوانب العرقية والدينية والقبلية والعاطفية وهي جوانب تلعب دوراً هاماً كمحدد للعلاقات بين الدول والشعوب. وبما أن اليمن يشترك مع دول الخليج في مكون عرقي وديني وحضاري واحد فإن من الطبيعي أن يكون هناك روابط عاطفية بينهما، الأمر الذي يخلق أرضية مشتركة للتفاهم والتعايش تؤثر على شكل وطبيعة العلاقات بين الطرفين. هذا العامل يمكن أن يكون دوره إيجابياً لتطوير العلاقات بين الدول، خاصة إذا كانت العوامل الأخرى السياسية والاقتصادية مساعدة على قيام هذه العلاقة. وهناك شعور من التعاطف نحو اليمن لدى كثير من مواطني دول الخليج بما فيهم جزء كبير من النخبة

السياسية والفكرية داخل هذه الدول. فاليمن، كما تراه جزء من هذه النخبة، يستحق أن يحظى برعاية خاصة من حيث الأولوية التي يمكن أن تمنح للعامل اليمني أو للمنتجات اليمنية في داخل هذه الدول.

وعلى الرغم من أهمية هذا البعد، إلا أن ذلك يستدعي أن لا تتم المبالغة في تقدير الأثر الذي يمكن أن يلعبه مقارنة بالعوامل الأخرى. خاصة وأن الموقف اليمني خلال أزمة الخليج قد أثر سلباً على المشاعر الطيبة التي كان يكتنفها الكثير من مواطني دول الخليج لليمنيين. وبالنظر إلى ذلك الموقف فإن من الأهمية التذكير بأن هذا العامل يظل دوره ثانوياً إذا ما قورن بالعوامل الأخرى.

إن ما أوردناه فيما سبق لا يهدف إلى التقليل من أهمية اليمن اقتصادياً واستراتيجياً لدول الخليج، وإنما يهدف إلى التعريف بشكل واقعي بحجم وأهمية اليمن كما تراه هذه الدول، حتى لا تؤدي التحليلات الخاطئة إلى اتخاذ سياسات كارثية كما حدث خلال أزمة الخليج. فخلال تلك الأزمة قامت الحكومة اليمنية باتخاذ مواقف دون حساب للنتائج المترتبة عليها، وربما كان أحد أسباب اتخاذ تلك المواقف نقص المعلومات الصحيحة لدى أصحاب القرار وعدم تقديرهم لردود الفعل على مواقفهم من قبل دول الخليج، وبالتأكيد مبالغتهم في تقدير أهمية اليمن لهذه الدول.

ما نريد التأكيد عليه من خلال هذا العرض هو تبيان الحجم الحقيقي لليمن كما تراه هذه الدول وليس كما نراه في اليمن. فاليمن وفق تلك المعطيات لا تعتبر ذات أهمية حقيقية للاقتصاد الخليجي، على الأقل في الوقت الحالي، وكذلك من الناحية الإستراتيجية، وتبقى أهمية اليمن نابعة من كونه يشكل خطراً أو تهديداً لأمن هذه الدول. وهو ما يجعلنا نصل إلى إجابة محددة للسؤال حول ما تريده دول الخليج من اليمن. والإجابة أن هذه الدول تريد أن لا يكون اليمن مصدر ضرر عليها، أي أن اهتمامها باليمن تحركه بواعث أمنية في الأساس.

اليمن والخليج 2020 سيناريوهات الدمج والعزلة

خلال الفصول السابقة لاحظنا أن العلاقات اليمنية الخليجية في الماضي القريب والوقت الحالي، تكتنفها الكثير من الصعوبات التي تحول دون توقع حدوث اندماج لليمن في المنظومة الخليجية عبر العضوية الكاملة في مجلس التعاون الخليجي، أو عبر إقامة علاقات تكاملية مع كل أو بعض دول الخليج بشكل ثنائي.

وهذه الحقائق تجعل من الممكن المخاطرة بتوقع عدة سيناريوهات لشكل العلاقة اليمنية الخليجية في العام 2020، انطلاقاً من الواقع الموضوعي الراهن للعلاقات اليمنية الخليجية والذي يشير إلى أن هناك ثلاثة سيناريوهات يمكن توقعها لشكل وطبيعة ما ستكون عليه هذه العلاقة. وجميع هذه السيناريوهات تعتمد بالدرجة الأولى على ما ستؤول إليه الأوضاع في اليمن خلال المدة التي تفصلنا عن عام 2020. والسيناريوهات المفترضة هي عبارة عن سيناريو متشائم وآخر متفائل وثالث معتدل. وقبل البدء بشرح هذه السيناريوهات يجب التذكير بأن هذه السيناريوهات لا تعدو كونها نماذج نظرية يعترضها الكثير من المشاكل، إلا أن ما نحن واثقين منه هو أن لكل سيناريو افتراضه أسساً نظرية متينة.

اليمن 2020 السيناريو المتشائم

يفترض هذا السيناريو أن المرحلة التي تفصلنا عن 2020 ستشهد عدداً من الأحداث إما منفردة أو مجتمعة- وهو الأكثر احتمالاً- تؤثر في بعضها البعض لتكون هذه الأحداث سبباً ونتيجة لما ينجم عنها من تطورات. ويفترض هذا السيناريو أن نتائج حدوث ذلك على الأوضاع في اليمن ستكون وخيمة تهدد بقاء الدولة ومن ثم علاقات التكامل والتعاون مع العالم الخارجي وتحديدًا مع جيران اليمن في دول مجلس التعاون.

ولغرض التنبؤ بحدوث هذا السيناريو سوف يتم التركيز على ما نعتقد بأنها القضايا المفتاحية- ونقصد بها تلك الأحداث السيئة التي تولد أحداثاً سيئة أخرى- ونعتقد وفق المعطيات الراهنة أن هناك أربع قضايا مفتاحية رئيسية يحتمل أن تواجهها اليمن في المستقبل، ويكون لوقوعها منفردة أو مجتمعة آثار مدمرة على الأوضاع في اليمن. وهذه القضايا هي: تناقص الموارد- تدهور الأوضاع الأمنية- حدوث فراغ في السلطة- تدخلات خارجية كبيرة.

وقبل البدء في شرح هذه القضايا وتداعياتها يجب التذكير بنقطة مهمة، وهي أن فصل هذه القضايا بالشكل الذي ذكرتم لأسباب أكاديمية، لأنه وكما سيتضح لاحقاً فإن جميع هذه القضايا متداخلة مع بعضها البعض بحيث يصعب التمييز فيما بينها، غير أنه ولضرورات الدراسة تم هذا الفصل.

أولاً: تناقص الموارد:

هناك عدد كبير من الموارد التي تمد اليمن بمقومات الحياة والاستمرار، غير أن أهم موارد اليمن في الوقت الحالي هي: الماء والثروة النفطية وعوائد المغتربين. ولسوء حظ اليمن فإن جميع هذه الموارد في حالة تناقص واضح، وفي هذا التحليل سوف نستبعد مناقشة المورد

الأول- لوجود بحث خاص به- وسيتم التركيز على المورد الثاني وهو الموارد النفطية فيما ستم الإشارة فقط إلى المورد الثالث.

تشكل الموارد النفطية المصدر الأساسي للثروة في اليمن، إذ أنها تشكل أكثر من 70% من الميزانية الحكومية وأكثر من 90% من صادرات اليمن السلعية. وحدث تناقص كبير في هذه الموارد، نتيجة انخفاض أسعار النفط أو تناقص الإنتاج، سيكون له آثار مدمرة على الأوضاع في اليمن.

لا توجد تقديرات دقيقة لحجم الاحتياطي النفطي في اليمن، فالمصادر الحكومية تورد في أوقات مختلفة تقديرات متباينة بشكل واضح. فعلى سبيل المثال حين أرادت الحكومة اليمنية أن ترفع جزءاً من الدعم على المشتقات النفطية في عام 2005 مهدت لخطوتها تلك بيانات أشارت فيها إلى أن الاحتياطي النفطي لم يكن يتجاوز المليار برميل، وهو ما كان يعني توقف إنتاج اليمن من النفط في عام 2012.

وبعد أن رفعت الحكومة جزءاً من الدعم على المحروقات في يوليو 2005 تغيرت التصريحات والبيانات الحكومية حول الاحتياطي النفطي لتذهب في مجملها باتجاه وضع تقدير متفائل؛ حيث صدرت تصريحات حكومية عديدة تشير إلى أن الاحتياطي النفطي في اليمن يقارب العشرة مليارات برميل وهو رقم لا تسهب المصادر الرسمية كثيراً في شرح المعطيات التي جعلتها تورد مثل هذا الرقم.

وينقل هذا التضارب في الأرقام إلى الجهات الأجنبية؛ حيث نجد في أحد تقارير البنك الدولي عام 2006، تحذيراً يفيد بأن اليمن سيستنفذ احتياطياته النفطية في النصف الأول من العقد القادم، وقدر البنك في هذا التقرير حجم الاحتياطي النفطي اليمني القابل للاستخراج بما لا يزيد عن 750 مليون برميل فقط تستنفذ خلال 8 سنوات من تاريخ صدور التقرير.

إن هذا التباين في التقديرات يجعلنا غير قادرين على تقدير حجم الموارد النفطية في المستقبل، ومع ذلك هناك الكثير من الشواهد ترجح التقديرات الصغيرة لحجم الاحتياطي النفطي، أهمها التناقص الحاد في حجم الإنتاج النفطي في اليمن. فخلال الأعوام الأربعة الماضية تراجع معدل الإنتاج اليومي من النفط من 436 ألف برميل- وهو أعلى معدل سنوي بلغه في عام 2004- إلى 280 ألف برميل في نهاية 2008، كما يشير الجدول رقم (3) والذي يشير أيضاً إلى أن معدل التناقص السنوي بلغ 10% وهو ما يؤكد أن حجم الاحتياطي صغير وفي تناقص واضح.

جدول رقم (3) المعدل اليومي لإنتاج النفط في اليمن (ألف برميل)

2030	2020	2016	2112	معدل التناقص السنوي	نهاية 2008	2004
صفر	91	125	190	10%	280	436

وفي حال اعتمادنا البيانات المتشائمة عن احتياطي النفط فإن ذلك سيقودنا إلى نتيجة مفادها أن اليمن وخلال بضعة سنوات -2012 لن يعود قادرا على تصدير النفط وأن الكمية المنتجة منه لن تكفي حتى الاستهلاك المحلي كما يوضحه الجدول رقم (8). ويعني هذا الأمر حرمان اليمن من المصدر الأول للعمات الصعبة التي تساعد على توفير احتياجاته الأساسية من السلع والخدمات المستوردة. وفي نفس الوقت حرمان الميزانية الحكومية من أهم مصدر مالي يغطي نفقاتها الضرورية، التي تزيد عن 70% من موازنات الأعوام الأخيرة، كما يوضحه الجدول رقم (4). وفي حال حدوث ذلك فإن الحكومة اليمنية ستضطر إلى أن تقلل من نفقاتها وهو ما سيزيد من تدهور الخدمات الحكومية، الضعيفة أصلا.

جدول رقم (4) دور الموارد النفطية في الاقتصاد اليمني

قيمة النفط المنتج عام 2007 (مليون \$)	% مساهمة النفط من حجم الصادرات اليمنية	% مساهمة الموارد النفطية في الميزانية العامة للدولة (2007)	قيمة الاستهلاك المحلي من النفط الخام (2007) مليون \$
7800	90%	70%	2529

ولن يعوض النقص في الموارد النفطية وجود مصادر أخرى لتصدير الغاز مثلا، كون هذا المورد، وبحسب المصادر الحكومية لن تزيد الموارد المتحققة منه عن 750 مليون دولار سنويا على مدى 20 عاما وهو مبلغ لا يتجاوز ما نسبته 37% عن حجم الواردات الغذائية في عام 2007 كما يوضحه الجدول رقم (7) وما نسبته 14% من قيمة الإيرادات النفطية عام 2007 والتي قاربت الخمسة مليار دولار كما يوضحه الجدول رقم (5).

جدول رقم (5) أثر الموارد النفطية على الميزانية الحكومية في عام 2007 (مليون \$)

إجمالي الإيرادات	قيمة الموارد النفطية	حجم الميزانية بدون الموارد النفطية
7100	4900	2200

إن نقص الموارد النفطية سيكون له تبعات سيئة كثيرة، غير أن أهمها هو العجز الشديد في قدرات الحكومة اليمنية على القيام بأهم واجباتها خاصة تلك المتعلقة بحفظ الأمن والنظام، وتوفير الحدود الدنيا من الخدمات الضرورية، خاصة خدمات التعليم والصحة. وحدث ذلك يعني أن بقاء الدولة ووجودها سيصبح موضع شك حقيقي، حين تتضاءل سيطرة الحكومة المركزية على مناطق واسعة من اليمن، وهي الحالة التي تتصف بها الدول الفاشلة. إلى جانب تناقص الموارد النفطية فإن هناك مورد آخر، وهو عائدات المغتربين اليمنيين في الخارج والذي لا تتجاوز قيمته السنوية 1300 مليون دولار وفق أفضل التقديرات. ورغم أن مستقبل هذا المورد غير معروف، إلا أن أفضل التوقعات تشير إلى أنه لن يرتفع كثيرا بسبب صعوبة الهجرة والاعتراب التي يواجهها اليمنيون في الوقت الحالي.

جدول رقم (6) اليمن عام 2020

عدد السكان مليون نسمة	قيمة الصادرات السنوية النفطية مليون \$	قيمة الصادرات السنوية من الغاز مليون \$	قيمة الإنتاج النفطي- ألف برميل يوميا	الاستهلاك المحلي من النفط- ألف برميل يوميا	قيمة الواردات النفطية مليون \$	قيمة الواردات الغذائية مليون \$	إيرادات الخزينة من النفط والغاز مليون \$	إيرادات الخزينة من النفط والغاز مليون \$
33	صفر	750	91	187	*4380	*2900	4900	*4071

• سعر النفط المفترض = 100\$ للبرميل

• نفترض هنا أن الحكومة تملك الحصة كاملة من إنتاج النفط وأنها تباعها للمستهلك المحلي بنفس السعر العالمي

• تقدير قيمة الواردات الغذائية احتسب على أساس أن متوسط نصيب الفرد من الواردات الغذائية عام 2007 = 90 \$

للفرد

جدول رقم (7) التجارة الخارجية لليمن في عام 2007

إجمالي قيمة الصادرات اليمنية	إجمالي الواردات	إجمالي الصادرات من النفط والغاز	الصادرات غير النفطية	إجمالي قيمة الواردات الغذائية
7131	7212	6460	670	1880

جدول رقم (8) حجم الاستهلاك المحلي والإنتاج من النفط والتوقعات حتى 2020 (ألف برميل يوميا)

استهلاك 2004	استهلاك 2005	استهلاك 2014	إنتاج 2014	استهلاك 2020	إنتاج 2020
96	101	147	153	189	82

ثانيا: تدهور الأوضاع الأمنية:

بمصاحبة تناقص الموارد النفطية أو بمعزل عنها، فإن تدهور الأوضاع الأمنية في اليمن سوف تجعله يسقط في وضع الدولة الفاشلة الذي تشير الكثير من التقارير الدولية إلى أن اليمن قريب منها . فخلال الأعوام الأخيرة، ورغم الزيادة الكبيرة في الموارد الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، واجهت اليمن الكثير من المشاكل الأمنية منها التمرد الحوثي في الشمال، ووجود حركات انفصالية في الجنوب، وتصاعد في أعمال الجماعات الإرهابية. ورغم أن الموارد الكبيرة للحكومة اليمنية قد جعلتها أكثر قدرة على مواجهة تلك المشاكل إلا أنها لم تتمكن من حسم هذه المشاكل أو احتوائها.

وبقاء هذه المشاكل عالقة مع توقع تفاقمها في المستقبل يجعلها مصدر تهديد كبير على الأوضاع العامة في اليمن، خاصة في حال استمرار تناقص الموارد الحكومية الذي بدأ في نهاية 2008 نتيجة تدهور أسعار النفط. وفي حال حدوث ذلك فإن من المتوقع أن تكون قدرة الحكومة على مواجهة هذه المشاكل ضعيفة جدا الأمر الذي يعني المزيد من التدهور والضعف في الجوانب الأخرى، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ثالثا: حدوث فراغ في السلطة:

شهد اليمن - بداية - 2009 حالة من الاحتقان السياسي سببه المباشر عدم اتفاق السلطة والمعارضة على آلية إجراء الانتخابات في عام 2009. فيما السبب غير المباشر لهذه الحالة

يعود إلى غياب التفاهم بين النخب السياسية في اليمن على آلية وشكل الحكم وممارسة السلطة، ويرجع ذلك إلى فترة طويلة تمتد إلى ما قبل الوحدة بأمد طويل. فتاريخ اليمن خلال الخمسين سنة الماضية يشهد حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي ناتجة عن دورات الثورات والانقلابات والحروب والتدخلات الخارجية. وهي حالة لم تتمكن الوحدة من تجاوزها أو حلها بل إن الوحدة نفسها قد أظهرتها إلى السطح وساهمت في خلق تعقيدات خاصة بها. إن اليمن يفتقر إلى مؤسسات دستورية قوية وراسخة تمتلك الشرعية الحقيقية القادرة على ضمان الاستقرار السياسي خاصة أثناء الأزمات.

ومن العوامل المستقبلية التي يتوقع أن تهدد استقرار اليمن، حدوث فراغ سياسي لا تستطيع المؤسسات الحالية إيجاد حل له. وحالة الفراغ المقصودة هنا سيكون له عدة صور منها، انتهاء فترة الولاية الرئاسية الحالية لرئيس الجمهورية في 2113، وهي الفترة الأخيرة وفقا للدستور النافذ⁽⁷¹⁾، دون أن تتمكن السلطة والمعارضة من إيجاد حل سلمي ومقبول لهذه القضية، إما بالتمديد أو التوافق والقبول بخلف آخر. والصورة الأخرى للفراغ قد تنتج عن عجز أو وفاة رئيس الجمهورية الحالي دون أن تتمكن النخبة السياسية من التوافق على رئيس يخلفه.

وحدث هذا الأمر في ظل الاختلافات السياسية بين السلطة والمعارضة، ووجود حركة التمرد الحوثية في صعده، ودعوات الانفصال في الجنوب، وما يحتمل لها من تداعيات، إضافة إلى استمرار خطر الجماعات الإرهابية، كل ذلك يشير إلى أن حدوث فراغ سياسي في هذه الظروف سينجم عنه أوضاع مدمرة لبقاء الدولة.

رابعا: التدخلات الخارجية الكبيرة:

قبل أحداث 11 سبتمبر 2001 لم يكن أحد يتوقع أن تشهد المنطقة العربية والإسلامية تغيرات كالتالي حدثت بعد ذلك، فحكومة طالبان في أفغانستان ونظام صدام حسين في العراق كانا مسيطرين على الحكم في بلديهما إلى حد كبير، ولم يكن أحد يتوقع خروجهما من السلطة خلال الفترة الوجيزة اللاحقة لأحداث سبتمبر. غير أن أحداث سبتمبر حرفت مجرى التاريخ في هذين البلدين تحديدا وفي بقية المنطقة والعالم عموما.

وحتى عام 2020 فأن وقوع حادث مشابه لأحداث سبتمبر قد يؤدي إلى خلق واقع تاريخي مختلف في المنطقة. ومن المحتمل أن يكون اليمن أحد المناطق التي ستستهدفها أي حملة جديدة لمحاربة الإرهاب. إذ أن اليمن تصنف ضمن التحليلات الأمنية والإستراتيجية الغربية بأنها من أكثر الدول التي لديها قابلية لاحتضان الجماعات الإرهابية. وفي حال حدوث ذلك فإن اليمن سيكون مرشحا للذهاب في اتجاهات كثيرة أحدها الوقوع في حالة الفوضى الشاملة.

السقوط في الفشل

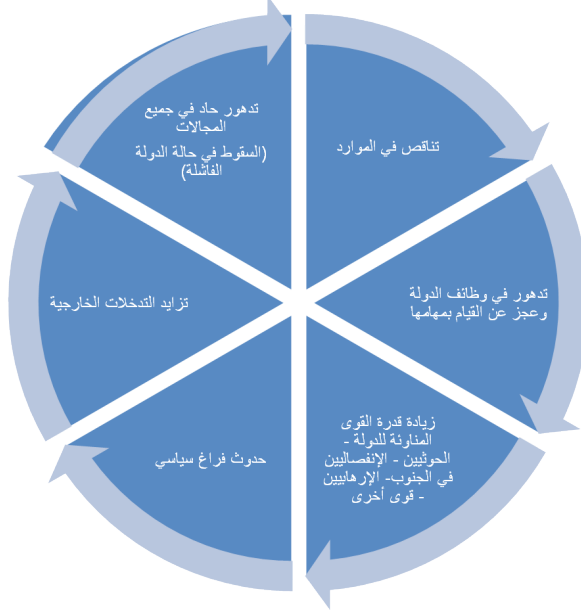
تصنف الدول الفاشلة بأنها تلك الدول التي لا توجد بها حكومات قادرة على فرض سيطرتها

71 وفق الدستور النافذ فإن الفترة الرئاسية الحالية للرئيس علي عبدالله صالح هي الأخيرة التي لا يحق له بعدها من أن يعيد ترشيح نفسه للمنصب.

على جميع أراضيها، وتتنازع السلطة فيها عدد من القوى المستقلة عن الحكومة المركزية، وينتج عن هذا الوضع حالة من الفوضى وغياب القانون وتدهور حاد في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية.

ومن أسوأ ما يمكن توقعه لليمن وقوعه في وضع الدولة الفاشلة وهو وقوع ليس بمستبعد وفقا للمعطيات الراهنة والتي سبق ذكر أهمها، وسقوط اليمن ضمن الدول الفاشلة ربما يتم في حال حدوث أحد الأزمات الكبيرة التي سبق ذكرها لوحدها أو متزامنة مع أزمة أخرى، أو عندما تكون إحدى الأزمات الكبيرة هي بمثابة سبب ونتيجة لأزمة أخرى كما يوضح النموذج رقم (1) ففي هذا النموذج، الذي أسميناه الحلقة المفرغة للفشل، نلاحظ أن أحد المشاكل الكبيرة ستكون بمثابة مفتاح لمشكلة أكبر وستعمل هذه المشكلة مع غيرها على الوقوع في حالة الدولة الفاشلة. ونلاحظ أيضا أن هذه الحلقة تعمل على توسيع نفسها باستمرار إلى حلقة مفرغة يصعب الخروج منها.

نموذج رقم (1) الحلقة المفرغة للفشل



اليمن الفاشل والخليج

تتأثر دول العالم أجمع بوجود دولة فاشلة. غير أن الدول المحيطة بهذه الدولة تنال النصيب الأكبر من التأثيرات السلبية لوجودها. وفي حال سقوط اليمن في وضع الدولة الفاشلة فإن من المتوقع أن تكون هناك عدد من التداعيات السلبية لعلاقات اليمن مع الخليج والتي يمكن اختصارها في النقاط التالية:

1 - تزايد معدلات الهجرة الغير شرعية إلى دول الخليج وخاصة السعودية وعمان وتحولها إلى ما يشبه عمليات اللجوء الجماعي، بحيث لا تصبح الهجرة عملاً فردياً يقوم به أفراد، كما هو الشأن في الوقت الحالي، بل قد تتم على شكل قيام جماعات سكانية كاملة بالهجرة للدول المجاورة وتحديداً المملكة السعودية. وهجرات من هذا النوع لا يمكن للحكومة السعودية أن تقبلها كما وأنه لن يكون بالإمكان صدها ومنعها بسهولة حيث أن صد آلاف البشر بما فيهم الأطفال والنساء وكبار السن من الدخول إلى دولة ما ليس بالأمر اليسير في ظل التغطية الإعلامية الكبيرة التي ستصاحب أي أعمال من هذا النوع.

2 - تحول الدولة إلى النشاط غير الشرعي: ومن ذلك تفاقم التهريب من اليمن للدول المجاورة وخاصة السعودية، وسيشمل التهريب جميع السلع المحظورة في السعودية خاصة الخمر والمخدرات والقات والسلاح. وما سيساعد على هذا الأمر ضعف أو غياب سيطرة الحكومة المركزية على الحدود وظهور كيانات مستقلة أو شبه مستقلة، كحركة الحوثي مثلاً، تقوم برعاية عملية التهريب والاستفادة منه في تغذية نفسها بالأموال، كما وأن ضعف السلطة المركزية سيزيد من الفساد الرسمي مما يعني قيام جهات رسمية برعاية عمليات التهريب والاستفادة منها.

أن تتحول الدول الفاشلة إلى النشاط غير الشرعي أمر مصاحب لحالات انهيار الدول أو ضعف مواردها كما حدث ويحدث في دول عديدة مثل أفغانستان وكوريا الشمالية والصومال وغيرها من الدول.

إلى جانب أن التجربة أظهرت أن وجود حركات متمردة في دولة فاشلة ينتج عنه قيام هذه الحركة بامتهان نشاط غير مشروع تحصل من خلاله على موارد تمول بها نشاطاتها، كما يحدث حالياً مع حركة طالبان وبعض حركات التمرد اليسارية في عدد من دول أمريكا اللاتينية، حيث تتمول هذه الحركات من الأنشطة غير الشرعية وبالتحديد من تجارة المخدرات. ولا يستبعد في حال ظهور كيانات مستقلة في اليمن أن تقوم بأموال مشابهة لتمويل نشاطاتها.

3 - زيادة التدخلات السياسية من قبل الدول الخليجية في اليمن: وفي هذا الشأن فأن من المتوقع أن تكون السعودية هي أكثر الأطراف التي ستسعى للتدخل السياسي في اليمن كونها الطرف الأكثر تحسناً لما يحدث في اليمن ولتاريخها المعروف في هذا الشأن. والتدخل

- السياسي المقصود نعني به قيام الدولة المتدخلة بدعم طرف أو عدد من الأطراف للعمل كوكيل لمصالحها والتي تشمل مقاومة أطراف أخرى معادية لهذه الدولة يمكن أن يكونوا أطراف موالية لدولة معادية أو جماعات معارضة لها .
- 4 - اضمحلال أو انتهاء المساعدات التنموية لليمن حيث أن من غير المتوقع أن تبادر أي حكومة خليجية أو غيرها لتقديم مساعدات تنموية في حال انتهاء أو اضمحلال سلطة الحكومة المركزية في اليمن، ومن المحتمل أن تزيد المساعدات الإنسانية والتي قد يتم تقديمها عبر جهات غير حكومية لبعض الفئات المتضررة من الأوضاع .
- 5 - استخدام اليمن قاعدة إقليمية ودولية للجماعات الإرهابية التي تنمو وتنشط في المناطق التي تضعف أو تنتهي فيها سلطة الدولة، وفي هذا الشأن فإن من المحتمل أن يكون اليمن في حال تحوله إلى دولة فاشلة، مكانا ملائما للجماعات المتطرفة تستخدمه في التخطيط والانطلاق لشن عمليات ضد خصومها بما فيهم الدول الخليجية .
- وفي حال وصول الأمور إلى هذا الحد فإن من المحتمل أن تستقطب اليمن الكثير من أبناء الدول الخليجية وغيرهم للاحتواء والتدريب وشن العمليات .
- 6 - استخدام جماعات الجريمة المنظمة لليمن كمركز لنشاطاتها وبالطبع فإن دول الخليج ستكون هي الهدف الأساسي لنشاط هذه الجماعات .
- 7 - وجود الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة في اليمن سيزيد من النشاطات العسكرية والاستخباراتية للدول الخارجية بما في ذلك الدول الخليجية التي قد تقوم بعمليات عسكرية أو استخباراتية ضد الجماعات المناوئة لها .
- 8 - تكوين عصابات قرصنة تهدد الملاحة الدولية في خليج عدن والبحر الأحمر والمحيط الهندي .
- 9 - زيادة عزلة اليمن ماديا ومعنويا من خلال إقامة أسوار وحواجز على حدود اليمن وتشديد إجراءات الإقامة والدخول على اليمنيين إلى الأراضي الخليجية .

اليمن 2020 السيناريو المتفائل

يفترض تحقق هذا السيناريو قيام النخب الحاكمة في اليمن وبمساعدة الدول الخليجية وبقية العالم بجهود استثنائية لمنع تحقق السيناريو المتشائم، وهذه الجهود ستتطلب القيام بإصلاحات حقيقية في أسلوب إدارة الموارد وإدارة الدولة عموماً. وهذه الجهود في حال القيام بها خلال الفترة من الآن حتى 2020 من شأنها أن تخلق أوضاعاً سياسية واقتصادية واجتماعية جيدة تعمل على زيادة التفاعل بين اليمن ومحيطه الإقليمي والعالم. ويعد التفاعل الإيجابي بين اليمن ودول الخليج أحد الأسباب التي تحول دون سقوط اليمن في حالة الدولة الفاشلة. ويمكن ذكر بعض المعطيات التي ستعمل مجتمعة أو منفردة على تحقق هذا السيناريو في النقاط التالية:

1 - زيادة الموارد اليمنية من النفط والغاز على غير ما تظهره التوقعات الحالية، وهذا الأمر يبقى قابلاً للتحقق في حال أخذنا التاريخ مرجعاً لنا. حيث تبين أن الكثير من التوقعات الخاصة باحتياطي النفط في العالم خلال الثلاثين عاماً الماضية لم تتحقق. فخلال هذه المدة، وتحديدًا منذ الأزمة النفطية الأولى عام 1973، ظهرت الكثير من الدراسات الصادرة عن مراكز أبحاث كبيرة، كانت تتوقع مستقبلاً سيئاً للاحتياطيات النفطية على مستوى العالم. ومن ذلك مثلاً التوقعات التي كانت تشير إلى أن إنتاج النفط سينخفض في بداية الألفية بشكل كبير نتيجة تراجع الاحتياطيات العالمية من النفط، والتي كانت هذه الدراسات تؤكد أنه كان في طريقه نحو الانخفاض استناداً إلى الاعتقاد بأن العالم في تلك الفترة قد تم استكشافه نفطياً، وأن من غير المتوقع أن تظهر احتياطيات كبيرة في مناطق جديدة.

وقد كذب الواقع تلك التوقعات حيث أن أرقام الاحتياطيات النفطية في العالم عام 2008 تفوق ما كانت عليه عام 1980، فقد اكتشف البترول في مناطق جديدة ولا تزال حتى الآن تظهر اكتشافات في دول أعتقد العلماء أنه لا يوجد بها نפט كالبرازيل وكندا وبعض الدول الأفريقية.

هذه الحقائق تجعلنا نذهب باتجاه عدم تصديق الدراسات والتوقعات التي ترى بأن احتياطيات النفط في اليمن في طريقها إلى النفاذ قريباً. وما يعزز من هذا الاتجاه أن معظم مناطق اليمن لم تجر فيها عمليات استكشاف للنفط حتى الآن. فاليمن مقسم إلى 87 قطاعاً نفطياً 12 منها فقط يتم استخراج النفط منه فيما 26 قطاعاً يتم استكشافه وتطويره بينما بقية القطاعات البالغة 49 قطاعاً لا زالت غير مستكشفة. ومن المتوقع حسب ما تقول الحكومة اليمنية أن الكثير من هذه القطاعات تحمل الكثير من الاحتياطيات، وهو أمر يبقي محتملاً.

إن زيادة الإنتاج من النفط والغاز خلال الفترة الممتدة حتى 2020، وعودة أسعار النفط للارتفاع مجدداً كما يتوقع الكثيرون، أمور من شأنها أن ترفع إيرادات اليمن وهو ما سيساهم في زيادة برامج التنمية، ويزيد من خلق الظروف المشجعة على الاستثمار. والنتيجة المتوقعة هنا هي أن اليمن لن يتحول إلى دولة فاشلة في المستقبل.

2 - تظهر التجربة المعاشة أن الكثير من الدول التي تقل مواردها الطبيعية أو تنعدم تمتلك حكومات كفؤة استطاعت أن تقوم بعمليات تنمية حقيقية في وقت قصير. وفي هذا الشأن نشير إلى دول مثل اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة، وهي دول تكاد تخلو من الموارد الطبيعية خاصة النفط، إلا أنها وبسبب ذلك، كما يعتقد، حققت قفزات تنموية هائلة وأصبحت من الدول الحديثة. وعلى العكس من ذلك نجد دولاً امتلكت موارد طبيعية ضخمة وخاصة النفط إلا أنها أصبحت نموذجاً للدول الفاسدة والحكومات الفاشلة.

ونستخلص من هذا الأمر أن الموارد الطبيعية لا تعمل بالضرورة على إيجاد تنمية حقيقية، ولا تساعد على إيجاد حكومات فعالة بل العكس هو الصحيح، حيث تعمل الموارد السهلة على إفساد الحكومات والشعوب التي تتعود على استهلاك الموارد أكثر من إنتاج الموارد. وفي حال افتراضنا أن موارد اليمن في تناقص، فأمر هذا الأمر قد يساعد على زيادة كفاءة الحكومة، حين تجربها الظروف الصعبة على أن تبتكر وسائل جديدة في إدارة الموارد وخلق موارد جديدة، من خلال إصلاحات جذرية تطال الجوانب السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية. وهو أمر في حال حدوثه سيساعد على أحداث تنمية حقيقية.

3 - تواجه اليمن في الوقت الحالي الكثير من المشاكل السياسية والأمنية التي سبق ذكرها. وعلى افتراض أن هذه الأزمات ستعمل على تنبيه النخبة الحاكمة إلى مخاطر استمرار هذه المشاكل وتفاقمها، لأنها قد تؤدي إلى تهديد وجود هذه النخبة والدولة معا في حال لم تقم هذه النخبة بإدخال تغييرات على الطريقة التي تدير بها الدولة. وفي حال وصلت النخبة إلى هذه القناعة، ومن ثم بادرت بإدخال إصلاحات جذرية تعمل على إنهاء أو على الأقل احتوى هذه المشاكل وجعلها تحت السيطرة، فإن حدوث ذلك يجعل فرص النمو والتطور لليمن كبيرة.

4 - كما وأن العالم الخارجي يمكن أن يأتي منه الشر، فإن الخير أيضا قد يأتي من العالم الخارجي. فحدث تحسن وانفراج في المنطقة والعالم من شأنه أن ينعكس إيجاباً على الأوضاع في اليمن، من خلال زيادة المساعدات الأجنبية بما فيها الخليجية لليمن. وفي هذا الشأن يجب التنبيه إلى أن المساعدات التي تحتاجها اليمن بالدرجة الأولى ليست الأموال فقط ولكن المساعدات التي تعمل على تحسين كفاءة الدولة. وهي الحالة التي قد تتم حين يربط المانحون إدخال إصلاحات حقيقية على عمل الحكومة اليمنية، مقابل تدفق المساعدات.

5 - تظهر التجارب أن ردود فعل المجتمعات حين تعصف بها المشاكل ليست واحدة، فبعض الدول تكون على وشك السقوط في حالة الدول الفاشلة إلا أنها لا تقع في هذه الحالة. ونستحضر هنا نموذج أثيوبيا، فهذه الدولة كانت على وشك السقوط في الفوضى، أو ما يعرف الآن بالدولة الفاشلة. بعد سقوط نظام حكم (منجستو هيلامريام) عام 1991، فظروف سقوط نظام (مريام) كانت شبيهة بظروف سقوط نظام (زياد بري) في جارتها الصومال، إلا أن الطبقة السياسية وشعب أثيوبيا حافظوا على تماسك دولتهم رغم الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي كانت تعيشها أثيوبيا في ذلك الوقت. ونموذج أثيوبيا يشير إلى أنه ليس حتمياً أن تصبح اليمن دولة فاشلة لمجرد حدوث بعض المشاكل فيها. خاصة وان غريزة البقاء قد تتغلب على نزعة الانتحار الجماعي التي تمثلها الدولة الفاشلة.

اليمن الناجح والخليج 2020

رغم أن نجاح اليمن سينعكس إيجاباً على العلاقات مع دول الخليج، إلا أن هذا النجاح، وفي حال حدوثه، لن يصل إلى حد تضيق الفجوة الاقتصادية الضخمة التي تفصل اليمن والخليج حالياً. فالفترة التي تفصلنا عن عام 2020 ليست كبيرة بحيث نتوقع حدوث تغييرات كبيرة في أوضاع اليمن. ونتيجة لهذا فإن من غير المتوقع أن تصبح اليمن عضواً كامل العضوية في مجلس التعاون الخليجي في 2020. فالعوائق التي ستحول دون انضمام اليمن للمجلس يتوقع لها أن تبقى حتى ذلك التاريخ. ومع ذلك فإن عدم انضمام اليمن لمجلس التعاون لا يعني غياب أي صيغة أخرى للتعاون بين اليمن ودول الخليج.

ومن الممكن التنبؤ ببعض المظاهر وفقاً لهذا السيناريو في النقاط التالية:

- 1 - زيادة في حجم الاستثمارات الخليجية في اليمن في حال تحسن المناخ العام في اليمن.
- 2 - تحسين ظروف استقدام العمالة اليمنية مما سيزيد من حجمها في دول الخليج.
- 3 - إدخال اليمن في بعض المنظمات والهيئات الخليجية التي ستساعد على تحسين عملية الاندماج والتكامل مع دول الخليج.
- 4 - إقامة مناطق حرة في اليمن يتم تمويلها، بشكل رئيسي، من الاستثمارات الخليجية لتكون بمثابة النواة الأولى في خلق التنمية الاقتصادية الشاملة.
- 5 - زيادة في حجم ونوعية المساعدات المالية الخليجية لليمن.
- 6 - التقليل من التدخلات السياسية الخليجية في اليمن وزيادة التدخلات التنموية، إن صح التعبير، عبر إقامة صناديق خاصة خليجية تخطط وتنفذ برامج المساعدات الخليجية.
- 7 - زيادة الربط المادي والمعنوي بين اليمن ودول الخليج من خلال إيجاد طرق سريعة تساعد على زيادة حركة التجارة والأشخاص بين اليمن ودول الخليج. وكذلك ربط اليمن بشبكة الكهرباء في الخليج تساعد على توفير أحد أهم الأسس التي تقوم عليها عملية التنمية. وستعمل هذه الظروف على زيادة حركة السياحة القادمة من الخليج لليمن وهو ما سيساعد على زيادة الاندماج الاجتماعي والثقافي بين اليمن وسكان الخليج.

اليمن- الخليج 2020 السيناريو المعتدل

لا يفصلنا عن عام 2020 سوى 11 عاماً، وهذه الفترة لا تعد طويلة كي نتوقع حدوث تغييرات جذرية على الأوضاع في اليمن تنعكس على علاقاته بدول الخليج. فلو نظرنا للخلف قليلاً إلى عام 1998 تحديداً لنقارن أوضاع اليمن في ذلك التاريخ بالعلاقات مع الدول الخليجية في عام 2009، فإننا لن نجد إلا تغييرات طفيفة. فحجم العمالة اليمنية في الخليج لم تتغير كثيراً، وهي وفق أفضل التوقعات لم يتجاوز نموها 15% رغم حدوث الطفرة النفطية خلال هذه

الفترة. كما وأن حجم المساعدات المالية والاستثمارات الخليجية في اليمن لم تشهد زيادات كبيرة. إضافة إلى أن أوضاع اليمن السياسية والاقتصادية والاجتماعية لم يطرأ عليها تغييرات جوهرية خلال هذه الفترة.

هذه الحقائق تجعلنا نفترض بأن طبيعة ونوعية العلاقات اليمنية الخليجية في عام 2020 لن يحدث لها تغييرات جوهرية تذكر. فقد تتدهور العلاقات قليلا في بعض المجالات كأن تزيد دول الخليج من تضيقها على العمالة اليمنية الموجودة، وتشد من إجراءاتها الحدودية لتمنع الهجرة الغير مشروعة التي من المتوقع أن يزيد حجمها ونوعها في المستقبل. وفي نفس الوقت قد تسوء الأوضاع أكثر في اليمن لكن ليس إلى تلك الدرجة التي تؤدي إلى انهيار الدولة والسقوط في حالة الدولة الفاشلة، كما استعرضناه سابقا. وربما يحدث تحسن طفيف في الأوضاع في اليمن ليس إلى الدرجة التي توقعناها في السيناريو المتفائل. وهذه الأمور في حال حدوثها فإنها تعني بأن العلاقات اليمنية الخليجية عام 2020 لن تكون مختلفة نوعيا عن طبيعتها في عام 2009 وهذا هو السيناريو الأكثر احتمالا وفقا للمعطيات الحالية على الأقل.

الخاتمة

ربما يساور قراء هذه الدراسة حين يصلون إلى هذه النقطة الإحباط، وذلك لأن الدراسة لم تستطع الإجابة المحددة والنهائية لما ستكون عليه العلاقات الخليجية اليمنية عام 2020. فالدراسة قد فتحت الباب أمام احتمالات متناقضة ولم تجزم بأن أي من هذه الاحتمالات هو الأقرب إلى التحقق. وفي حال وصل جميع قراء هذه الدراسة إلى هذا الاستنتاج تكون الدراسة قد حققت هدفها، إذ أن أي دراسة علمية تتحدث عن المستقبل، لا يمكنها الجزم والقطع بحدوث سيناريو واحد في المستقبل، فلو حاولت ذلك ستصبح عملاً من أعمال التنجيم، أو عملاً من أعمال الدعاية التي تهدف إلى الإثارة والتشويق، أكثر من كونها دراسة علمية. أما الدراسة العلمية فإنها حين تتحدث عن المستقبل فإنها تهدف إلى فتح الحوار والجدل حول عدة احتمالات مستقبلية، بعضها سيئ يتطلب ممن بيدهم الأمر من سياسة ومفكرين وغيرهم العمل على منع حدوثه، ومنها ما هو جيد على نفس الفئات العمل والتخطيط لحدوثه.

أما ما نحن متأكدين منه هو أن المستقبل لن يكون بالطريقة التي ذكرناها فقد يحمل مزيجا من السيناريوهات المذكورة مع غلبة بعض عناصر أحد السيناريوهات على الأخرى.

وفي الصفحات المقبلة يمكن ذكر عدد من النقاط التالية:

1 - تواجه اليمن في المستقبل مشاكل كبيرة يجب على الجميع التخطيط لمواجهةها، وهنا تجب الإشارة إلى أن على اليمنيين أن يدركوا أن حل هذه المشاكل يقع بالدرجة الأولى على عاتقهم، ويأتي تالياً دور الآخرين في المساعدة على حل هذه المشاكل. فعلى الرغم من أن أي انهيار للأوضاع في اليمن سيكون له آثار سيئة على دول الخليج، إلا أن على اليمنيين أن يدركوا أن انهيار الأوضاع ستكون له آثار مدمرة عليهم. وهو الأمر الذي يعني بأن مواجهة هذه المشاكل تتطلب بالدرجة الأولى جهوداً يمنية، بمعنى أن علينا أن نساعد أنفسنا قبل أن نطلب من الآخرين مساعدتنا. فلا يعقل مثلاً أن يظل الفساد والهدر وعدم الكفاءة هو السمة التي تتصف بها الإدارة في اليمن وتوقع من الآخرين، خليجيين أو غيرهم، أن يأثروا لضخ أموالهم لتذهب في جيوب الفاسدين. فالفساد وسوء الإدارة إلى جانب دورهما في تعطيل برامج التنمية فإنهما يقدمان لأي مانح أو مساعد مفترض، راحة الضمير والتبرير الجاهز، الذي يرد عنه أي لوم بالتقصير وعدم المساعدة.

2 - منذ عام 2002 وحتى نهاية 2008، حصلت الحكومة اليمنية على ما يقارب الـ 26 مليار دولار من الموارد الناجمة عن مبيعات النفط. وهذا المبلغ يعد ضخماً جداً بالمقاييس اليمنية، ورغم ذلك فإن الأحوال الاقتصادية لمعظم اليمنيين لم يطرأ عليها أي تحسن يذكر. وهذا يعني أن مشكلة اليمن لا تكمن في نقص الموارد وإنما في طريقة إدارة الموارد. وعليه فإن الاعتقاد بأن مجرد ضخ دول الخليج لبضعة مليارات لليمن من شأنه أن يعمل على أحداث تنمية حقيقية أمر غير صحيح وتكذبه التجربة. ولهذا فإن على اليمنيين أن يدركوا بأن عليهم

إجراء إصلاحات حقيقية يكون من شأنها إدارة الموارد بشكل جيد .

3 - رغم أن الفساد يبقى احد معوقات التنمية في اليمن إلا أن هناك أمر لا يقل خطورة عنه وهو نقص فعالية الإدارة، ونقصه به عجز الإدارة عن القيام بدورها ولو في الحدود الدنيا. فالفساد أحياناً لا يعد مشكلة لو ترافق ذلك مع وجود إدارة فعالة، حيث نجد بأن الفساد انتشر ولا زال في عدد من الدول التي حققت نمواً كبيراً ككوريا الجنوبية وتايوان والصين. ففي هذه الدول وعلى الرغم من حجم الفساد الواسع إلا أن ذلك الفساد لم يؤدي إلى إعاقة النمو في هذه البلدان كونه وجد في ظل إدارات فعالة .

ومن أهم مظاهر نقص فعالية الإدارة في اليمن القدرة المتدنية على استخدام القروض والمساعدات، وهذه المشكلة تعد مزمنة ولم تجد لها أي حلول . فالمانحون لليمن يشكون من أن الكثير من المخصصات تبقى لسنوات طويلة دون أن تتمكن الجهات اليمنية من استخدامها، وقد اضطر البنك الدولي إلى تخفيض حجم المساعدات لليمن بسبب هذا الأمر . وينتج عن ذلك أن الكثير من المشاريع التي يحصل اليمن على مصادر تمويل لها، لا تُنفذ إلا بعد مرور فترة طويلة من اعتماد المبالغ الخاصة بها .

وتعترف الحكومة اليمنية بهذه المشكلة وتدعي أنها تعمل على حلها غير أن الواقع يشير إلى أن هذه المشكلة ستبقي موجودة، وعلى الأقل في المستقبل المنظور، فقد أشار تقرير، قُدم لمجلس الوزراء اليمني في 20-11-2008، إلى أن إجمالي ما تم سحبه من الأموال المقدمة من المانحين في عام 2007 بلغ 480 مليون دولار وأن ما تم سحبه في النصف الأول من عام 2008 لم يتجاوز 190 مليون دولار .

وهذه الأرقام تشير إلى أن إجمالي مبلغ المساعدات الذي وعدت اليمن به من قبل المانحين في مؤتمر لندن والبالغه 4700 مليون دولار ، والذي كان مخطئا له أن ينفق خلال ثلاث سنوات، سيحتاج إلى عشر سنوات إذا استمرت وتيرة الإنفاق بنفس هذه المعدلات .

4 - هناك اعتقاد بأن مخاوف دول الخليج والعالم بأن تصبح اليمن دولة فاشلة سيدفع هذه الدول لأن تضخ لليمن أموالاً تحول دون ذلك . وعلى الرغم من أن هذا الاعتقاد صحيح جزئياً إلا أن على اليمنيين أن لا يتوقعوا أن هذه الدول ستضخ لهم الأموال دون شروط . فمسئولية الحيلولة دون السقوط في الفشل هي مسؤولية يمنية بالدرجة الأولى . وتخويف الآخرين أو زيادة حدة الفلتان في اليمن على أساس أن ذلك سيجعل الآخرين يهبون للمساعدة عملية خطيرة . فالفلتان المخطط له أو المسكوت عنه قد يخرج عن السيطرة ويهدم الجميع .

5 - إن علينا في اليمن أن نقلع عن وهم أن الأمور قد تعود شبيهة بما كانت عليه في السبعينات والثمانينات حين كان بإمكان حاملي جوازات اليمن الشمالي (72) الذهاب إلى السعودية والبقاء فيها بدون قيود تذكر، فتلك المرحلة كانت لها ظروفها التي لن تتكرر . وعلى هذا الأساس علينا أن لا نتوهم بأن دول مجلس التعاون ستقبل اليمن عضواً كامل العضوية في المجلس يتحرك مواطنوه بحرية في هذه الدول . فدول الخليج ولأسباب كثيرة لن يكون بإمكانها استقبال جيوش العمالة اليمنية التي ستتدفق إليها في حال فتحت أبوابها

72 ذكرنا حاملي الجواز ولم نقل المواطنين الشماليين لأن الكثير من أبناء الجنوب كانوا يحصلون على جوازات شمالية ويذهبون للعمل في السعودية كأنهم مواطنون شماليون

لاستقبالهم، فهناك ما يزيد عن أربعة ملايين يمني مهيين للهجرة لدول الخليج في الوقت الحالي. ولنا أن نتخيل استحالة أن تقبل دول الخليج هذا العدد أو حتى جزء منه خاصة في ظل تراجع أسعار النفط وتزايد سكانها.

6 - لم تنطرق الدراسة للتغيرات الداخلية التي قد تحدث في دول الخليج والتي قد تؤثر على طبيعة علاقاتها باليمن. ويرجع السبب في ذلك إلى صعوبة تحليل هذه التغيرات في الوقت الحالي. فدول الخليج جميعها، باستثناء مملكة البحرين، تعيش أوضاعا سياسية واقتصادية واجتماعية شبه مستقرة. الأمر الذي يدفعنا للاعتقاد بأنه لن تحدث في هذه الدول من الآن وحتى عام 2020 تغيرات كبيرة يمكنها، وهذا هو المهم، أن تحدث نقلات غير متوقعة في طبيعة العلاقات مع اليمن.

7 - أكدت التجربة التاريخية أن إعادة تأهيل دولة فاشلة وجعلها ناجحة أمر في غاية الصعوبة والكلفة. فها هما الصومال وأفغانستان غارتان في الفشل رغم الكثير من الجهود الدولية والإقليمية التي حاولت إخراجهما من الوضع المدمر الذي تعيشانه. والعبرة التي يجب أن نأخذها من هذه الدول هو أن على الجميع، يمينين بالدرجة الأولى، وخليجين وآخرين بالدرجة الثانية، أن يعملوا سويا بقدر الإمكان على منع سقوط اليمن إلى حالة الدولة الفاشلة. فكلفة منع دولة من السقوط تظل قليلة جدا مقارنة بكلفة إعادة تأهيلها. فربما بضعة مليارات تنفق حاليا على اليمن بطريقة صحيحة أفضل من عشرات المليارات وربما أكثر قد تحتاجها الدول الخليجية والعالم لإعادة تأهيل اليمن في حال سقوطه كدولة فاشلة. ولنا أن نتخيل فقط كلفة بناء سور إسمنتي وحمايته بطول يزيد عن 1500 كيلو متر، وهي المسافة المقدرة للحدود اليمنية مع كل من السعودية وعمان. إذ أن هذا السور سيكون الحل الطبيعي التي ستجأ له الدولتين في حال أصبحت اليمن دولة فاشلة لمنع تدفق المهاجرين والسلع المهربة وغيرها من المشاكل التي ستصاحب هذا الوضع.

واستنادا إلى ما سبق فإن على دول الخليج تحديدا والعالم عموما أن يبتدعوا طرقا جديدة لمنع اليمن من السقوط في مستنقع الدولة الفاشلة. ومن ذلك إنشاء صناديق خاصة تحت إشراف وإدارة الجهات المانحة تتولى عملية التخطيط والتنفيذ لمشاريع تنمية في اليمن. تتجاوز من خلالها الفساد وعدم الفعالية التي تتصف بها أجهزة الإدارة في اليمن.

إن أي عملية إصلاح حقيقي في اليمن هي الأساس الذي يجب على الجميع خاصة في اليمن الرهان عليه لخلق مستقبل أفضل لليمنيين أولا، وللعلاقات اليمنية الخليجية ثانيا، فأى عملية إصلاح ستعكس إجابا على الكثير من الجوانب بما فيها المشاكل الصعبة الكبيرة كزيادة عدد السكان وزيادة الاضطرابات السياسية والأمنية ومواجهة الأزمات الداخلية والخارجية. كما أن الإصلاح سيعمل على زيادة المساعدات الخارجية وزيادة عمليات الاستثمارات الخارجية خاصة الخليجية منها.

8 - تتنازع السعودية رغبتان متناقضتان فمن جهة تريد السعودية أن تحافظ على نفوذ لها لدى بعض الجماعات في اليمن، والذي يتم من خلال إمداد هذه الجماعات بالأموال، الأمر الذي يضعف من السلطة المركزية في اليمن ويؤدي إلى وجود مناطق خارج سيطرة الحكومة اليمنية مما يخلق بيئة من الفتان الأمني تتضرر السعودية منها، ومن جهة أخرى تدرك المخاطر وتدعم الحكومة.

9 - تتصف العلاقات اليمنية مع الخليج بمعادلة صعبة فدول الخليج يستحيل عليها أن تتجاهل اليمن ، وفي نفس الوقت يصعب عليها دمجها في منظومتها وستظل هذه المعادلة هي السمة البارزة في العلاقات اليمنية في المستقبل .

إن المشاكل المستقبلية لأي بلد لا تشبه الكوارث الطبيعية ، التي لا يكون بالإمكان تغييرها ، فالمستقبل هو من صنع أيدينا فهو ثمرة بذرة الحاضر ، فهل هذه البذرة التي سنضعها هي بذرة خير أم غير ذلك؟ هذا ما سيخبرنا به المؤرخون الذين سيأتون من بعدنا .

نظراً للأهمية الاستثنائية لراء الأخوة المشاركون في هذه الحلقة من دول مجلس التعاون الخليجي فأنا نورد هنا النص الكامل لمداخلة كل منهم:

الدكتورة/ أبتسام الكتبي (الإمارات):

شكراً سيدي الرئيس والشكر موصول لمؤسسة فريدريش ايبرت ولمنتدى التنمية السياسية لهذه الدعوة. . الموضوع هام في الحقيقة ولم يلقى حقه من النقاش. . أنا أبدأ السؤال: لماذا تريد اليمن الانضمام إلى مجلس التعاون. . ما هي الإضافة التي ستحقق للطرفين؟

مجلس التعاون هل هو تجربة ناجحة تجذب الآخرين للانضمام إليه؟. . أنا قد ينظر لي الخليجين بأنني أنظر للنصف الفارغ من الكأس، أنا من مدرسة الواقعي. . حقيقة أن إحدى أهم إنجازات المجلس أنه استمر على ثباته طوال هذه الفترة. . ولكن على الجوانب الأخرى ما زال متعثراً فهناك اجتماعات دائمة لكل الوزراء، ولكن ما المنجز على مستوى الدمج بين هذه النظم. . لا توجد مثلاً توحيد للمناهج، والنظم الجمركية لا تزال هناك خلافات كثيرة حولها، وانتقال السلع بين دول الخليج لا تزال تعترضه عثرات بسبب مصالح ضيقة، وكذلك في الجانب الأمني والعسكري والسياسي هناك عثرات كبيرة.

هل انضمام اليمن إلى هذا المجلس الذي أنا أراه متعثراً حقيقة سيضيف إليه، أنا أريد أن أخوض علاقة اليمن بكتلة دول المجلس. .

وهناك بالمقابل إشكاليات خاصة باليمن (اقتصادية- سياسية- أمنية). . هناك خوف من اليمن سواء دمجت أو لم تدمج والهاجس الأمني يأتي في المقدمة.

هل اليمن. . نحن نتحدث عن نظام فاشل وغير قادر على إدارة الدولة في اليمن وليس دولة فاشلة. . في سيناريو مخيف (الصوملة) أرى أن إشكاليات اليمن تزيد داخلياً من الناحية الأمنية والسياسية ولها جذور اقتصادية. . هل النظام القائم اليوم قادر على حل هذه الإشكاليات، أنا أقول لكم أن دول الخليج لا تفضل ضم اليمن إلى المجلس ودول الخليج تفضل أن تحل إشكاليات اليمن وتبقى اليمن بعيدة عنها. . نحن نتكلم عن دول وراثية ودولة نظام جمهوري، وهذا أحد الاختلافات. . الشعب اليمني شعب ميسس وعلى درجة عالية من التسييس مقابل شعوب لم تعتاد المطالبة والمشاركة ولم تتعود المطالبة بإبداء آرائها ولا تزال ثقافتها ريعية. . ورغم وجود عمالة يمنية كبيرة في دول الخليج هناك تخوف من اليمنيين.

أيضا هل تفضل اليمن (النظام) هل هو قابل أن تحل إشكالاته الاقتصادية، أنا أتصور في ظل الفساد أن كل المساعدات تأتي وتذهب هدرًا. . فمثلاً دولة الإمارات قالت أنها تفضل تنفيذ مشاريعها بنفسها مثل سد مأرب.

هل النظام اليمني لو حلت مشكلاتها قادر أن يتفاعل. . أتصور أن النخبة السياسية بحاجة

لحوار حول ذلك مع النظام.. لأن سقوط اليمن في مرتبة الدولة الفاشلة لن يمس النظام فقط وإنما الجميع سيغرقون، ولهذا لا بد من الحوار لأنها مصلحة بلد ككل.. أنا متفقة أنه ليس فقط مطلوب دمج اليمن في الخليج، وإنما الوحدة العربية مطلوبة لأن العالم اليوم عالم تكتلات. و نتكلم بلغة المصالح، وبعيدا عن الشعارات والإيديولوجيات، اليمن عندها خيارات وهي منظمة إلى دول المحيط الهندي.. وتستطيع أن تقدم لدول الخليج نموذج تعاونها مع رابطة الدول المطلة على المحيط..

هل في مصلحة اليمن واليمنيين الانضمام إلى دول الخليج، وماذا عن تداعياتها السياسية بالدرجة الأولى.. يعني تدخلات دول المجلس قائمة على المصلحة سواء سعودية أو إماراتية.. أين مصلحة اليمن من هذا كله..

أ تصور أننا لو نتعامل مع مريض ونشخصه... الحقيقة تكون مرة والمجاملات لن تفيد.. لا أقول جلد الذات ولكن أن نقبل بالحقيقة حلوها ومرها يجب أن نتعامل معها

د/ أحمد عبد الملك (قطر):

شكراً لأصحاب الدعوة.. ومؤسسة فريد ريتش ايبيرت ذكرتني أيام كنت أمثل بلدي في تونس وكان كثيراً من المشاريع تأتي عبر هذه المؤسسة لدعم الدول المحتاجة فنياً وتقنياً فشكراً لهم وشكراً للمنتدى الذي جعلني أرى اليمن للمرة الأولى.. أنا أضمت صوتي إلى صوت أختي ابتسام.. أنتم اخترتم أكثر اثنين شياطين في المنطقة تكرههم الأنظمة وبالتالي أرجو قبول صراحتي لأنني تعودت ذلك وليس لي ارتباط بأي نظام... في الحقيقة أنا قرأت الورقة مرتين ولم أشعر أن الذي كتبها يمني وإنما محايد جداً وأنا نقلتها إلى الأمين العام لمجلس التعاون.. أنا عملت في مجلس التعاون 6 سنوات وأعرف ماذا يدور داخل أرواقه.. هو حلف سياسي عسكري صار بعد الشعور بفراغ القوة، بعد رحيل بريطانيا من المنطقة وبالتالي هذا المجلس يكرس الجهود نحو بقاء الأنظمة وعدم المساس ببقائها. لم تتحقق العملة الخليجية والاتحاد الجمركي تعثر قبل سنتين والمباحثات مع دول الاتحاد الأوروبي 22 سنة تعثرت، لأن دول مجلس التعاون غير قادرة على تطوير تشريعاتها المحلية لتتواءم مع التشريعات في أوروبا.

المواطن لا يشعر بمجلس التعاون إلا يوم واحد هو (يوم القمة) الذي تغلق فيه الشوارع وتهلل التلفزيونات بالقمة... لا توجد مواطنة في الخليج بل يوجد خليجين يحاربون، ما بالك باليمنيين.. دول الخليج نجحت في الثنائيات وأخفقت في المنظومة.. هناك لجان مشتركة بين قطر والإمارات، قطر والبحرين والكويت، هذه اللجان تتجج وتقرب المزاج أكثر من مجلس التعاون.

وبالتالي أعتقد أن قضية انضمام اليمن في ظل أوضاعها الحالية وفي ظل أوضاع المجلس أمر صعب.. نحن مندھشين في الخليج عن أي يمن نتكلم وأنا كتبت هذا في الصحافة.. نحن لما نلاقي ناس من الجنوب يقولون الوحدة سرقتنا وسرقت مستقبلنا... الوظائف كلها لأهل الشمال، والأراضي نهبت من عندنا اقتصادنا ورغم أن الخير والبتروال عندنا.. ولهذا نريد أن نتكلم ما هو اليمن الذي نتكلم عنه.. يمكن في لحظة تقرر السعودية فتح الحدود لليمن إذا زاد العور في خاصرة السعودية.. أنا شايف في ظل اختلاف النظم والتشريعات بين

اليمن ودول الخليج أو قضايا الفساد الإداري واحتضان الحركات والفئات التي لا ترضى عنها دول المنطقة . . ولكن إذا النظام استعد لمواجهة هذه الأخطاء وتلقى دعم من السعودية وأمريكا، الوضع بالتالي سيختلف .

مجلس التعاون غير مستعد لحل مشاكل اليمن بصراحة . . هل نريد تغيير النظام . . النظام لم يتغير، وهذه معادلة أتمنى من الإخوة اليمنيين إدراكها .

دول الخليج هي حصالة جميلة . وكانت تصرف على لبنان ولكن دعونا نتعرف على الوضع في لبنان حيث أن ملوك الطوائف كانوا يأخذون الأموال ويصرفوها على جماعاتهم، وتنهت الإمارات وقطر لذلك بعد عام 2006 وأوجدوا مكاتب لهم على الأرض ويشرفون بأنفسهم على التعمير . وهذه النظرية أنا اطرحها في اليمن .

الآن الحوثيون . . هل يريد النظام في السعودية أن يفنيهم كلهم . . هل مصلحة السعودية تحتم فتح الأبواب لأن الجماعة ذول موجودين وغداً ستغلق الباب .

أنا أشعر في بصيص أمل في نهاية النفق . . يا جماعة لماذا نصدر عمالة غير ماهرة . . لماذا لا نشارك في فعاليات ثقافية وعلمية وأكاديمية . . لأن حراك مثل هذا سوف يحرك الموضوع . بأن نتقارب في قضايا الرياضة والفنون والاستفادة من مؤسسات المجتمع المدني . . . وشكراً لكم .

د/ سالم تبوك (عمان):

أولاً أنا سعيد جداً في وجودي بينكم على هذه الأرض الطيبة، و حقيقة كنت قد دونت رأبي في مسقط بعض الملاحظات ولكن سأقرأها . . بدأتها بلمحة تاريخية .

ركزت ورقتي الإجابة على سؤالين: ما الذي تريده اليمن من دول الخليج وما الذي تريده دول الخليج من اليمن؟ . . بحسب ورقة عبد الناصر هناك أربع إجابات (استيعاب العمالة وتقديم المساعدات وجذب استثمارات، وفتح الأسواق الخليجية أمام المنتجات اليمنية).

المعروف أن مخزون النفط في ثلاث دول هو شحيح بينها (قطر- عمان- البحرين) وقد وصل الكاتب إلى أن ما تطلبه اليمن ليس بمقدور الخليج فضلاً عن نواياها الحسنة أو غير ذلك تجاه العلاقات المختلفة بين اليمن وكل دولة على حدة .

ما يجب أن نعترف فيه أن دول مجلس التعاون هي (ست دول) ولكن نحن لسنا في دول الاتحاد الأوروبي ومثلما تفضل زملائي وفندوا ذلك ومدى وإمكانية انضمام اليمن . وجهة نظري أن الكاتب ذهب بعيداً من منظور تقابلي شديد التناهي بمعنى: أما كل شيء أو لا شيء (أبيض أو أسود) .

في كل دول الخليج اليوم جاليات من أصول يمنية مجنسة فضلاً عن التجانس الثقافي والعربي، واللغوي والديني، بين هذه الدول . . وقد أسهمت هذه الجاليات اليمنية في الحركة التجارية والثقافية وخاصة في السعودية وكلنا نعلم دور الحضارة في النهضة التاريخية والثقافية في المملكة العربية السعودية . . فهناك عدد كبير من العمالة اليمنية في دول الخليج . واليميني أثبت كفاءته في دول الخليج سواء كان من أصحاب المهارات البسيطة أو العالية . .

وأنا مع توسيع هذه المسألة لأن ذلك سيكون له الأثر الإيجابي في الدخل القومي لليمن والحد من الفساد . وتحدث الأخ عبد الناصر عما تريده دول الخليج من اليمن .

نستخلص أن دول الخليج لن تستفيد كثيراً من انضمام اليمن . . . فإذا الهاجس الاقتصادي هو الدافع لليمنيين فإن الهاجس الأمني هو المؤثر على توجه الخليج نحو اليمن . . ويمكن أن تصبح اليمن لا قدر له بؤرة للأعمال الإرهابية .

الخلاصة: أن على اليمن قبل أن تفكر في الانضمام إلى المجلس . تعقب الفساد المالي والإداري ومعاوقة المفسدين والتشهير بهم بغض النظر عن انتماءاتهم القبلية ونفوذهم الشخصي وارتباطهم العائلي .

تقوية الأجهزة الأمنية وتشجيعها لتعقب القوى الإرهابية وجماعات الخطف والتقطعات والتعامل معها بصرامة شديدة .

نحن في الستينات والسبعينات في سلطنة عمان مرينا بمثل هذه الظروف وأعطيت الأجهزة الأمنية إمكانات وقرارات متقدمة لكي يقوموا بعملهم على أكمل وجه .

تسخير كل وسائل الإعلام من أجل تحصين المواطنين من الجماعات وأن يكون الأمن القومي خط أحمر . . ولكن يمكن الأمن القومي عندكم يأخذ مفهوم آخر وهذه مشكلة اليمن للأسف . . هل الأمن القومي خاص بالنظام والرئاسة؟

عندكم مشكلة أخرى يجب تقنين امتلاك السلاح . . عندكم 50 مليون قطعة سلاح . . بعضها أسلحة ثقيلة وقنابل وأسلحة فتاكة . . كيف تسيطر وتخضع أي قبيلة وهي مدججة بهذه الأسلحة وعندها القدرة على الشراء والتعويض .

إذا أراد اليمن بالفعل أن يدخل إلى الدولة المدنية . . عليه تكوين مجتمع مدني والحد من سلطة القبيلة ويمكن الاستفادة من تجربة دول الخليج . . وصدقوني ليس النفط والمادة فقط هي التي جعلت القبائل والعشائر أن تنظم للنظام الحاكم ولكن هو إحساس الناس بالعدل والمساواة والمشاركة .

وهناك مشكلة أخرى يجب التعامل معها وهي "القات" إن إدراك أن القات راسخ ومتجذر في العادات والتقاليد اليمنية . . ويحتل مساحات شاسعة ويهدر المخزون المائي . . تنفقوا يومياً بشكل مبالغ . . ممكن شخص يخزن بـ 100 دولار باليوم حسبما سمعنا . . إلى جانب ما يسبب من تأثيرات صحية .

يا إخواني المشكلة عندكم أنتم . . قبل أن نتكلم عن الاندماج . . على اليمنيين أن يرتبوا بيتهم جيداً لأنه لا يمكن لأي منظومة تقبل بك وأنت فاشل . . هناك تهديد أمني .

الدول الخليجية تحت أي ظرف من الظروف لن تتعاون مع اليمن ، تعاون مباشر ما لم تحل مشاكلها . . حتى العمال اليمنيين في خصوصية في التعامل معها . . أنا عندي عمالة هندية وإذا لم يعجبني سأقول له سافر ولكن اليمني من الصعب جداً أن أقول له خذ أوراقك ورح . . وبالتالي قبل أن نتكلم عن الخارج والمساعدات يجب أن نكون مهيين . . الانضمام يكون بين أُنُداد . . أنتم عندكم قدرات يجب تنميتها ، ولا يمكن لأحد أن يكون قوي وهو عائلة على الآخرين .

د/ صدقة بن يحيى فاضل (السعودية):

مداخلة الدكتور صدقة الذي اعتذر عن المشاركة لظروف خارجة عن إرادته.. أكدت المداخلة على:

"إن أهم ما يريده السعوديون (بصفة خاصة) والخليجيون (بصفة عامة) من اليمن : هو الأمن والاستقرار، والجيرة الطيبة. وان يمنا آمنا ومستقرا ليس في صالح اليمنيين فحسب، بل هو في مصلحة كل الأمة العربية، بل وكل العالم.. لذلك اعتقد أن على الإخوة اليمنيين مسئولية كبرى، تتجلى في العمل الدؤوب والجاد على تحقيق وحدة وامن واستقرار وازدهار اليمن.. ليكون يمنا سعيدا بحق، وذخرا لامته العربية والإسلامية. وجيران اليمن العربيات هن الأحوج إلى يمن أمن ومستقر ومزدهر، لان ذلك سينعكس بالإيجاب على الأمن والاستقرار والازدهار في البلاد المجاورة. وان حصل العكس، لا سمح الله، فان ذلك يشكل تهديدا لأمن واستقرار وازدهار الجارات.

وبعد الأمن والاستقرار يأتي دور التنمية الشاملة والمستدامة.. بدءا بتنمية القوى البشرية العاملة اليمنية، ويمكن لليمن أن يصدر مرحليا عمالة يمنية أكثر تدريبا ومهارة إلى شقيقاته الخليجيات اللاتي هن في أمس الحاجة إلى عمالة شقيقة وماهرة. والاستفادة مشتركة للطرفين حيث أن هذه العمالة يمكن أن تسهم في بناء اليمن قبل وبعد عودتها إليه.. حيث عليهم أن يسهموا في بناء وطنهم ومسقط رأسهم كما أسهموا في بناء جيرانهم الخليجيات."

المراجع

- الحياة اللندنية - 21 - 4-2007
- تقييم الفقر - البنك الدولي - مرجع سابق
 - مخرجات مسح ميزانية الأسرة. الجهاز المركزي للإحصاء - 2006
 - تقييم الفقر - البنك الدولي - مرجع سابق
 - قدر عدد من الدراسات أن عدد العمال اليمنيين وصل في بداية الثمانينات إلى ما يقارب المليون يماني، وهو ما كان يعادل 15 % من عدد سكان اليمن الشمالي حينها والذي كان يقدر بسبعة ملايين نسمة.
 - لا توجد إحصائيات دقيقة عن حجم اليمنيين في دول الخليج غير أن الرقم المتداول يتراوح ما بين 800 ألف ومليون شخص معظمهم في السعودية يضاف لهم عدد غير معروف من المقيمين غير الشرعيين
 - تبلغ نسبة النمو السكاني في اليمن بحسب إحصاء عام 2004 3 % وفي حال استمر النمو بنفس النسبة فإن من المتوقع أن يصل السكان إلى 33 مليون عام 2020.
 - جريدة الشرق الأوسط اللندنية - 17 - 11 - 2006
 - تقرير منظمة الشفافية لعام 2007
 - الاقتصادية الإلكترونية - http://www.aleqt.com/2008/article_177646.html
 - البنك المركزي اليمن - تقرير 2007 مرجع سابق
 - نص خبر نقلته صحيفة الوسط عن باحث غربي قام بدراسة عن الأسلحة في اليمن (أنظر الموقع)
 - <http://www.alwasat-ye.net/modules.php?name=News&file=print&sid=1305>
 - شبكة الإعلام العربية - http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=156946&pg=20
 - البنك المركزي اليمني. التقرير السنوي 2007
 - تقييم الفقر - البنك الدولي - نوفمبر 2007
 - البنك المركزي اليمني - مرجع سابق
 - الجهاز المركزي للإحصاء - كتاب الإحصاء السنوي 2007
 - الإسكوا - المرجع السابق
 - الإسكوا - المرجع السابق
 - الإسكوا - المرجع السابق
 - وكالة سبا للإنباء - اليمن في 100 عام
 - قبل الوحدة بفترة قصيرة قام وزير الخارجية السعودي بزيارة لليمن الجنوبي وذكر البعض أن الوزير السعودي عرض مساعدات لليمن الجنوبي هدفها الحلولة ضد ذهاب اليمن الجنوبي إلى الوحدة
 - عشية الوحدة وعد الملك فهد بأنه سيدعم الوحدة في اليمن بمبلغ 50 مليون دولار
 - د. ياسين الشيباني. موقف اليمن من الغزو العراقي للكويت. اليمن والعالم. مكتبة مدبولي 2002 ص 104
 - عبدالناصر المودع. الدور الخارجي وأثره على حرب 1994. مكتبة مدبولي المرجع السابق ص 379
 - البيان الختامي للقمة الخليجية في مسقط 2001. موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون <http://www.gcc-sg.org/index.php?action=Sec-Show&ID=124>
 - اليمن ومجلس التعاون - رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة. عيد بن سعيد الجهني الأسرة.

المراجع | الأمن المائي
محاولة لتحليل
واقع ومستقبل المياه
في اليمن

1. بترا هيلقرز وآخرون ، 2008 ، "حوافز لخفض سحب المياه الجوفية في اليمن".
2. هاشم الشامي ، 2008 ، "التطور الاقتصادي في اليمن".
3. منظمة الأغذية والزراعة ، 2008 ، "إنتاج القات في اليمن: استخدام المياه، التنافس، وخيارات سياسة التغيير".
4. وزارة المياه والبيئة ، 2008 ، "مسودة تحديث الإستراتيجية الوطنية للمياه".
5. جرهارد ريديكر ، 2007 ، "نحو رؤية موحدة حول الموارد المائية والزراعة".
6. البنك الدولي ، 2007 ، "اليمن من أجل تخفيض الطلب على القات".
7. وزارة الشؤون القانونية ، 2007 ، "قانون المياه رقم (33) لسنة 2002م وتعديلاته".
8. كريستوفر وورد وآخرون ، 2007 ، "برنامج إصلاح قطاع المياه- الدراسة التحليلية للأثر الاجتماعي والفقير".
9. البنك الدولي ، 2007 ، "الجمهورية اليمنية- تحليل اجتماعي".
10. محمد أحمد الحاوري وآخرون ، 2006 ، "التقرير الاقتصادي السنوي- وزارة التخطيط والتعاون الدولي".
11. المؤسسة الدولية للتنمية ، 2006 ، "إستراتيجية المساعدة القطرية للجمهورية اليمنية 2006-2009م".
12. البنك الدولي ، 2005 ، "إستراتيجية المساعدة القطرية للموارد المائية".
13. وزارة المياه والبيئة ، 2005 ، "الإستراتيجية الوطنية والبرنامج الاستثماري لقطاع المياه (2005-

- أكرم الأغبري ، اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي ، الإسكندرية: 1999 المكتب الجامعي الحديث، ص 107 .
- التقرير الإستراتيجي السنوي - اليمن ، 2001 - المركز العام للدراسات وإصدار ص 268 .
- خطاب لرئيس الجمهورية في اجتماع اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي في 19 فبراير 2005 http://26sep.net/news_details.php?lng=arabic&sid=4961
- تصريح لوكيل هيئة استكشافات وإنتاج النفط ثابت علي عباس لمجلة الصناعة في ابريل 2007
- مراجعة سياسة التنمية في اليمن للعام 2005. وحدة قطاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك الدولي . 2006
- البنك المركزي التقرير السنوي - 2007 - صحيفة الشرق الأوسط اللندنية - 16-9-2005
- جريدة الوطن السعودية - 23 يناير 2008
- صنفت اليمن عام 2004 في المرتبة الثامنة ضمن أكثر الدول فشلا وهو ترتيب يقرب اليمن من دخول مرحلة الدولة الفاشلة (أنظر مجلة السياسة الدولية عدد يوليو/أغسطس 2005) ورغم أن تصنيف اليمن لعام 2007 وضعها على الرقم 21 (أنظر مجلة السياسة الدولية عدد 2008) إلا أنها لا تزال ضمن دائرة الخطر واحتمال تدني موقعها وارد في تقرير الدول الفاشلة الصادر في عام 2009 البنك المركزي اليمني تقرير 2007
- صحيفة الثورة اليمنية - 21 - 11 - 2008
- جريدة الشرق الأوسط اللندنية - 17 - 11 - 2006

- 2009).".
14. محمد إبراهيم الحمدي ، 2000، "التنافس على المياه الجوفية في حوض صنعاء- دراسة حول نظام الحوافز لاستخدامات المياه المنزلية والزراعية".
15. جاك فاندرخن وآخرون ، 1995، "الموارد المائية في اليمن".
- او كسفام-يمن . 2006م .
7. خطاب وزير الصحة د/ عبد الكريم راصع ، ندوة الموازنة العامة وأهداف الألفية ، مؤسسة برامج التنمية الثقافية ، مايو 2008م .
8. أ. عبد الكريم العوج و د. محمد المنسوب ، دراسة تحليلية لأوضاع النساء والأطفال في اليمن لعام 2004. اليونسف . 2004م .
9. Anaemia ، malnutrition and health system in Socotra island ، Prof. A. Angelici ، Department of Surgical Sciences "F. Durante" ، University of Rome "La Sapienza" ، Health sector . April-June 2007
- 10- تقرير فريق التدريب الصحي التابع لمؤسسة برامج التنمية الثقافية في جزيرة سقطرى . نوفمبر 2008م
10. 11 - الكتاب الإحصائي السنوي للجهاز المركزي للإحصاء لعام 2003م .
11. 12 - أ. د أحمد محمد شجاع الدين ، و أ. د. حمود صالح العودي ، "النوع الاجتماعي في المجتمع العربي الإسلامي: أبعاده النظرية ودلالاته الموضوعية ، مع دراسة تطبيقية في المجتمع اليمني" ، مركز الدراسات السكانية في جامعة صنعاء ، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للسكان ، 2004م .
12. 13- دراسة حول تجربة المجالس المحلية ، نبيل عبد الحافظ ، مركز الدراسات الاجتماعية . 2006م
13. 14 - المسح السنوي التربوي الصادر عن الوزارة لعام 2003/2004م
14. 15 - د/ رؤوفة حسن الشرقي ، عن الإعلام كأداة للتنمية في مجتمع ريفي ،
- المراجع | اليمن وسكانها
في مطلع 2020م
رؤية استشرافية
- د. رؤوفة حسن الشرقي
منتدى التنمية السياسية
صنعاء 2009م |
1. دليل تدريب الإعلاميين على القضايا المجتمعية ، د/ رؤوفة حسن الشرقي ، مؤسسة سي إتش إف ، 2008م (تحت الطبع).
2. كتاب الإحصاءات السنوية الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء لعام 2003م .
3. حديث لرئيس مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني في صحيفة الثورة بتاريخ 2008/12/21م نشر في ملحق قضايا وناس .
4. د/ رؤوفة حسن الشرقي ، تعزيز تعليم الفتاة في اليمن ، صادر بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم ومنظمة اليونسف ومنظمة ادرا . 2006م .
5. د/ خالد راجح شيخ ، عمل الأطفال في اليمن ، الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن ، بالتعاون مع مؤسسة فردريش ايبيرت ، 2002م
6. مركز النوع الاجتماعي والتنمية بجامعة صنعاء ، دراسة الزواج المبكر الصادرة عن

بحث رسالة دكتوراه باللغة الفرنسية ، غير منشورة ، شملت الجوف وجبل الشرق في أنس ، جامعة باريس السابعة ، 1991م .15 . 16 - جلييلة شجاع ، الصندوق الاجتماعي ، مقابلة مسجلة . . 2004م .16 . 17 - د/ عبد الحكيم المنصوب ، تصحيح الأعمار في التعداد السكاني لعام 2004م . جامعة إب ، الباحث الجامعي ، العدد 17 ، 2008م .17 . د/ راجي أسعد وآخرين ، Ragui Assaad ، Ghada Barsoum ، Emily Cupito and Daniel Egel ، Youth Exclusion in Yemen . Paper prepared for the Middle East Youth Initiative ، A Project of The Wolfensohn Center for Development at Brookings and the Dubai School of Government ، Population Council ، Cairo ، Egypt ، September 2nd ، 2008

سيناريو وتفرقت أيدي سبأ

إن استمرار تآكل شرعية الحكم وانسداد المسارات السلسلة والأمنة نحو المستقبل يفقدنا الثقة بمقدرتنا على تحقيق إنجاز يمني معاصر. ويعزز حالة الاستحضار من الماضي للأساطير وذكريات منجزات فئوية. سوف تؤدي إلى تفرق أيدينا كما سبق وتفرقت أيدي سبأ.

سيناريو استلهام الفرص

إن استلهام الفرص واستثمار المتاحات الوطنية، الإقليمية، والدولية يتطلب إرادة سياسية جمعية مقتردة على اتخاذ قرارات استراتيجية قاسية ومريرة تعيد صياغة معادلة الحكم بما يتوافق مع تطلعات الشعب اليمني وطموحاته وما يؤدي إلى بناء نظام حكم يشبه اليمن كل اليمن.